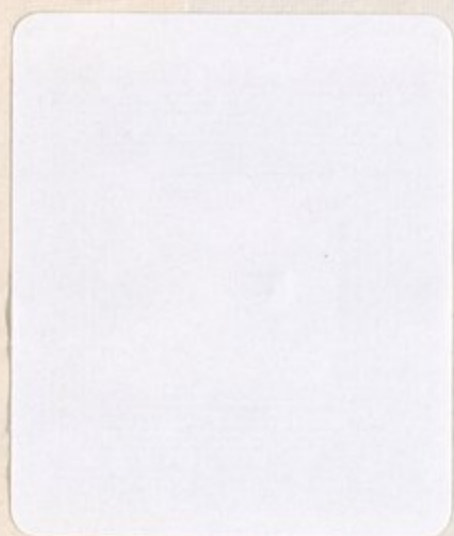


AMERICAN LIBRARY IN CAIRO LIBRARY  
  
3 8534 00955 7095

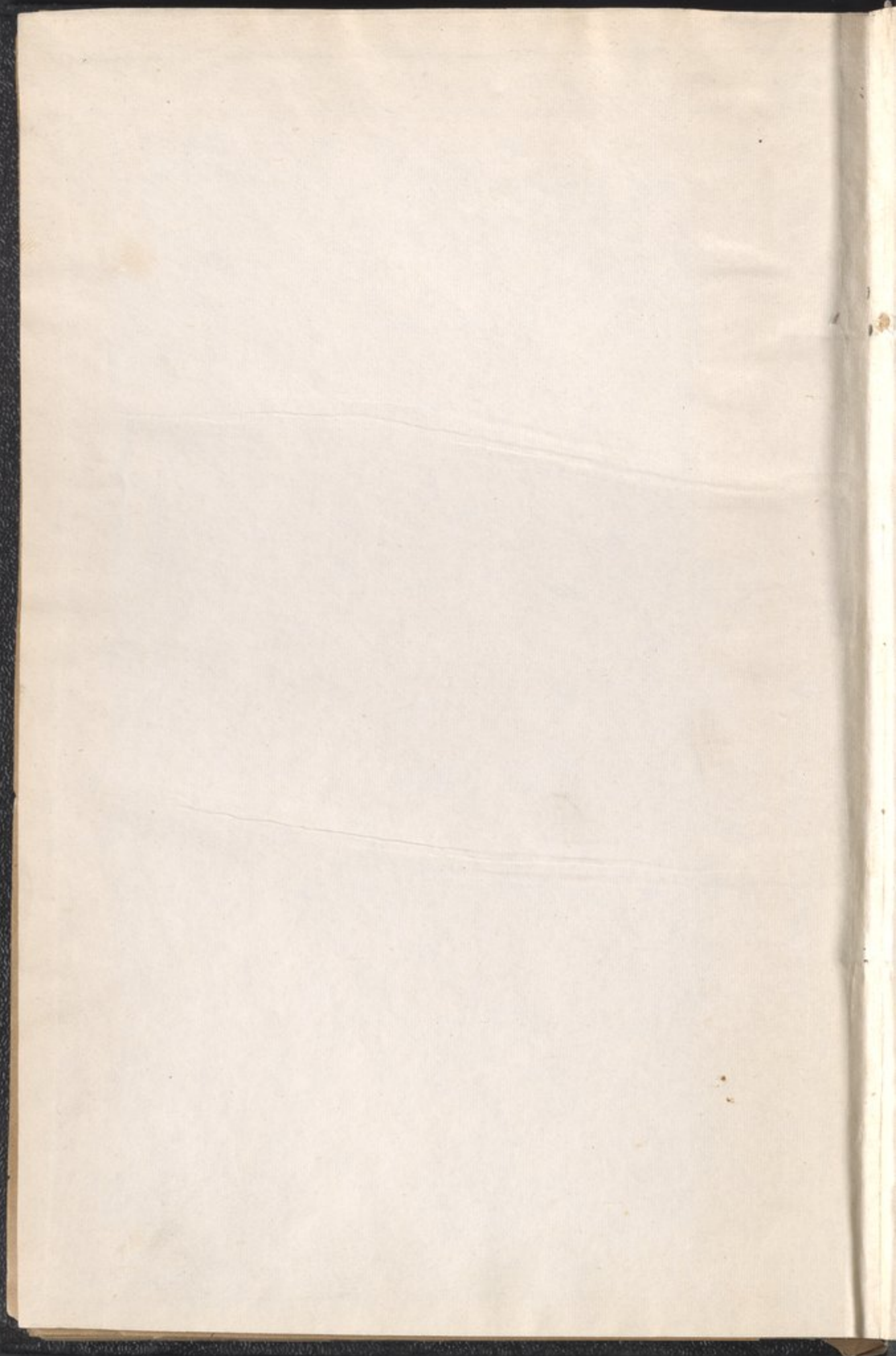


98B4622 put 27-10

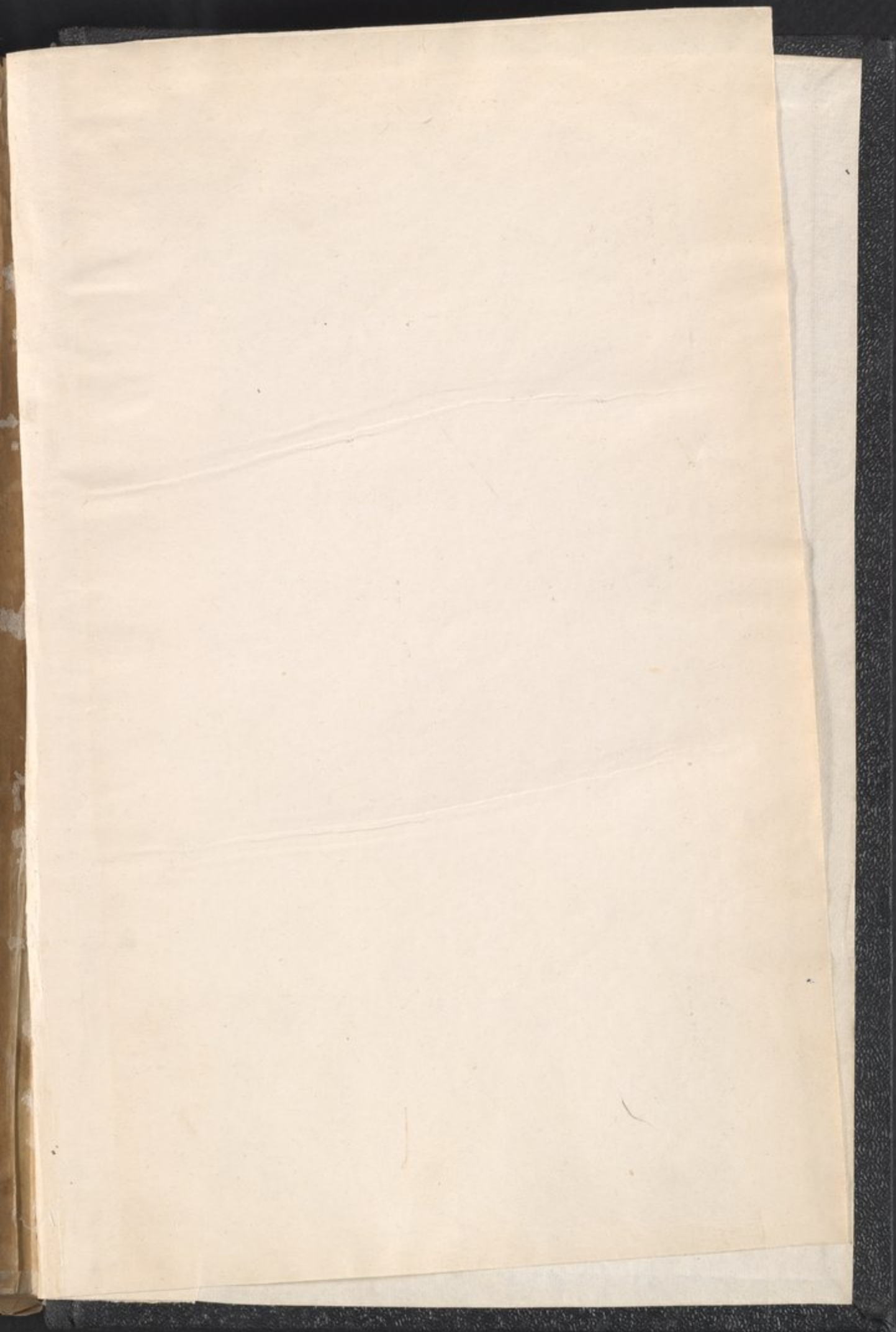
Fi 27















PJ  
6106  
Y3  
1904

كِتَابُ  
نَارِ الْقُرْآنِ  
فِي

شَرْحِ جَوْفِ الْفِرَا

مُخْتَصَرٌ

School of Oriental Studies  
of  
The American University at Cairo

طُبِعَ ثَلَاثَةَ فِي بَيْرُوتَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْاَدَبِيَّةِ سَنَةِ ١٩٠٤

\* بِرِخْصَةِ نِظَارَةِ الْمَعَارِفِ الْمَجَلِيَّةِ فِي الْاَسْتَاثَةِ الْعَلِيَّةِ \*

بِنَفَقَةِ الْفَقِيرِ اِلَيْهِ تَعَالَى مِيخَائِيلَ اِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ



٤١٠  
٢٠٥١٤



## فهرس الكتاب

صفحة		صفحة	
٨٤	المفعول المطلق	٤	الكلمة وما يتالف منها
٨٧	المفعول به	٥	الاسم
٨٨	المفعول فيه	٦	الاعراب والبناء
٩١	المفعول له	٨	الاعراب والمعربات
٩٢	المفعول معه	٩	الاعراب بالحركة
٩٤	المستثنى	١٠	الاعراب بالحروف
٩٨	الحال	١٣	ملحقات التثنية والجمع
١٠٦	التمييز	١٥	تقدير الاعراب ومحلّه
١١٠	الاضافة	١٧	امتناع صرف الاسم
١٢٢	الفعل	١٩	موانع الصرف
١٢٥	كان واخواتها	٣١	بناء الاسم
١٣١	كاد واخواتها	٣٤	النكرة والمعرفة
١٣٤	ظن واخواتها	٣٥	الضمير
١٣٩	ما ينصب ثلاثة مفاعيل	٤٠	العلم
١٤٠	جمود الفعل	٤٤	اسم الاشارة
١٤١	افعال المدح والذم	٤٥	الموصول
١٤٥	افعال التعجب	٥٣	العوامل والمعمولات
١٤٨	اعراب الفعل وبنآؤه	٦٤	الحذف والنقدير
١٥١	شبه الفعل	٦٧	لمبتدأ والخبر
١٦٢	الحرف	٧٧	الفاعل
١٦٤	احرف الجر	٨١	نائب الفاعل
١٧٢	إن واخواتها	٨٣	تعلق الفعل بمنصوباته



صفحة		صفحة	
٢٧٦	القسم	١٧٩	نواصب الفعل
٢٧٨	ضمير الشأن	١٨٤	الجوازم
٢٨٠	ضمير الفصل وكاف الخطاب	١٩٣	الاحرف المشبهة بليس
٢٨٢	قيود الضمائر	١٩٦	لا النافية للجنس
٢٨٥	احكام الضمائر	٢٠١	النعث
٢٨٧	الموصلات الحرفية	٢٠٧	عطف البيان
٢٨٩	حرف التعريف	٢٠٩	التأكيد
٢٩١	التنوين	٢١٥	البدل
٢٩٣	نون التثنية والجمع	٢٢٠	عطف النسق
٢٩٤	نون الوقاية	٢٢٤	الوقف
٢٩٥	نون التوكيد	٢٢٨	النداء
٢٩٨	لام التوكيد	٢٣٨	توابع المنادى
٣٠٠	ادوات النفي	٢٤٠	الاستغاثة
٣٠١	حروف العطف	٢٤١	الندبة
٣٠٥	قد والسين وسوف	٢٤٤	الاختصاص
٣٠٦	عند ولدى ومع وقطُّ واذا الفجائية	٢٤٥	التخدير والاغراء
٣٠٧	أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية	٢٤٦	الاشتغال
	احرف الجواب والتفسير والتنبيه	٢٥٢	التنازع
٣١١	والاستفتاح	٢٥٤	العدد
٣١٣	تحريك الساكن	٢٥٩	الكنايات
٣١٤	الاستئناف	٢٦٢	اسماء الافعال والاصوات
٢١٥	الحكاية	٤٦٧	نقسيم الكلام
٢١٨	احرف الزيادة	٢٦٨	الطلب
٣٢٢	احكام الظرف والمجرور	٢٦٩	ادوات الطلب
٣٢٤	الجملة واحكامها	٢٧٤	احرف النداء



PJ  
6106  
Y3  
1904

كتاب  
نار القراء  
في  
شرح جوف الفراء

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني  
رحمه الله ونفعنا به

مختصر

بقلم ولده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني  
عني عنه

✽ حق طبعه محفوظ ✽



٩٩٢٠٧٥

٦٢١٩

بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوانغ نواله وافاد من نوابغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله \* وبعد فهذا اختصار لكتاب والدي المسمى بنار القري في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الوجه المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقاول المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من ابعاد الشقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتملها الصناعة الا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النحاة او ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما خلفاء . مرجوحيته او شهرته بين اهل هذا العلم اثبت القولين جميعاً مع الإيحاء الى ما فيهما في الغالب وبيان المختار منهما في مذهب اهل التحقيق \* وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن للرأي الضعيف من بسط او استدراك تقريباً للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاءً بالذمة ونصحاً في البلاغ \* ذلك كله مع المحافظة على اسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعها في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النقادة \* ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة باطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفوت في النظم شيئاً مما اقتضته الخطبة التي انتحاهها ولذلك جاء في ابيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب باهالها من هذا المختصر وحينئذ دعت الحال الى اسقاط بعض الابيات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض اسبابه وحمل خاطر الكليل على اعادة نظمه او استبدال ما وقع منه



وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي يفتضح من دونها عواري  
والشوط الذي تجرّ اذبال العجز فيه على آثاري ولا سيما والمقام مما نتوازن فيه المقادير  
وتتلجلج في ساحتها رُسُل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد  
بلغت اعذاره \* واني لأستغفر الله مما اجترأت به عليه في ذلك كله وانما بفضل علمه  
فعلت وبمُجاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل الآرجاء ان اعتم ما قصد من فائدة  
هذا الكتاب واقرب مسافة مناله على الطالب فان أصبت فالفضل لقصاتي برده  
ونظم وشاحه وعقدته والآفاني عملت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن  
القاصر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتعمده بذيل  
حمله ويسدد ما انا دتلي من وجوه الصواب بواسع علمه  
وما توفيقى الا بالله انه بالهداية كفيلا

وهو حسي ونعم

الوكيل





## بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الحمد لله العَلَمُ المفرد . الذي يُسند إليه ولا يُسند . اما بعد فهذا شرحٌ سمَّتهُ نار  
القرى . على الأرجوزة التي سمَّتها جوف الفرا . يتكفل بايضاح معانيها على غير  
اسهاب . وتوسيع مبانيها في اكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان  
يصفحوا عما يرون فيهما من الزلل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله  
الموفق الى الصواب في كل قولٍ وعمل

### فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدِهِ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلَا اسْمِهِ يُسَبَّحُ  
قَدْ جَمَعْتُ فِي النُّحُومِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمَّيْتُهَا جَوْفَ الْفَرَا  
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ يَفِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزة أفعولة من الرجز وهو بحر من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل  
صيد عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن  
الاكتفاء به حتى كأن من بصطاده قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية  
هذه الأرجوزة لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكان الواقف  
عليها قد وقف على كل كتاب في هذا الفن

### مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةٌ النُّحَاةُ قَوْلٌ مُنْرَدٌ بِاسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرِدُ  
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قولٌ مفردٌ اي لفظٌ يدل على معنى مفرد كرجل .  
وهي تُنحصر في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضعت له يُنحصر في الذات وهي الاسم



والحدّث وهو الفعل والرابط بينهما وهو الحرف . واما ما يؤلف منها فتى افاد الافادة  
 المعتبرة وهي التامة التي يحسن اسكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر  
 عند النحاة \* واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل  
 والمهمل كجسق والقول يختص باستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف ضم بعضها  
 من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها  
 الى بعض مع الارتباط بينها ولذلك عدنا اليه \* ولا بد للكلام من طرفين وهما  
 المسند والمسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كقم  
 باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يُسمى كلاماً وكلمة ما لم يقع  
 فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتعين الكلم \* وعلى  
 هذا يكون الكلام اخص من الكلم باعتبار المعنى لانه لا يُطلق الا على المفيد . الكلم  
 يُطلق على المفيد وغيره . واعلم منه باعتبار اللفظ لانه لا يُطلق على اقل من ثلاث كلمات  
 والكلم لا يُطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يُطلق على اقل من ثلاثة آحاد

## كتاب الاسماء

### فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلا .

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حاصلاً في نفسه خالياً من الزمان بحسب  
 وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد  
 الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا  
 بحسب الوضع كضارب وهيات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل  
 والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسماه . وبهذا  
 القيد يخرج عنه ما تجرد من الفعل عن الزمان كنعيم وبش فان ذلك قد عرض  
 عليهما لتضمنهما معنى الحرف كما سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مضمّر



اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا ينعقد بدونه . وهو اما مظهر كجعفر واما مضمرة كانت \* واعلم ان الكلام لا يتألف الا من اسمين كزيد قائم . او اسم وفعل كقيام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في تركيبه مطلقاً وانما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحتمل الدلالة على الذات والحدوث فيكون مسنداً اليه باعتبار الاول ومسنداً باعتبار الثاني . والفعل يدل على الحدوث دون الذات فيكون مسنداً ولا يكون مسنداً اليه . والحرف لا يدل على شيء منهما فلا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه .  
 وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَىٰ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدُّ

اي ان اصدق العلامات التي يعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجعله مبتدأ او فاعلاً كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعتبار الاسناد الى ما هو بعناه كالمكان الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها \* وقد ذكروا للاسم علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة والنداء . وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنوي وعود الضمير اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

## فصل

في الاعراب والبناء واحكامهما

يُرَادُ بِالْأَعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بَوَهِمْ لِعَمَلٍ  
 وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضِعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ  
 وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا اقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاة لحق العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بد ان يكون مقدراً في النية نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى . وهو يجري على الاسم بطريق الاصاله لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل



على الاسم كما ستعرف . وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والحزم وكل واحد منها يكون حكماً له في الموضع الذي يقتضيه كما ستري \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانهم تغيروا واخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانهم اثار يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلالة على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام بذكره \* والاعراب انما يتعلق باخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها

نزلت منزلتها فجزى الاعراب عليها

نَقِيضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ

وَحَكْمُهُ السُّكُونُ مَا لَمْ يُعْتَرِضْ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ بِغَرَضٍ

اي ان البناء نقيض الاعراب في حقيقة فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما ستري بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البتة \* وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كاللقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضاً في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت \* واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانهم لزوم آخر الكلمة حركة او سكوناً لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانهم ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من

شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضْمٌ وَأَفْتَحٌ فِيهِ وَأَكْسَرٌ وَخَدٌّ مِنْهُ لِإِعْرَابِ سِمَاتٍ تَحْتَذِي

وَفِيهِمَا ذُو اللَّيْنِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذَفَهَا شَمَلٌ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه



كالضمة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا \* وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب  
 والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيُعَرَّب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنون  
 وقام الرجالن ورأيت القمرين . ويبنى عليها نحو يا مؤمنون ويا رجالن ولا قمرين في  
 السماء . وتنوب النون في الاعراب فقط لانها خاصة به نحو يضربان . واما حذفها  
 فيُعَرَّب به نحو لم يضربا . ويبنى عليه نحو اضربوا . وسيأتي بسط الكلام على كل  
 ذلك بالتفصيل \* واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكف .  
 وفي الفعل نحو قام وقم . وفي الحرف نحو سوف وهل . واما البناء على الضم والكسر  
 فيقع في الاسم كثيرا نحو حيث وامس . وفي الحرف نادرا نحو منذ وجير . ولا يقع  
 في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

## فصل

## في احكام الاعراب والمعربات

بالحركات مفردا أعرب وما يجمع دون ذي ذكور سلما  
 ومُعَرَّب الفعل الذي يجرد عن ضمير بارز يسند إليه يسند  
 وما سواها أعربته الأحرف وذلك في الأعراب فرع يخلف

اي ان الذي يُعَرَّب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من  
 الجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او لمؤنث كنياق . وجمع المؤنث السالم  
 كمؤمنات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يسند إليه نحو يضرب \*  
 وما سوى هذه المذكورات يُعَرَّب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب  
 فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر \*  
 واعلم ان الاعراب اعم من ان يكون بذكر ما يُعَرَّب به نحو جاء زيد . او بحذفه نحو  
 لم يضرب فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم .  
 وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري \* واطلاق المفرد لا ينقض بالاسماء  
 الخمسة التي تُعَرَّب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها  
 مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها لامر كما سيجي . فلا يلتفت اليها



وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِكُلِّ وَخَفِضٌ إِسْمٌ فَقَطُّ وَالْجُزْمُ لِلْفِعْلِ فَرِضٌ  
 اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال  
 نحو كان زيد قائماً واريد ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص  
 بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال  
 وَأَعْلَمَ بَانَ الْجُزْمِ فِي اسْمٍ لَا يَرِدُ إِذْ فِيهِ غَمْضٌ وَجَهٌ حَكْمٌ قَدْ قُصِدَ  
 وَالْخَفْضُ فِي الْفِعْلِ كَذَلِكَ أَمْتَعَا لِمَجْمَعِهِ بَيْنَ التَّقْيِيلَيْنِ مَعَا  
 اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانه عرضة للعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية  
 وحركات الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو جزم لم يظهر القصد الذي يراد  
 به . والخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى  
 باعتبار مدلوله وهو الحدوث والزمان والفاعل والخفض ثقيل فكرهوا ان يجمعوا بينهما

## فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمَّةِ أَرْفَعُ مُعْرَبًا بِالْحَرْكَةِ طَرًّا فَتِلْكَ بَيْنَهُ مُشْتَرِكَةٌ  
 وَأَنْصَبُ بِفَتْحٍ غَيْرِ جَمْعَيْنِ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصْبُهُ أَتَّخِذُ  
 وَأَخْفِضُ بِكَسْرٍ غَيْرِ مَا لَا يَنْصَرَفُ فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ  
 وَبِالسُّكُونِ أَجْزِمُ سِوَى مَا قَدْ خْتِمَ بِذِي أَعْتِلَالٍ فَبِحَذْفِهِ جِزْمٌ  
 اي ان المعربات بالحركة ترفع بالضمة كلها . وتنصب بالفحة الا جمع المونث السالم  
 فبالكسرة كرايت المؤمنات حملاً على جمع المذكر السالم الذي ينصب بالياء كاسياتي  
 لا اشتراكهما في السلامة . ويخفض الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف فبالفحة  
 كمررت باحمد حملاً على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف .  
 ويجزم الفعل بالسكون الا المعتل الآخر فيحذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجد  
 فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف آخره الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم



يحذف الحركة المقدرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة الجزوم والمرفوع فيُفرق بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة \* واعلم ان المضارع الذي يُعرب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلَي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب . ويقال لما المفردات الخمسة باعتبار المعنى وان كانت اربعة في اللفظ كما ترى \* والمعتل الاخر منه قد يثبت آخره في الجزم للضرورة فيكون جزمه مقدراً

وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شَيْخَةٌ عَشْمِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي اسِيرًا يَمَانِيَا

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزة نحو يقرأ بابدال الهمزة الفاء فان قدر الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لان الجازم قد استوفى مقتضاهُ بحذف الحركة التي كانت قبل الابدال وان قدر قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الاصل وحذفه

باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ      صَاحِبِيهِ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبٌ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون . وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ ذِي السَّلَامَةِ      مُذَكَّرًا لِرَفْعِهِ عَلَامَةٌ

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون . وانما قدمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة . وقد مننا هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصيل في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر \* واعلم ان المعتبر في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوعه لكل واحد منهما بالنظر الى حصول الجمعية



فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر  
لمؤنث كأرضون . ومن المؤنث المذكور كطلحات . وما لم يسلم بناءً واحده فيهما  
كبنون وبنات مما ألحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌّ ذُوٌّ وَفَمٌّ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنْ قَدْ يَقْحَمُ  
وَشَرَطُهَا الْأِفْرَادُ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَقَعَ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويُشترط في الهم منها ان تكون  
ميمه محذوفة . وفي جميعها ان تكون غير مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة . وان تكون  
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جرا . فان  
لم تتوفر هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء \* والاصل منها  
الخمسة الاولى ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما المن فقد يزج بينها فتحسب ستة  
ومعناه في الاصل الشيء مطلقاً غير انهم يكونون به غالباً عمماً يستقيم التصريح بذكره  
والاشهر فيه ان يعرب بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الافصح \* واعلم ان الهم يجوز  
فيه اثبات الميم مع الاضافة فيعرب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصيح ظمان وفي البحر فمه  
وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث لخوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح  
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَيَفِي الْمَثْنَى الْاَلْفُ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَمِرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميره المرفوع في  
نحو يضربان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميره المرفوع في نحو يضربون فجعلوا  
كل واحد منهما علامة للمرفوع للموافقة بين الصاحب والمصحوب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَارِدِفٌ رَفَعًا بَوَاوِ نَصْبُهُ بِالْاَلْفِ  
وَجَرٌّ بِالْيَاءِ وَنَصَبٌ الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعُ كَالْجَرِّ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرون بالياء ما استحق الرفع بالواو من الاسماء الخمسة  
وهو ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك



واخيك وهلم جراً \* وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ فيهما فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحدٍ منهما يقع فضلةً فقصدوا التسوية بينهما في الصورة

وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدِي ضَمِيرٍ لَانَ بِالنُّونِ حَصَلَ  
وَحُذِفَتْ فِي الْجُزْمِ وَالنَّصْبِ أَقْتَفَى كَمَا أَقْتَفَى الْجُرَّ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي احرف لين . وهي الف التثنية نحو يضر بان وتضر بان . وواو الجمع نحو يضر بون وتضر بون . وياء المخاطبة نحو تضر بين . وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة \* وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضر بسا لان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر . ثم يحتمل النصب عليه نحو لن يضر بوا فيكون حذفها علامة له ايضاً كما حمل على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة له ايضاً . وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر

وَكَلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنْ أُصُولٍ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي الْحُرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب . وتلك الاصول هي الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر . فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو لم يضر ب لا عن حذف الاخر في نحو لم يخش . وقس نظائره عليه \* واعلم ان الاعراب بالحركة يحسب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت . وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يعرب بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه . وبناءً على ذلك استحق المثني والجمع بامرهم الاعراب بالحروف لانهم ما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة . فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً . غير انه لما كان جمع المذكر السالم هو الاصل في



الجمع وبقيّة الجموع فروع له جعلوا له الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب  
الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصدًا للمطابقة بين المُعْرَب  
واعرابه \* واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجمعها حروف اعراب وكان  
كل واحد منها يستلزم آخر كلاب فانه يستلزم الابن شبهوها بالثني الذي يستلزم  
الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب \* واما الافعال الخمسة فلما كان كل  
واحد منها يتصل بما يتصل به المثني والجمع من الحروف شبهوا فعلهما منها كيف يشاء  
ويضربون بالرفوع منهما كاضاربان والضاربون . وفعل الموثنة كتضرب بين بالجمع  
المنصوب كاضاربين . فحملوا كل واحد على نظيره \* ومن ثم اعربوا المضارع الجرد  
من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد . والله اعلم

## فصل

في ملحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَأَثْنَيْنِ فِي حُكْمِ مَا تُثْنِي مَلْحَقِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنين ملحقين بالثني لا مثنيين حقيقة لان من شرط المثني  
ان يكون صالحًا لتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهما  
لا يصلحان لذلك . غير انهم باعتبار مناسبتهم للثني في اللفظ والمعنى يعطونهما احكامه  
في الاعراب فيرفعونهما بالالف وينصبونهما بالياء \* واعلم انهم اختلفوا  
في نحو الأبوين المراد بهما الاب والام فقيل ملحق بالثني لاختلاف لفظ المفردين  
فيه وقيل مثني بناءً على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز  
فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كَلَامًا مَضْمَرًا كَلْتَا «فَيَنْ» تُصِفُ إِلَى الظَّاهِرِ فَالْقَصْرُ قَمِينٌ»  
اي وكذلك يلحقون بالثني كلاً وكلتا مع اضافتهما الى الضمير فيقال جاء الرجلان  
كلهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كلتيهما ومررت بالمرأتين كلتيهما . فان  
أضيفا الى الظاهر لزمتهما بالالف واعربا بالحركات المقدرة كسائر الاسماء المقصورة  
فيقال جاء كلا الرجلين ورأيت كلتا المرأتين وهلم جرا وهي لغة جمهور العرب \* وانما  
كان ذلك لان معناها مثني ولفظهما مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالثني



مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ . ولما كان الغمير فرع الظاهر والاعراب  
بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الغمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة  
للمناسبة بين الطرفين \* واعلم انه يجوز ان يراعى لفظ كلا وكثما او معناهما في الاخبار

عنهما ايضاً فيقال كلاهما قائم او قائمان . وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جد الجرى بينهما قد افلعا وكلا انبيهما راب

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَأَلْحَقُوا بِسَالِمِ الْجَمْعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمِ لِهَمَّا

نَحْوَ الْعُقُودِ وَأَلِي الْأَتِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ آتٍ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين مذكراً ومؤنثاً ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما  
في شروطه واحكامه كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست  
بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تطلق اقل ما  
يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على اثنين \* وكذلك الوبعني اصحاب  
ومؤنثه الات اذ لا مفرد لهما اوها جمع ذي وذات من غير لفظهما وتلى كلا الوجهين  
لا يصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التنبية والجمع سماعي لا يقاس عليه .

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمَ تِلْكَ الْإِبْنِيَةِ

وَجَاءَ كَالْمَفْرَدِ عَيْرٍ مُنْصَرَفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعٍ فِيهِ لَيْسَ يَنْحَرِفُ

اي ان ما سمي بصيغة التنبية والجمع المذكور وهو السالم مذكراً ومؤنثاً كزيدان  
وحمدون وعرفات يلحقونه بالثنى والجمع فيعربونه اعرابهما فيقال جاء زيدان  
ورأت حمدين وهلم جراً . واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير  
المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة ومخنوضة بالفتحة .  
وحينئذ تلزم الالف مسمى التنبية والواو مسمى جمع المذكور لانهما علامة الرفع الذي  
هو اول احوال الاسماء . فيجري زيدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات  
مجرى أرطاة علماً ويكون كل واحد ممتنعاً من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف  
والنون في الاول وشبه العجمة في الثاني والثاني في الثالث غير انهم اجازوا في



فيحرفات ان يُنصَبَ ويجرَّ بالكسرة كما كان قبل العمية وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحينئذٍ ان شئت اثبت تنوينه لانه في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبيه بتنوين الصرف في الصورة

## فصل

في تقدير الاعراب ومحاه

الضَمُّ وَالْكَسْرُ اُنُو فِي غَيْرِ الْاَلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ

اي ان الضمة والكسرة تُقدَّران على الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقه بحركة تجانسها . فينحصر ذلك في الواو المسبوقه بالضمة والياء المسبوقه بالكسرة كما سترى بخلاف المسبوقتين بالسكون كدَلُو وظَبِي فان الحركات كلها تظهر عليهما كالصحيح \* واما الالف فتُقدَّر عليها الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانهما تقبلان كل الحركات ولكن تُسْتَنْقَل عليهما الضمة والكسرة فتُقدَّران ويُسْتَحْفَفُ الفتح فيظهر . فيكون التقدير على الالف للتعذر وعليهما للاستتقال \* واعلم ان الواو لا تقع هذا الموقع الا في الفعل كيدعو لان الاسم المعرب بالحركة لا يكون آخره واواً مسبوقه بالضمة . واما الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي . وفي الفعل كيشي ويرمي \* والحركة تُقدَّر على المحذوف منهن للالتقاء الساكنين في نحو سَدَعُ الزبانية واولئك على هُدَى وفي كل وادٍ يهيمون كما تُقدَّر على الثابت في نحو والله يدعو الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم الهدى وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلته مُقدَّر الثبوت كما سيأتي \* ومن العرب من يقدر

الفتحة ايضاً على الواو والياء المذكورتين وعليه قول الشاعر

وما سوّدني عامرٌ عن كلالية ابي الله ان اُسْمُوْاْ بِاُمِّ وَاَبِ

وقول الآخر

هَمَلَعَاتٌ مِنْ بَنَاتِ الْجِنِّ تَرْكُنَ رَاعِيَهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ

وهو كثير في الشعر ونادر في النثر كقولهم اعط القوس بارئها غير انه في الشعر سائغ مقبول بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه « كَذَاكَ مَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السُّكُونُ التُّزْمَا »



اي كذلك نُقدِّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كعلامي لان آخره قد  
التزم الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور \*  
ونقدر ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي  
يبدل تنوينه الفاء لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في بابه

”وَمَا أَقْتَضِيَ الْمَحْكِي مِنْ حُكْمٍ فَرِضٌ“ يَنْوِي وَمَا الْجُزْمُ أَقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ  
اي انه يُقدَّر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه المحكي من حكم الاعراب المفروض له حركة  
كان او حرفاً كما ستراه في موضعه \* وكذلك يقدر ما يقتضيه الجزم من السكون  
وما ينوب عنه اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كالنقاء الساكنين في نحو  
لا تضرب الرجل . او النقل كما في نحو ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . او ضرورة  
الشعر في نحو قوله كان لم ترى قبلي اسيراً يمانياً كما مر \* واعلم ان حركة المناسبة  
ونحوها من هذه الحركات لا تعد من حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من  
حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي حركات اخرى تجلب للاغراض المذكورة  
ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فنقدر عليه  
وَوَاوُ جَمَعَ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تَضِفُ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حَذِفَ

اي ونقدر ايضاً واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقابلة مدغمة في الياء  
المذكورة نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوني ثم قلبت الواو ياء لعله صرفية  
وأدغمت في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدراً \* وكذلك يقدر  
كل ما حذف من احرف الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة  
التي يعرب بها المثني والمجموع والاسماء الخمسة \* اما النون فانها تحذف للتخفيف قبل  
نون التوكيد نحو هل تضربان فان اصله تضربانين ثم حذفت النون الاولى . وقبل  
نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله تكرمونني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها  
تحذف لانقضاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي  
الحسين غير انها تحذف لفظاً وتثبت خطأ كما رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبُ فَذَلِكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك



العامل فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديرًا . وذلك يشمل  
الاسم والفعل المبنيين والجملة نحو قال سيويه والنساء يذهبن . فان سيويه في محل  
الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه  
سائر احكام الاعراب \* وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طُرُق لانه يكون لفظاً او  
تقديرًا او محلاً . غير ان اللفظي والتقديرية يتعلقان باخر الكلمة والمحلي يتعلق بجميعها  
لانها تكون برمتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَمِلَ مَعَ حَكْمٍ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حَكْمَ الْحَمَلِ

اي ان الاعراب المحلي يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم  
فان السهم في محل النصب بالمنعوية لانه مفعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً  
بالاضافة لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَنْوِي كَيْمَا حَذَامٍ لَا فَتَى هُنَا  
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدِ كَمَا سَيَذْكَرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدَّرُ ايضاً كما تُقدَّرُ الحركات الاعرابية . وذلك يكون في  
باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى  
وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب والمخفقين بالالف نحو يا زيدا  
لعمر ووازيداه . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدَّرُ في كل  
ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها \* وكذلك السكون يُقدَّرُ عند عروض  
الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتي في المسائل المنثورة

## فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ اسْمٍ وَهُوَ لَا يُنْفَعُ دُونَ اسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا  
فَكَانَ فَرْعَانِ بِهِ لَفْظِي بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشتَقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان



احداها لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توقفه عليه في الافادة \*  
واعلم ان المراد بالاسم الذي يشتق منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصر بين وعليه  
الاكثرون لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل  
للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي  
التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي بنى عليها منع  
الصرف فلا يعتبر الخلاف فيه

وَالْأَسْمُ إِنْ كَانَ لِفِرْعَيْنِ الْفِ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ  
فَكَانَ لَمْ يَكْسَرُ وَلَمْ يُنَوَّنِ بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِتَمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وجد فيه فرعتان احداها من جهة اللفظ والاخرى من جهة  
المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يكسر ولم ينون كالنعل . غير ان التنوين  
المحظور فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكن الاسم في  
الاسمية بخلاف غيره فانه لا يمتنع فيه كما ستري \* واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار  
التمكن في الاسمية الى متمكن امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . وممكن غير امكن  
وهو المعرب الغير المنصرف كاحمد . وغير متمكن ولا امكن وهو المبني كسيبويه \*  
والغير المنصرف يختص بما يعرب بالحركات مفردا او جمع تكسير . ولا يشكل بها سمي  
به غير منصرف من المثنيات والجموع السالمة لانها تصير مفردة بالسمية معربة  
بالحركات جميعا \* واختلف في حقيقة هذا الصرف فقيل المراد به التنوين فقط وقيل  
التنوين والكسر جميعا وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره . والاول هو المختار  
عند المحققين

وَالثَّقَلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْحِفَةُ نَقْصٌ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان  
الاسم لما ثقل بمشابهته للفعل خففوه باسقاط التنوين لانه لا يحتمل الزيادة ومنعوه  
من الكسر لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفا كهند نقص شي من اثر المشابهة المانعة  
من الصرف فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي



## فصل

في موانع الصرف واحكامها

تَدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ      إِذْ كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ  
يَجْمَعُهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِينُ الْعِلْمُ      عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَالْفَاطَةُ الْعَجْمُ  
جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٍ      وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العلال لانه يمنع من الصرف بسببها . وهذه العلال تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . وكل منها

احكام سند ذكر بالتفصيل

وَالْأَوَّلَانِ الرُّكْنُ كُلُّهُ يَمْنَعُ      مَعْنَى الْفِطْرِ بَعْضُهَا يَجْمَعُ  
وَيَسْتَجِبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَأُخَرَ      "جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرِ" وَزُفْرٌ  
وَوَزْنَ فِعْلٍ وَالْمَزِيدَيْنِ كَمَا      أَحْمَدُ يَقْضَانُ أُرِيدَا لِهَمَا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلال . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف \* وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية في نحو آخر جمع اخرى عند استعماله منكرًا فانه معدول عن آخر كما سيجي \* ومع العلمية في نحو زفر اسم رجل فانه معدول عن زافر \* واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معهما فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقضان وهما يجدهان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علمًا بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعِلْمُ الْعَجْمَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ      خَصَّ كَجُورَ حَضْرَمُوتَ فَأَنْتَرِدُ  
كَذَلِكَ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ أَصْطَفِي      إِذْ هُوَ فِيهِ لِأَزْمٍ لَا يَنْتَفِي



اي ان العملية تَخَصُّ بمصاحبة العجمة كجور اسم مدينة . والتركيب كخضرموت اسم مدينة اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبهما \* وكذلك تَخَصُّ بمصاحبة التانيث بالتاء كفاظمة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التانيث \* واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كملحة اسم رجل . وما كانت التاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكله ينطوي تحت حكم

واحد من هذا القبيل

وَأَلِفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعُهُ شَبَهُ الْفَرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المقصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخنساء او صفة كحلي وعذراء او غير ذلك كذكري وكبرياء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كرفي وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يُبْنَى عليها كمنها من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاءلام الا نادراً والنادر لا يُبْنَى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بمنع الصرف \* وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد الف جمعه متحركاً متصلاً كدراهم او متصلاً بساكن كدنانير فانه يستقل ايضاً بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الآحاد العربية علة لفظية لان الآحاد لا توضع على هذه الصيغة . فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم . ويقال لها صيغة منتهى الجموع

وَكُلُّهَا فَرَعٌ لِأَصْلِ قَدْ غَرَسَ كَأَلْوَصْفٍ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقَسَمَ

اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر . وكذلك ما يليها من العال فان العامية فرع التنكير . والعدل فرع الاصاله . والتركيب فرع الساطة . والعجمة فرع العربية عند اهلها . والجمع فرع الإفراد . والتانيث فرع التذكير . ووزن الفعل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرد



## فصل

في شروط هذه العال واحكامها مع معجوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لَوْصَفٍ فَأَمْنَعُ كَأَدْنَمِ اسْمًا لَا كَوْصَفٍ أَرْبَعٌ

اي يُشْتَرَطُ فِي الْوَصْفِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَسْلِ الْوَضْعِ فَلَا يُعْتَبَرُ الْإِسْتِعْمَالُ الْعَارِضُ .  
ولذلك يُنْعَى مَا وَضِعَ لِلْوَصْفِيَّةِ ثُمَّ طُرَاتُ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ كَأَدْنَمِ اسْمًا لِلْقَيْدِ . وَيُصْرَفُ مَا  
وُضِعَ الْأَسْمِيَّةُ ثُمَّ طُرَاتُ عَلَيْهِ الْوَصْفِيَّةُ كَأَرْبَعٍ مَوْصُوفًا بِهَا فِي نَحْوِ مَرَّتْ بِجَوَارٍ أَرْبَعٍ .  
وقس على ذلك كل ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لَكِنْ قُدْرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَى

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ  
بالسمع فلا يقاس عليه . غير ان الواقع منه في الاعلام يكون تقديرًا التصحيح امتناع  
الوارد منها عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن  
اصل مفروض كما مر في عدل زفر عن زافر ليتوصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى  
العلمية \* ولذلك لم يُحْكَمْ بِالْعَدْلِ فِي أَدْنَمِ لَانَهُ وُجِدَ عِنْدَهُمْ مَنْصَرَفًا . وَلَا فِي طَوَى  
عِنْدَ مَنْ يَنْعَى بِإِعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ لِأَنَّ فِيهِ الْثَانِيَةَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ \* وَقَدْ أَحْصَيْتُ النِّجَاةَ مَا سُمِعَ  
مِنَ الْأَعْلَامِ الْمَعْدُولَةِ فَكَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ اسْمًا جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ

ان رُمْتُ الضبط لما نقلو

ه الى نعل عمر زحل

زفر جشم فتم جمع

فزع دلت عصم نعل

وجحي بلغ مضر هبل

ومتتم ما ذكروا هذل

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقًا لتحقيق الاصل الذي يقتضيه المقام كما خر في نحو  
فعدة من ايام اخر فانها جمع اخرى مؤنث آخر وهو افعال تفضيل لا يؤنث ولا  
يشني ولا يجمع الاعم ال او الاضافة وليس شي منهما \* وكذلك جمع في نحو  
جاءت الهندات كلهن جمع فانها جمع جمعاء مؤنث اجمع وهي انما يجمع على  
جمعاوات لانها اسم كصحراء . وكذا توابعها من الفاظ التوكيد \* وهكذا سحر في نحو  
خرجت يوم الجمعة سحر فان المراد به سحر ذلك اليوم بعينه فكان يجب ان يعرف بال \*



فلما استعملت هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لها علم انها معدولة عنها . فتكون  
 آخر معدولة عن آخر بلفظ الافراد والتذكير . وجمع وتوابعها عن جمعاوات  
 وكتعاوات وهلم جرا . وسحر عن السحر بالالف واللام . ومن ثم تكون قد امتنعت  
 بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العمية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فِعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْأَحَادِ

وَذَلِكَ فِي حَالٍ وَنَعْتٍ وَخَبَرٍ حُكْمِي لِأَرْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فِعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الاعداد نحو جاء القوم اُحَادًا  
 او مَوْحَدًا اي جاءوا واحدًا واحدًا وهو الاصل فعُدِلَ به عن التكرار الى الافراد .  
 وكلاهما يقعان في ما يتفهم الوصفية وهو الحال كما رأيت . والنعت نحو ألي اجنحة  
 مثنى وثلاث ورباع . والخبر نحو صلوة الليل مثنى . فيمتنعان من الصرف بالوصفية  
 والعدل \* غير ان ذلك محكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى  
 العشرة على خلاف . وقال الأكثرون لم يُسمع شيء منهما الا الى الاربعة ولكن النحاة  
 تطرفوا الى العشرة قياساً على ما سُمع من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبٌ

اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كعدي كَرِبٌ  
 على ما ستعرفه فيما بعد . فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كتاباً شرطاً . والاضافي  
 كعبد الله . وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرْطُ ذِي الْعِجْمَةِ وَضْعُ الْعِلْمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةٌ فِي الْكَلِمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وُضِعَ عَلَماً في لغة  
 الاعجم ليعنى على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن عالماً تصرفت فيه العرب  
 بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا  
 سُمِّيَ بديباج انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور  
 وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقَلِ أَوْ يَتَعَاَضَ تَحْرِيكُ الْوَسْطِ  
 اي وَيُشْتَرَطُ ايضاً في ذي العجمة ان يكون زائداً على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل



فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يُشترط فيه ان يكون متحرك الوسط  
كشتر اسم حمن ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعتاض به عمماً فاته من الزيادة \*  
فان كان ساكن الوسط كروح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما  
تُبني عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْاَقْصَى فَقَطُّ فَإِنْ يَكُنْ بِالتَّاءِ مَخْتُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجمع الذي  
مر الكلام عليه . فان كان مختوماً بالتاء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء  
على مثال الآحاد كعلائية ففقدت منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة  
الآحاد العربية كما تقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ التَّاءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهِنْدَ بِالصَّرْفِ أَذِنُ  
فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفَعَا بِعَجْمَةٍ كَبَلِخٍ حِنْمًا مَنِعًا

اي ان العلم المؤنث بالتاء يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاطمة وحمزة ودعة  
وغير ذلك . فان تجرد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بناءً على ان خفة  
لفظه تقاوم احدى العلتين فلا يبقى الا واحدة منهما . وجاز منعه عملاً بالعتين  
القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهنية او كان اعجمياً كبلخ اسم بلدة وجب  
منعه لظهور التاء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلية  
والتاثير والعجمة فتعادل احدها خفة اللفظ ويفضل اثنان للمنع \* واما ما كان  
زائداً على ثلاثة احرف كزئب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من  
منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة تاء التاثير وحركة الوسط بمنزلة الحرف  
الرابع \* وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى عن لحاق التاء به كعقرب تصغير  
عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة الوسط تُخرج مصحوبها عن اعتدال  
الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي في النقل ومن ثم تكون قد  
قامت مقام الحرف الرابع \* واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا  
بحسب الاصل فلو سُميت امرأة بدار كانت كهند في جواز الوجهين \* وما لا تظهر  
التاء في تصغيره كحرب تصغير حرب علماً لامرأة لا يزال على حكم التخيير الذي كان



قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعياً بها .  
ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزيادتها فيه \* وانما اعتبروا التانيث في نحو هند  
تغيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انه  
لفظي ولو تقديراً وهي وهمية محضاً فلا تعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ اسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ حَتَّمَا لِدَفْعِ الْأَبْسِ أَوْ ثِقَلِ حَصَلٍ  
وَهَكَذَا أَصْرَفُ مَا كَهِنْدَ اسْمٍ فَتِي خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى  
اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لاراءة  
وجب منعه ولم يُغَيَّرَ فِيهِ كِهِنْدَ لِثَلَاثٍ يَلْتَبَسُ عِنْدَ صَرْفِهِ بِالْمَذْكَرِ . وَقِيلَ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ  
لَهُ ثِقَلٌ بِنَقْلِهِ إِلَى الْمَوْثِ لِأَنَّهُ أَثْقَلُ مِنَ الْمَذْكَرِ بِاعْتِبَارِ فَرْعِيَّتِهِ عَنْهُ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَى  
الزِيَادَةِ وَهَذَا الثِقَلُ قَدْ عَادَلَ خَفَةَ اللَّفْظِ فَتَوَقَّرَتِ الْعِلْتَانُ \* وَأَمَّا نَحْوُ هِنْدَ مِنْ أَعْلَامِ  
الْإِنَاثِ الْمَعْنَوِيَّةِ إِذَا جُعِلَ عَلَمًا لِرَجُلٍ فَانَّهُ يُصْرَفُ وَجُوبًا لِأَنَّهُ كَانَ جَائِزَ الصَّرْفِ مَعَ  
التَّانِيثِ فَلَمَّا فَقَدَ التَّانِيثَ لَمْ يَبْقَ وَجْهُ لِمَنْعِهِ . بِخِلَافِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَسُعَادَ فَانَّهُ يَجِبُ  
مَنْعُهُ مَعَ تَسْمِيَةِ الْمَذْكَرِ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ كَطَلْحَةَ بِاعْتِبَارِ قِيَامِ الْحَرْفِ الرَّابِعِ مَقَامَ تَاءِ  
التَّانِيثِ كَمَا مَرَّ \* فَانْ كَانَ ثَلَاثِيًّا مُتَحَرِّكِ الْوَسْطِ كَقَدَّمَ عَلَمًا لِرَجُلٍ جَازَ مَنْعُهُ جَرِيًّا  
عَلَى حُكْمِهِ فِي الْأَصْلِ وَجَازَ صَرْفُهُ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مَذْكَرًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَا تَوَثُّرَ فِيهِ  
حَرَكَةُ الْوَسْطِ . وَهُوَ الْأَكْثَرُ

وَكَسْرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعَرَفَاتٍ يُجْرُّ غَالِبًا بِالْكَسْرِ جَرِيًّا عَلَى سَنَنِ  
هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ يُجْرُّ بِمَا يَنْصَبُ بِهِ . وَالْأَعْرَافُ حِينَئِذٍ بَقَاءُ تَنْوِينِهِ وَعَلَيْهِ الْآيَةُ فَإِذَا  
افْتَضَمَ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ \* وَفِي تَقْيِيدِ هَذَا الْجُرِّ بِالْغَالِبِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يُجْرُّ  
بِالنِّسْبَةِ كَمَا مَرَّ فِي بَحْثِ الْمَحَقَاتِ بِالْجَمْعِ فَيَجْرِي كَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ الْغَيْرِ الْمُنْصَرَفَةِ . وَقَدْ

رُوي قول الشاعر

تنورتها من اذرعَاتِ واهلِهَا      يثرب ادنى دارها نظراً عالِ  
بكسر تاء اذرعَاتِ وفتحها . وبالتنوين مع الكسر وبتركه كما مرَّ هناك . فتذكر  
وَأَلْفٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةٌ      فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ



اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من  
المفردات كسلي وصحراء وحباري وقاصعاء وبادولي وعاشوراء . او الجموع كاسرى  
وعلماء وسكاري واصدقاء ونظائرهن \* فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها  
تكون حينئذ من اصول الكلمة لا للتانيث \* واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالتاء  
في كونه لفظاً ومعنى كما في سلي وصحراء . او لفظاً فقط كما في اسرى وعلماء . غير  
ان الالف لا تكون مقدره كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوَزْنُ مَا اخْتَصَّ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كِيَذْبُلُ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدئيل بضم فكسر اسم رجل .  
او كان يحق للفعل دون الاسم لافنتاح معجوبه بزائده من زوائد الافعال كيدبُل  
اسم جبل . فان الاول يختص باضي الثلاثي المجبول ولا يوجد في الاسماء . والثاني  
وان كان يوجد في الاسماء فان الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبة  
والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل \* فان كان الوزن مشتركاً بين  
الاسماء والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن  
كيزبوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً \* واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص  
بالاعلام كدئيل وشمر ونحوهما . والاولى به يقع في الاعلام كيدبُل وتغلب واحمد .  
وفي الصفات كاحمر واكرم ونحوهما \* وكله تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في  
دئيل واحمر فان العبرة فيهما بكون الاول على وزن فعل والثاني على وزن افعال . ولا  
عبرة بموافقة لفظ الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع واكرم للفظ الماضي فانها ليست  
في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سُمِّيَ كِيَجِي يَعْتَزِلُ عَنْ مَضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجُمْلِ

اي ان ما سُمِّيَ بالفعل كيجي يعتبر خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل  
فيكون معرباً غير منصرف للعبية ووزن الفعل \* فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً  
لكونه قد صار جملة فيحكي على لفظه كما في قول الشاعر  
نُبِّتُ اخوالي بني يزيدُ ظلماً عايينا لمُ فديدُ  
وحيثئذ يكون قد خرج عن هذا الباب \* ولا بد في السمي بالفعل من اعتبار



الاختصاص او الأولوية كما علمت . فان خلا منهما كضرب ودحرج اذا سمي بهما  
انصرف عند الجمهور

وَقِفْ عَلَى فَعْلَانَ وَالْفَاءُ فَتُحْ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقُوا سَبِيحًا

اي ان الاسم المزيدي فيه الالف والنون اذا كان صفة يقتصر فيه على وزن فعلان  
بفتح الفاء وسكون العين كسكران . بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فعلان  
مفتوح الفاء كمروان . او مضمومها كعثمان . او مكسورها كعمران . وقد يكون متحرك  
العين كرمضان . وقد يكون على وزن غيره كرححان وغير ذلك . وكله يمتنع بمجرد  
استصحاب هذه الزيادة مع العمليّة غير مقيدة بشيء \* والسر في كل ذلك انهم شبهوا  
الالف والنون الزائدين بالفي التانيث في نحو حمراء وهما الالف الثابتة لفظاً والالف  
المقلوبة همزة بعدها لعلّ صرفية . ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحد منهما  
مختصّ ببناء معين احدهما بالمدكر والآخر بالمؤنث . وانهما لا تلحقهما تاء التانيث فلا  
يقال سكرانة وعثمانة كما لا يقال حمراء \* ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفة  
لانه مع فتحها لا يؤنث بالتاء الا شذوذاً في الفاظ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان  
ذلك مطرد فيه . فكل ما كان يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره اثبتت مشابهته  
فصرف كما سياتي \* ولما كانت الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني  
به عن التانيث بالتاء اقتصررت الصفة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقاً فتصلح  
له كل صيغة

وَكَأَنَّ وَصْفٍ تَاءٌ أَتَتْ لَا تَلِي فَأَصْرَفَ كَعُرْيَانَ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعلان وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث  
بها كما في سكران واحمر . فان كانت تقبلها انصرفت كعريان وندمان فان مؤنثها  
عريانة وندمانة . وكارمل ويعمل فان مؤنثها ارملة ويعملة . وذلك اماً في الأولين  
فلان الزيادة فيهما قد اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم  
يُعتدّ بها . واما في الاخيرين فلان احدى العلتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق  
الفعل فيضعف شبههما به

وَكَأَنَّ مَنْقُوصٍ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جُرَّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبَعٌ



اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ في حذف يائه منوناً حال الرفع والجر. غير ان تنوينه للعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاضي لانه للتمكين . ولذلك لم يمتنع فيه كما لم يمتنع تنوين نحو عرفاتٍ لانه للمقابلة \* وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوارٍ او علماً كغازٍ اسم امرأة . او صفة كاعيمٍ تصغير اعمى \* واما في حال النصب فيفتح غير منونٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف . وعلى ذلك يقال جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارياً وقس البواقي

وَالْجَمْعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطَقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوَّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مختوماً بالالف المقصورة كدعاوي وعذارى . فان الاصل فيهما دعاوي وعذارى بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحمة والياء الفاء . ومن ثم أُجري مجرى امثاله مما ختمت بالالف التانيث فلم ينون في الاحوال الثلاثة مطاقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوارٍ لما ستعلم في بحث التنوين \* واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

### فصل

في أشباه هذه العلل

يَعْدُ شِبْهُ عِلَّةٍ مِنَ الْعِلَلِ فَكَانَ حَكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ  
مِنْ ذَلِكَ شِبْهُ الْوَصْفِ نَحْوًا أَحْمَرَ مِنْ عِلْمٍ سُمِّيَ ثُمَّ نَكَّرًا

اي ان شبه العلة يعد علة كما نصَّ عليه سيبويه فيستحب حكم المنع الثابت لتلك العلة . فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفة اذا سمي به ثم نُكِّرَ كقولك مررت باحمر عادٍ واحمر آخر . فانه يُعتبر فيه مع وزن النعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف \* وبيان ذلك ان الوصفية قد خَلَعَتْ عنه اولاً بالعلمية ثم خَلَعَتْ العلمية بالنكبر فصار كالصفة لان حالته حينئذٍ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه \* وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة



قد أثر تأثير العلة كما ان شبه النعل يعمل عمل النعل . وهو مذهب سيبويه وعليه  
الاكثر

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِّفَ مَعَ تَرَكَ مَعْرِفٍ لَهُ نُحُوَّ جُمَعٍ

اي ان ما كان معرفاً بقرينة لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في  
المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطي حكمه في هذا الباب \*  
وذلك نحو جمع في التوكيد وسخر المراد به سحر يوم معين . فان الاول معرفة بنية  
الاضافة الى ضمير المؤكّد كما سيأتي . والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر . ومن  
ثم يمتنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العلية . وقس عليهما ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منج العربية كحمدون علماً لرجل مسمي بصيغة جمع  
المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لمخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع  
في المفردات العربية . وبهذا الاعتبار ينعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جُمَعٍ كَحَضَّاجِرٍ نُقِلَ عَنْ لَمَظِهِ أَوْ كَشَرَّاحِيلِ أُرْتَجِلُ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الافصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع  
العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فينتقوى بالعلمية \*  
وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كحضاجر علماً للضعف فانه في الاصل  
جمع حَضَّاجِرٍ وهو العظيم البطن . او مُرْتَجِلًا كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له  
استعمال في الجمع . وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهر في الصحاح خلافاً لمن  
ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثِ الْأَلْفِ قَصْرًا كَأَرْطَى عَالِمًا لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالف الالحاق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا  
جعل علماً لرجل . وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالف التانيث المقصورة في الزيادة  
وصيغة المثال الواقعة فيه كما رايت . فاذا صار مضمومها علماً تمت المشابهة بعدم قبول  
التاء وثقوت بمعاودة العلمية لها لانها ضعيفة خلوها من معنى التانيث فلا تقوى على



المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلية وشبهه الالف \* وحمل قوم عليها ألف التكثير في نحو قَبَعْتَرَى فجعلهما في حكم واحد . واما الف الاخلاق الممدودة في نحو علماء فلم يمنعوا معها من الصرف لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الاخلاق منقلبة عن الياء التي لا اثر لها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف المؤثرة فيه . فنامل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى هُنَا فِي كُلِّ مَا عَنَّ عُرْفِهِ كَانَ غَنِي  
فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف . فكل ما كان يُمنَعُ في حال التنكير بقونه على منعه اذا سُبِّي به ثم نُكِّرَ لانه حينئذ قد اشبه الحالة التي كان عليها قبل التسمية \* وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن النعل نحو احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث ومرجع . فيمتنع كل واحد منها بشبه الوصف مع العلل المذكورة \* واما المسمى بالجمع فان كان وصفاً في الاصل كخضاجر استمر فيه المنع بعد التنكير بشبه الوصف ايضاً مع شبه الجمع . والاصرف في اصح الاقوال لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت \* واما ما لا يمتنع نكرة كاردى فاذا نُكِّرَ وجب صرفه بالاجماع

## فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ انْفِرَادُ الْعِلَّةِ أَوْ تَلَمُّ شَيْءٍ غَيْرٍ مُسْتَقْلِلَةٍ  
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةَ إِذْ نُكِرًا وَنَحْوَ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي يصرف الممتنع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبته او انثلام احدى علتيه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يُصْرَفُ نحو طلحة اذا نُكِّرَ لسقوط العلية عنه كقولك مررت بطلحة الفياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانثلام احدى علتيه لانه يقال فيه سرحانين وحينئذ تشتم زيادته بقاب الالف ياء فتبقى النون فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف \* واما انثلام صيغة الجمع بحذف الياء



في نحو جوار فلا يخلُ بمنع الصرف لقيام التنوين المعوض به عنها مقامها \* واعلم ان التصغير يكون تارة سبباً لتختم المنع كما في هَيْدَة تصغير هند تلي ما علمت . وتارة سبباً لابطاله كما في سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها سُرَّيْحِين وعُمَيْر وشُمَيْر فتصرف لانثلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن الفعل في الثالث \* وتارة سبباً لحدوثه كما في تَرْتُب بضمين وهو الشيء المقيم الثابت اذا جعل عدماً لرجل . فانه يكون منصرفاً لانتراد العمية فيه . فاذا صغر صار تَرْتِيب على وزن تَبَيَّر فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العمية \* وقد لا يؤثر شيئاً كما في طَلِيحَة وأَحْمَد وسُكَيْران وحَمِيرَاء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعه الى التصغير ولا ينقض به . فتأمل ولا تغفل

وَجَرُّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِأَلٍ صَرَفًا لِيُضَعَّفَ شَبَهُ فِيهِ دَخَلَ

اي ان ما لا ينصرف اذا اضيف او اقترن بأل يجرُّ بالكسرة نحو صَلَّيْتُ في افضل المساجد . بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهه بالنعل لما دخله من خصائص الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النحاة

”وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُمْتَنِعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سُمِعَ“

اي انه يجوز للشاعر ان يصرف الممتنع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر  
أَعِدْ ذَكَرَ نَعْمَانَ لَنَا أَنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يُتَضَوِّعُ

وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وانما عرض عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فاذا اريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكون بان فيه تنويناً مقدراً ويراعونه في بعض المواضع كما ستعرف \* وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك مسموع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركنٌ ينضم اليه اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبٍ غَائِلَةُ النَّفُوسِ عُدُورُ

وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروج عن الاصل لا وجه له



## فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بُنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقْدِ التَّمَكُّنُ  
 اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء بُنِي كالحرف فاقدًا ما كان له من التمكن في  
 الاسم لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقربهُ من الحرف الذي لا يستحق  
 الاعراب بُنِي حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يُخرجهُ عن الامكانية فقط لان  
 للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالِافْتِقَارُ وَالْإِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها  
 يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان  
 الشبه الواحد بالحرف الواحد يبعد الاسم عن الاسم لشدة المنافاة بينهما في الوضع  
 بخلاف الفعل فان بينه وبين الاسم مناسبة كما مر . ولذلك لا يبعده الشبه الواحد  
 به عن الاسم . واما احكام هذه الواجه ومواقعها فسياتي تنصليها على حسب ترتيبها

## في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى دُونَ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا  
 أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْنَ وَهَنَا  
 أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأْثُرٍ مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنِ أَحْذَرِ  
 أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يُنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْئَقَرُ  
 أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يَبْنِي كَوَيْهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَعْنَى

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع \* الاول ما كان موضوعاً على  
 اقل من ثلاثة احرف كبناء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة .  
 ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا  
 الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف \* والثاني



ما تضمّن معنى الحرف ولو مقدراً فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمّن معنى حرف موجود كائناً فانها قد تضمّنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمّن معنى حرف غير موجود كئناً فانها قد تضمّنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للاشارة لانها من المعاني التي حتمها ان تؤدّى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب \* والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل مثل لبت النائبة عن اتمنى . وانما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً زيداً فانه نائب عن اضرِب المحذوف ولكنه منصوب به \* والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً الى ما يتم معناه كملوصول الذي لا يزال مفتقراً الى المسئلة فانه كالحرف الذي لا يزال مفتقراً الى غيره . وانما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدأ الى الخبر ونحو ذلك فانه عارض لا يعتد به \* والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كونه ونحوها من اسماء الاصوات فانها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة

وَمَا بِمَنْجٍ رُكْبًا كَأَلْكَلِمَةِ      ثَانِيهِمَا عَدَّ كَتَاءَ الْمُسْلِمَةِ  
فَبِنِي الْمَصْدَرِ كَحَشْوِ قَبْلِهِ      وَالْعَجْزُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاسمين المركبين تركيب منجها كالكلمة الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها في لزومه حالة واحدة وانقال الاعراب الذي يستحقه اليها . فيبني الجزء الاول كما يبني ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه الحرف بكونه قد تضمّن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر . او بكونه اسم صوت كما في نحو سيدويه بني ايضاً والاعراب غير منصرف كخضرموت ونحوه \* واعلم ان صدر هذا المركب يبني على الفتح كما يبني عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كعدي كرب فيبني على السكون تخفيفاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي يبني فان كان اسم صوت يبني على الكسر والافعل الفتح مطلقاً \* فتدبر

وَرُبَّمَا يَبْنِي شَبِيهَ الْمُسْبِيهِ      نَحْوَ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَأَفْقَهُ



اي ان البناء قد يكون لشبه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبه ما يشبه الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامراً معدولاً عن حازمة فان اهل الحجاز يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبنونه على الكسر مثله كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّمَا اُنْسَاقَ الْبِنَاءِ مِنْ بِنَا اِضَافَةً كَسَرَنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يُستفاد من الاضافة الى المبني . وذلك يكون في الظروف المضافة الى الجمل كما في المثال طلباً للمشاكلة بين المتضامين على ما سيبيح في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلاَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبني محكياً فيه لفظ ما نقل عنه ككتاباً بطاً شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يُحكى فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه محلاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكَلُّ مَا كَانَ بِلازِمٍ لَزِمٌ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقُمْ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضائر والموصولات ونحوها كان لازماً لا ينفك عن صاحبه وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المقتضية البناء

وَحَرَكَوْا مَا لِسُكُونَيْنِ اُقْتَضَى

مَعَا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضاً

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعَا

وَسَكَنُوا الْبَاقِيَ عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حركوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون الذي يقتضيه البناء كحَيْثُ وَاَيْنَ وَاَمْسِ \* وما كان بناؤه عارضاً كالمنادى مراعاة لاصله من الاعراب المقتضي الحركة \* وما كان على حرف واحد صحيح كتاء الضمير لبيان المعاني التي تدل عليها الحركة . ونحو ذلك من الاغراض \* وسكنوا ما سوى هذه المذكورات على حسب وضع البناء فان حرك شي منها كما ستري فذلك نادر او عارض لا يعتد به



وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا بُنِيَ كَمَا مُنِعَ      يَحْتَاجُ مُحَضًّا شَبَّهُ لَا يَنْصَدِعُ  
فَأَعْرَبُوا مَا شَبَّهُ الْحَرْفِ اعْتَرَضَ      بِمَا يَخُصُّ الْأِسْمَ فِيهِ فَنَقِضُ

اي ان المبني يحتاج شبيها محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كما يحتاج الممنوع من  
الصرف مع الفعل . ولذلك يعرب ما عارض فيه شبه الحرف شيء من خصائص  
الاسماء كزوم اي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عارض فيه شبه الفعل المانع من  
الصرف \* واعلم ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد  
كضافة اي المذكورة . واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يعتد به لان الاضافة  
في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحاً فكانه محذوف ومن ثم تكون  
الاضافة كلا اضافة

## فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْأِسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ      وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمَكْتَنِفَةُ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير  
مقيّد باحد الافراد كرجل . ومعرفة وهي ما علق على مسمى بعينه كزيد \* والنكرة  
هي الاصل فيه لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض  
تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلٌ تَوَثَّرَ      عُرْفًا وَمَا عَاقَبَهُ إِذْ تَنَكَّرَ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل ال مؤثرة فيها تعريفاً كما في الرجل . احترازاً  
عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا توثر فيه لانه معرفة بدونها وانما  
جيء بها لغرض آخر كما ستعلم \* ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل ال  
مما يتكرر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل ال ولكنها تقع موقع  
صاحب وهو يقبلها . وقس على كل ذلك

وَعُرِفَ الْغَيْرُ كَأَنَّ نَوْفَلَ      ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَارَجُلُ



اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف  
 بأل والمضاف الى معرفة اضافة محضة \* وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها  
 لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل .  
 وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت \* وأعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم  
 المخاطب ثم الغائب . ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان . ثم اسم الاشارة  
 للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد . ثم الموصول المختص ثم المشترك . ثم المعرف بالعهدية  
 ثم الاستغرافية ثم الجنسية \* واما المضاف فقل هو دون المضاف اليه لانه يكتب  
 التعريف منه . وقيل في رتبته \* واما المنادى المذكور فاختار انه في تبة اسم الاشارة  
 لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه \* وقد يعرض للادنى من هذه  
 المعارف ما يجعله مساوياً لما فوقه نحو سبحان من سبح الرعد بحمده . او اعلى منه كما  
 اذا قيل للطارق من هذا فقال فلان مكاننا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان  
 المراد به اسم الجلالة . والعلم في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصه المسمى كما ترى

## فصل

## في الضمير

يَكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ      لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ  
 وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ      وَجَاءَ فِيهِ الْجُرُّ أَيضاً إِذْ وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية .  
 وهو يكون للحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم  
 ذكره نحو زيد ضربته \* وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط .  
 وقد يكون متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سيأتي

وَمَا انْفَصَلَ كَأَنَّا إِذْ رُفِعَا      إِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مُفْرَعَا  
 وَالتَّاءُ صِلَ وَالنُّونُ وَالْوَاوُ الْأَلْفُ      وَيَاءُ أَنتَى وَعَلَى الرَّفْعِ نَقِفْ  
 وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءُ النَّفْسِ لَا      رَفَعَ لَهَا وَنَا إِكْلٍ شَمَلَا



اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل ابي .  
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني اياك واياه . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه  
ككنن وانت وهما وايانا واياها وهلم جرا \* واما المتصل فهو تاء التكلم والخطاب ونون  
الانث وواو الجماعة والفاء الاثني وياء المخاطبة . وكلها تخص بالرفع لانها لا تقع  
الا فاعلاً او نائب فاعل \* ومنه كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع  
في موضع النصب والجر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها \* ومن ذلك نا وهي  
تحيط بالمواضع الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا \* واعلم ان مذهب الاكثرين ان  
ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وضع للمتكلم والغيبة برؤيته نحو انا وهو . واما انت  
وفروعه وضمائر النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة وفي الثانية اياً  
بكسرها وما يليهما حروف تدل على المعاني المقصودة بهما كالخطاب والتثنية والجمع  
وغير ذلك \* واجازوا تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء نحو وهو الغفور الودود  
وفهو على هدى من ربه وهو كثير شائع . وبعد اللام نحو ان هذا لهو الحق وهو قليل \*  
واما الضمائر المتصلة فهي المذكورة آنفاً على حدتها . وما يلي التاء والكاف والهاء في  
نحو ضربتا ورايتكم ومررت بهن حروف كما مر في المنفصل \* واختلف في ضمير الغائبة  
والمتحققون على انه هو الهاء وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر  
كسائر علامات الفروع \* واذا لم تكن الهاء مع الالف تضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة  
او حرف مكسور فتكسر نحو فيه وعليه وبه واعطيه . وتُسبغ حركتها بعد متحرك  
نحو له وبه . ويجوز اشباعها واختلاصها بعد ساكن نحو منه ويدعوه . ولها مع المثني  
والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد \* واما التاء والكاف فتفتحان للمخاطب  
وتكسران للمخاطبة وتضممان لكل ما سواهما بالاجمال \* والنون مفتوحة على  
الاطلاق . والبواقي ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء التقاء الساكنين غير  
مسبوقتين بحركة تجانسهما فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم . وتكسر ياء المخاطبة  
في نحو لا ترضي العار . وتفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاي واحدى ابنتي . ويجوز  
فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَتِرُ



وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبَّهِهَ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يذكر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدرًا في النية لانه عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا \* واستناره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وقم . وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وخذار . والوصف حقيقة كالضارب والمضروب . او تاويلاً كما في الرجل التيمي والشاهد العدل . والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً زيداً . فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت او هو بحسب ما يقتضيه المقام \* وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليهما كما سيأتي \* غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً وذلك في ما عامله لا يرفع الا الضمير نحو قم . ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عامله يرفع الضمير والظاهر جميعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد . فان الاول لا يخلو من الضمير ابداً . والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رايت . وهذا هو المراد بوجوب الاستتار وجوازه \* واعلم ان الاستتار يخص بالضمير المرفوع دون غيره . والواجب منه يخص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والجائز يخص بضمير الغائب والغائبة الا في افعال الاستثناء وفعال التعجب والتفضيل فانه يجب فيهن على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا مَكَنَ وَصَلُّهُ أَنْ يَقَعَ  
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ تَفَصَّلَ فَبِالْخِيَارِ إِنْ لَبَسَ أَمِنْ  
وَحَيْثُ لَا أَخَصَّ فَالْفَصْلُ التَّزِمُ فَإِنْ تَنَافَى الْفِظُّ غَيْبًا فَاحْتَكِمُ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخص منه كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامران \* والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن . والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سانيه وزيد ظننتك والصديق كنته . او اسماً نحو الدرهم



انا مُعْطِيكَهُ وَعَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَهُ كَرِيماً وَعَجِبْنِي كَوْنُكَهُ \* غير ان الفصل مع الاسم

ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

بيندٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفتي      وكونك اياهُ عليك يسيرُ

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيحه في باب ظنَّ وكان لان ذلك المنصوب خبر

الابتداء في الاصل والخبر لا حظ له في الاتصال \* ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد

من تقديم الاخص كما رايت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم

اعطيتك اياهُ واعطيته اياك ما لم يقع لبسٌ نحو زيد اعطيتك اياهُ فلا يجوز اعطيته

اياك لاحتمال ان يكون كل واحدٍ منهما آخذاً او ماخوذاً فلا يظهر المراد \* واما اذا

لم يكن احد الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيته اياهُ . الا اذا اختلف

لفظهما في الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهما اياهُ واعطيتهما اياهُ \* واعلم ان انفصال

الضمير وجوباً يكون في ما وقع محصوراً نحواً مرةً ان لا تعبدوا الا اياهُ . او منصوباً

يعامل في مضميرٍ قبله غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياهُ . او بصدر

مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك . او مفصلاً بمشروع نحو يُخْرِجون

الرسول واياكم . او منفعلاً معه نحو سرت واياك . او كان عاملاً مضمراً نحو لو انتم تملكون .

قان الضمير فاعلٌ لفعلٍ مقدر بعد لو فلما حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخرأ

تحو اياك نعبد . او معنوياً نحو هم المفلحون . او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين . ومن هذا

القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلتبس مرجعه كما سيأتي \* واما في

غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرَّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي

بالاجمال . وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كتبت جارتنا      ان لا يجاورنا الاك ديارُ

وكقول الآخر

وما اصاحب من قومٍ فاذا كرههم      الا يزيدهم حباً اليهم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت      اياهم الارض في دهر الدهارير

قان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويزيدونهم حباً الي . وضمنتهم الارض .

ولكن عدل عنه لضرورة الشعر



وَأَبْرَزُوا مَا عَوَدُهُ يَشْتَبَهُ ففصلوا كما بني الفتي راميه هو

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلبس مرجعه فيفصلونه بالضرورة . وذلك في نحو ابني الفتي راميه بناءً على ان الابن را مي الفتي . فان الضمير المستتر في الصفة يحنمل ان يعود الى الابن وهو المراد . والى الفتي وهو الارجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبر عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخرًا عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميه هو . وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فاقتضى ان يكون مرجعه وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتي مرمياً \* واما اذا لم يقع التباس نحو زيد هند ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وخطان

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٌ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا  
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَزَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يُنَوِي أَصْلَهُ  
وَكَاثَمُوا فِيهِ الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَوَ اللَّهُ أَحَدٌ  
وَدُونَهُ يَحْتَلُّ عَوْدُ الْمُضْمَرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِذَاعِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل \* وقد يكون تقديرًا نحو زار اهله زيد لان زيدياً في نية التقديم باعتبار رتبته \* او معنى نحو اقموا في الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالقناعة هي الغنى \* او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله \* ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجلاً زيد . وربه رجلاً زاني . وان هي الاحياتنا الدنيا \* وجاز نحو ضربته زيداً لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له \* اما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما



ارتكب فيه الاضمار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او  
 تكرار الفاعل الظاهر وهو مخل بالفصاحة \* واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى  
 اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر  
 عوده الى المضاف اليه نحو كمثل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة  
 المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخفين فيه . فان الضمير  
 المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره \* وقد  
 يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن  
 نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي  
 حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

## فصل

## في الاسم العلم

الْعَلْمُ اسْمٌ خَصٌّ ذَاتًا مُطْلَقًا      بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِقَا  
 وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَحْيَى يَنْقَلُ      وَبَعْضُهُ كَقَفْقَسٍ يُرْتَجَلُ  
 وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكْبًا      وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبًا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي علق عليها لتعيينها وذلك بحسب  
 الوضع . فخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى . وبقيد اطلاقه بقية المعارف  
 فان اختصاصها بما هي له مقيد بما لغيره دون اخرى كالخضور في نحو انت وهذا \* ودخل  
 بقيد الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد  
 وقع في التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع \* والعلم يكون في الغالب منقولاً من  
 صفة كعباس . او مصدر كفضل . او اسم جنس كاسد \* او من فعل . اماً ماض  
 كآبان . او مضارع كيعبي . او امر كضمت علماً لمكان \* او من صوت كفاق علماً  
 للغراب . او من جملة كما سيجي \* وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في  
 غيرها . وهو اماً معدول كعمر وحذام . او غير معدول . وهو اماً ان تكون مادته  
 مستعملة في الكلام كما في المعدول . او غير مستعملة كقفقس علماً لرجل \* والعلم اماً



مفرد كما رابت او مركب. وهو إما اضافي كعبد شمس . او اسنادي وهو المنقول عن جملة كشاب قرناها علماً لامرأة سُميت به تفاؤلاً لها بطول الحياة حتى تشيب ذواً ابتهاها . او مزجي كعدي كرب علماً لرجل \* واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية . وفاعلها قد يكون ظاهراً كما رابت وقد يكون مضمراً . وهو إما بارز كاطر قاعاً علماً لمفازية . او مستتر ككتاباً بطراً علماً لرجل . وإما الاسمية فلم تُسمع التسمية بها \* وهذا المركب مبني يُحكي على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر \* واما المزجي فهو معرب ما لم يكن نخوماً بويه كما علمت . فان كان مبنياً قبل التسمية كخمسة عشر وحيص بيص فان شئت ابقيته على بنائه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال معنى الحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه \* واما المركب الاضافي فيجري مجرى سائر المتضائفات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأُمٍّ أَوْ أَبٍ      نَحْوَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جَنْدَبٍ  
وَكَا الرَّشِيدِ لِقَبِّ لِلرَّفْعِ      يَأْتِي وَمِثْلَ الشَّنْفَرِيِّ لِلْوَضْعِ  
وَهُوَ كَنَعَتْ مِثْلَهُ يُؤَخَّرُ      عَمَّا لَهُ وَفِي الْكِنْيَةِ يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بأب او أم كابي بكر وأم جندب كنية امرأة . قيل او بابن كابن عباس . ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي . او ضعته كالشنفري اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب \* وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم من لقب به كهرون الرشيد لانه كالنعت له . وربما تقدم عليه كقول الشاعر

بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا      بِيْطَنَ شَرِيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

وهو نادر \* واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون

الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر

اقسم بالله ابو حفص عمر      ما مسها من لقب ولا دبر

وتاخيرها عنه كقول الآخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك      سمعنا به الا لسعد ابي عمرو



وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر تقدمها عليهما جميعاً فيقال ابو حفص عمر  
الفاروق ونحو ذلك

« وَالْأَسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا      اتَّبَعَ ثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا »  
« وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا      إِيهَامَ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَدِلاً »

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلاً او عطف بيان . ويجوز  
قطعه عن التبعية مرفوعاً على انه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٌ تقديره هو او منصوباً على انه  
مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره اعني \* وتجاوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها  
مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقروناً بال كالحرث او مركباً كعبد الله لان الاضافة  
تقتضي التجريد والافراد . او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب  
وصفاً معرفياً بال كالرشيد لان الوصف من شأنه الشروع فيلبس الاسم بالضاف  
الى الاجنبي . وعلى ذلك يقال هذا الحرث كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد  
بالاتباع او القطع لا غير . وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالوجه الثالثة . فتدبر

وَعَلِمَ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ      جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي  
فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أَسَامَةَ الْأَسَدِ      جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَّ  
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهَ النَّكْرَةِ      لِفَقْدِهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُنْحَصِرَةَ

اي ان من العلم ما يعلق على الجنس برؤيته . وهو يكون في الاعيان كأسماء جنس  
الاسد . وقد يكون في المعاني كبرة جنس البر . وكل واحد منهما يعم افراد جنسه  
لانه قد وضع للجنس بجملة لا لبعض الافراد بخصوصه . ولذلك يكون في المعنى  
كالنكرة وان كان معرفة في اللفظ \* وهو يكون اسماً كما مر . وكنية كما في جعدة  
للذئب وام عامر للضبع . ولقباً كالاختل للهرة وذئب الناب للكلب وما اشبه ذلك \*  
واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص في جميع احكامه اللفظية فيصح الابتداء به  
وتنصب النكرة بعده على الحال ويمتنع من الصرف اذا وجد فيه مع العمية علة

اخرى كقول الشاعر

انّا اقتسمنا خطبتنا بيننا      فحملت برة واحتملت فجار



ولا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنعت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية  
 وَمَا لِدِي عُرْفٍ يُضْفُ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدٍ فِي ذَا الْبَابِ أَنْ يَغْلِبَ دَخَلَ  
 اي ان ما يضاف الى معرفة او يقترن بأل العهدية اذا غلب على بعض الشركاء فيه  
 يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد  
 الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحد منهما قد صار كالعلم على صاحبه بطريق  
 الغلبة عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالعشى فيخصص بالاضافة  
 كعشى تغلب واعشى همدان \* واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضيف  
 اليه علماً كما مرَّ او غيره كابن الخشاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءٍ لَفْظِ الْكَلِمِ  
 وَكُلُّهَا تَحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعْرَبٍ فَذَلِكَ يُعْطَى الْحَقَّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسماء لفظ الكلم تعد من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي  
 تحكى على اصلها ما عدا اسماء لفظ الاسماء المعربة فانها تُعطى حقها من الاعراب .  
 فيقال مثلاً قامَ فعلٌ ماضٍ . وقمَ فعلٌ امرٍ . وامسِ اسمٌ زمانٍ . ونعمَ حرفٌ جوابٍ .  
 وهلمَّ جزءاً باجراً كل واحد على ما له في اصله من الحركة والسكون \* ويقال اي  
 اسمٌ موصولٌ بالتنوين منصرفاً على تأويله باللفظ كزيد وبالوجهين على تأويله بالكلمة  
 كهند \* وربما أعرب المبني من هذه الاسماء كقول الراجز  
 لَيْتَ وَهْلٍ تَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقول الآخر

تَحِبُّ بِاللَّهِ مِنْ يَخْصُكَ بِالِ وَدِّ فَمَا قَالَ لَا وَلَا نَعْمَا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيل وقال . فرؤي بالفتح على  
 الحكاية وبالكسر والتنوين على الاعراب \* وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولهم لا  
 اله الا الله كثر من كنوز الجنة وزعموا مظنة الكذب \* وعلى ذلك تقع جميع هذه  
 المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة  
 كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام



## فصل

في اسم الاشارة

بِذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشْرُ      وَذَيْنِ تَيْنٍ لِمُنَى مَا ذُكِرُ  
 وَقِيلَ ذِي أَيضًا لَهَا ذِهِ وَذِهِ      جَائِزِ إِشْبَاعٍ كَذَا تِي تِهْ  
 وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا أَوْلَاءُ وَأَوْلَى      وَالْكُلُّهَا التَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

اي انه يشار الى المفرد المذكور القريب بذاء . والى اثناه بتاء . والى مثناه بدين . والى  
 مثناها بتين \* ويشار الى المؤنثة ايضا بذي وذه بسكون الهاء وذه بكسرها اخلاصا  
 واشباعا . وكذلك تي وته وتيه جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة \*  
 ويشار الى الجمع مذكرا ومؤنثا بأولاء ممدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي  
 لغة اهل نجد . والاولى اوضح واشهر \* وتدخلها التنبيه على هذه الاسماء جوارا وهو  
 الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهاتا وهذان وهاتان وهلم جرا

وَالْكَافِ فِي التَّوَسُّطِ الْحَقُّ ذَا وَتَا      ذِي تِي وَمَا لغيرِ مُفْرَدٍ أْتِي  
 وَاللَّامَ بَعْدَ قِبَلِهَا زِدْ مُفْرَدًا      وَالْجَمْعُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شَدِيدًا  
 وَمَا لِتَنْبِيهِ مَعَ اللَّامِ أَمْتَنَعُ      وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَقَعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب  
 والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثني والجمع فيقال  
 ذانك وتانك وأولئك وأولاك . ولا تلحق ذه وته واخنيهما فلا يشار بهن الى المتوسط \*  
 وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع  
 المقصور فيقال ذلك وتالك وتلك واولالك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه  
 يشعر بالقرب وهي تشعر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع  
 بينهما لان فيها طرفا من القرب لدالتها على المتوسط ومن ذلك قوله

رايتُ بنيَ غبراءَ لا ينكرونني      ولا اهلُ هذاكَ الطرفِ الممددِ

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تستعمل



الآية \* واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكتفون بأولئك للجمع ويشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قرئ فذاتك برهاتان من ربك . وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب \* واعلم ان صيغة التثنية من اسماء الاشارة تختص بذا وتالانهما الاصل فيها .

واولئك تستعمل غالباً لمن يعقل ويقل استعمالها لغيره كقول الشاعر  
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام

وكالمثنى مثله مع البناء غير كما تجعل اياي انا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة غير كما يغير المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرراً . ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اياي وانت اياك وهلم جرراً . وهو مذهب الجمهور

وللمكان مثل ذا جاءت هنا طبقاً وثم للبعيد عينا

اي ان هنا تستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مر من الاحكام فيقال هنا وهنا عند الاشارة الى المكان القريب . وهناك وهناك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يقال ههناك ايضاً \* وثم بفتح التاء والميم المشددة يشار بها الى المكان البعيد فقط \* وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجر بالحرف فيقال نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هناك ولا يقال هنا حسن

## فصل

## في الاسم الموصول

ويوصل الذي التي من ما وأي وأل وذا كذلك ذو في آل طي

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي التي للمفرد المذكور . والتي لمؤنثه . وما يليهما للجمع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها مختصة بلغة بني طي \* وكلاهما اسماء بالاتفاق الا آل فقد اختلفت في اسميتها . والجمهور على انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المثنى ربه والضمير لا يعود



الألى الاسماء . وإعمال الصفة بعدها مأولة بالنعل وهي لا تأوّل مع الحرف لانه  
يُبعدها عن شبه الفعل \* وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة  
الحرف استهجن تعليق الاعراب عليها فنقل الى ما بعدها على سبيل العارضة \* قال  
الشيخ الرضي وهذا خلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاءني ضارب  
فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَا لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلَى بَعْدَ الَّتِي اللَّتَانِ وَاللَّاتِي تَلَا  
كَذَا اللّوَاتِي جَاءَ وَاللَّاءِي أُسْتَزِدُّ وَكَالْأَلَى اللَّاءِي لِكُلِّ قَدْ تَرِدُ

اي كما ان اللذين والذين والألى نتفرّع من الذي ثنية وجمعاً نتفرّع من التي اللتان  
واللاتي واللواتي واللآءي . غير ان الألى قد تُستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر  
معا حبها حبّ الألى كمن قبلها وحلت مكاناً لم يكن حلّ من قبل

وكذلك اللآءي قد تُستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر

هم اللآءي أصيبوا يوم فلج بداهية تميد لها الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها لغرابتها وقلة ورودها في الاستعمال

وَمَا لِمَا تُنِي كَذِينَ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وُضع للثني من هذه الاسماء وهو اللذان واللتان مثل ما وُضع له من اسماء  
الاشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب  
في الصحيح كما علمت هناك \* واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً .

وهي تختص بمن يعقل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقلاء

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرُبَّمَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عَمِّمَا

اي ان مَنْ تختص بمن يعقل عكس ما فانها تختص بما لا يعقل . فيقال رأيت من  
حدّثك وسمعت ما يقول \* وقد تُستعمل من لغير العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر

أَسْرِبَ القَطَا هل من يعير جناحه أعلني إلى من قد هويت اطير

او لاختلاطه بالعقلاء نحو يسجد له من في السموات ومن في الارض \* وتُستعمل ما  
للعاقل المختلط بغيره نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض . ولصفة العاقل المهمة



نحو اني نذرت ما في بطني محرراً . فتعم كل واحدة منهما العاقل وغيره كما رأيت  
غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنِي إِذْ أُضِيْفَتْ وَسَقَطَ مَضْمَرُ صَدْرِ الْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطَّ

اي ان اي تبني كسائر الاسماء الموصولة متى اضيفت وحذف الضمير الواقع صدر  
صلتها . وذلك انما يكون في ما اخبر فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني ايهم  
قادم اي ايهم هو قادم . لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه  
منزلة الضمير المحذوف لتصحيح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية .  
أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف . وأما نية فلان المضاف  
اليه لا ينوي الا عند فقده من اللفظ وهذا موجود . وبهذا الاعتبار تشبه الغايات  
التي ستذكر في انها قد حذف عنها ما تقتقر اليه لبيان معناها فتبني مثلها على الضم  
وعلى ذلك قول الشاعر

اذا ما لقيت بني مالك فسلمت على ايهم افضل

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني ايهم هو قادم . وايهم يقدم او في الدار .  
وأي هو قادم . وأي قادم . لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد  
لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً \* واعلم ان أي تستعمل  
بلفظ واحد في المشهور . ولا تضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغها في الابهام احتاجت  
الى ما يفيدها تعريفاً . ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت . اما استنبالها  
فلانها موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع  
التنافي بينهما . وأما تقديمه للفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا  
يكون الا متأخراً \* وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة  
لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن البانوش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْمَدُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ

وَذَا تَلِي أَسْتَفْهَامَ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تَشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيْبٍ تُضْمُ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يستخدم مكان الجملة  
الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيجي . والأفهي حرف تعريف بالاجماع \*



واما اذا فحكما ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احدهما . فيقال ماذا فعلت ومن ذا رايت اي ما الذي فعلته ومن الذي رايت . وعلى

ذلك قول الشاعر

ماذا تظنُّ بسلي ان المَّ بها مُرجلُ الشعر صافي اللون . مزاح

وقول الآخر

من ذا يدلُّ على الطريق الى الكرى فعى خيال احبتي يلقاني

فان اريد بها الاشارة نحو ماذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يعتدُّ بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً

واحد ايراد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستفغن الى الديرين نخنا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها ام استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في

نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً \* واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارة او موصولة

هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارة لانه لا يصلح للصلة .

وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة \* واية الخلاف

بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا

صنعت اخيراً ام شيئاً . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيهما على ابدال

الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني

عن مبتدأ مضمرة اي هو زيد . والعائد محذوف في الصورتين اي ما الذي صنعه ومن

الذي ضربته . وعلى ذلك قول الشاعر

ألا تسألان المرء ماذا يحاولُ أنحب فيقضى ام ضلال و باطل

ويقال على جعلها ملغاة ماذا صنعت اخيراً ام شيئاً . واذا قيل من ذا ضربت يقال

زيداً . بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية .

ونقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيداً . فتأمل

”وذو بلفظ واحد تستصحب لازمة للواو وهو الأغلب“

اي ان ذو تستعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك

قول الشاعر



فان الماء ماء ابي وجددي وبثري ذو حفرت وذو طويت  
اي التي حفرتها والتي طويتها . وقول الآخر  
واما كرام موسرون لقيتهم فحسي من ذو عندهم ما كفتانيا  
بالواو في اشهر الروايات \* وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مخصصة ببني طي كما مر  
ولذلك يقال لها ذو الطائفة

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صَلَةً مَعَهُودَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ  
فَأَسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرَتْ مِنَ الْجُمْلِ وَالظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَا دُونَ أَلْ

اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة لitem معناه بها . وحكم  
الصلة ان تكون معهودة عند المخاطب ليقين بها الموصول . وان تكون مشتملة على ضمير  
يعود اليه مطابقاً له لترتبط به \* ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامر معهود  
اتخذوها من الجمل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور  
لانهما يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى ال من الموصولات لان صلتها  
مفردة كما علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلق او انطلق غلامه . والتي عند الامير  
او في داره ونحو ذلك \* ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا  
يقال جاء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص  
في نفسه لا يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي لitem كريم لان الانشاء لا يكون  
معهوداً ولا يحكم به فلا يصلح للصلة \* وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة  
التمجيبية فلا يقال جاء الذي ما احسنه . واختلفوا في علمه لاختلافهم في حقيقتها .  
فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها  
من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارف . ومنهم من نظر  
الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في  
الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين \* واعلم ان الصلة مع الموصول كلمة  
واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناءً على ذلك  
لا نتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر  
عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضاربين



كلهم زيدا . ولا الذي زيد اكرمني . ولا جاء الذين الا زيدا عرفهم . ولا يقال هذا

الذي يا رجل احبه الا في الضرورة كقوله

تَعَشَّ فَاِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَلِحَانِ

وقد يفصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذَاكَ الَّذِي وَايِيكَ يَعْرِفُ مَا لَكَ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

مَاذَا وَلَا عَتَبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتَ أَمَا يَحْظِيكَ بِالنَّجْحِ أَمْ شَرٌّ وَتَضْلِيلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم

الابهام نحو الذي يا تبني فله درهم \* وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك

اذا تضمنه معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير

الذباب هي الصلة وقد خلت من الضمير اكتفاء بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من

الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبِ أَقْتَضَى كَيْفَ اتَّفَقَ وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقِ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقه

لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين

آمنوا \* وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبرا عن ضمير قبله لتكلم

او مخاطب حملا على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس

وعليه قول الشاعر

وَاَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بِكَرًّا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرِ ذَاتِ سَنَامِ

وقول الآخر

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر

لَا جِلْدَ يَا الَّتِي تَيْمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِجَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال \* واعلم ان عائد الموصول المشترك

يختار فيه مراعاة اللفظ فيكون مفردا مذكرا مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضدا فتختار

مراعاته نحو رايت من النساء من لا تعجبي وزرت من الاقوام من يكرهون الضيف . او



يقع التباسٌ بمראה اللفظ فيجب مراعاة المعنى نحو أكرم من زارك لا من زارتك \* فتأمل  
 وحذف ذي النصب ولو معنى يقع والصدر عن فرد مع الطول ارتفع  
 أي أنه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى. وذلك يشمل المفعول به نحو لا عبد  
 ما تعبدون أي ما تعبدونه. والمضاف إليه إضافة لفظية نحو فاقض ما أنت قاض أي  
 ما أنت قاضيه. والجور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب مما تشربون أي  
 مما تشربون منه. ويشترط فيه أن يكون قد جرّ بها جرّ به الموصول كما رأيت \*  
 وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في أول الصلة مبتدأً تخبراً عنه بمفرد. وذلك  
 بشرط طول الصلة فتخفف بحذفه كقولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءاً. أي بالذي هو  
 قائل \* فلا يحذف في نحو الذي هو يعطي الأولف. ولا في نحو الذي هو أمام الجيش.  
 لأن الضمير فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لأن ما بعده يصلح أن يكون  
 صلة بخلاف المفرد كما مرّ فيفوت المقصود \* فان كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة  
 طويلة نحو الذي هو فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة إلى التخفيف \* وإنما جاز ذلك  
 مع أي لقيام الضمير المضافة إليه مقام الصدر المحذوف كما مرّ \* واعلم أنه لا يجوز حذف  
 العائد المنصوب في نحو الذي أياه ضربت أو أنه فاضل ولا في نحو جاء الضارب  
 زيد لما هنالك من الإخلال المانع من الحذف. أما في الأول فلأن الحذف يوم أن  
 الأصل ضربته فيفوت الحصر المقصود من تقديمه لأن المعنى ما ضربت إلا أياه. وأما  
 في الثاني فلعدم استئلال أن بدون اسمها. وأما في الثالث فلأن اسمية ال خفية فيختفي  
 عود الضمير المحذوف إليها. وندر حذفه معها كقوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتبع له صفوه بلا كدر  
 أي ما المستفز الهوى \* وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقول  
 الآخر

نحن الألى فاجع جموعك ثم وجههم الينا  
 أو التعظيم كقولهم بعد الأتياً والتي. فان الصلة قد حذفت فيهما اشعاراً بان مضمونها  
 قد بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفه

ووصل ال وصف بفعل أو لا إذ كان بالجملة معنى عدلاً



اي ان ال الموصولة تكون صلتها مما يؤول بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم  
 المفعول . وذلك لانها جاءت على صورة ال التعريف المختصة بالاسماء فكلها وان  
 يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يؤول بها من الاسماء كالضارب  
 والمضروب لانهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى \* واختلف في الصفة المشبهة كالحسن  
 فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به  
 فتكون ال الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة \* وصحح آخرون الوصل بها لانها  
 تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً . والاول هو المختار عند الاكثرين \* واما  
 افعال التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرد  
 له العمل المذكور كالصفة المشبهة فتكون ال الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع \*  
 واعلم ان امثلة المبالغة كالضرب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لال . ويشترط  
 في الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس  
 ونحوه مما غلبت عليه الاممية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامدة

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَوْقِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلْ نَظِيرَ بَاقِيِ الْبَابِ  
 لَكِنَّهَا قَدْ مَزِجَتْ كَالْجُزْءِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أَمْتَعُ  
 اي ان حق ال ان يعلق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها يُعرب لنظراً  
 وبعضها محلاً . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حق  
 الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها \*  
 وقيل ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر . وقيل غير ذلك  
 مما لا فائدة في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتٍ  
 وَالْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَأَلْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مِفَارِقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام  
 الشخصية \* واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت .  
 لان الضمير الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم



الإشارة بالحضور. والموصول بالصلة. وممتحوب ال بها. والمضاف الى معرفة بالاضافة.  
 والمنادى بالقصد والاقبال عليه. غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه  
 كالصلة. وما هو مفارق كالتصديق في النداء \* واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف  
 بأل والمضاف والمنادى لان لكل واحد باباً نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما  
 نحن فيه هناك

## فصل

في احكام العوامل والمعمولات

الْإِسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعاً مُعْرَبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقَلُّبٌ  
 وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فَبِنِي فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ  
 اي ان الاسم كله معرب بحسب الوضع لانه يكون تارة محكوماً عليه وتارة محكوماً  
 به فيكون مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه  
 المعاني. بخلاف الفعل والحرف فان لها مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن  
 الاعراب \* ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او اعرب من غيره شاردًا عن  
 وطنه المألوف

وَمُقْتَضِي الْأَعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ إِنْ فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلُ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي  
 للاعراب من نحو الفاعلية والمفعولية وغيرها \* واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد  
 منه في الكلام. فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معني كالاتداء في  
 نحو زيد قائم \* وسياقي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعَمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أُنْعَقَدُ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يَعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا يعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو  
 قام زيد. وغيره يحسب فضلة في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام  
 كالمفعول به في نحو ضرب زيد عمراً وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه  
 في اتمام المراد منها



وَالْعُمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفِضْلَةٍ فُرُضُ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خَفِضُ

اي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه . والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة . والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات . وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام \* والنصب للفضلة وهي المنعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز . والشبيه بالمنعول به وهو ما نصب على طريق التوسع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي . وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام \* واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه . فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد . وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد . ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرني قدوم زيد . وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد \* وقد الحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب النواسخ . وبالمضاف اليه المجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون المجرور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْأَصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لَهُ كَأَلَاةٍ  
وَالْإِسْمُ فِي ذَلِكَ دَخِيلٌ يَحْمَلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل . والحرف محمول عليه لانه ينوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله \* واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما سيجي \*

وَعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجْرُدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحَكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العامل اللفظي بها حقيقة او التي في حكم اللفظي بها وهي المقدرة . وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح \* ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مر . او حكماً فقط نحو هل من احد في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي . فيكون معموله في حكم المجرّد



وَطَلَبُ الْعَامِلِ مَعْنَى يُعْتَمَدُ فِي عَمَلٍ لَهُ فَنَالَ اسْمًا جَمَدًا

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يُعْتَمَدُ في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل  
مثلاً فانه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه \* وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم  
الجامد كالمبتدأ في قول واسم العدد والمضاف كما سترى

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَلِلْغَيْرِ بِإِهْمَالِ حَكِيمٍ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال الفعل وحرف  
الجر في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقبيل يكون متمكناً  
راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف  
والاستفهام \* واما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهال سين الاستقبال فلكل  
واحدٍ منه وجهٌ سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرُبَّةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعَمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلَ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها  
والمؤثر قبل المؤثر \* ورتبة العمدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما ينقر  
اليه الكلام في تركيبه مقدم على ما يستغني عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج  
عنه لمانع او غرض كما سترى فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنْ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفًا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفًا

وغيره الترتيب معه وجباً مباشر المعمول والحذف آبي

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معمله من غير المتصرف كالفعل  
الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه  
حفظ الترتيب مطلقاً . وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول  
المتعدد بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه \* وما ورد بخلاف  
ذلك فعلى خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما سترى  
وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُعْتَفَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يُقَدَّرُ



وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبْ

اي انهم قد يتساحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عما قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقل الاعتماد به \* وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبياً عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائماً زيد وجاء الذي زيدا ضرب . بخلاف الاجنبي عنهما جميعاً نحو كان اخاك زيد ضارباً فلا يجوز اعتراضه بينهما ما لم يكن ظرفاً نحو كان عندك زيد جالساً فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبياً عن المسند والمسند اليه لانه لعموم المظروفية به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع \* واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يزداد تأكيداً لمضمون الكلام فيكون زائداً فيه ولا يكون اجنبياً عنه . وهو مع ذلك يقترن بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفصل بغيره كما سترى بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثَّرًا فَاَلَا تَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ لَا يَغْيُرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احد وهل رايت من رجل . فان كل واحد منهما مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالمفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثَمَا اللَّفْظُ اقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ اقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِاللَّفْظِ خُذْ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل بقتضى اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائداً كما مر ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالمفعولية ولنظنه يقتضي الجر بالاضافه فيحكم فيه بالجر دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا اتِّبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى اِنْ لَمْ يُصَادِفْ مَانِعًا أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحد من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر . او غيره نحو سرني قيام زيد و زيد ضارب عمر . فيقال ما رايت من رجل ولا



امراً وزيدٌ ضاربٌ عمرو وبكرٌ بجرّ المعطوفين مراعاةً للفظ المعطوف عليهما ونصبيهما  
مراعاةً لمحلّهما باعتبار معنى المنعولية \* هذا اذا لم يكن مانعٌ كما اذا قيل ما جاءني من  
رجلٍ ولا زيدٌ . او غرضٌ نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لثلا  
تلمز زيادة من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تنبيهاً على انه هو المقصود بالنداء  
كما سيأتي في بابه

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجْحٌ فَأَلْمَعَنِي خِيَالٌ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحّة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون  
اتباعه على اتباع المعنى لان المعنى امرٌ وهمي يضعف الاعتماد عليه \* واعلم ان اللفظ  
الذي يتبع هو لفظ المعرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه  
عارضٌ كما سيجي . نحو يا زيد الفاضل \* والاتباع فيهما يكون للحركة الظاهرة كما  
رايت . والمقدرة نحو ضارب النقي الجميل . ويا هذا الرجل \* ويشترط لاتباع المعنى  
امكان ظهور الاعراب الذي يقنضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصيح . وكونه فيه  
بحق الاصاله . ووجود المحرّز اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجلٍ . فانه  
يحسن فيه اسقاط حرف الجرّ فيظهر الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والمحرّز موجودٌ وهو  
الفاعلية \* ومن ثم لا يجوز مررت بزيد وعمراً لانه لا يقال في الفصيح مررت زيدا .  
ولا الحسن الوجه والحديث بنصب التابع دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة  
يكون على التشبيه بالمنعول به لا على المنعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زيدا  
وعمرٌ قائمين برفع المعطوف لان الطالب لرفع المعطوف عليه هو الابتداء وقد زال  
بدخول الناصخ . فتدبر

وَلَمْ يُفَسِّرْ عَامِلًا مَا لَا عَمَلٌ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول مانعٌ قد حصل له هناك لا يفسر عاملاً في  
ذلك المعمول نحو زيدٌ ما رايتهُ . فلا يجوز نصب زيد بنعلٍ محذوفٍ يفسره النعل  
المذكور لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا  
يعمل ما بعده في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملاً آخر الا بحيث يستطيع  
ان يعمل بنفسه في معمول ذلك العامل نحو زيدا ضربه . فان زيدا منصوبٌ بنعلٍ  
محذوفٍ قبله يفسره النعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سلط عليه



بان يُقال زيدا ضربت . بخلاف الاوّل فانه لا يقال زيدا ما رايت \* فتأمل

وَ كُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخْرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صُدِّرَا

اي ان كل ما فسّر شيئا يجب تأخيره عنه لان المفسّر لا يكون قبل المفسّر . وهو يشمل المفسّر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدم شيء من ذلك فلعارض كما سيبي \* وما اتى معنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحق الدليل ان يتقدم على المدلول لانه مرتّب عليه

وَ كُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمَحْصُورِ لَفْظًا لَزِمًا

وَ كُلُّ مَا بَنِيَ الْحَدِيثَ الْمُخْبِرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو اياك نعيد . وعكسه ما حصر بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الاّ البلاغ \* وكل ما بُني عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فنقول البست زيدا الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست الثوب زيدا من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيهما كما سيبي \* في باب المفعول به لان ذلك يُعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَ الْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَثًّا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ تَقْضٍ حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقا لا يُعدّل عنه ما لم يكن امرٌ يوجب العدول كالتباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلا راكبًا . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها بخلاف الاصل فيقولون لقيت راكبًا رجلا لئلا تلتبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح لوصفه بها \* غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضا بما يعترضه كاعتراض الداعي الى العدول عن الاعراب في اية الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرُبَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لِذِي الْمَصَاحِبَةِ



اي انهم رُبَّمَا يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ  
حكم صاحبه لقصد المشاكلة بينهما كما يُضَمُّ تابع اي في النداء مراعاة للفظها المنضموم  
ويُنَى العَرَب اذا اضيف الى المبني كما مرَّ وغير ذلك مما سنقف عليه ان شاء الله  
وَفِي الثَّوَانِي اُغْنَفَرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يَغْتَفَرُ فِي الْاَوَائِلِ

اي انهم يسمعون في التوابع بما لا يسمعون به في المتبوعات كقولهم كلُّ شاةٍ وسخلتها  
بدرهمٍ ورُبَّ رجلٍ واخيه لقيتمهما ومررت برجلٍ قائمٍ اخواه لا قاعدين . فانهم يجيزون  
كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كلُّ سخلتها ورُبَّ اخيه  
وقائمٍ اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما  
يظهر مع المتبوع

وَيَحْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اُغْمَلِ اَوْ قَدْ اُهْمِلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المَهْمَل حَمَلًا على نظيره العامل وبالعكس  
كاعمال اذا الشرطية حَمَلًا على متى وإهمال متى حَمَلًا على اذا كما سيأتي في موضعه  
وَرُبَّمَا بَعْضُ النَّقِيضِ يُحْمَلُ عَلَى النَّقِيضِ كَنَظِيرِ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يُحْمَل على نقيضه فيجري مجراه كما حَمَلت لا النافية للجنس  
على ان التوكيدية وهي نقيضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون  
ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يُحْمَل عليه لان المضادة قد تجري مجرى  
المناسبة ولذلك تُعْتَبَرُ جَامِعًا في العطف نحو اضحك وابكي كما تُعْتَبَرُ المناسبة في نحو  
آمنوا وعملوا الصالحات كما تَقَرَّرُ في علم المعاني \* غير ان ذلك قليل في الطرفين محفوظ  
في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبَهُ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي  
ليس له حكمٌ يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يُنَى على النادر حكمٌ فلا يُقَاسُ غيره  
عليه \* وكذلك لا يُعْتَدُّ بِالْعَارِضِ كَالْوَصْفِيَةِ الطَّارِئَةِ على اربع والاسمية الطارئة على  
ادهم كما مرَّ في باب منع الصرف ولذلك لم يُعْمَلْ بهما هناك



وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدٍ قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمَنْفَرِدِ

وَلَيْسَ يَخْطُوكُلُّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدد على الممول الواحد فلا يقال قام وانطلق زيد بنا على ان زيدا فاعل الفعلين جميعا وانما يكون فاعلا لاحدهما وضميره فاعلا الآخر كما سياتي في باب التنازع \* ولا يتخطى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يقال غلبت ما زيدا قائما . ولا الى ما قبله فلا يقال زيد اهل ضربت \* وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي ادوات الشرط . والاحرف المشبهة بالافعال سوى ان المفتوحة الهمزة . ولام الابتداء . وبعض حروف النفي كما ستعرف . وكل ما دل من الادوات على الانشاء طلبا او غيره . وكل ما يربط به جواب القسم او غيره . فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافا نحو غلام من انت وضارب ايهم في الدار . او حرف جر نحو الى اين تذهب . وذلك شدة اتصاله بهما حتى يصير معهما كالكمة الواحدة فلا ينقطع معهما عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل . ومن ثم تعين ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف اصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُوكُلُّ صِلَةٌ مَوْصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرُوا مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معمولها . وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا . فلا يجوز تقديم زيد على من وان اذ لا يمكن صلتهما ان نخطأهما اليه لانها كالجزء منهما . واما قول الشاعر

اِنِّي لِأَحْفَظُ غَيْبَكُمْ وَيَسْرُتُنِي لَوْ تَعْلَمِينَ بِصَالِحٍ اَنَّ تَدْكُرِي

اي ان تدكري بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكَكُلِّ مَا يُوصَلُ صِلَةٌ بِالْخَبَرِ اِذْ لَيْسَ لِلْاِنْشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ



اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي  
يُوصَل بالخبر دون الانشاء . لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند  
المخاطب قبل ذكرها وصلة الحرفي لا بد ان تأوّل معه بالمصدر . والانشاء لا يصلح  
لذلك لانه لا يُعلم قبل ذكره ولا يؤول بالمصدر لانه يُخرجه عن الانشاء فليس  
له موقع في الصلة

وَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمَلٌ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَ هُمَا يَشْتَمَلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها  
مما يشبه الفعل . وذلك يتأتى فيه ولو كان يتضمّن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف  
المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما  
سياتي بالفصيل

وَ كُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَ كَلِمًا أَبَعَدَ فَهُوَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته . وكلمة ابعده عن الاصل المشبه به  
كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التفضيل . فان اسم الفاعل  
اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التفضيل اضعف  
منها . وسياتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَ كُلُّ مَا عَوَّضَ عَنْهُ يُسْقَطُ وَ كُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض  
والمعوض عنه . وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه . ويا  
المتكلم المعوّض عنها بالتاء في قولهم يا اَبَتِ كما سيدكر هناك \* وكل ما حكم به  
على شيء بامرٍ يُرْبِطُ بالمحكوم عليه كالخبر فانه يُرْبِطُ بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من  
بينهما كما سنقف عليه . وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَ كُلُّ مُحْكُومٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَ مَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه  
يُخَصُّ بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما سترى



لانه شائع بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكْرَةِ      تُسْتَخْلَفُ الْجُمْلَةُ فِيهِ مَخْبِرَةٌ  
وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَبِكٌ      لِذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال او وجوباً كنعيت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد. وذلك بحسب الاصل فلا يُشكَلُ بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف او تاويل كما ستري \* والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تاويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف. فيكون تاويل زيد قام ابوه وجاء غلامه يركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً \* ولا يشكَلُ بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس

ليستفاد الحكم عاينه من جهتها

وَالنَّكِرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ      تُدْنَى بِمَا تُخَصُّ مَعَهُ كَالصِّفَةِ  
أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا      أَشْبَهَهُ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تُقَرَّبُ من المعرفة بما تُخَصُّ بواسطته كالصفة ونحوها مما ستعرف. او تعم بصاحبها له كالنفي وشبهه وهو النهي والاستفهام \* وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك في تحله

وَالْحُكْمُ يُبَغْيُ نِسْبَةً لِمَا وَقَعَ      فِعْلاً فَذُو الْإِيجَابِ وَالْغَيْرُ شَرَعٌ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج. فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية \* وعلى ذلك يقاس نحو لا نقم وهل رأيت زيدا ولو زارني زيد لا كرمته وهلم جراً. فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْفِي      رَائِحَةُ الْفِعْلِ لِفِرْطِ اللَّطْفِ



اي ان الظرف لشدة لطفه تَوَثَّرَ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ فَيَعْمَلُ فِيهِ مَا لَيْسَ فِعْلاً وَلَا  
مَشْتَقّاً مِنَ الْفِعْلِ نَحْوَانْتِ اَسَدٌ يَوْمَ الْحَرْبِ . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من  
معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالْتَحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ  
وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنِكَ شَبَهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلَفَانِ مَفْرَدًا فِي الْعَزْلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يُحْكَمُ بِهِ تَمَامًا لِمَجْمُوعِ الْجَارِ  
وَالْمَجْرُورِ فَلَا يَفُوتُهُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ عَدِيلُ الظَّرْفِ وَيَدْخُلُونَهُ غَالِبًا تَحْتَهُ عِنْدَ  
اطلاقه \* وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلتصقان به ولذلك يُقَالُ لهما  
شبه الجملة \* ويعاقبانها في المواضع التي تُسْتَخْلَفُ فِيهَا عَنِ الْمَفْرُودِ عِنْدَ اعْتِزَالِهِ عَنِ مَنْصِبِهِ  
كما في الخبر ونحوه \* واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به  
في غيرها فيستعملون فيهما ما لا يستعملونه في بقية المعمولات كما سترى بالاستقراء

وَحَيْثُ لَا اِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لِمَا جَرَّ لَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حَكِيمًا  
اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مُسْنَدًا اِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى نَحْوَهُلْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ  
وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنْ اَحَدٍ وَمُرٌّ بَزِيدٍ يَكُونُ مَنْصُوبًا فِي الْمَعْنَى نَحْوِ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجَلَسْتُ فِي  
الدَّارِ وَضَرَبْتُ الْغُلَامَ لِتَأْدِيبِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِان حَرْفَ الْجَرِّ يُوَصِّلُ مَعْنَى الْفِعْلِ اِلَى  
مَجْرُورِهِ فَيَكُونُ مَعْمُولًا لَهُ فِي الْمَعْنَى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملًا من الاحكام الكلية في هذا الباب يُؤْخَذُ كَالدَّلِيلِ الْمُرْشِدِ اِلَى  
التَّصَرُّفِ فِي الْاَبْوَابِ التَّرْكِيْبِيَّةِ الَّتِي سِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَيَغْنِي غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ فِي  
كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطَّرِدُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ اعْتَمَدَ  
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قَيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها مما يتعلق بالعوامل او بالمعمولات



فإنما هو جارٍ على حكم الاغلبية المعتمد عليه عند النجاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يُذكر حكمه الخاص في مكانه كما سترى

## فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا      مَعْنَى يُنْفِذُ السَّمْعَ الْمُرَادَا  
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا      يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذْ لَا خَلَلًا

اي ان الكلام عند النجاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة يكتبون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يخل حذفه بشيء كما سيأتي في آخر الفصل

وَكُلُّ مَحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ      وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بَدِيلٍ  
وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ      لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد فسكّر اي شرب الخمر \* والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه نحو حمداً لله اي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه \* واعلم ان الحذف لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرُبَّمَا اسْتُلْزِمَ مَا لَا يَلْزَمُ      كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ  
اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع



او النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على افعال المبتدا اي هو الحميد والنصب على افعال  
الفعل اي اعني الحميد فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في باب ولا يميزون ذكر  
الحذوف لانه لو ذكر لا وهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْحَذْفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لامهات الابواب مثل كان في باب النواسخ وان  
المصدرية في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها  
اكثر من غيرها

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء  
عنه فيصح حذفه كما مر وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سرق البيت فان الفاعل  
فيه قد حذف لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجَمَاهِرِ

فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةً تُقَدَّرُ مَا لَمْ يَعْوِضْ صَفَقَةً لَا تَخْسَرُ

وغيرها ان كان مما قصداً قَدَّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركنًا للكلام كما مر فيصح  
الاستغناء عنها بخلاف العمدة فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا  
يستغني عنها لعدم استقلاله بدونها وذلك ما لم يعوض عنها بما يجعل عمدة مكانها  
كما في نائب الفاعل فلا تُقَدَّرُ لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لان عقاده  
حتى يحتاج الى تقديره \* واما الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قَدَّرَتْ نحو جاء  
الذي احب اي احبه والا فلا نحو فلان يأمر وينهى اي يملك الامر والنهي وهذا  
هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره فاعرف ذلك

وَمَا لِعِلَّةٍ كَثَابَتْ وَمَا قَدَّرَ كَأَمْدٍ كُورٍ فِي حَكْمِهِمَا

فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَفَدَتْ صَبْرَهُ تَعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خُبْرَهُ



اي ان المحذوف لعلّة كالثابت والمقدّر كالمذكور في الحكم الذي يستحقّانه . لان  
المحذوف لعلّة قد اضطرت العلة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدر قد دعا اعتباره  
الى تقديره فكانه قد ذُكر \* وذلك نحو جاءني قاضٍ ويا سيبويه الكريم . فان  
الياء المحذوفة من قاضٍ للقاء الساكنين تُعدّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي  
ولذلك تُقدّر عليها الضمّة كما تُقدّر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علة كياء دم  
ونحوها \* وكذلك الضمّة المقدّرة في سيبويه المنادى تُعدّ كالضمّة الظاهرة في نحو  
يا زيد ولذلك يُرفع تابعه مراعاة لها كما يُرفع تابع زيد \* وهذه التبدلة الجملة تؤخذ  
دستوراً في احكام الحذف والتقدير فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى  
معها عن التكرار مرّة بعد اخرى \* واعلم انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر .  
احدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً  
نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيراً . اي انزل خيراً \* والثاني ان لا يكون  
المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل \* والثالث ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يُحذف الجار  
والجازم والناصب للفعل الآ في مواضع قويت فيها الدلالة عليه وكثر استعماله فيها \*  
والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء فلا يُحذف ما المعوض بها عن كان في نحو أمّا  
انت ذاهباً ذهب \* والخامس والسادس ان لا يؤدّي حذفه الى تهية العامل للعمل  
وقطعه عنه . ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي . وقد  
اجتمع في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفه تهية الفعل للعمل  
في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل \* وهذه  
المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم انفاً . فتدبر وباللّٰه التوفيق





## باب مرفوعات الاسماء

## فصل

في المبتدا والخبر

الاسمُ لِلسَّنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا مَبْتَدَاً وَخَبَرٌ مَا أَسْنَدَا

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر مقصوداً به الاسناد يكون مبتداً وما أسند اليه يكون خبراً \* فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب فانه مع تجرده ليس مبتداً لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مسنداً اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو أقام أخواك لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين \* وخرج بتعليق الخبر على ما أسند الى المبتدا ما وقع بعد المبتدا المسند الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مر . والواقع جملة او شبهها كما سيجي لان اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

فَقِيلَ إِنَّ الْمَبْتَدَاَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورٌ فَاقْتَضَى فِيهِ الْاَثَرَ  
وَقِيلَ لِلتَّجَرُّدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ اَوْلَى اِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَزَلَ

اي قيل ان المبتداً قد اقتضى الخبر لانه يطالبه طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رايت فاقتضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتداً معنوياً وهو التجرد . وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدا \* وقيل ان التجرد عامل فيهما جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيهما معاً فيكون عامل الفريقين معنوياً . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذان اقواهما . والاول منهما اشهر بين النحاة غير انه منقذ بان المبتدا لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجامد منه ولم يجز الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجامدة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان اوجه عند المحققين

وَالْمَبْتَدَا كَيْمَا يُنْيَدُ عُرْفَاً فَإِنْ أَفَادَ نَكْرَةً فَقَدْ كَفَى



وَذَاكَ فِيمَا أُخْتَصَّ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّافِي

وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْتَمَدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

أي ان حكم المبتدا ان يكون معرفة لكي يفيد اذا اخبر عنه لان الاخبار عن المجهول لا يفيد. فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابتداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانه يقربها من المعرفة لتقابلها الاشتراك. او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرف بال الجنسية \* اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبهن الله. او معنى نحو كل يعمل على شاكلته اي كل احد \* او بالوصف لفظاً نحو واعبد مؤمن خير من مشرك. او تقديراً كقولهم شر أهر ذا ناب اي شر عظيم. او معني نحو زجيل عندنا اي رجل صغير. وحكمه ان يكون مخصوصاً موصوفة كما رأيت والامتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة \* واما الثاني فيكون تارة بنس النكرة كقولهم ثمرة خير من جرادة. وتارة بوقوعها في سياق الثاني نحو ما احد في الدار. او الاستفهام نحو هل امير في البلد \* والمبتدا مقدم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يبنى عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي \* واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً. ومنها ان تكون النكرة عاملة نحو امر معروف صدقة. او مخبراً عنها بظرف او شبهه مقدماً عليها نحو فوق كل ذي علم عليم ولكل اجل كتاب \* او خلفاً من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف \* او واقعة بعد اذا

الفيجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب \* او بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لما أسانقت مطاياهن للظعن

او في صدر جملة حالية مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق

او بدونها كقول الآخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مديّة بيدي

او يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة سجدت \* او يعطف عليها

معرفة نحو رجل وزيد في الدار. او نكرة تخصصة نحو رجل وامرأة طويلة عندنا \*

او يراد بها التنويع كقول الشاعر



فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر  
 او الدعاء نحو سلام على ابراهيم وويل لكل همزة الى غير ذلك مما لا فائدة فيه  
 استيفائه \* واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة  
 على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحَكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضِعِ  
 فَعَرَفُوا مَا قَدُّوا عَنْ مَعْرِفَةِ كَيْ لَا يَزِيدُ فَهُوَ مَعْنَى كَالصِّفَةِ  
 وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يُسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْتَدَأِ يُقَدَّمُ

اي ان الخبر عكس المتبدا في الاحكام المذكورة . فان حكمه ان يكون نكرة لانه  
 وصف للمتبداء في المعنى فيقتضي ان يكون شائعا كما هو شان الوصف والشيوخ من  
 شان النكرات . وان يكون مؤخرا لانه حكم قد حمل على موضوع والحكم متأخر  
 عن المحكوم عليه \* فان كان الخبر مقيدا اي غير شائع تخبرا به عن معرفة جاز كونه  
 معرفة نحو هذا عبد الله . واما اذا كان المتبدا نكرة فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة  
 لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف \*  
 وقد يعرض ما يوجب تقديم الخبر على المتبدا إما من قبل نفسه كما اذا كانت اداة  
 استفهام نحو كيف زيد . او من قبل المتبدا كما اذا كان محصورا نحو ما في الدار  
 الأزيد . فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن  
 صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المتبدا لئلا يتقلب الحصر عنه الى الخبر بخلاف  
 المراد \* ومما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفا او مجرورا والمتبدا نكرة لا مسوغ  
 لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل . او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمتبدا نحو  
 في الدار صاحبها . لانه لو قيل غلام عندي التبس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون  
 الظرف صفة والخبر منتظرا بعده . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها في الدار استلزم  
 عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة وهو منكر كما علمت \* فان لم يكن شيء من ذلك  
 جاز تقديمه ما لم يكن محصورا نحو ما زيد الأ كاتب . او فعلا متضمنا ضمير المتبدا  
 نحو زيد قام . او كان المتبدا مما له صدر الكلام نحو من في الدار . او مقترنا بما لاء  
 الصدر نحو لزيد قائم . او مضافا اليه نحو غلام من عندك . او كان يتبس بالمتبدا نحو



الخبر رقيق . فيجب تاخيره في كل ذلك \* واعلم ان الخبر الظرفي المقدم على النكرة يجب ان يكون مجروره صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتداً فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مرّ تنصيلاً في احوال المبتدا . فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام \* والالتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرّ . او في التنكير نحو افضل منك افضل مني . وذلك حيث لا قرينة لتمييز بينهما فان

قامت قرينه على تمييزهما جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بنونا بنو ابناؤنا وبناتنا بنوهن ابناؤ الرجال الابد

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابناؤنا مثل بنينا \* وخير بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر

عنيت قصيرات الحجال ولم اُرد قصار الخطى شر النساء البحائر

فلك ان تجعل شر النساء مبتداً وما بعده خبراً وبالعكس . وكلاهما صحيح

وعائده للمبتدا فيه حمل لرفع اجنبية حيث احتمل

اي ان حكم الخبر ان يتحمل ضميراً عائداً الى المبتدا لفظاً كما مرّ . او تقديرًا نحو اللؤلؤ المنقال بدينار اي المنقال منه \* وذلك يكون حيث يتحمل تضمّن الضمير كما رأيت احترازاً من المفرد الجامد نحو هذا زيد وغير الصفة من المشتقات كما هو الممكن نحو هذا مجلس فانهما لا يتحملان الضمير \* فان كان الجامد في تاويل الصفة يتحمل الضمير الذي تحمله تلك الصفة نحو زيد أسد فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحمل الضمير الذي تحمله \* والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرباط كما سيأتي \* واعلم ان ال قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه \* واذا تضمّن الخبر ضمير المبتدا لزم مطابقته له في جميع احواله كزيد قائم واخواه جالس وندد ذاهبة وهلم جرا . والألم تلزم المطابقة كقولهم المعربات قيمان ونحو ذلك \* واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونه تبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قوم تجهلون ولذلك يقال له



الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي  
 وشاع اخبار بمطلق الجمل اذ نسبة الجميع فيه تحتمل  
 اي انه قد شاع بين النحاة الاخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً  
 على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق  
 لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعت . ويشهد لذلك ما سُمع منه نحو بل انتم  
 لا مرحباً بكم وقول الشاعر

قلب من عيل صبره كيف يساو صالياً نار لوعة وغرام  
 ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصححه بعضهم على تاويل والصحيح انه جائز  
 مطلقاً غير انه ضعيف على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور \* واما الجملة الخبرية  
 فالأخبار بها شاع كثير . وهي إما اسمية نحو زيد ابوه قائم . او فعلية نحو زيد قام  
 ابوه . ويندرج تحتها الشرطية نحو زيد ان اكرمه يكرمك اذ لا عبرة بالاداة  
 المصدرية بها

وَالْعَائِدُ الزَّم فِي سِوَى مَا اتَّخَذَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَا  
 اي انه يلزم الجملة المخبر بها ان تكون مشتملة على عائد يرتبطها بالمبتدا كما في نحو زيد  
 قام ابوه وعمر ولا تضر به . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما آت . فان اتحدت به  
 كلها او بعضها استغنت عن العائد انقد الاجنبية \* والاول يكون في ما كانت الجملة  
 فيه برمتها عين المبتدا نحو قول هو الله احد . فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى  
 لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يرتبطها به \*  
 والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو  
 اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يسكون بالكتاب واقاموا الصلوة  
 انما لا نضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يسكون بالكتاب في المعنى \* او  
 بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير \* او بدخوله تحت العموم  
 المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد  
 من ال الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في باب \* وكل واحدة من هذه  
 الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملاسة القائمة مقامه في  
 افادة الارتباط بينهما ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر \* وقد تكلفوا



روابط اخرى حتى اتعموا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا نطيل الكلام في استيفائها

وَأَطْرَدَ الْأَخْبَارُ بِالظُرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا الْمَحذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرد عند النحاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرًا بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الأفراد . او بالنعل كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للنعل \* ونما يُطْلَقُ الْخَبْرُ عَلَى الظرف لنيابتها عنه ولذلك لا يُجْمَعُ بينها وبينه الا شذوذًا كما في قول الشاعر  
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بمجوحة الموت كأن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين \* واختلف في ضمير المتعلق المذكور والاكثر على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه \* واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة \* فان كان الحصول مقيدًا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبرًا بالاتفاق لانه قد صار لغوًا كما ستعرف \* وقد مر ان المجرور عدل الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَذُو الزَّمَانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يُفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الاخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر . فيقال السفر غدًا ولا يقال زيد امس \* وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كقولم اليوم خمر غدًا امر اي اليوم شرب خمر غدًا

تدبير امر . وتلى ذلك قول الشاعر

أَكُلُّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلَقِّحُهُ قَوْمٌ وَتَنْجُونَهُ

اي أَكُلُّ عامٍ اصابة نعم \* وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتًا



دون آخر نحو الورد في الربيع . بخلاف ظرف المكان فإنه يصلح للمعاني والذوات جميعاً  
فيقال الحرب امامك والقوم خلفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية  
والمبتدا المبهمة ان التقى السبب في خبر فهو الى الشرط انسب  
والفاء في الاخبار عنه استعمالاً ما لم يغير ناسخ معنى فلا

اي ان المبتدا اذا كان مبهماً واتجهت من قبله سببية الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط  
وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب . وذلك  
يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتي في درهم . او نكرة موصوفة  
بغير المفرد نحو رجل في الدار فله دينار . وكذا ما اضيف الى احدهما او وُصف  
بالموصول منهما نحو كل من يأتي او كل رجل عندنا او الرجل الذي في الدار فله  
دينار . وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخ يغير معنى الجملة مثل كان وظن وليت فلا  
تدخل الفاء فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل ان ولكن لم تتنع وبه ورد السماع  
نحو ان الموت الذي تترثون منه فإنه ملاقيم . ونحو قول الشاعر

كلاً ولكن ما أبديه من فرق فكيف يغيروا فيغيرهم بي الطمع

وندر دخولها على خبر ان المفتوحة العزمة نحو واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله  
خمسه \* واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونهما فعلاً او  
ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون الاً فعلاً فقيدها بالفعل مذكوراً او مقدراً .  
ومن ثم قيدها الفعل بكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة . وذلك ما لم يكن الموصول ال  
نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما لان صلة ال لا تكون الاً مفردة كما علمت \*  
غير ان هذا الخبر اذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجر يده من الفاء وحينئذ  
يجوز ان تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببية فيه  
لانها انما دخلت لاجلها . ولذلك اذا لم تقصد السببية تمتنع الفاء اذ لا وجه لدخولها  
كما تمتنع اذا تقدم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الاً مؤخرًا \* وسمع دخولها على خبر  
الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي الجمعان فباذن الله . والنكرة الموصوفة بغير  
الفعل والظرف كقوله

كل امر مباعد او مدان فنوط بمكة المتعالي



والغير الموصوفة بشيء نحو كل نعمة فمن الله . غير ان كل ذلك نادر لا يعتمد عليه

في القياس

وخبيراً عدداً لحكمم عديداً " ومثل ذلك قد أتى في المبتداً "

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعدد كما اذا حكم على زيد

بصناعة الشعر والكتابة فيقال زيد شاعر كاتب وعليه قول الراجز

من يك ذابت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي

وهو مذهب الجمهور \* وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد

ابوه غلامه منطلق وتكون جملة خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الاول \* واعلم ان

الخبر قد يتعدد لتعدد افراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعر وكاتب وخطيب . او

حكماً نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة فيجب فيه العطف كما رأيت \* واما ما

تعدد بدون ذلك فان جاز الاقتصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعر كاتب

جاز العطف فيقال زيد شاعر وكاتب . والامتنع كما في نحو هذا الرمان حلو حامض

اي مر لأنه خبر واحد في المعنى والعطف يقتضي التعدد

وبعد الاستفهام والنفي ابتداً ووصف كفعل رافعاً كاف بدأ

فعاض مرفوع له عن الخبر نحو افاض هم وموجباً ندر

وجاز اخبار به ان افرداً كل فان عدد يلزم ابداً

اي انه يبتداً بعد الاستفهام والنفي بوصف يجري مجرى الفعل رافعاً ما يكتفى به

في المعنى من الاسماء البادية اي غير المستترة . فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل

قائم اخواك وعليه قول الشاعر

اقاطن قوم سلى ام نووا ظعننا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطننا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خليلي ما واف بعهدي انما اذا لم تكونا لي على من اقطاع

فيكون الوصف مبتداً ومرفوعه ساداً مسدداً الخبر وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبة

نحو هل مضروب غلامك وما مطرود بنوك \* وانما كان ذلك كذلك لان الاستفهام



والنفي يطلبان الافعال لانهما يتعلقان بالاحداث دون الذوات فنزل الوصف الواقع بعدها منزلة الفعل . ومن ثم كان لا يُشْتَى ولا يُجْمَع ولا يُوصَف ولا يُصَعَّر ولا يُعْرَف . غير انه اذا كان قد وقع بعدها مجرداً وهو لا يصلح خبراً للشيء والمجموع بعده لإفراجه كما رأيت جعل مبتدأ وان كان نكرة محضة لانهما يسوتان الابتداء بالنكرة كما عرفت آنفاً \* واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبه دون الخبر فجعل ما يقتضيه منهما عوضاً عنه لقيامه مقامه في اتمام الفائدة \* فان كان المرفوع لا يُكْتَفَى به نحو ما قائم اخواه زيد لا فتقار الضمير المضاف اليه الى ذكر مرجعه . او كان ضميراً مستتراً نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من هذا القبيل \* وان كان الوصف يصلح للاخبار به عمماً بعده فان طابته في الأفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان . او في غيره نحو ما قائم اخواك تعين الاخبار به والابتداء بما بعده الا على لغة ضعيفة ستذكر في باب الفاعل \* واما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال اذ لا يصح الابتداء به لعدم المسوغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتداده على شيء كما سيجي .  
وندر استعماله بدونهما كقول الشاعر

خبير بنو لهب فلا تك مغنياً      مقالة لهبي اذا الطير مرت

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر . او بغيره نحو كيف جالس غلامك وليس منطلق اخواك . وقد يكون النفي تاويلاً في المعنى نحو انما قائم عبدك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الا عبدك وما ذاهب بنوك . غير ان الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويجر باضافة الثانية اليه ويسد مرفوعه مسد خبرهما \* والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مر . والصفة المشبهة نحو ما كريم غلامك . وافعل التفضيل نحو هل افضل عندك العلم منه عند زيد . ويندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تاويله كما ستعرف نحو ما تميمي ابوك \* وقد تحصل مما ذكر ان من المبتدأ ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفة تُسند الى الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلَفُ الْخَبَرَ أَيْضًا فِي الْقَسَمِ      نَصًّا جَوَابَ كَلْعَمْرِي لَمْ أَلَمْ  
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ      وَشَبَهُ جُمْلَةً بِهِ يَتَلَقُّ



وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرْبِي الْغُلَامَ مَجْرَمًا  
وَعَطْفُ وَاوٍ لِأَصْطِحَابٍ مِثْلُهُ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلُهُ

اي ان هذه الامور المذكورة تسد أيضاً مسد الخبر فتغني عنه . وهي خمسة . احدها جواب القسم . وشرطه ان يكون المبتداً نصاً صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم ألم اي لعمرى قسم لي . فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لأفعلن اي عهد الله عليّ جاز حذف الخبر واثباته لانه يستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالأول \* والثاني جواب لولا . وشرطه ان يكون الخبر دالاً على مطاق الوجود ليكون معلوماً عند السامع نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مقيّد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير واقفت لجلست . وسياتي استيفاء الكلام على ذلك في بابها \* والثالث الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك او في الدار . وحكمه متعلقهما حكم الخبر بعد لولا وقد مرّ الكلام عليه \* والرابع الحال التي لا تصلح خبراً عن المبتداً المذكور قبلها نحو ضربني الغلام مجرماً . فان الاصل فيه ضربني الغلام حاصل اذا كان مجرماً بناءً على ان اذا ظرف متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر كما تحذف متعلقات الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غداً . ثم حذف الظرف مع ما اضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت الحال قائمة مقام الخبر ايضاً لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائماً مقامه . وهي لا يمكن ان تجعل خبراً بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى \* والخامس عطف اسم على المبتدا باو المصاحبة نحو كل فاعل وفعله اي مقترن معه . وشرطه ان تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسد مسد الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يكن من هذا القبيل \* واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتداً مصدرًا كما رأيت . او افعال تفضيل مضافاً الى المصدر نحو اكثر سفرى ماشياً . او الى ما يؤول به نحو احسن ما يكون زيد راكباً اي احسن كونه \* ونقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد \* واختلف في وقوعها فعلية والتعجيب جوازه وعليه قول الشاعر عهدي بها في الحى قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر



## وقول الآخر

ورأي عيني الفتي اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا  
ويتعين جعل كان المقدره تامه ليكون ما بعدها حالا لا خبرا . واذا اريد الزمان  
الماضي قدّرت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

والمبتدا كخبر قد يخلف

والحذف في ذي خلف قد حتما طرا لكي لا يجمعوا بينهما

اي ان المبتدا قد يخلفه ما يسد مسده كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على  
السمع كقولهم في ذمتي لافعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سد مسد  
المبتدا المحذوف لدلالته عليه وعلى ذلك قول الشاعر

تساور سوارا الى المجد والعلی وفي ذمتي لئن فعلت لينفعا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد  
مسد المبتدا المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توفقه على السماع نادر  
في الاستعمال غير ما لوف عندهم \* وكل ما حذف من المبتدا والخبر وغيرها مع قيام  
خلف له مقامه يحذفونه وجوبا لئلا يجمع العوض والمعوّض عنه فانه لا يجوز كما  
مر . واما الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة  
وقل انتم اعلم ام الله اي ام الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت انفا . وكلاهما  
يترد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبه

## فصل

## في الفاعل واحكامه

وما له معلوم فعل تم قد اسند قبلا فاعل به اتحد

والفعل يجري منه او يقوم به كسار او مات الفتي عن منصبه

اي ان الاسم الذي يسند اليه فعل معلوم تام مذكور قبله هو الفاعل \* فخرج بقيد  
معلومية الفعل نائب الفاعل لانه يسند اليه المجهول \* وبقيد تمامه الافعال الناقصة  
فان مرفوعها لا يقال له فاعل . وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعده نحو زيد قام فانه



مبتدأ لا فاعل \* والفاعل يتحد بالفعل فيصيران كالجملة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة الأهو أو نائبة \* ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتي وما قام به فقط نحو مات الفتي . ولذلك يُحْكَمُ لَهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ فِي نَحْوِ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَعَ انْتِفَاءِ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ كَمَا مَرَّ  
وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَبْدُ لِنُظْمًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ  
اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه . فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وهند ذهبت . فان في كل واحد من الفعلين ضميرا مستترا تقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا

الضمير هو الفاعل فيهما

وَهُوَ الْغَيْرُ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ      فَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ طَرْدًا يَفْرُدُ

وَمَا أَتَى نَحْوَ اسْرُوا النَجْوَى      مَنْ ظَلَمُوا التَّأْوِيلَ فِيهِ يُنَوَى

اي ان الفعل لا يُسْنَدُ الا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الفاعل الا واحدا \* اما نحو قام زيد وعمرو فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف

عنه \* واما قول الشاعر

كُرَّةٌ وُضِعَتْ لَصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّيْنِهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجلٌ فرجلٌ \* ولما كان الفعل لا يُسْنَدُ الا الى

واحد التزموا افراده مع المثني والمجموع ايضا نحو ذهب اخواك وقام القوم فلا يقال

ذهبا اخواك وقاموا القوم لئلا يكون الفعل قد أُسْنِدَ الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون

له فاعلان وهو ممتنع \* واما ما ورد على خلاف ذلك نحو اسرُوا النجوى الذين ظلموا فعلم

تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأ مؤخر . او على ان ما يتصل

بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر . وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون

عنها بلغة اكلوني البراغيث . وبعضهم يعبرون عنها بلغة اسرُوا النجوى . وبعضهم بلغة

يتعاقبون ماخوذا من الحديث في احدي الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملئكة

بالليل وملائكة بالنهار \* وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور

وَفِعْلٌ أَنْتَى الْحَقَّ لِلتَّاءِ التَّزَمَ      مُصَرَّفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَّ



فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نَعْمِ الْجَارِيَةِ وَمَرَّ بِِي هِنْدٌ وَيَحْلُو الْبَادِيَةَ

اي ان فعل الفاعل المؤنث الحقيقي اذا كان متصرفاً متصلاً به تلزمه تاء التانيث للدلالة على تانيث فاعله . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو تسير الناقة \* فان كان الفاعل ضميراً لمؤنث عمّ التزام التاء معه . فيشمل فعل المجازي نحو الشمس طلعت . وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن توضع يوم الجمعة فيها ونعمت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه بالعلامة \* واما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعم الجارية وما يليه من الامثلة المذكورة في النظم . وذلك اماً مع الفعل الجامد فلانه قد شبه الحرف لعدم تصرفه . واما مع الفصل فلان الفعل قد ضعف استدعاه العلامة لبعده عن الفاعل . واما مع المجازي فلضعف تانيثه لكونه على سبيل المجاز \* والاثبات في كل ذلك اولى لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه \* واما ما فصل بالالف فذهب الجمهور فيه التجريد مطلقاً نحو ما قام الاهد وما زارنا الا هي . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام احد الاهد \* وجاز تانيثه على قلة باعتبار اللفظ كقول الشاعر

ما برأت من ربية وذم في حربنا الابات العم  
وخصه الاكثرون بالشعر وهو الصحيح

وَسَالَمُ الْجُمُعِ وَمَا قَدْ ثَبِيَا كَالْمُفْرَدَاتِ مِنْهُمَا قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً للمذكر والمؤنث يجري معهما الفعل كما يجري مع المفرد منهما فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وَعَبْرُ ذِي النُّونِ الْأَصِيلِ قَدْ يَرِدُ مَخِيراً مِنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قُصِدَ

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزيدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخير معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالهندات او لمذكر كالظلمات . وجمع



التكسير لهما كالرجال والجواري . والمحقق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالنساء .  
 واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر . فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاءت الجواري  
 وعلم جراً في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي . وذلك اما في  
 نحو الهندات والجواري فلان تانيته قد صار مجازياً لان التانيث الحقيقي انما هو لأفراده  
 لا لجموعه . واما في نحو الرجال فلانه يتاؤل بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز  
 باعتبار لفظها فتجري مجرى المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ

فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدَّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِخِلَلٍ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون  
 متصلاً بصاحبه . ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يفض تقديمه الى خلال فيؤخر .  
 وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضرب عمر ازيد . او كان ظاهراً والمفعول ضميراً  
 متصلاً نحو ضربني زيد . او اتصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده . وذلك لان  
 تقديمه يستلزم وقوع الحصر على المفعول بخلاف المراد . وفصل الضمير مع امكان اتصاله .  
 وعوده الى ما تاخر لفظاً ورتبة كما ترى \* وزبماً قدّم المحصور بالأ معهما كقول الشاعر  
 ما عاب الا ائيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يُحْذَرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر . ولا مانع منه كافتضاء فصل  
 الضمير في نحو ضربت زيدا . وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيد عمراً . والتباس  
 احدهما بالآخر في نحو ضرب الفتي غلامي يخبر في ذلك بينهما نحو ضرب زيد عمراً  
 وضرب عمراً زيد . غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاءً لحق كل  
 واحد منهما



## فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيَخْلَفُ الْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ كَأَخْتِيرَ زَيْدٍ جَارِيًا بِحَسْبِهِ  
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصِنٌ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفَنَ جُمَعٌ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال . غير ان الفعل معه يُبْنَى للمجهول فلا يكون الا متصرفاً نحو اختيرَ زيدٌ وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت \* وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيمَ يومَ الجمعة وسيرَ سيرُ البريد ومُرَّ بزيدٍ \* غير انه يُشْتَرَطُ في الظرف والمصدر ان يكونا مُخْتَصِنَيْنِ باضافة كما رايت . او بوصف نحو صيمَ يومٌ واحدٌ وسيرَ سيرٌ طويلٌ . او علميةً نحو صيمَ رمضانَ . او بيان نوعٍ نحو ضربَ ضربُ الامير . او عددٍ نحو ضربَ ضربةً او ضربتان . وذلك لان الفعل يدلُّ على المبهم منهما فلا يستحقان ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادةٌ على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكَّد \* واذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يُسند اليه صريحاً \* ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علةً للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تأويل كما سترى . ويشترط في الثلاثة التصرفُ والمراد به ان يكون كل واحدٍ من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال . فلا تنوب لدى واذا ملازمتها الظرفية . ولا معاذ وسبحان ملازمتها المصدرية . ولا المجرور بواو القسم لانها لا تُستعمل لغيره \* وقد ينوب ضمير المصدر المفهوم من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديره مخلصاً ليفيد ما لا يفيد الفعل . وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قعد اي القعود المتوقع \* وحمل بعضهم عليه النائب في نحو مرَّ بزيدٍ فجعله ضمير المرور بناءً على تأويله بالمصدر معرفةً بلام الجنس . والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور \* واما المجرور بحرفٍ زائدٍ نحو ما ضربَ من احدٍ او بحرفٍ تعليل كما في قول الشاعر



يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَيْتَسِمُ  
فلا خلاف في ان النائب في الاول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر \* واعلم ان  
حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .  
والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت مريته حميت سيرته . او على صحة  
الوزن في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائعٌ ولا بد يوماً ان تُردَّ الودائعُ  
او لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خالق الانسان ضعيفاً . او  
الجهل به فلا يمكن تعيينه نحو سرق البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا  
حييتم بتحية فيؤا باحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض \* وهذا في الحقيقة من مباحث  
البيانين دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوْلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان  
الفعل اشد طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضرب  
زيد يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه .  
واما اذا لم يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير  
أولوية عند الجمهور

وَرُجِحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدْ رَسَا  
وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى

اي انهم رجحوا اناة المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب منقولين ليس  
اصلهما المبتدأ والخبر . فيقال كسي زيد ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه  
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لابس والثوب ملبوس . ومثله اعطى زيد  
درهماً وسقى عمرو شرباً وقس عليه \* وكذلك في باب ظن وأرى . والمراد بالاول  
منهما ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر . وبالثاني ما ينصب ثلثة مفاعيل الثاني  
والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل . فيقال ظن زيد صادقاً وأرى عمرو بكرًا  
فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاسناد اليه وعمرو



في الثاني لانه في الاصل مفعول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل \* واما المفاعيل  
الآخري فاجاز قوم نيابتها عند امن اللبس فيقال اعطني درهم زيدا وظن صادق  
عمرا . ولا يقال اعطني زيد عمرا وظن بكر خالد لان كل واحد من الاولين يمتثل  
ان يكون قد اعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر . والجمهور على  
امتناع ذلك مطلقا

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالًا نُسِبَ إِذْ فِيهِ كَأَلْفَاعِلٍ وَحَدَّةٌ تَجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات  
والمفاعيل المتعددة يُنصب انظما او محلا على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل  
لا يكون الا واحدا كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده  
وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصَبِ قَنِعَ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدا والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رفع بحق  
العمدية كما مر في الاحكام الكلية . وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها  
فضلة قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت  
فاكتفت بما هي اهل له

## باب منصوبات الاسماء

### فصل

في احكام تعلق الفعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَتَعَلَّقُ  
بِنَفْسِ مَا يَتَعَلَّقُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ  
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعُ  
أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعُ  
أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ  
لِعَلْقَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يتعلقه وهو المفعول المطلق . او بما  
يقع عليه وهو المنعول به . او فيه وهو الظرف . او لاجله وهو المنعول له . او بصاحبه  
وهو المنعول معه . او يتعلق باصحابه من دونه وهو المستثنى . او بما يبين صفة لما يتعلق



به وهو الحال . او ذاتاً وهو التمييز \* وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه المتعلقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المفعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ

اي ان المفعول المطلق يكون مصدرًا غير علم منصوبًا بعامل يدل على الحدث مع كونه متصرفًا تامًا نحو ضربته ضربًا . فلا يكون علمًا كحماد . ولا يكون عامله مما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المتصرفة كأفعل التعجب . ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حمده حماد . ولا زيد كريم كرمًا . ولا ما احسن زيدًا حسنًا . ولا كنت في الدار كونا . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمِّ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ

وَلَا يُثْنِي مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يُجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْتِمَالًا

اي ان المفعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويًا له في المعنى كضربه ضربًا ويقال له المؤكّد والمبهم \* وتارة لبيان نوعه او تعدده وهو ما زاد عليه بافادة احدهما كضربه ضربًا اللص او ضربتين ويقال له المبين والمختص \* وما كان منه للتوكيد لا يُثْنِي ولا يُجْمَعُ لانه للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير وهي لا تحمل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عالجت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة للتعدد \* واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتقرير كما مر . وتارة لرفع المجاز نحو قتلته قتلاً فانه يرفع توهم المجاز في مدلول الفعل بكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في المجازيات . واما قول الشاعر  
بكي الخز من روح وانكر جلدّه  
وعجت عجيحاً من جذام المطارف  
اي عجت الثياب المعلّمة فهو نادر جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يُذَكَّرُ



”وَنَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٌ“  
 ”كَقَمِّمْ وَوُقُوفًا وَأَصْطَبَّرْتُ صَبْرًا وَقَسُّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْعَجْرَى“

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لتعلله في اللفظ والمعنى كما في ضربته ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من غير لفظه نحو قَمِّمْ ووقوفاً . او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبتل اليه تبتلاً وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غسلاً \* وما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً له نحو ضربته اشد الضرب . او دل على عدده منه نحو ضربته ثلاث ضربات \* ومن هذا القبيل ما دل على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعية منه نحو قعد القرفصاء . او كناية نحو فلا تملوا كل الميل . او جزئية نحو ولو نقول علينا بعض الاقاول . وما كان ضميراً له نحو فاني اعدبه عذاباً لا اعدبه احداً من العالمين . او آلة معهودة نحو ضربته سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب \* ومن ذلك اي وما الاستفهاميتان نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يُفِيدُ ابنتي ربيعٍ عويلهما لا ترفدان ولا بؤسى لمن رقدا

والشرطيتان كقول الاخر

وكلُّ طريقٍ جزئته كنتُ راشداً وايُّ بلاءٍ تبليني كنتُ احمدُ

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجلٍ ما شئت اذ ظعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العأم نحو برّ برّةً ونجر نجرًا \* وجميع هذه المذكورات تنتصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنه كما علمت \* واعلم ان النيابة عن المصدر المؤكّد تخنص بما رادفه في المعنى او شاركه في المادة . غير ان اسم المصدر يخنص بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل المبين \* واما البواقي فينوب ما دل منها على عدد عن المبين للعدد وغيره عن المبين للنوع

وَيَحْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا



وَذَلِكَ فِي اسْتِدْبَالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْإِخْبَارِ قَلَّ نَقْلًا

أي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كهلاً أي أهمل \* وهو كثير الاستعمال في الطلب امرأ كما رأيت . أو استفهاماً للتوبيخ كقول الشاعر  
أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا      أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَرَابَا  
أو لتعجب كقول الآخر

أَسَجْنَا وَقْتَلًا وَاشْتِيَاقًا وَغَرَبَةً      وَنَائِي حَيْبٍ أَنْ ذَا لَمَظِيمٍ  
وهو قياس فيه \* وأما في الخبر فيستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعة وهو مقصور  
على السماع

وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِذِي فِعْلٍ جَرَى      عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَالْفَتَى سُرَى سُرَى  
أَوْ حَصْرِهِ كَأَنَّمَا الْحَادِي غِنَا      وَالْعَطْفِ نَحْوِ الْقَوْمِ هَدْمًا وَبِنَا

أي ان ذلك يكون أيضاً عند تكرار مصدر فعل قد أُخبر به عن اسم عين أو حصره  
أو عطف مصدر عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوف في جميعها تقديره  
يسري ويعني وهلم جرا \* وإنما قيدوا الاسم بكونه اسم عين ليكون المصدر غير صالح  
للاخبار عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذ يحتاج الى اضمار الفعل مخبراً  
به فيكون المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذَا نُويُّ التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ      كَلَّمَكَ نُوْحٌ نُوْحٌ وَرُوقٍ رَمَلَةٌ  
وَمَا لِتَأْكِيدِ كِنَادَى جَهْرًا      وَهُوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا الْجُرَى  
كَذَلِكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوًا قَتَحِمَ      إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمٍ

أي وكذلك اذا قُصِدَ التشبيه بالمصدر بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه نحو لك  
نوح نوح وروق رملة . أي نوح نوحها \* أو أريد به التأكيد بعد جملة هي نص في  
معناه فيقرر مضمونها نحو نادى زيد جهراً . أو تحتمل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال  
نحو هو أخي حقاً . ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نص في الجهر لا يحتمل



غيره فيكون المصدر كأنه نفس الجملة . ويقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تحتمل  
معنى الصداقة مجازاً فيكون المصدر قد أثر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة  
والمؤثر غير المؤثر فيه \* ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدمه

من جملة طلبية كما في المثال . او خبرية كقول الشاعر

لأَجْهَدَنَّ فإِذَا مَا دَفَعَ وَاقِعَهُ تَخَشَّى وَامَا بَلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

وانما اختص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه . وتكرار المصدر  
بمثابة ذكر فعله . والحصر والعطف بمثابة التكرار لما في الاول من التاكيد وفي الثاني  
من التعدد \* والجمل الواقعة بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاشتمال  
الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضآء الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها . فيتأني حذفه  
في هذه المواضع واقامة المصدر مقامه \* واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً  
ما وقع منها مثني للتكثير نحو ليبيك اي اقامة مكررة على طاعتك . فانه كالمذكور  
مرتين احدها المقدرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه . وذلك مما يُحفظ ولا  
يقاس عليه \* وقد يترك اضمار الفعل المبدل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً  
وطاعة . والمُخْبَر به عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غناء . والمشبه بمصدره كما في نحو  
لك نوح نوح وُزِق رملة . فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة . والثاني على  
الخبرية بناءً على ان المُخْبَر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة . ويتبع الثالث  
على البرلية \* واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر  
له فعل محذوف وان لم يصح النطق به \* وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً  
مطلقاً اي يا ويل زيد على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

## فصل

في المفعول به

يُنصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْتَرًا بِمَا تَعَدَّى كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به يُنصَبُ بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال . وهو يستأثر به  
دون بقية المفاعيل فانها تُنصَبُ بالمتعدي واللازم . غير ان المتعدي قد يكون متعدياً  
بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال



وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدِدَا نَحْوَ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا  
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقُ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَهَبٍ يَحْيَى الدَّرَقِ

اي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان  
اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعامله من افعال القلوب كما رأيت \* واما ما  
يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمرا صادقا . وقد يكون من  
غيره كما في المثال الثاني \* والاصل فيه مطلقا تقديم ما له اصل في التقدم كزيد  
فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلا في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولا بالنسبة الى  
الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدرق لانه اخذ وهي  
مأخوذة \* غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانع لفظي كاختلال  
عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كالتيباس الاخذ بالمأخوذ في نحو  
اعطيت زيدا عمرا . وقس على كل ذلك

## فصل

## في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمَ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنُ

اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان ينصب ظرفا على معنى في دون لفظها نحو  
صمت يوما وجلست ناحية اي في يوم وفي ناحية . فان كان الظرف لا يقبل تقديرها  
كاذ وحيث اول بما يقبله كحين ومكان \* واعلم انه اذا ضمير للظرف وجب ذكر  
الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الإضمار يرد الاشياء الى اصولها .  
فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمته جعل الضمير مفعولا به . وهذا لا يكون الا

## في الظروف المتصرفة

وَالْمَمَكَانَ مَبْهَمٌ يُعْلَقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ

فَقِيلَ صُمُّ يَوْمًا وَيَوْمَ الْأَحَدِ وَصَلَّ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يقيد بكونه مبهما وهو ما لا يختص بكان  
بعينه . وهو إما مبهم البقعة والمسافة كفوق وناحية او مبهم البقعة فقط كالميل والغلوة .



فان كان مختصا كالدار والمسجد وجب معه ذكر الحرف \* بخلاف اسم الزمان فانه يصلح منه المبهم والمختص . والاول إما مبهم المقدار والميقات كحين ومدة او مبهم الميقات فقط كيوم وشهر . والثاني إما مختص بالعلمية كرمضان . او بال كاليوم . او بالاضافة كيوم الجمعة \* وعلى ذلك يقال صمت يوماً او يوماً واحداً بالنصب فيهما . وصليت خلف القوم او في المسجد بنصب الاول وجرت الثاني جرياً على ما علمت \* وانما كان ذلك لان الفعل يدل على الزمان والمكان المبهمين بالالتزام لضرورة وقوعه فيهما . ثم يدل على الزمان دلالة اخرى بالتضمن لانه يتضمن معناه بصيغته فتكون دلالاته عليه اقوى ولذلك يتعدى الى المختص منه ايضاً

وَمَبْهَمُ الْمَكَانِ فِي الْمَقْدَارِ كَالْمِيلِ وَالْجَهَةِ كَالْيَسَارِ  
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلٍّ لَا تَوَى مَحَلَّهُ

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالميل والفرسخ والبريد . وفي الجهات كاليمين واليسار والوراء . وشبهها كعند ولدى ونحوها . وفي ما كان من اسماء المكان المشقة مشاركاً لعامله في مادته لفظاً ومعنى كحالت محل زيد . فان لم يكن كذلك وجب جرؤه بالحرف فيقال وقفت في مجلسه وثويت في محله ولا يقال وقفت مجلسه وثويت محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني \* وشذ قولم هو مني معقد الازار ومنزلة الشغاف ومقعد القابلة . وهو عنى مناط الثريا ومزجر الكلب اي هو حاصل كذلك \* واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضاً نحو ولدت مولد زيد اي حين ولادته لانه عدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنِ ظَرْفٍ كَأَنْزَلَ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ  
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٌ وَعَدَدٌ كُلُّ وَجْزٍ كَغَزَا تِلْكَ الْمَدَدَ

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينتصب على الظرفية . غير ان اكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانية لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مر \* وكذلك اسم الاشارة كما رأيت . والصفة كصمت قليلاً . والعدد كسرت ثلثة ايام . والكل كسهرت كل الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان \* وقس على ذلك في



الظروف المكانية كنزلت تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلاثة اميال وهلم جرا

وَرُبَّمَا اسْتَعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ

اي ان ظرف المكان قد يُستعمل للزمان كقفر زيد عند الخوف اي وقت الخوف .

وعليه قول الشاعر

لا تجزعي إن منفساً اهلكته إذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

وقول الآخر

وإذا الامور تعاضمت وتشابهت فهناك يعترفون ايت المنزع

غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الامثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمُتَصَرِّفٍ سُمِّيَ

وغير ذي تصرف ما قيّداً حتماً بظرفٍ أو كظرفٍ أبداً

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والميل قيل له المتصرف لانه يُتصرف

فيه باخراجه عن الظرفية واستعماله كغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر ويني

ويينك ميل ونحو ذلك \* فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لدي او يخرج عنها الى

الجر بالحرف الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف \* واعلم ان الظروف الغير

المتصرفه لا تُجر الأبن لانها ام حروف الجر فيتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها

نحو خرجت من عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك \* وشذ جر متى

بالي وحتى . وجر ايت وحيث بالي . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه .

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يَبْنَى وَفِي الْحَزْبَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ

وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يُعْرَضُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بَيْنَا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنياً وهو حيث ولدي ولدن ولما واذا

واذا ومتى واين واين والى وقط وعوض وامس والان ومع وكيف وهنا واخواتها .

غير ان في لدي ومع خلافاً بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها

ونفيها عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة \*

ومن الظروف المتصرفه وغيرها ما لا ينصرف لوجود العائتين فيه . اما من المتصرفه



فهو غُدوة و بُكرة عَلَمين للزمان المدلول عليهما . وشعبان ورمضان للشهرين المعروفين \* واما من غير المتصرفه فسُكّر اذا أُريد به سُكّر يوم بعينه كما مر . وكذلك صَحوة وعشية وعتمة عند جماعة حملاً على سُكّر وهو غير بعيد في القياس \* وبعض الظروف العربية مما يتصرف كحين وغيره كقبل يعرض عليه البناء كما سيأتي في

باب الاضافة

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْحَيْنِ مَفْعُولًا لَهُ مِمَّنْ فَعَلَ

وَالْتَزَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبٍ خَوْفًا وَلَفْظُ الْفِعْلِ فِيهِ يُجْتَنَبُ

اي ان المصدر يُنصب على نية معنى اللام التعليلية مُضْمرة قبله وهو قد حصل من فاعل الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله \* وحكمه ان يكون نكرة وان لا يكون من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى \* واعلم ان المفعول له يكون تارة حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون الا من افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما في نحو ضربته تاديباً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند

جمهور المحققين

فَإِنْ يَفَتْ حَكْمَهُ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فَجَرٌّ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُسْكِرُ

اي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجرب بها . وذلك كما اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم للماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك لمحبتك اياي . او لم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تأهبت امس للسفر غداً . او لم يكن نكرة نحو ضربته للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لاهانة مولاه \* غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بال

كقول الشاعر

لا اقعُدُ الجبنَ عن الهيماءِ ولو توالَت زمرُ الاعداءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر



وَأَعْرَضُ عَنْ شَتْمِ اللّٰئِمِّ تَكَرُّمًا  
غَيْرِ انِّ الثَّانِي اَقْوَى مِنْ الْاَوَّلِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ اِسْتَوَى فِيهِ الْاَمْرَانِ  
وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ الْجُرِّ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ اللّٰمِّ مِمَّا عَلَلًا

اي انه يجوز جرُّ هذا المنعول بالحرف مع استيفاء شرطه فيقال هربت خوفاً وعليه  
قول الراجز

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرَ

غير انه قليل في الاستعمال \* ولا بأس في جرّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل  
كالباء نحو قَتَلَ فُلَانٌ بَدَنِيهِ . وَمِنْ نَحْوِ ذَبْتِ مِنَ الشُّوقِ . وفي نحو قَتَلَ كَلَيْبٌ فِي  
نَاقَةٍ . وقس عليه \* واعلم ان تضمَّن المنعول فيه والمنعول له معنى الحرف لا يقتضي  
البناء لان تضمَّن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلفه الاسم على معناه  
فيطرح غير منظور اليه كتضمَّن متى همزة الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف  
منظوراً اليه لكون الاصل في الوضع اظهاره كما في المنعول فيه والمنعول له لم يكن  
تضمَّن معناه مقتضياً للبناء فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ  
وغيره ما جرَّ منصوب المحل كما ذهب يزيد في الصباح للعمل

اي ان كل ما مرَّ ذكره من المفاعيل المقيّدة بالحرف وهي المنعول به والمنعول فيه  
والمنعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه  
ما هو غير صريح وهو ما يجرُّ بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلاً .  
بخلاف المنعول المطلق فانه لا يكون الا صريحاً

### فصل

في المنعول معه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَا وَأَوَّابًا بِمَعْنَى مَعَ كَسْرٍ وَالْجِبَلَا

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبه ينصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو مير والجيل  
اي مير مع الجبل \* ويشترط لوجوب نصبه وجود فعل او معناه قبله . وكون الواو



نصاً في المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو سرتُ وزيداً لامتناع  
العطف على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابهِ . وإما من جهة  
المعنى نحو سافرَ زيدٌ والصبحُ لامتناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما  
في مثال النظم كما رأيت \* واختلف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى  
سته مذاهب لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما ينقدمه من الفعل او  
معناه والواو وسيلة لوصوله اليه . وهو مذهب البصر بين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يُقَدَّمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ  
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوْلَى وَالْإِخْتِيَارُ تَرْكُ الْعَطْفِ

اي ان المفعول معه يمتنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يقدم على عامله بالاجماع . ولا  
على مصاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل سرتُ ولا سارَ والنيل زيدٌ لان هذه الواو  
اصلها للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك \* ولما كان  
العطف اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاءَ الاميرُ والجنودُ .  
بخلاف نحو سرتُ وزيدٌ بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه  
يختار فيه النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين \* وكذلك اذا  
كان العطف مع صحبه يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولم لو تركت الناقةُ  
وفصيلها لرضعها . او من جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي آيِكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّعَالِ

فان العطف يقتضي في الاوّل ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة تُرضع فصيلها  
وترك فصيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني آيكم مكان  
الكلبين وليكن بنو آيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يحتاج الى شيء منه في  
النصب . فتأمل

وَالْفِعْلُ يَنْوِي بَعْدَ مَا مُسْتَفْهِمًا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَالِي وَالذُّمِّي

اي ان الفعل يتقدّر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فينصب ما بعد الواو المذكورة  
مفعولاً معه نحو مالي والذمي اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعة من تريد اي  
كيف تكون او تصنع \* غير انه يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال



الأول لان الضمير المجرور لا يعطف عليه بدون اعادة الجار كما سيأتي في موضعه .  
 و يترجح العطف حيث لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر  
 فقلت اصطحبها او لغيري فأسقيها فما انا بعد الشيب ويحك والخمر  
 واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليعتلق به الحرف . واما المرفوع  
 فيقدر الفعل معه بناءً على انه كان مستتراً فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم  
 استقلاله

## فصل

في المستثنى

يُنصَبُ " حَتْمًا بَعْدَهَا " مَا أُسْتَثْنَتْ إِلَّا بِإِثْرِ ذِي تَمَامٍ مُّثَبَّتٍ  
 اي ان ما يُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنصَبُ وجوباً بعدها اذا كانت تاليةً لكلام تامٍّ مُوجِبٍ  
 نحو قام القوم الأزيداً \* وقد اخْتُلِفَ في ناصب المُسْتَثْنَى على ثمانية اقوال اصحها انه  
 منصوبٌ بالعامل الذي قبل الأ وهي واسطةٌ لتعدي ذلك العامل اليه كالأوا في المنعول  
 معه . وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا      مَتَّصِلٌ إِذْ كَانَ بَعْضٌ مِنْ تَلَا  
 وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَخَضَرُوا      إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ

اي ان من المُسْتَثْنَى ما يُقال له المتصل لاتصاله بالمُستثنى منه في الجنسية وهو ما كان  
 بعضاً منه كالرجل في المثال فانه احد القوم . ومنه ما يقال له المنقطع لانقطاعه عن  
 المُسْتَثْنَى منه بعكس الاول وهو ما كان اجنبياً عنه كالبعير عن القوم . غير انه لا بد  
 ان يكون له حظ من الجنسية مجازاً بحيث يُستحضر عند ذكر المُستثنى منه لملازمة  
 بينهما كما رأيت فلا يُقال جاء القوم الأ الذئب . وان يكون النعل صالحاً له فلا  
 يقال تكلم القوم إلا بعيراً \* والاول هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف  
 الثاني فانه نادر

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ      مُرَجَّحًا فَأَلْصَبْ تَأْوِيلًا حَصَلَ

اي انهم يرجحون ابدال المُسْتَثْنَى من المُسْتَثْنَى منه على نصبه في غير الإثبات . وهو



النفي نحو ما قام احدٌ الا يزيد . والنهي نحو لا يقم احدٌ الا عمرو . والاستفهام نحو هل قام احدٌ الا بكرٌ \* وذلك لان نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمفعول به لكونه فضلا لا بالأصالة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمستثنى مني عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيخار الا اتباع عليه \* وقيل لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يخار النصب اذا حال بينهما فاصل طويل نحو ما جاءني احدٌ حين كنت في الدار الا زيدا . وذلك لتباعد الطرفين فلا تظهر المشاكلة بينهما \* واعلم ان البديل الواقع في هذه المسائل هو بديل بعض من كل . وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان المتصل لا يكون فيه المستثنى الا بعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجبية بينهما . فتدبر

وَأَنْصِبُ إِذَا قَدِمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ  
أَوَّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالَ وَرَدَ  
اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الا  
زيدا احد . وعليه قول الشاعر  
ومالي الا آل احمد شيعه  
ومالي الا مذهب الحق مذهب  
واما قول الآخر

لانهم يرجون منك شفاعة  
اذا لم يكن الا النبيون شافع  
بالرفع فمعمول على الاستثناء المنزع فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما  
سيجي في اي لم يكن احدٌ الا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الا ان  
الاول بدل بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا نظيل بذكره وهو على  
كل حال استعمال ضعيف لا يصح القياس عليه في الخنار \* وشذ تقديم المستثنى على  
المستثنى منه وعامله كقول الآخر

إِلَّاكَ لَا أَرْجُو إِخَا بَسْطَةٍ  
فِي الْعُرْبِ مِنْ قَيْسٍ وَلَا مِنْ تَمِيمٍ  
وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ خِلَافًا لِلْكَسَاءِ  
يَ وَابْنِ عَصْفُورٍ

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمُنْقَطِعِ  
لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ  
اي ان المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام احدٌ الا بغيرا بالنصب



فقط كما يقال قام القوم إلا بعيراً . ولا يجوز فيه البدل لانه اجنبي عن المستثنى منه  
 كما مر فلا يصح جعله بدلاً منه \* واعلم ان البدل قد يتعدر كونه على اللفظ لما منع  
 فيبدل على المحل نحو ما جاءني من احدٍ إلا رجل . ولا احد في الدار إلا امرأة بالرفع  
 فيهما . وذلك لان النفي قد انتقض بإلا فلو أُبدل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل  
 لا في الإثبات لان البدل بنية تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ إِنْ حُذِفَ      فَرَّغَ مَا قَبْلُ لِمُسْتَثْنَى رَدِفَ  
 وَذَلِكَ فِي النَّفْيِ وَشَبْهِهِ اشْتَهَرَ      لَصِدْقِهِ كَلِمَ يَقُمُ إِلَّا عَمَرُ

اي اذا حذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تفرَّغَ ما قبله للمُسْتَثْنَى لفقْد ما كان مشغولاً به . وهو  
 يشمل الفعل كما في المثال . وغيره نحو ما في الدار الا زيد . وحينئذ تكون الا كنها  
 لم تكن فيقال ما قام الا زيد كما يقال ما قام زيد . وكذلك ما رأيت الا زيدا وما  
 مرت الا بزيدا . غير ان ذلك انما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احد  
 الا زيد وهلم جرا ولولا هذا الاعتبار لم يصح ان يقال انه مُسْتَثْنَى . وعلى ذلك  
 يكون في الحقيقة بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى اعرابه \* وذلك قد اشتهر  
 في النفي وشبهه لصدقه معهما غالباً كما رأيت . وذلك ان المستثنى منه الواقع بعد النفي  
 لا يجب ان يتناول جميع افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيه بالنسبة الى جماعة  
 مخصوصة فيكون من باب القصر الاضافي على ما هو مقرر في علم المعاني . بخلاف الواقع  
 في الايجاب فان المحذوف منه يتناول جميع الافراد لان ما بعده على معنى الاستثناء  
 لا القصر . فلو قيل قام الا زيد كان بمعنى قام كل احد الا زيدا وهو فاسد كما لا  
 يخفى \* ولذلك اذا قُصِدَ في غير الايجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الا زيد امتنع  
 لفساد المعنى . فان صدق الايجاب نحو زيد يقعد الا يوم الحرب جاز لصحة معناه كما  
 ترى \* وقس على النفي شبهة نحو ولا تقولوا على الله الا الحق وهل يهلك الا القوم  
 الفاسقون . وعلى الصريح منه المأوّل نحو ويأبي الله الا ان يتم نوره اي لا يريد الا  
 ان يتم \* واعلم ان الا قد تُكْرَرُ في البدل والعطف بالواو للتأكيد فتكون المعترضة  
 بين التابع والمتبوع لغواً لا اثر لها لانها زائدة في حكم الساقط . ولذلك يجري التابع  
 بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع كلا الموقعين في قول الراجز



ما لك من شيخك الأعمله الأرسيمه والأرمله  
يرفع ما بعد المكررتين لان الاول منهما مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه  
كما ترى

وَأَجْرُزُ إِضَافَةٌ بغيرِ وَسْوَى حُكْمُهُمَا كَأَسْمِ يَلِي إِلَّا اسْتَوَى

اي ان المستثنى بغير وسوى يُجْرُ باضافتهما اليه جارياً عليهما اعراب الاسم الواقع  
بعد الأ في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومفرداً كما علمت . فيقال جاء القوم غير زيد  
بنصب غير . وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع . وما قام غير زيد بالرفع  
وهلم جراً . وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفَا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَمَا

وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْمُخْبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا اسْتَتَرَ

اي ان المُسْتَثْنَى يُجْرُ ايضاً بعداً وخلاً وحاشاً اذا قدّمتهن احرفاً . فان قدّرتهم افعالاً  
نُصِبَ مفعولاً به . فيقال جاء القوم عدا زيد وخلا عمرًا بجواز الوجهين . ما لم نتقدمهن  
ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف .  
ولذلك تلحقهن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَانِي بِكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعُ

وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَيَكُونُ النَّصْبُ بَعْدَهُمَا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لَهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا  
يَكُونُ عَمْرًا . وَمِنْهُ الْحَدِيثُ يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنَ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ . اَي  
الْخِيَانَةَ \* وَمَرْفُوعٌ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ  
عَلَيْهِ بِكَلِمَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ . فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا اَي جَاوَزَهُ وَهَلَمَّ جَرًّا فِي  
الْبَوَاقِي . وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِهَا إِلَّا مَتَّصِلًا . غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْبَعْضَ لَا يُلْفِظُ بِهِ لَثَلًا  
تَذْهَبُ صُورَةُ الْاسْتِثْنَاءِ وَلِذَلِكَ كَانَ اسْتِتَارُ ضَمِيرِهِ وَاجِبًا مَعَ كَوْنِهِ لِلْغَائِبِ كَمَا مَرَّ فِي  
مَوْضِعِهِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ النَّحْوَةِ مَنْ يَعُدُّ لَا سِيَّمَا مِنْ أَدْوَاتِ الْاسْتِثْنَاءِ مَعَ أَنَّ مَا بَعْدَهَا  
أَدْخُلُ مِمَّا قَبْلُهَا فِي الْحُكْمِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِ الْاسْتِثْنَاءِ كَمَا عَلِمْتَ . وَهِيَ  
مَرْكَبَةٌ مِنْ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ وَسَيِّ بِمَعْنَى مِثْلٍ وَهُوَ اسْمُهَا . وَمَا الْمَوْصُولَةُ أَوْ النُّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ  
أَوْ التَّامَّةُ أَوْ الزَّائِدَةُ . وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ مَوْجُودٌ أَوْ حَاصِلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ \* وَيَجُوزُ فِي



النكرة الواقعة بعدها أوجه الاعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر  
 أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بَدَارِقٍ جُلْبَلٍ  
 أما الرفع فعلى تقدير ما موصولة أو نكرة موصوفة . وجعل يوم خبراً المنحصر محذوف  
 والجملة صلة للموصولة أي لا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود . أو صفة للموصوفة  
 أي لا مثل شيء هو يوم بها حاصل \* وأما النصب فعلى تقديرها تامة أو زائدة كافة  
 عن الإضافة وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمرة مثلها زبداء \* وأما الجر فعلى تقديرها  
 زائدة غير كافة أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف  
 بيان عليها \* وارجح هذه الأوجه الجر وأضعفها النصب \* وأما إذا كان الاسم الواقع  
 بعدها معرفة نحو أعجبي القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن  
 المعرفة لا تصلح للتمييز \* وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا  
 نادراً كقول الشاعر

يَسْرُ الْكَرِيمِ الْحَمْدُ لَا سَيِّمًا لَدَى شَهَادَةٍ مِنْ فِي خَيْرِهِ يَنْقَلِبُ  
 وإذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع  
 بعدها حال نحو أعجبي زيد ولا سيما ركباً تعين كونها زائدة كافة أي لا مثل هذه  
 الحالة من بقية الأحوال

وَيَدٌ فِي مُنْقَطِعٍ تُسْتَعْمَلُ كَقَالَ بِيَدِئَهُ لَا يَفْعَلُ  
 أي ان يَدٌ تُسْتَعْمَلُ في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث انا افصح من  
 نطق بالضاد يَدِئُ أَي من فَرِيش \* وهي كغير في الزنة والمعنى لكنها تفارقها في كونها  
 مخصص بالاستثناء المنقطع . ولا تقع الا منصوبة . ولا يوصف بها . ولا تقطع عن  
 الإضافة . ولا تضاف الا الى أن وصلتها كما رأيت

## فصل

في الحال

أَلْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مَفْسَرٌ	لِهَيْئَةٍ مُنْقَلًا يُنْكِرُ
وَهِيَ وَلَوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ	عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
كَجِئْتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا	وَفَدُّ الْفَتَى بِأَكِّ يُسَاقُ رَاجِلًا



اي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بمصدره .  
وان يكون ذلك الوصف فضلة اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهيئة  
اي الصفة التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرةً منقلاباً  
اي غير ملازم لصاحبه \* وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في أمثلة  
النظم . فان الأولين منهما يشتملان عليهما لفظاً والاخيرين معنى لان الفاعل في  
المعنى وضميره المستتر في الفعل مفعول به كذلك \* واعلم ان ما ذكر من الاحكام  
انما هو بحسب الاصل . وقد يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً  
كما ستري والا فهو نادر لا يلتفت اليه \* والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة  
تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض  
وما بينهما لاعين \* والمفعول الذي تجيء عنه الحال يشمل المفعول به وغيره من  
سائر المفاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب شديداً وصمت الشهر كاملاً وهربت  
للخوف مجرّداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من متعلقات الفعل فتشمل ان يكون  
تعلقه بها على هيئة مخصوصة \* ولما كانت الحال لا تأتي الا عن الفاعل او المفعول  
كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف مصدرًا نحو عجبت من ذهاب  
الامير ماشياً واعجبني ضرب اللص مقيداً . او صفة نحو زيد منطلق الغلام راکضاً  
وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف جزءاً  
منه نحو اعجبني وجه الجارية مسفرة او كجزة نحو اعجبني كلام الامام خاطباً . لان المضاف  
حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيكون المضاف اليه  
في حكم المعمول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون كأنها عن المضاف لشدة  
الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد الفاعلية او المفعولية فينطبق  
على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هندا جالسةً فانه يمتنع اذ ليس فيه شيء من ذلك  
وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَأَلْبِتْدَاءَ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء  
زيد راکباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل  
فيكون قد عمل فيهما جميعاً \* ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل  
ضعيف فلا يمكن ان يعمل في معمولين \* وأما نحو ان هذا صراطي مستقيماً وقولم هذا



سِرّاً أَطِيبُ مِنْهُ رُطَباً. فان عامل صاحب الحال في الاوّل هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك باعتبار المعنى لانه على تاويل اُشير اليه فيكون عاملها واحداً .  
والحال الاولى في الثاني هي عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ . فتأمل

وَأَكَّدَتْ عَامِلَهَا الْمَلَأَمَا      مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا  
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرُ      عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدُرُ

اي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقَامَ قَائِمًا .  
او بدونها كقَامَ واقِفًا وهو الاكثر \* وتأتي ايضاً مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثرها النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ اُسْمٍ عُرْفًا      تُصَاغُ كَأَلْفَتِي أَخُوكَ مُسْعِفًا  
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا      إِذْ قَامَتِ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبًا

اي ان الحال تأتي مؤكدة ايضاً لمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

انا ابن دارة معروفًا بها نسي      وهل بدارة يا للناس من عار

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويقدر بنحو اثبتة في الاول واثبت في الثاني وما اشبه ذلك \* وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في السطال فلم تحتاج الى تقدير العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمْلَةٌ الْإِخْبَارِ تَأْتِي حَالًا      إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أُقْتَضَى اسْتِقْبَالًا

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين . فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو ويركض . ولا يقال قام زيد سيذهب للنافاة بين الحال والاستقبال \* وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الامير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلاهما يخالف المفرد في مثل هذا



المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَالْحَالُ مَعَ صَاحِبِهَا تُعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تُعدُّ تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر  
خرجتُ بها أمشي تجرُّ ورائنا على أثرنا ذيل مرطٍ مرحلٍ  
وتارة مع افراده كقول الآخر

علي إذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلاً حافياً

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليه ولو تقديراً . فان كانت مفردة نحو لقيت زيدا ماشياً كانت لزيد . فان أريد كونها للتكلم قيل لقيت ماشياً زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشياً راكباً اي لقيته ماشياً وانا راكبٌ كانت الاولى لزيد والثانية للتكلم بناً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينهما والمعترض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالفة له وهو المخار عند الجمهور \* فان كانت لا تصلح لكل صاحب خير فيها فيقال ركبت البعير مترنماً ولقيت هنداً ضاحكاً عابسةً وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبْرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

وَدُونَهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْمِنَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَّتْ

وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بَقَدِّ فَتَذَكَّرُ مَعَهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تُقَدَّرُ

اي ان الحال حكمٌ على صاحبها كما ان الخبر حكمٌ على المبتدأ فربط به كما يربط الخبر وربطها يكون بالضمير ولو مقدرًا نحو اشتريت اللؤلؤ مثقالاً بدينار . اي مثقالاً منه وهو الاصل \* فان خلت منه تُربط بالواو لانها تنيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء \* ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن \* وذلك في الجملة التي لم تصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يُربط بالضمير وحده كالوصف لانه شبيه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهه بالوصف لامتناع دخولها عليه . فنخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والمجرور الواقعان حالاً كما مر



فان الواو لا تَمَسُّهُنَّ مطلقاً. ودخل في ما سوى المضارع اثبتت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية الماضوية مثبتتين او منفيتين \* أمّا المضارع المنفي فمنه ما يُخْتار.

ربطه بهما جميعاً وهو المنفي بلم كقول الشاعر

سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ اسْقَاطَهُ فِتْنَاوَلْتَهُ وَانْقَتْنَا بِالْيَدِ

او بلاماً كقول الآخر

فان كنتُ ما كُولا فكن خيراً آكلٍ وإلّا فأدر كني ولَمّا أمزقٍ

ومنه ما يختار انفراد الضمير معه وهو المنفي بلا كقول الآخر

لو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا احجب

او بما كقول الآخر

كانها يوم صدت ما تكلمنا ظبي بعسنان ساجي الطرف مطروف

وهو مذهب الاكثرين \* واما الاسمية والماضوية فيطرد فيهما اجتماع الواو مع الضمير

اتفاقاً بعدهما عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزها قد بعد الواو لانها

تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالاً . فيقال قام زيد وعلامه جالس .

ومضى ولا رفيق معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد

لان ما تدل على زمان الحال فتعني عن استعجابها \* وقد تجرد الجملة من قد ملفوظة

فتتوى مقدرةً وحينئذ تجرد من الواو لئلا تلبس بالعاطفة . وتلى ذلك قول الشاعر

واني لتعروني لذكراك هزة كما انتنض العصفور بالله القطر

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقنت برقع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الموائل

واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا واقبلوا عليهم ماذا تفقدون \* فان وقعت هذه

الجملة بعد الا نحو ما تكلم الا فتحك . او قبل او نحو لا ضربته عاش او مات وجب

تجريدتها منهما لفظاً وتقديراً لان الاولى في تاويل المنرد اي ما تكلم الا ضاحكاً

لان الا تختص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في

مقام الافتراض . وكل من المفرد والشرط لا يقترن بشيء منهما \* وندر اقترانها بعد

الا بالواو كقول الشاعر

نعم امرأ هريم لم تعر نائبة الا وكان لمرناعي بها وزراً



واقترانها بقدر كقول الآخر

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِي الْأَقْدَقُضِيَتْ قَضَاءَهَا  
 وَاجَازُوا الْوَجْهَيْنِ فِي الْأَسْمِيَّةِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَكُنْ صَدْرُهَا ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ فَيَجِبُ اقْتِرَانُهَا  
 بِالْوَاوِ نَحْوَ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى لِأَنَّهَا تَكُونُ بِدُونِهَا فِي صُورَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ  
 فَتُؤَمُّ انْقِطَاعُهَا عَمَّا قَبْلُهَا. أَوْ تَقَعُ مُؤَكَّدَةً لِمُضْمُونِ جُمْلَةٍ فَتَمْتَنِعُ الْوَاوُ نَحْوَ هُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ  
 فِيهِ لِأَنَّ الْمَوْكِدَ نَفْسَ الْمَوْكِدِ فَتَكُونُ مَعَهَا فِي صُورَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَى نَفْسِهِ. غَيْرَ أَنَّ مَا  
 لَيْسَتْ كَذَلِكَ يَخْتَارُ اقْتِرَانُهَا بِالْوَاوِ كَمَا مَرَّ وَيَجُوزُ تَجْرِيدُهَا مِنْهَا عَلَى ضَعْفِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
 وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آتَى عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُعْرَقِ

وقول الآخر

بَكَتْ عَيْنِي فَمَا أَجْدَى بُكَاءِهَا عَلَى زَمَنِ مَضَى لَا خَيْرَ فِيهِ

فَانْ وَقَعَتْ بَعْدَ حَالٍ مَفْرُودَةٍ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

وَاللَّهُ بِبُقَيْكَ لَنَا سَالِمًا بِرُذَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

يُسْتَحْسَنُ مَعَهَا تَرْكُ الْوَاوِ طَلَبًا لِلشَّائِكَةِ بَيْنَهُمَا \* وَعَلِمَ أَنَّ الْمَاضِي الْمَتَّبِعَ الْخَالِي مِنَ  
 الضمير تَلْزِمُهُ قَدْ مَعَ الْوَاوِ لَفْظًا نَحْوَ جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهَا كَمَا  
 فِي الْمُتَضَمِّنِ الضَّمِيرِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ تَرْكَهَا يَسْتَلْزِمُ تَرْكَ الْوَاوِ أَيْضًا لِدَفْعِ الْإِتْبَاسِ كَمَا مَرَّ  
 وَهُوَ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا إِذَا لَا رَابِطَ لَهُ غَيْرَهَا. وَالْأَكْثَرُ تَرْكُ الْوَاوِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ  
 إِذَا نَكَرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ نَكَرْتَنِي خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سَوَادُ  
 وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرُودِ أَي خَرَجْتُ بَاقِيًا عَلَيَّ سَوَادَ اللَّيْلِ أَوْ  
 تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ أَي خَرَجْتُ وَالسَّوَادُ بَاقٍ عَلَيَّ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّ الْمَفْرُودَ هُوَ الْأَصْلُ فِي  
 هَذَا الْمَقَامِ وَلِذَلِكَ يَخْتَارُ تَرْكُ الْوَاوِ بِاعْتِبَارِهِ وَيَجُوزُ بِاعْتِبَارِ الثَّانِي

وَصَاحِبُ الْحَالِ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَسَبْقِ عَهْدًا

فَإِنَّ آتَتْ مِنْهُ لِمَحْضِ النُّكْرَةِ تَقَدَّمَتْ مِثْلَ الظُّرُوفِ الْخَبْرَةِ

أَي أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ مِثْلَ الْمُبْتَدَأِ فِي مَا عَهْدَ لَهُ مِنْ أَمْرِ التَّعْرِيفِ وَالتَّقْدِيمِ فَيَكُونُ  
 مَعْرِفَةً مُقَدَّمَةً كَمَا مَرَّ وَهُوَ الْأَصْلُ. وَقَدْ يَكُونُ نُّكْرَةً. فَإِنَّ كَانَتْ خَاصَّةً أَوْ عَامَّةً نَحْوَ  
 جَاءَنِي غُلَامٌ سَفَرٌ مَتَّهَبًا وَهَلْ أَتَاكَ أَحَدٌ رَاكِبًا جَرَى مَعَهَا عَلَى رَتْبَتِهِ كَمَا رَأَيْتُ.  
 وَإِنْ كَانَتْ مَحْضَةً وَجِبَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ فَيَتَأَخَّرُ بِخِلَافِ رَتْبَتِهِ كَمَا يَجِبُ تَقْدِيمُ



الظروف المُخْبِرُ بها عن النكرة المحضة فيتأخر المبتدأ إذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيدٌ أكباً في معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب \* والغرض من تقديمها هنا كالغرض من تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً راكباً وغيره محمولٌ عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يُقال جاءني راكباً رجلٌ كما يقال عندي رجلٌ وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر

وتحت العوالي بالقنا مستظلةً      ظلياً أعارتها العيون الجاذرُ

وهو المذهب الصحيح وعليه اخيار الاكثرين

وَأَخْرَوْا الْحَالَ بِوَاوٍ مُطْلَقًا      حِنْمًا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَا  
كَذَا مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ كَالصِّلَةِ      وَهِيَ كَعُلُقَةِ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيدٌ وهو راكبٌ واقبل رجلٌ وهو راكضٌ . وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استُعيرت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مرّ فلا تُتقدّم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها \* وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسةً والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من احدٍ لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مرّ

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا      لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاثْنَيْنِ فَلِيَقْتَسِمَا  
وَمَعَ جُمُودِ عَامِلٍ مِمَّا سَوَى      ظَرَفٍ كَهَمِّ طُرّاً هُنَا قَدْ اسْتَوَى

اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولي مدبراً لان المؤكدة انما يكون بعد المؤكدة به \* وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيدٌ أفصحُ القومِ خاطباً لانه أشبه بالجامد لعدم تصرّفه . فلا تُتقدّم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين لصاحبين قد فُضِلَ احدهما على الآخر فتقدّم حال الاول منهما مندرجة في وسط الجملة نحو زيدٌ راجلاً أسرع من عمرو راكباً لياخذ كل واحدٍ ما له منهما على



حِدَتِهِ دَفْعًا لِلتَّبَاسِ \* وقد يجري ذلك بدونه عند اداة تشبيهه الاول بالثاني كما

في قول الشاعر

تُعِيرُنَا أَنْتَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِكٌ أَنْتُمْ مَلُوكٌ كَا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمرة في احدها متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل . غير ان الاول مطرد لقوة لفظ التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه \* ومما يجب تاخيرهُ من الحال ما كان عاملاً جامداً نحو ما احسن زيدا مقبلاً لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في الاحكام الكافية . غير ان ذلك يطرد في ما سوى الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ السابق فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسع في الظروف . غير انه ضعيف لقصور العامل المذكور \* فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شيبه في خلاعة كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ايسر منه في

غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَاءٌ وَهُوَ بِمَكَانٍ

وهو سائغ عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في الصحيح

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمَّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمُّ يَرْتَكِبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشق . وذلك يكون في ما دل على تشبيهه كقول الشاعر

فَمَا بَالُنَا امْسِ اسْدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفِ

اي ما بالنا امس شجماً واليوم جبناً . او على مفاعلة نحو بايعته يداً اي منقباضين . وكلمته فاه الى في اي متشافين . او على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتبين . او على تفصيل نحو علمته النحو باباً باباً اي مفصلاً . او على تسعير نحو اشتريت التمر صاعاً بدرهم اي مسعراً \* وقد يغني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لها بشراً سوياً . او دلالتها على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة . او على اصالة نحو اأمجد لمن خلقت طيناً . او على فرعية نحو وتنجتون الجبال بيوتاً . او على نوعية نحو لبس خاتمه ذهباً . او على حالة فيها تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاماً \* واختلف في نحو طلع زيد بغتة . والمختار عند الجمهور ان المصدر حال مأول بالصفة اي طلع باغتاً .



وهو مذهب سيبويه \* وكذلك يرتكبون الاتيان بالحال لازمة على خلاف حكمها .  
وذلك يكون في الجامدة التي لا تأوّل بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو  
ولّى مدبراً . والتي يدلّ عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر  
في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها

كَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدْ يَرِدُ وَهُوَ عَلَى التَّنْكِيرِ مَعْنَى يَعْتَمِدُ  
اي ان الحال قد تعيى معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون  
بالالف واللام كقول الشاعر

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ  
اي ارسلمها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفرداً . وقد يكون  
بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبددة . ومنه قول الشاعر  
وذكرت من لبن المخلق شربةً      والخيل تعدو في الصعيد بداد

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راكباً . ولازمة  
كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً \* وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما نُقصد لذاتها  
كما رأيت . وموطئة وهي ما تُمنهد للمقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بشراً سوياً \*  
وباعتبار فائدتها الى مبينة وهي ما لا يُستفاد معناها بدون ذكرها كما مرّ ويقال لها  
المؤسّسة . ومؤكدة وهي بخلافها كما في نحو ولّى مدبراً \* وباعتبار زمانها الى مقارنة  
وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد  
مذنباً . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازياً \* وباعتبار صاحبها الى حقيقية  
وهي ما جرت على من هي له كما مرّ . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد  
راكضاً جواده \* وباعتبار مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مرّ . ومتعددة  
وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة  
وهي ما كانت لشيء واحد كما مرّ . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها  
نحو قام يمشي راكضاً . فاحفظ وبالله الترفيق

## فصل

في التمييز

بِالْفَضْلِ الْجَامِدَةِ الْمَفْسِرَةِ      لِلذَّاتِ تَمْيِيزٍ مِنْ أَسْمِ نَكْرَةٍ



وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ      أَوْ نِسْبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاعٌ تمرًا . واما تمييز نسبة فتكون الذات فيه مقدرةً نحو طاب زيدٌ نفساً . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . واما الذات التي فسرتها النفس فهي مقدرة لان الطيب قد نُسب الى زيدٍ في اللفظ ولكنه في المعنى منسوبٌ الى شيءٍ مقدرٍ من متعلقاته لا اليه بالحقيقة . ففسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب الى زيدٍ من اجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلُ مَا لَهُ طَلَبٌ      مِنْ مَبْهُمٍ تَمَّ كَفِعْلٍ قَدْ نَصَبَ

اي ان تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاعٌ تمرًا . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهباً . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبداً . او بالاضافة نحو لي ثلثة اثوابٍ خزياً . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصباً ايأه بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز اعماله فيه مع كونه اسماً جامداً وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَلِكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنَ      وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمَسْحٍ يَعْتَلَنُ  
نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا      وَدَانِقٌ مِسْكًا وَصَاعٌ تَمْرًا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخٌ ارضاً \* ويجري هذا الجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدارٍ نحو ليس لي حبةٌ ذهباً ولا حفنةٌ دقيقاً ولا قدمٌ سهلاً . او على مماثلة كقولهم من لنا بمثلك رجلاً . او على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها ابلاً . او تعجب كقولهم يا لها ليلةٌ . او كان متفرعاً من ميمزه نحو لي خاتمٌ ذهباً . وهو يشمل الحالية كما مر غير انه اولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال \* واعلم ان المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع اصله كالخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم



تُغَيَّرُ كَقَضِيبِ خَيْرَانَ تَجِبُ فِيهِ الْإِضَافَةُ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِنَ التَّبَعِيضِيَّةِ وَالتَّمْيِيزِ عَلَى  
 مَعْنَى مِنَ الْجَنَسِيَّةِ . فَان قِيلَ نَحَجَنَ خَيْرَانَ جَرَى نَجْرَى خَاتَمَ ذَهَبٍ . فَتُدَبَّرُ  
 وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودِ يُضَافُ حَتْمًا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ  
 وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَانٍ وَصَاعٍ خَرْدَلٍ

اي ان ما سوى المركبات والعقود من اسماء العدد تجب اضافته الى المعدود مجردا  
 مما يتم به فيقال عندنا ثلثة رجال ومئة دينار والنف درهم لانه اكثر استعمالا فيكون  
 احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليه من اسماء المقادير كالوزن ونحوه فانه تستحسن  
 فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقله الاستعمال \* وربما قيل ثلثة رجالا  
 ونحو ذلك بالنصب جريا على اصل التمييز ومنه قول الشاعر  
 وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مَثَلَانِ عَامًّا عَلَيْهِ أَنْ يَمَلَّ مِنَ الثَّوَاءِ

وهو في غاية الندور \* واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوما  
 واربعين ليلة . وتمتنع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلثة اسماء كالاسم الواحد  
 وهو مكروه عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع .  
 ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرُبَّمَا أَتْبَعَ كَفَوْ قَدْ وَفَى مِنْهَا كَلِمِي سَبْعَ نَعَاجٍ وَكَفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المفسرات ما كان كفوا للذبيهم الذي يفسره وافيا بحق  
 مقداره فيعملونه بدلا او عطف بيان نحو لي سبع نعاج وعندي صاع تمر وخاتمان  
 ذهب . فان النعاج جمع والتمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحمل القلة والكثرة .  
 وكلها تفي بحق المبهمة المفسرة لما كل واحد بحسبه قليلا كان او كثيرا . بخلاف  
 نحو احد عشر عبدا وعشرين امة ومئة بعير والنف ناقه فان كل هذه المفسرات افراد  
 لا تقوم بحق ما فسرت له لانه يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَنَصَبُ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نَقْلِ  
 كَطَبْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمَنْ أَجَلُّ مِنْكَ قَدْرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصبه للعوامل النعلية . وهو يكون في الغالب منقولا عن



الفاعل او عن المنعول به او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت  
نفسى وفي الثاني أضقت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك \* وقد يكون  
غير منقول عن شيء نحو حبذا زيد رجلاً \* واختلف في نحو امتلاً الاناء ماءً  
والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الاكثرين \* واعلم ان ما وقع بعد افعال  
التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد أكثر مالاً من عمرو . وضابطه ان  
يصح جعل افعالاً فيقال زيد أكثر ما له . فان لم يكن كذلك جر بالاضافة نحو  
زيد افضل رجل . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيد افضل  
الرجال . فان اضيف افعال الى غيره وجب النصب نحو زيد افضل الناس رجلاً لا متناع  
اضافته اليه ايضاً . فتدبر

وَرُبَّ تَمِيْزٍ لِّتَأْكِيْدِ اَتَى كَصَارَتْ الْفَتِيَانُ عَشْرِيْنَ فَتَى

اي ان التمييز قد يأتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد  
نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعلية مثال النظم كما رأيت . وتارة في  
تمييز النسبة كقول الشاعر

والتغابيون بس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاً منطيق

فان التمييز فيهما قد جاء لمجرد التقرير لان الذات معلومة قبله فلا حاجة الى تفسيرها  
به كما ترى

وَرُبَّمَا أُشْتُقَّ عَلَى الْقَصْدِ اِلَى ذَاتِ كَسْبَعِيْنَ خَطِيْبًا مَثَلًا

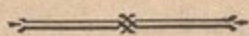
اي ان التمييز ربماً وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات  
باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله ذك عالمًا وأكرم  
بزيد فارساً وما اشبه ذلك

«وَأَجْرُ رُبْمِنْ اِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ»

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجزئ  
فيقال عندي ذراع من مسد وصاع من تمر ومثقال من ذهب . ويا لها من ليلة ولله  
ذك من بطل وما اشبه ذلك \* ولا يقال ثلاثة عشر من درهم لان التمييز مفرد واسم



العدد متعدّدٌ . ولا طاب زيدٌ من نئسٍ لانهُ يقتضي كونَ النئسِ مفسرةً لزيدٍ وهو خلاف المقصود لان المراد كونها مفسرةً للنسبة \* واما نحوُ عندي ثلثةٌ من الرجال وخمسٌ عشرةٌ من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلثة افراد من الرجال وخمس عشرة واحدة من النساء \* واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للايهام . ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدّد ولا يتقدّم على عامله ولا يكون جملةً او شبهها . بخلاف الحال في ذلك كله كما عرفت



## باب المجرور بالاضافة

### فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خُفِضًا      بِهِ لِحَقِّ طَابٍ قَدْ أُقْتَضَى  
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ      لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِلْحَرْفِ الْأَثَرَ

اي ان ما اضيف اليه اسمٌ يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانه يطاب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوبٌ اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكومٌ عليه به وذلك هو حقُّ العامل \* والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام زيدٍ بمعنى الغلام الذي لزيدٍ . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف الجر فقوي به على العمل \* وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير به كغلامي والضمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب سيويوه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَلْنُ جِنْسًا لَهُ فَالْحَرْفُ مِنْ      وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرُ لِلْأَمِّ ضَمِنَ  
كَثُوبٍ خَزٍّ وَصَلْوَةِ الْعَصْرِ      وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف كثوب خزٍّ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له



كصلاة العصر فبمعنى في . والأفبعني اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد .  
او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ  
غير انها تنوي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع  
ما يرادف عند مكان ونحوه \* واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً  
في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع  
التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حذف المضاف اليه من اللفظ غير منوي الذكر  
وجب بناء المضاف كما سيحي

وَيُنَكَّرُ الْمُضَافُ تَوْنِيًّا وَمَا أَشْبَهُهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَمَّ

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه مما نتم به الاسماء وهو نون التثنية  
والجمع وما ألحق بهما . فاذا اريدت اضافة الاسم جرّده من كل ذلك كغلام زيد  
وجبلي نعمان ومسلمي مكة وقس عليه \* وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم  
بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لئلا يكون قد صار للاسم تمامان وهو منكر \*  
واعلم ان التنوين الذي يُحذف من المضاف إما ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإمّا  
مقدّر كما في نحو دراهم زيد . وكذلك النون كما سيأتي في بابيهما ان شاء الله تعالى  
وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدَّ  
وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلٌ لِتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنِ الْأَعْرَفِ الَّذِي نَسِبُ

اي ان المضاف الى معرفة يتعرف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة  
يخصّص بها كما في ثوب خز . وبهذا الاعتبار تُسمى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد  
امراً معنوياً وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف \* وكل واحد  
من هذين المضافين لا يقبل دخول ال عليه مطلقاً لانها مع المعرفة تقتضي تعريفاً  
آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه . وكلاهما ممتنع

وَحَيْثُمَا نَتَّحِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أَضِيفَ أَوْ لَا

اي ان الاضافة لا تقع حيث نتحد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف  
ونحو ذلك . لان كل واحدٍ منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوباً الى نفسه



والمسبوب لا بد ان يكون منسوباً الى غير \* وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كرز  
وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلى تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المسمى  
وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه . فاذا قيل جاء سعيد كرز كان كأنه قيل جاء  
مسمى هذا الاسم . وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِف بالصفة المذكورة  
اي بقلة الحبة الحمقاء . وأن الصفة في الثالث قد قُدِّمَت وجُعِلت نوعاً مضافاً الى الجنس  
فصار كثوب خز ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِإِشْتِرَاكِ عِلْمٍ مُنْكَرًا كَمَا يُضَافُ الْمُبْهَمُ

اي ان العلم قد يُضَافُ مَنْوِيَّ التَّنْكِيرِ كما تُضَافُ التَّنْكِيرَاتُ الْمُبْهَمَةُ . وذلك يكون لوقوع  
الاشترك فيه فيُضَافُ الى ما يميزه عما يشاركه في التسمية كإذن ربيعة تمييزاً له عن  
مازن قيس ومازن تميم . ومن ذلك قول الشاعر

عَلَا زِيدُنَا يَوْمَ النِّقَارِ اسَ زَيْدِ كَمْ بَايِضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ  
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الخليل وسبحان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في  
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَالأَوَّلِ الثَّانِي لَدَى حَذَفٍ مُنَابًا كَسَأَلَتْ الْبَلَدَا

وَجَرُّ مَعَ عَطْفٍ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا كُلُّ فِتْيٍ يَحْمِي وَلَا دَارٍ حِمَى

اي ان المضاف اليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لآنابته عنه كما في المثال . فان  
اصله سالت اهل البلد فلما حذفت المضاف اقيم المضاف اليه مقامه فاعطي حكمه في  
الاعراب \* ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا فنصبوا ايادي  
لتنزيلها منزلة المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا  
وهو علم لبعض ملوك اليمن \* فان كان المضاف المحذوف قد عطف على مثله في اللفظ  
والمعنى بقي عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان  
الاصل فيه ما كل فتى يحمي ولا كل دار حمي فحذف المضاف وبقي المضاف اليه  
مجزواً كما كان قبل حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة  
اي ولا كل بيضاء . وقول الشاعر

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ



اي ولا مثل الشر \* والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام

كقول الشاعر

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا      وَنَارٌ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا

اي وكل نار \* غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم

وَحَدَفُوا ثَانٍ فَأَبَقُوا أَوْلَا      بِجَالِهِ كَأَقْصِدِ أَخَا وَابْنَ الْعَلَا

اي انهم يحدفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرداً من التنوين ونحوه كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه

قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَمَمُ      حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَبَهُ      بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

حَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ      بِمَثَلِ أَوْ أَنْفَعِ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

اي بمثل وبل الديم او انفع منه \* واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً شتى . منها التعريف والتخصيص كما مر آنفاً . ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تميّلوا كل الميل . والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي

في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ التَّزَمُ      مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَّ

فَإِنْ يَفْتُ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمِدُ      مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كَلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو



كلّ وبعض ونظائرهما يلزم الاضافة لنتمّ دلالة بها نحو كلّ نفس ذائقة الموت وبعض  
الظنّ اثمّ \* فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بدّ ان تكون معني كما في المثال

وَمَا لِمَا غَايَرَ أَوْ مَآثِلَ مِنْ تَعْرِفٍ لِعُمُقِ إِيْبَاهِمِ ضَمِينٌ

اي ان ما دلّ من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المماثلة كمثل وشبهه  
لا يتعرّف باضافته الى المعرفة لتوغله في الإيهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامرأة مثل  
هند . فان كلاً منهما لا يزال مجهولاً لانه لا يختصّ بذات معينة ولذلك صحّ ان  
تُنعت به النكرة كما ترى

وَمَا تُضِفُ مَعْنَى فِتْنَوِي الْمَعْنَى فَقَطُّ كَقَمْنَا فَوْقُ ضَمًّا بِنِي  
وَهُوَ الْجِهَاتُ السِّتِ دُونَ وَعَلُ غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضيفته معني من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه  
يُننى على الضمّ كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول

الشاعر

اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراءه وراه

وقول الآخر

جواباً به تنجو اعتمد فوربتنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لعمرك ما ادري واني لاوجل على آينا تعدو المنية اول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى  
أقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وهلم جرا \* ويقال لها الغايات لانها لما  
حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وَإِنْ نُويَ اللَّفْظُ فَكَأَلْمُضَافِ فِي اللَّفْظِ مُعْرَبًا بِلَا خِلَافِ

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب  
غير منونة كانه قد ذكر معها لانه مقدّر الوجود والمقدّر كالمذكور . وعليه قراءة  
بعضهم من قبل ومن بعد بالكسر اي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر



ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف  
 اي من قبل ذلك \* واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة  
 مطلقاً منوية التنكير وحينئذ تعرب منونة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر  
 فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أعص بالماء الفرات  
 وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد سنة فما شربوا بعداً على لذة خمرا  
 اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبليّة  
 والبعديّة بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي \* واعلم ان من هذا القبيل عوض  
 وهي ظرف الزمان المستقبل . فانها تعرب اذا اضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين  
 اي دهر الدهرين . وتبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر  
 رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحّم داج عوض لا تفرق  
 واكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

## فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

ما صحَّ والشبه له الكسر ان تضيف للياء وأدغم غيره إلا الألف  
 اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن  
 كدلو وظبي يكسر اذا اضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها . وأما غيره فان كان واوا  
 او ياء ادغم فيها مقلوباً كهولاء بني . او سالماً كجاء قاضي وضربت غلامي . وان كان  
 الف لم يتغير كفتاي وغلماي

« والياء بعد الكسر طوعاً تفتح وذاك قبل ساكن يرجح »  
 « فإن أت بعد سكون قضيماً به لدفع ساكنين الثقياً »  
 اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسوراً يجوز فيها الفتح بناءً على ان  
 التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر  
 أيارب ليلى انت ربي وربها فحمل عليها بعض ما في فؤاديا



الآن السكون فيها هو الأشهر والأكثر في الاستعمال لأنه اخف في اللفظ وهو اصل  
 البناء \* وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بجليلي التاجر فيترجم الفتح حرصاً  
 على بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى \*  
 وأما اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعاً لالتقاء الساكنين فيقال جاء  
 قاضي وعلا مائي وبسطت كلتا يدي وأرغمت انوف حاسدي فيفتحها في الجميع \* واعلم  
 ان ما قبل الحرف المدغم في البناء ان كان مضموماً كسبر وان كان مفتوحاً بقي على  
 فتحه فاذا اضيف بنون ومصطفون قيل بيبي بكسر النون ومصطفي بفتح الفاء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخُبْرِ ظَرْفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَصْدَرِ  
 وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا يَلْزَمُ حَنْمًا وَلَدًا تَبْنِي كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما سترى وذلك  
 يجب في حيث من ظروف المكان واذ ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء  
 ويجوز بان لا تفارقها اللزوم الى الجملة \* غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث  
 واذا . ومنها ما يختص بالفعلية وهو لَمَّا واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت  
 حيث الامير نازل . وقت اذ قام زيد وفرت اذ القوم غافلون . واتيت لَمَّا اتى  
 عمرو . وأركب اذا ركب الجيش \* غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة

الفعلية . وقد يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

وتظعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بييض المواضي حيث لي العائم

وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على الصحيح \* والغالب في اذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيك بذي غروب وافح عذب مقبله لذيذ المطعم

وأما لَمَّا واذا فلا تستعمل الاولى منهما إلا مع الماضي ولا الثانية إلا مع المستقبل \*  
 واعلم انهم اشتراطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في  
 الوجود فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية \* والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة

في الحقيقة الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأويل ايضاً معها بما يراد منها من  
 الظروف المتصرفه لتصح اضافتها الى المفرد . فيقدر في جلست حيث جاس الشيخ مكان  
 جلوسه . وفي قت اذ قام زيد حين قيامه . ونس البواقي

وَرُبَّمَا تَقْفُو لَدُنَّ حَيْثُ وَفِي مَدُّ مِنْذُ ذَلِكَ تَارَةً قَدِ اقْبُنِي

اي انهم ربما اضافوا لَدُنَّ ايضاً الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله  
 صريع غواف راقهن وزفته لَدُنَّ شَبَّ حتى شاب سود الذوائب  
 وسمع قطعها عن الاضافة لفظاً مع غدوة فقط منصوبة بعدها تلي اضمار كان مع اسمها  
 في الخنار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لَدُنَّ غدوة حتى دنت لغروب

اي لَدُنَّ كان الوقت غدوة . او مرفوعة تلي اضمار كان التامة اي لَدُنَّ كانت غدوة .

وذلك مع جواز جرهما على الاصل وهو اصح وجوهها \* ولَدُنَّ مبنية على السكون مطلقاً  
 لشدة توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالاً واحداً وهو الظرفية وابتداء الغاية .

ولا يتصرف فيها بشيء مما يتصرف به في غيرها من الظروف فلا تقع خبراً ولا صفة  
 ولا صلة ولا حالاً . ولذلك تبني مع الاضافة الى المفرد ايضاً \* وأما مَدُّ ومِنْذُ فنضافان

تارة الى الجملة نحو ما رأيتهُ مَدُّ رَحَلِ الحبي وتارة الى المفرد في قول نحو ما رأيتهُ مَدُّ  
 يومين . ونقطعان عن الاضافة لفظاً فيرفع المفرد بعدها خبراً عنهما على الاصح فيقال

ما رأيتهُ مَدُّ يومان . وسياً في تمام الكلام عليهما في باب حروف الجر \* وهما مبنيان  
 الاولى على السكون والثانية على الضم لموافقتيهما مَدُّ ومِنْذُ الحرفيتين لفظاً ومعنى ولذلك

استصحب هذا البناء في جميع مواقعهما

ومهمهم صرف من ذي الزمن يضاف طوعاً وكذلك قد بني

اي ان الميم المنصرف من ظروف الزمان تجوز اضافته الى الجملة . وهو يشمل ما لا  
 اختصاص له البتة كالحين والوقت . وما له اختصاص ما كاليوم والليلة . فيقال حيث

يوم جاء زيد وأقدمت حين الجيش منهزم على تأويل يوم محيي زيد وحين المنزلة  
 الجيش كما مر . غير ان ما أريد به الماضي يكون بمنزلة اذ فيجوز اضافته الى الجملتين

كما رأيت . وما أريد به المستقبل يكون بمنزلة اذا فيجوز بالفعلية نحو سأذهب  
 حين يذهب القوم لانها لا تدخل على الاسماء . واجاز بعضهم اضافته الى الاسمية





في الحقيقة الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأوّل ايضاً معها بما يرادفها من  
الظروف المتصرفّة لتصحّ اضافتها الى المفرد . فيقدّر في جاست حيث جاس الشيخ مكان  
جلوسه . وفي قت اذ قام زيد حين قيامه . وفس البواقي  
وَرُبَّمَا يُقْفَوُ لَدُنْ حَيْثُ وَفِي مَدُّ مِنْذُ ذَاكَ تَارَةً قَدْ اُقْنِي  
اي انهم ربما اضافوا لَدُنْ ايضاً الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله  
صريع غواف راقهن وزقنه لَدُنْ شَبَّ حتى شاب سود الذوائب  
وسمع قطعها عن الاضافة لفظاً مع غدوة فقط منصوبة بعدها على اضرار كان مع اسمها  
في الخنار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَّتْ لَغْرُوبِ  
اي لَدُنْ كان الوقت غُدْوَةٍ . او مرفوعة على اضرار كان التامة اي لَدُنْ كانت غُدْوَةٍ .  
وذلك مع جواز جرّها على الاصل وهو اصح وجوهها \* ولَدُنْ مبنية على السكون مطلقاً  
لشدة توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالاً واحداً وهو الظرفية وابتداءً الغاية .  
ولا يتصرف فيها بشيء مما يتصرف به في غيرها من الظروف فلا تقع خبراً ولا صفة  
ولا صلة ولا حالاً . ولذلك تبنى مع الاضافة الى المفرد ايضاً \* وَاَمَّا مَدُّ وَمِنْذُ فتضافان  
تارة الى الجملة نحو ما رأيتهُ مَدُّ رَحَلِ الحِيّ وتارة الى المفرد في قول نحو ما رأيتهُ مَدُّ  
يومين . ونقطعان عن الاضافة لفظاً فيرفع المفرد بعدها خبراً عنهما على الاصح فيقال  
ما رأيتهُ مَدُّ يومان . وسياقي تمام الكلام عليهما في باب حروف الجر \* وهما مبنيتان  
الاولى على السكون والثانية على الضم لموافقتهم مَدُّ وَمِنْذُ الحرفيتين لفظاً ومعنى ولذلك  
استصحب هذا البناء في جميع مواقعهما

وَمِنْهُمْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُصَافُ طَوْعاً وَكَذَلِكَ قَدْ بَنِي

اي ان المَبْنِيَّ المتصرف من ظروف الزمان تجوز اضافته الى الجملة . وهو يشمل ما لا  
اخصاص له البتة كالحين والوقت . وما له اخصاص ما كاليوم والليلة . فيقال حيث  
يوم جاء زيد واقدمت حين الجيش منهزم على تاويل يوم محي زيد وحين انهزم  
الجيش كما مر . غير ان ما اريد به الماضي يكون بمنزلة اذ فتجوز اضافته الى الجمليتين  
كما رأيت . وما اريد به المستقبل يكون بمنزلة اذا فيخص بالفعلية نحو ساء ذهب  
حين يذهب القوم لانها لا تدخل على الاسماء . واجاز بعضهم اضافته الى الاسمية



المشتملة على معنى الاستقبال نحو يوم هم على النار يُفْتَنُونَ اكتفاءً بالمناسبة في المعنى \*  
ولما كانت هذه الظروف تضاف الى الجملة جوازاً كان يجوز فيها الاعراب على الاصل  
لعدم لزوم الافتقار والبناء لقصد المشاكلة لان الجمل كلها مبنية \* ولما كان الاصل  
في اعراب الظروف النصب كان بناؤها على الفتح للمناسبة بين حركة الاعراب وحركة  
البناء \* واعلم ان هذه الظروف تضاف الى اذ فتجري معها هذا المجرى وعليه قرئ من  
عذاب يومئذ يجر يوم على الاعراب وفتح على البناء \* وحملت عليها مثل وغير  
لمشابهتهما لها في الإبهام. وذلك اذا اضيفتا الى ما وان وان المصدريات نحو انه لحق  
مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال  
وذلك لانهما حينئذ تكونان مضافتين الى المصدر المسبوك من الجملة كما في اضافة  
الظروف. وعلى ذلك روي البيت وقرئت الآية برفع مثل وغير على الاعراب وفتحهما  
على البناء

وَأَخْتَرُ بِنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا بِلِي خِلَافَ مَا بِمُعْرَبٍ وَأَسْمٍ تَلِي

اي انه يختار بناء الفعل مبنياً بلي بخلاف ما بمعرب واسم تلي وهو يشمل  
ما كان بناؤه اصلياً كما في قول الشاعر

على حين عابت المشيب على الصبا وقلت أماً اصح والشيب وازع  
وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لَا جَتْدِيْنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلِمًا على حين يستصبين كل حلیم

بخلاف الجملة المصدرية بالفعل المعرب كقول الآخر

اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيثما يطلع الفجر

والجملة الاسمية كقول الآخر

ألم تعلي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

فان الاعراب فيهما ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للمناسبة بين المتجاورين \* واعلم  
انه لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يوم  
هم بارزون لان الاسم وان كان مبنياً لفظاً معرباً حكماً بخلاف الفعل \* والمراد  
بالظرف هنا اسم الزمان مطلقاً لا المفعول فيه فقط. ولذلك يجري هذا الاستعمال في



المنصوب على الظرفية وغيره كما رايت في الامثلة \* ويُسْتَرْطُ في الجملة مع كونها خبرية  
ان لا تكون مشتملة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئتُ يومَ جاءَ زيدٌ فيه  
لانها في تقدير المصدر كما علمت فلا يعود منها ضميرٌ الى المضاف كما لا يعود اليه ضميرٌ  
من المصدر المضاف اليه \* واذا صُدِرَت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يومَ لا  
تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان  
الحرف لا النافية للجنس كقولهم اتيتك يومَ لا حرّاً ولا برّداً جاز في اسمها الفتح على  
البناء . والرفع على الغائب او افعالها عمل ليس . والجرُّ على اعتراضها بين المتضايقين

## فصل

## في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أُضِيفَ تَخْفِيفًا بِمَا أَلْفَظُ فَقَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يُضَافُ الى معموله كضارب زيد  
الآن او غداً تخفيفاً للفظ بما يُفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سيأتي .  
ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظية \* فان أُريدَ به الماضي كبارئ الوجود كانت الاضافة  
معنوية لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يُخفف بحذفه \* واما ما أُريد  
به الاستمرار كحامي العشيرة فان اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال  
او الاستقبال لفظية . وهو المختار \* واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل  
كما مر . والصفة المشبهة به كحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة  
المشبهة لا تكون اضافة اللفظية لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك  
يجمعان الطّرفين \* واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضرب اللص وافضل  
القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه \* واما الوصف الذي  
لا يُراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافته  
معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة \* واختلف في تقدير الحرف هنا  
والأظهر انه لا يقدر اذ لا معنى له ولا سبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يُحَوَّلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز



وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُمطرنا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفِّفُ      لَفْظاً وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحَذَفُ  
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ وَقَبِلَ      كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فان في ضارب تنويناً مقدرًا ينوي حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيد لان الضارب لم يكن منوناً فحذف تنوينه . بخلاف نحو الضاربي زيد والقاتلي بكر فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهَ طُرْحُ      مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ  
وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقُبْحِ أُرْتَكِبُ      لِقَوْتِ رَبِّطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفةً مشبهةً مقترنةً بِأَلٍ والمضاف اليه معمولاً لها تصح اضافته بناءً على انه قد حذف منه ضميرٌ لان اصله الحسن وجهه فحذف بحذف الضمير واستتارهم في الصفة وان خلقت ال فانها اخف من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة \* وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة لانه على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به . وعلى تقدير نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالفعول به اجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما قبيح في الصناعة . فاذا اضيف تخلص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ حُمِلًا      كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْتَدَلَا



اي ان اسم الفاعل المقترن بأل حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب العبد كما حُمِلت عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحَسَنَ الوجهَ لما بينهما من المشابهة كما سيأتي في موضعه \* وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبِ خَفَّ لَوْصَلِ الْمُضْمِرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بأل تصح اضافته الى الضمير المتصل كالضارِبِ باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب اَيُّي لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المنخَصُ به . فخفف اللفظ بجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة \* وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلت عليها المعرفة كما حُمِل الضارب الرجل على الحَسَنَ الوجه . والاول هو المختار عند المحققين

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَلَّ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْمَعُ  
وَالْتَزَمُوا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول أَلَّ على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا يجمع معرفاً فان على معرف واحد كما في المعنوية . غير انهم التزموا ان يكون المضاف اليه ايضاً مقترناً بها كالضارب الرجل للمشكلة بينهما . وقيل لان الاصل في هذه المسئلة هو الصفة المشبهة وقد اشترط ذلك فيها لان النصب بها لا يتبع الا مع المعرفة لاستلزامه التكلف المذكور آنفاً بخلاف النكرة كما ستعلم . ولما حُمِل غيرها عليها في الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضاً \* غير انهم توسعوا في المسئلة فاجازوا خلُوقَ المضاف اليه من أَلَّ اذا ضيف الى مصحوبها كالضارب عبد الرجل والحسن وجه الغلام بناءً على قيام وجودها فيه مقام وجودها في ما اُضيف اليه لانهما كالشيء الواحد . فان ابعدت ايضاً كالضارب راس عبد الرجل امتنعت الاضافة لبعد التأويل المذكور \* واعلم انهم اجازوا ايضاً ان يكون المضاف اليه مضافاً الى ضمير مصحوب أَلَّ كالرجل الضارب غلامه وعليه قول الشاعر



الوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوِمِ مَنِ وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا  
وذلك لان الضمير كناية عن الظاهر فكأنه قد أُضِيفَ إِلَيْهِ \* وجاز نحو الضارب  
العبد وايه مع امتناع الاضافة الى المعطوف لان الثواني يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي

الاولى ومنه قول الآخر

الواهبُ الْمِئَّةَ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُرْجَى خَلْفَهَا اِطْفَالَهَا

وبناءً على ذلك جاز الضارب الرجل زيداً . واما الضارب الرجل زيداً فان قدرت  
التابع بدلاً لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعه موقع المبدل منه وان قدرته بياناً جاز  
لانتفاء هذا المحذور \* واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلاثة على ذكر معمولات  
العوامل القياسية واما معمولات السماعية كالنواسخ والحروف فسياتي الكلام على كل  
واحد منها في بابها

## كتاب الافعال

### فصل

في حقيقة الفعل واقسامه

الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِنَ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنٍ وَضَعًا قُرْنًا  
كَقَامٍ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَقَمٍ أَسْتَقْبَلًا

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعا بالزمان ماضيا  
كقَامٍ او حالاً كَيَقُومُ او مستقبلاً كَقَمٍ . فلا يُشْكَلُ بنحو الغدو والرواح المراد بهما  
الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن به مدلولها ليس  
من هذه الازمنة . ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك  
غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم \* وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال  
بكونها في الاصل لانه يُحْتَمَلُ الاستقبال ايضاً لكنّه موضوع للحال على الاصح كما ان  
الماضي موضوع لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي \* واعلم المضارع قد يُسْتَعْمَلُ  
للدوام فيحتمل الازمنة الثلاثة نحو الله يُحْيِي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرّده  
عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابعث حياً . او اداة كَلِمٍ وَلَيْسَ وَلَنْ فانه



يتصرف مع الأولى الى الماضي ويتعين مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما  
 سيأتي \* واختلف في افعال الانشاء الابقاعي كبعث والخنار انها تنصرف الى الحال  
 اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه \* واما افعال الانشاء الطلبية نحو غفر الله لك ويرحمك  
 الله فلا خلاف في تضمينها زمان الاستقبال

وَالأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَاهُ مَضَارِعُ وَالْأَمْرُ مَا أَقْنَفَاهُ  
 وَتَفْصِيلُ التَّاءِ كَقَمْتُ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوَ سَيَقُومُ مَا تَلَا  
 وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ الْمَفْرُودَةِ مَعًا كَقَوْمِي فَأَدْرِي لَا عَلَى حَدِّهِ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت. وعلامة المضارع قبول  
 سين التنفيس في اوله نحو سيقوم. وعلامة الامر تضمينه معنى الامر وقبوله ياء المخاطبة  
 المفردة في آخره معاً نحو قومي لا كل واحد منهما على حدته. لانه لو انفرد فيه معنى  
 الامر تناول اسم الفعل كصة ونزال. ولو انفردت الياء تناول المضارع كتذهبين. فتامل

فصل

في افعال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مَفْرُودٍ أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبْتَدِي  
 وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفرد نحو قام زيد وضربت زيدا. او  
 في جملة اسمية نحو كان زيد قائماً وظننت عمراً صادقاً. وكله يرفع ما قام به وينصب  
 ما اقتضاه بعد ذلك كما رأيت \* ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه

الى الاسم ومعنى انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمَفْرُودِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ  
 فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقْرًا فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا  
 أَوْ لَا فَذَلِكَ الْمُتَعَدِّي كَضْرَبَ وَرُبَّمَا أَزْدَادَ التَّعَدِّي كَوَهَبَ



اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدّث قد تعلق به ولا يزيد على ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدّث قد استقرّ في نفس الفاعل كقوله زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو متعدّ \* وربما ازداد تعديه فتجاوز الى آخر ايضاً كقوله زيد عمراً درهماً . وفي ذلك تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَاً وَشَفَعَاً إِنْ تَرِدُ كَلًّا وَإِلَّا دَعَّ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدَ  
فَحَالَ نَحْوَ الْفُرْسِ تَغْزُو وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي الذَّهَبَ  
اي فانصب بالفعل المتعدي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت زيدا درهماً . وذلك اذا قصدت الإخبار عن تعلق الفعل بالجميع \* فان قصدت الإخبار عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمفعول اصلاً فترك المنصوب بأمره كقولك الفرس تغزو والعرب تعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء لفاعليهما من غير نظر الى من يعزى او يعطى \* فان قصدت احد المفعولين فاذكر ما قصدته واترك الآخر كقولك العرب تعطي الوفد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي الذهب من غير اعتبار من تعطيه \* وعلى هذا يصير المتعدي لازماً والمتعدي الى اثنين متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَبْطَأَ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِصِيغَةٍ تَبْدَلُ أَوْ بِحَرْفِ جَرَ  
فِي تَعْدِي لَازِمٌ وَيَكْتَسِبُ آخَرَ مَا عَدِي كَأَبْطَلْتُ الْكُذِبَ

اي ان المفعول قد يُنشأ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أفعَلَ او فَعَّلَ او فاعَلَ او استفعل نحو احضرت زيدا وقربته وجالسته واستحسنته . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبت بزيد اي اذهبته . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت \* فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو ألبست زيدا ثوباً وعلّمته المسئلة وطارحته الشعر واستكتبته الرسالة وأرّيته العلم نافعاً ونبأته عمراً قادمًا . وعلى ذلك يكون المتعدي الى واحد قد تعدى الى اثنين والمتعدي الى اثنين قد تعدى



الى ثلثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا  
 وَذَلِكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى  
 اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكم قد علق به حكم آخر بعده نحو  
 كان زيد قائماً . فان كان قد دلت على حكم بامر وهو الكون في الزمان الماضي وهذا  
 الحكم قد علق به حكم بامر آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها \* وهي قد نسخت  
 حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح  
 ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي \* وهكذا  
 في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما سنقف عليه  
 بالتفصيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمُفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ  
 كَقُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تستعمل كما تستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة  
 تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي  
 يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكية في محل النصب على المفعولية  
 كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على  
 حدته لا بجموع الجزءين معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا الجرى من الجمل

## باب النواسخ

## فصل

في كان واخواتها

لِلْمَبْتَدَأِ رَفَعٌ وَنَصْبٌ لِلْخَبَرِ  
 كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا  
 بِنَاقِصِ الْفِعْلِ عَلَى نَسْخِ الْآثَرِ  
 أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرِحَا



فَتِيٌّ دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْأَشْهُرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكَّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر  
الابتداء والخبرية وجعلتهما معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة \*  
ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تتم مع مرفوعها كلاماً الاً بذكر المنصوب . بخلاف  
الافعال التامة فان الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة  
خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب  
النواسخ مُحَقَّقاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله \* وهذه الافعال المذكورة هنا  
هي اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد اُلْحِقَ بها ما كان بمعناها من الافعال نحو عدا  
وراح وعاد ورجع وآض وارتد وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر  
فتجري مجراها

وَالنَّفِيُّ أَوْ شِبْهُهُ لَهُ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلُّ مَا  
كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلُ بَرًّا وَصَلِ مَا دُمْتَ حَيًّا مِنْ وَصَلِ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وقفي يلزمها النفي لفظاً نحو ما  
زال زيداً كافاً . او معنى نحو قلما يزال زيد مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى  
النفي فاذا نُفِيَتْ انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف \* ويلحق بالنفي شبهه وهو الدعاء نحو  
لا زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزل صابراً . والاستفهام الاٍنكارى نحو هل يزال الغلام  
جاهلاً \* ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر

فَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَّصِلْنَ بِيَابِهِ وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تَنِي نَتَقَطُّعُ

اي لا تزال نتقطع . وقول الآخر

اِذَا رُمْتَ مِّنْ لَا يَرِيْمُ مَتِيْمًا سَلُّوا فَقَدْ اِبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرِيْمِي

اي ممن لا يزال متيماً \* واما دام فتلزمها ما المصدرية الظرفية موصولة بها نحو احسن  
ما دمت حياً اي مدة دوامك حياً \* واعلم ان الدعاء لا يكون الاً بلا كما رأيت وهو  
مذهب الجمهور . واما النفي فلا يكون بأداة معينة اتناًقاً . فيكون بالحرف كما مر . او  
بالاسم نحو زيد غير بارح كريماً . او بالفعل نحو ليس ينفك عمر ومقيماً \* واجازوا  
حذف حرف النفي اذا كان لا وكان الفعل مضارعاً واقعاً في جواب قسم نحو تالله



تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ أَي لَا تَفْتَأُ . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأَسْتِعْمَالِ

وَصَرَّفُوا غَيْرَ الْأَخِيرِينَ وَمَا لَهُ لِمَا صَرَّفَ مِنْهُ رُسِمًا

أي انهم صرّفوا ما سوى دام وليس فانهما لا انتصرّفان . أمّا دام فلانها لا تقع الآ صلة لما الظرفية وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . وأمّا ليس فلانها قد وُضِعَتْ وَضِعَ الْحَرْفِ فِي أَنَّهَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا \* وَأَمَّا غَيْرُ دَامَ وَليْسَ مِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا نَاقِصًا وَهُوَ زَالٌ وَأَخْوَانُهَا فَانَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُنَّ أَمْرٌ وَلَا مَصْدَرٌ . وَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا تَامًا وَهُوَ الْبَوَاقِي \* وَكُلُّ مَا تَصَرَّفَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَعْمَلُ

عمل ماضيها كقول الشاعر

قالت سلامة ما لجسمك شاحباً ولقد يكون على الشباب نصيراً

وقول الآخر

أقول له أرحل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَالْأَفْكَنُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرُ مَسْلَمًا

وقول الآخر

وما كلُّ من يُبْدِي البِشَاشَةَ كَأَنَّهَا إِخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مَنِيحِدًا

وقول الآخر

يبدلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتي وكونك إياهُ عليك يسيرُ

وهكذا في البواقي فقس على ما ذكرنا ما لم يذكر

وَيُنْكَرُ الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَبَّحَهُ قَدْ فِي السُّتَةِ الْأُولَى أُذِنَ

أي انه يُنْكَرُ الْإِخْبَارُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي عَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ لِتَدُلَّ عَلَى وَقُوعِ مَضْمُونِهَا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي أَيْضًا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً إِلَيْهَا فَيَكُونُ ذِكْرُهَا عَبَثًا . وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ \* فَإِنْ اقْتَرَنَ الْمَاضِي بِقَدْ يُؤْذَنُ فِي الْإِخْبَارِ بِهِ لِأَنَّهَا تُقَرِّبُهُ مِنَ الْحَالِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي إِخْبَارِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ \* وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي السُّتَةِ الْأُولَى مِنْهَا وَهِيَ كَانُ وَظَلُّ وَبَاتُ وَامْسَى وَاصْبَحُ وَاضْحَى . فَيُقَالُ كَانُ زَيْدٌ قَدْ انْطَلَقَ وَاضْحَى الْحَيُّ قَدْ خَلَا وَقَسَّ مَا بَيْنَهُمَا \* وَاسْتَشْنَى بَعْضُهُمْ مَا وَقَعَ شَرْطًا نَحْوَ كَانُ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ فَلَا تَلْزِمُهُ قَدْ لِأَنَّهُ قَدْ انْصَرَفَ إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ \* وَيَقُولُ تَرَكَهَا دُونَ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ مَعَ كَانُ أَيْسَرُ لِأَنَّهَا أُمَّ الْبَابِ فَتَحْتَمِلُ



ما لا يحنمل غيرها \* واما ما يلي هذه الافعال الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي  
خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه بزمان الاخبار والماضي يفيد الانقطاع  
والمبتدأ باسم لكل قد سمي كفاعل له فلم يقدم  
وخبره يليه كالمفعول قد جاء وكالمفعول تقديماً ورد

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا  
يقدم عليها \* واما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول  
في الجواز والوجوب والامتناع \* واما في التعريف والتنكير ونحوها فلا يزال جارياً  
على حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليهما بعد التركيب \* واعلم ان المراد  
بالخبر هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه  
او ابوه يزورنا فالمقبول تقدم الفعلي منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا  
ابوه زيد وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش \* واختلف في  
تقديم الخبر على دام وليس والجمهور على منع ذلك فيهما لجمودها \* وفي توسطه بينهما  
وبين الاسم والصحيح انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر  
لا طيب للعيش ما دامت منقصة لذاته بأذكار الموت والحرم

وقول الآخر

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سوا عالم وجهول  
لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت \* ويمتنع تقديم الخبر  
على ما نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا  
يتقدم معمول صلتها عليها \* واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو  
كان اخاك زيد ضارباً والخنار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي  
منهما \* وفصل آخرون بانه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان  
معمول الخبر كجزء منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبي . وان تقدم  
وحده كما مرّ يمتنع لتحقق الفصل المذكور \* فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو  
كان عندك زيد جالساً واضحى بالقوم عمرو ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في  
باب الاحكام الكلية



وَالنَّقْصُ فِيهِنَّ عَلَى الْجَمِيعِ      اذْ لَيْسَ يَكْتَفِيَنَّ بِالْمَرْفُوعِ  
وَتَمَمُّوا غَيْرُ فِتْيَ اَحْيَانَا      وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص يعم جميع هذه الافعال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة . وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظل بمعنى استمر و بات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضمحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي . نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسُبْحَانَ اللَّهِ حين تُسَوِّنُ وحين تُصْبِحُونَ وخالدين فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي \* واما زال وفتي وليس فيلزمه النقص دائماً \* واعلم ان كان الناقصة موضوعة للماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلاً . وقد يراى بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً \* وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابداً ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَزَادَ كَانٌ غَيْرَ عَامِلَةٍ      فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبَيْنِ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تزداد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر اتدل على الزمان الماضي . واكثر ما تزداد بين ما التعجيبة وافعل التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان احسن زيدا . وهو قياس فيها \* وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور \* وزبناً زيدت اصبح وامسى كقولهم ما اصبح ابردّها وما امسى ادفاها . وهو شاذ فيهما لان ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان امهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ اَنْ فَعَوْضُوا      بِمَا كَمَا اَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا  
وَالْحَذْفُ بَعْدَ اِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ      وَالْاِسْمُ كَالشَّاهِدِ اِنْ فَرَدًا عَدَمَ

اي انهم حذفوا كان بعد ان المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو اماً انت راضياً رَضُوا . فان اصله لَانْ كُنْتَ رَاضِيًا رَضُوا اي انهم رَضُوا لكونك راضياً . فحذفت



لام التعليل عن أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً  
عنها فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمت نون أن في  
ميم ما لتقاربهما في المخرج فصار أمّا انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر  
أبا خراشة أمّا انت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضمير  
واذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهد ان  
فرداً عدم وقولهم التمس ولو خاتماً من حديد . اي ان كان الشاهد فرداً ولو كان ما  
تلتسه خاتماً . ومن ذلك قول الشاعر

لا تقرين الدهر آل مطرف ان ظالمًا ابدأ وان مظلوما

وقول الآخر

لا يا من الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل

غير ان حذفها مع التعويض واجب لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه  
جائز لانقفاء المانع \* واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير ان ولو من ادواته  
لان كل واحدة منهما أم بابها فتجمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف  
هناك الا ضميراً معلوماً قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وجاء في نون مضارع سكن وصللاً بغير ضمير الوصل اقترن

اي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة  
واقعة في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إما احد ضمائر  
النصب او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك  
زيد قائماً اي لم يكن \* فان كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو امكن السين  
كفروا . او كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان  
يكنه فلن تسلط عليه امتنع الحذف \* أمّا في المتحركة فلانها قد قويت بالحركة  
فتعاصت عن الحذف . وأمّا في الموقوف عليها فلان الوقف يستلزم اجتلاب هاء السكت  
مكان المحذوف كما ستعلم في بابها وعلى ذلك يكون اثبات النون اولى من حذفها  
واجتلاب حرف اجنبي مكانها . وأمّا في المقترنة بالضمير فلان الضمائر ترد الاشياء الى  
اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول \* وأمّا ما سُمع من حذف المتحركة بالحركة  
العارضة كقول الشاعر



اذا لم تَكُ الحاجاتُ من هَمَّةِ النفي فليس يُغْنِ عنه عَقْدُ الرتائمِ  
 فمحمولٌ عند الجمهورِ على الضرورة \* واعلم ان هذا الحذفَ لا يُخْنَصُ بكان الناقصة  
 بل يكون في التامة ايضاً لا شترا كما في اللفظ والحذف امرٌ لفظيٌ فيصح اشتراكهما فيه  
 وَشَاعَ فِي اسْمٍ لَيْسَ مُحَضُّ النَكْرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَارَةٌ مُقْتَصِرَةٌ  
 اي انه قد شاع وقوع اسم ليس نكرة محضة وذلك لعمومه المستفاد من وقوعه في  
 حيز النفي كما علمت . ومن ذلك قول الشاعر  
 كم قد رأيت وليس شيٌ باقياً من زائرٍ طَرَقَ الهوى ومزورٍ  
 وهي تقتصر عليه تارة فتستغني عن ذكر الخبر ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول  
 بعضهم ليس احدٌ اي ليس احدٌ هنا . وهو نادرٌ في الاستعمال ولذلك اهمله كثيرٌ  
 من المصنفين

## فصل

في كاد واخوانها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوْلَقَ مَعَ كَانَ أَحْتَسِبَ  
 شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفَقَ أَخَذَ قَامَ وَأَبْتَدَأَ هَبَّ عَلِقَ

اي ان هذه الافعال المذكورة تُحَسَّبُ مع كان باعتبار العمل فانها ترفع الاسم وتنصب  
 الخبر مثلها . وهي ثلثة اقسام . لان منها ما وُضِعَ لمقاربة الفعل وهو كاد واوشك وهلهل  
 وكرب بكسر الراء وفتحها . ومنها ما وُضِعَ لرجاء حصوله وهو عسى وحري واخذلج .  
 ومنها ما وُضِعَ للشروع فيه وهو شرع وما يليها الى اخره \* وزاد بعضهم في افعال  
 المقاربة اولى والَمْ . وفي افعال الشروع اثير وطبق . وعد بعضهم هلهل من افعال  
 الشروع \* ويقال لمجموع هذه الافعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم  
 البعض على سبيل المجاز

وَأَتَزَمُّوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنَّ لِغَيْرِ الْوَاقِعِ  
 وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأَسْمِ لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ



اي انهم التزموا الإخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطمع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء \* والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُخبر به عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليحقق له ذلك . فيقال كاد الفارسُ يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رنحه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تاويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرِّجَاءِ كَعَسَى مَعَهُ أَقْتَرَنُ إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنَّ  
وَلَا بَسَ الْحَالَ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

اي ان افعال الرجاء وهي عسى وحرى واخولق يقترن الخبر معها بان المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض ان يشفي وحرى الصديق ان يزورنا واخولقت السماء ان تمطر \* واما افعال المقاربة والشروع فحكما ان لا تقترن اخبارها بان لانها ملابسة للفعل . اما بدلاتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالا . واما بدلاتها على الاشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبا علامة الاستقبال \* غير انه قد يُعتبر في عسى شبيها بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقوله

عسى الله يُعني عن بلاد ابن قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرِّبَابِ سَمَكُوبٍ  
وَيُعتبر في افعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بان  
كقول الآخر

رَبِيعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَأَنْجَى قَد كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلْبَى أَنْ يَمْحَا

وذلك قليل الا في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بان كقوله

وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا

واما حرى واخولق فلا بد معها من ان للاشعار بانهما للرجاء لان المشهور فيهما معنى الاستيجاب بخلاف عسى فانها مشهورة في الرجاء فلا يلزمها ما يُشعر به \* واعلم ان عسى قد ترد للاشفاق نحو لا تغفل فعسى العدو ان يكون قادماً . وعلى ذلك



ايضاً لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بان لان الاشفاق يقتضي الاستقبال كالرجاء \*  
وقد استشكلت النحاة اقتران الخبر بان في هذا الباب لانه يستلزم الاخبار بالحدّث  
عن الذات وهو لا يصح لان الخبر هو عين المُخْبَرِ عَنْهُ في المعنى والحدّث لا يكون عين  
الذات . ولهم في ذلك تاويلات ومناقضات شتى يطول الكلام عليها . قال ابن هشام  
والطف ما يقال في الجواب عن ذلك ما رأيتُه بخط بعض طبّبة ابن مالك نقلاً عنه  
ان الاخبار انما وقع اولاً بالفعل المجرد . ثم لما صحّ الاخبار به جيء بان لتؤذّن  
بالتراخي لا لقصد السبك بالمصدر . والله اعلم

وَجَازَ دُونَ أَنْ تَوْسَطُ الْخَبْرِ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدًا كَ عُمَرَ

اي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال  
الخبر مسنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط  
الفارس . ولا بأس بعوده اليه وان كان مؤخراً في اللفظ لانه مقدم في النية \* غير  
ان ذلك مشروط عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بان فلا يقال كاد ان يسقط الفارس  
لكلّ يوم اسناد الناسخ الى المصدر المأوّل من الفعل المُخْبَرُ بِهِ واسناد الفعل الى الظاهر  
بعده اي قَرُبَ سَقُوطِ الْفَارِسِ وهو خلاف المقصود \* واما تقديم الخبر على الفعل ايضاً  
فممتنع بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت . ولا عبرة بما يقع فيه  
التصرّف من هذه الافعال كما سيجي . لانه فضلاً عن كونه لم يستتمّ التصرف قد  
جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيه من موجب الجود كما ستعلم

وَأَخْتَصَّ كَادَ بِمُضَارِعِ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أُحْتَدَى

اي قد اختصت كاد واوشك من بين اخواتها باستعمال مضارع لهما نحو يكاد البرق  
يخطف ابصارهم . وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ فَرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وهو كثير فيهما . وقد يستعمل اسم فاعل من اوشك كقول الآخر

فَانِكَ مُوشِكٌ اَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

وحكى بعضهم غير ذلك وكله من نوادر اللغة

وَأَسْنَدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلَوْلِقَ فَالْتَقَصُّ خَلَا



أي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أن والنعل تالياً لها فتكون  
تَلَمَّ في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيدٌ عَسَى أَنْ يَقومَ وعسى أَنْ يَقومَ  
تَزِيدُ ومن ثم تكون بلفظ واحدٍ مع الجميع فيقال هندٌ عسى أَنْ تزورنا والرجلان عسى  
أَنْ يذهبا والقوم عسى أَنْ يرحلوا . وكذلك عسى أَنْ تزورنا هند وعسى أَنْ يذهب  
الرجلان وعسى ان يرحل القوم وهلمَّ جرّاً . وقس على ذلك في أوشك واخولق وهي  
لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

أي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسماً لعسى نائباً عن ضمير الرفع كما قيل في  
لولاك على ما ستعرف ومن ذلك قول الشاعر  
نظرنا الخيل مقبلةً فقلنا عَسَاهُمْ ثَأْرَيْنَ بِنِ اصْبِيَا  
وعملها حينئذٍ باقٍ على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب  
الصحيح وعليه الجمهور

### فصل

في ظنٌ واخواتها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسِبَ أَلْفَى عَلِمَا  
وَجَدَّ هَبٌ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسِبُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ أَنْصَبُ وَالْخَبَرُ

أي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعاً . وهي تنقسم باعتبار اللفظ  
الى متصرفٍ وهو من ظنَّ الى وَجَدَّ وغير متصرفٍ وهو هَبٌ وتَعَلَّمَ فانهما لا  
يُستعملان الاً امراً فقط كقول الشاعر

فقلتُ اجِرْنِي اَبَا مَالِكٍ وَالَا فِهْبَنِي اَمْرًا هَالِكَا

وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءً النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٌ بَلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدلُّ على الشك وهو الخمسة الاولى وحَسِبَ وهَبٌ . وما  
يدلُّ على اليقين وهو باقيها . ولذلك يُقال لها افعال القلوب \* غير ان منها ما يفيد



الظن فقط وهو حجا وعد وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم والفتى ودرى  
 ووجد وتعلم. ومنها ما يفيد الظن تارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى.  
 غير ان الثلاثة الاولى تستعمل غالباً للشك والاخير يستعمل غالباً لليقين \* والحقوا  
 برأى العلية رأى الحلمية نحو اني اراني اعصر خمرًا ومنه قول الشاعر

أراهم رُفقي حتى اذا ما تجافى الليل وأنزل الخزالا

واعلم ان القول قد يُضمن معنى الظن فيعمل عمله. غير انه يُشترط فيه عند أكثرهم ان  
 يكون مضارعاً لمخاطب بعد استفهام مباشر له نحو أنقول زيدًا قادمًا اي أتظن.

وعليه قول الراجز

متى نقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما

ويغترف فصله عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر

ابعد بعد نقول الدار جامعة شملي بهم ام نقول البعد محتوما

وقد يفصل بمعموله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر

أجهالًا نقول بني لؤمي لعمري ايك ام متجاهلينا

فان تخلف شيء من الشروط المذكورة رُفع الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضا مع  
 استيفاء الشروط. فتدبر

وَأَلْحَقُوا صَيْرَ رَدٍّ وَأَشْتَرَكُ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ

وَوَهَبَ الْجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّحْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ

وَالْكُلُّ مَفْعُولٌ بِهِ يَنْتَصِبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يُرْتَبُ

اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها  
 تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفًا. ومن ذلك

قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُورَهِنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهُنَّ الْبَيْضَ سُوْدَا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ هِيَابٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر



تلف الذي اتخذ الجرأة خلةً وَعَظَّ الذي اتخذ الفرار خليلاً  
 وكلها متصرفةً الأَوْهَبَ: بمعنى صيرفانه يلزم الماضي كقولهم وَهَبَنِي اللهُ فداك \* وَأَمَّا  
 جعل فهي تُستعمل تارةً للتحويل نحو فجعلناه هباً \* منشوراً فتكون من هذه الأفعال ،  
 وتارةً للظن نحو وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً فتكون من أفعال القلوب \*  
 وكل هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل  
 واحدٍ منهما منفوعلاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد  
 وَبَابُ ظَنَّ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَّ عُلِقَ مَا صُرِفَ مِنْهُ فَأَعْتَدَلُ  
 وَذَلِكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا " وَاللَّامُ لَوْ وَلَعَلَّ كَمْ وَالِاسْتِفْهَامُ "  
 فُحُو ظَنَنْتُ لَجَرِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يَقْدَرُ

أي ان ما تصرف من أفعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب اذا فصل بينه وبين  
 الجملة ما له صدر الكلام يعلق عن العمل فيها لفظاً لانه لا يقدر ان يتخطاه اليها كما  
 علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزءين ولكنها تكون في محل النصب به . وذلك لان ما له  
 صدر الكلام يقتضي بقاء صوتها على حالها وهذه الأفعال تقتضي تغييرها فوجب  
 المعادلة بينهما براءة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى \* فان لم يكن ذو  
 الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زيدا من هو لم يكن في المسئلة تعليق على الاصح \*  
 وانما اختصت هذه الأفعال بالتعليق دون أفعال التحويل لانها عقلية تتعلق بضمون  
 الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى \* واما المعلقات فهي ما وان  
 النافيتان نحو علمت ما زيد كاتبٌ وظننت ان عمرو كريمٌ \* ولا النافية ايضاً عاملة  
 او موهمة نحو ظننت لا رجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو \* واللام للابتداء

كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما في قول الشاعر

ولقد علمت لتأبين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو ان حاتمًا اراد تراء المال كان له وفر

ولعل نحو ان ادري لعله فتنه لكم \* وكم الخبرية نحو او لم يرواكم اهلكنا قبلهم من  
 القرون \* وكذلك الاستفهام بالحرف نحو ان ادري اقرب ام بعيداً ما توعدون . او



بالاسم نحو لنعلم اي الحزين اُحصى \* وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مقدراً كما

في قول الشاعر

كذلك أدبت حتى صار من خلقي      أتى وجدت ملاك الشيمة الأدب

اي وجدت لملاك الشيمة الادب برفعها مبتدأ وخبراً . وقول الآخر

لعمرك ما ادري وان كنت دارياً      شعيت بن سهم ام شعيت بن منقر

اي اشعيت بن سهم على ما عرفت \* واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع الاستفهام ما وافقها في المعنى كتنظر القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو فلينظر ايها اذكي طعاماً . وابصر نحو فستبصر وبيصرون ببيكم المفتون . وسأل نحو يسأل ايان يوم القيامة . وقس نظائره عليه .

ودونه ان لم يقدم جاز ان      يلغى وذلك في توسط وهن

اي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدماً على الجملة كما رأيت جاز الغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فيرفع الجزان على الابتداء والخبرية . والفعل حينئذ ملغى لا عمل له فيهما لفظاً ولا محلاً لضعفه بما عرض له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين \* ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الافعال كان ابلغ كلما ازداد . ولذلك يضعف الغاؤها اذا توسطت ويقوى اذا تأخرت \* وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدم معمول احد المفعولين عليها نحو متى تظن زيد ذاهب . او مخبر عنه بجملتها نحو زيد اظن علامه منطلق لانها حينئذ تكون كالتوسطة \* فان كان معها ما له صدر الكلام نحو زيد ظننت فاضل واعمرو فادم ظننت وجب الرفع الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين \* وانما اختصت هذه الافعال بجواز الالغاء لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع استقلال مفعولها كلاماً بدونها لكونها مبتدأ وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب مفعولين . ومتى الغيت كانت كلافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديرًا

واستعملوا نحو اراني مفرداً      منه وقالوا هبك مما جمداً

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأيت يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين



متصلين صاحبهما واحد نحو أراني مفرداً اي ارى نفسي . ومنه قول الشاعر

ولقد آاني للرياح دريةً من عن يميني تارة وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان يكون مؤثراً وحكم المفعول ان يكون متأثراً وحكم المؤثر ان يغير المتأثر . فان عرض اتحادهما في المعنى وجب تغايرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال ضربت نفسي بناءً على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيهما لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعاً . وأما في هذه الافعال فلم يفتقروا الى هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يمكن عنه بالضمير \* واجازوا هذا الاستعمال في عدم وفقد ايضاً لانهما ضد وجد

فحملوها عليها حمل النقيض على النقيض . ومن الأوّل قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتين عدمتني وعماً ألقى منهما متزحزح

اي عدمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقدتني كما نديم المغبوت حين يبيع

وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب وذلك يمنع في الأوّل منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فهبك ابن هند لم تعقك أمانةً وما المرء إلا عقده ومواثقه

اي هب نفسك ابن هند

ويكتفي الكل بنصب الأوّل إذا اكتفى عن قيده بما يلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول اذا كانت تستغني عن تقيده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة ووجدت الضالّة ورددت السائل وتركت الدار \* وحينئذ تكون هذه الافعال كسائر الافعال المتعدية الى واحد لان تعلّقها يكون بنفس المفعول مطلقاً لا باعتبار صفة يتقيد بها . فتأمل



فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمُ نَقْلٌ جَمَعًا      نَصْبًا لِمَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا  
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النُّقْلِ      عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان أرى وأعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لها بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول . والجملة المشتملة على المبتدأ وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية همزة في ما مر . فيقال أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَاعْلَمْتُ خَالِدًا بَكْرًا قَادِمًا \* ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لها قبل النقل من الالغاء والتعليق وغير ذلك . وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ      وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَمْسَحُ وَاهِبٍ  
وقولهم البركة أَعْلَمْنَا اللَّهُ مَعَ الْإِكْبَارِ \* وكذلك قولك أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا  
وَأَعْلَمْتُ مَا خَالِدٌ فِي الدَّارِ بِالرَّفْعِ فِي الْجَمْعِ \* واعلم ان الجملة المعلق عنها تسد مسد المفعول  
الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين . ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة  
مفاعيل كما رأيت \* وكذلك جملة أَنْ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ نَحْوَ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا فَاضِلًا  
وَاعْلَمْتُ أَنْ عَمْرًا مُنْطَلِقًا . وذلك لان في حيز هاتين الجملتين ما يحتاج اليه المقام  
من المسند والمسند اليه كما ترى

وَضَمَّنُوا أَعْلَمَ نَبَأَ خَبْرًا      أَخْبَرَ أَنْبَأَ فَجَرَّتْ كَمَا جَرَى  
وَأَلْحَقَتْ حَدَّثَ فِي الْمَنْقُولِ      وَقِيلَ ذَلِكَ أُخْتَصَّ بِالْمَجْهُولِ  
اي انهم ضمَّنوا نَبَأًا وَمَا يَلِيهَا مَعْنَى أَعْلَمَ فَاجْرَوْهَا مَجْرَاهُ فِي الْعَمَلِ \* وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ

حَدَّثَ بَيْنَ لُورُودِهَا فِي السَّمَاعِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثَ      تَتَمُّوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاةُ  
غير ان هذه الافعال لم تُسَمَّعْ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ كَمَا رَأَيْتَ فِي قَوْلِهِ  
حَدَّثَ تَتَمُّوهُ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ

نَبِّئْتَهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ      وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ



وقول الآخر

وخبرتُ سوداءَ الغميم مريضةً فاقبلتُ من اهلي بمصرَ أعودها

وقول الآخر

وما عليك إذا أخبرتني دتفاً وغابَ بعلك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأنبئتُ قيساً ولم أبلهُ كما زعموا خيرَ اهل اليمن  
ولذلك قال أكثرهم ان هذا الاستعمال فيها مختصٌ بهذه الصيغة والله اعلم

فصلٌ

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِن كَانَ لِمَعْنَى وَرَدًا كَالْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَمَدَا  
وَهُوَ لِذَلِكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدِّمًا وَالْفَصْلُ فِيهِ يُحَدَّرُ

اي ان الفعل اذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف \* ولكونه قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكوراً مقدماً على معمرله متصلاً به . فلا يُحَدَّرُ ولا يُؤَخَّرُ ولا يُفصلُ لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الاحكام الكلية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجُمُودُ يَلْزَمُ كَنِعْمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ  
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ

اي ان من الفعل الجامد ما يكرن جموده لازماً كافعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمنه معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه \* ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فمضى خرج عنها عاد الى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم \* واعلم ان الحرف الذي يجمد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون مقدراً كما في افعل التعجب فانه قد اشبه حرقاً مقدراً كان



يُستحقُّ الوضع فلم يُوضع استغناءً عنهُ بالفعل المذكور \* فيكون الجمود في الفعل نظير  
البناء في الاسم من جميع الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُنشئُ مدحاً جَبَّداً وَنِعْماً وَهَكَذَا بِئْسَ وَسَاءَ ذَمًّا  
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٌ وَمَا يَلِي  
فَإِنْ يَفُتْ ذُو الْأَلَامِ فَالْمُضَافُ لَهُ وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةَ  
كَجَبَّداً زَيْدٌ وَبِئْسَ الدَّارُ أَوْ بِئْسَ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ

اي ان جَبَّداً وَنِعْماً تُنْشِئَانِ المدح وَبِئْسَ وَسَاءَ تُنْشِئَانِ الذم . وان ذا الاشارية فاعل  
لِحَبِّ المتصلة بها . واما ما يليها وهو نِعْمٌ وَبِئْسَ وَسَاءَ فيجعل فاعله مصحوب ال الجنسية .  
فان لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك .  
فيقال جَبَّداً زَيْدٌ . وَبِئْسَ الدَّارُ النَّارُ . او بِئْسَ دَارُ الظالمين النار \* وقد يكون فاعل  
نِعْمٌ وما يليها مضافاً الى المضاف الى مصحوب ال نحو نِعْمٌ غلامٌ سيد العشيبة زيد

وعليه قول الشاعر

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القومِ غيرِ مَكْذِبٍ زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ  
واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان جَبَّداً جملة فعلية كما مر  
وهو مذهب سيبويه . ونِعْمٌ وَبِئْسَ فعلاان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو  
نِعِمَّتِ المرأَةُ فَاطِمَةُ . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جَزَاءَ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمِنَّةُ

واما ما سَمِعَ من نحو قول بعضهم نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بئس العير فمحمول على تقدير محذوف  
اي على عير مقول فيه بئس العير . وهو مذهب البصريين \* واما سَاءَ فالظاهر انه لا  
خلاف في فعليتها \* واختلفوا في ال الداخلة على فاعل نِعْمٌ وأختيها على أنحاء شتى .  
والصحيح انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برؤيته ثم يخص  
بعض افراده . فيكون المخصوص قد مدح او ذم أولاً على سبيل الاجمال لانه واحد



من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذکر ولذلك يُقال له المخصوص \* وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخْبِرُ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمُؤَخَّرِ

اي ان الجملة الفعلية وهي حملة حَبَدًا . أَخَوَاتِهَا تُخْبِرُ بِهَا عَنِ الْمَخْصُوصِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ . وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْإِشَارَةُ فِي الْأَوَّلَى وَالْعُمُومُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ لَامِ الْجِنْسِ فِي أَخَوَاتِهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ ابْتِدَاءِ . وَهَذَا هُوَ الْأَشْهَرُ فِي عَرَابِ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحَاةِ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبَدًا تَقْدَمُ حِنْمًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ

وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أخراً

اي ان حَبَدًا يجب تقديمها على المخصوص فلا يُقال زيد حَبَدًا . وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع فيقال حَبَدًا زيدا وحَبَدًا هنداً وحَبَدًا الرجلان وحَبَدًا المرأتان وحَبَدًا المؤمنون وحَبَدًا المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تُغَيَّرُ عَنْ مَوَارِدِهَا \* وَأَمَّا غَيْرُهَا فَيَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ مُطْلَقًا مَعَ فاعله الظاهر . فيقال نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَنِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ وَنِسَّ الرَّجُلَانِ صَاحِبَاكَ وَنِسَّتِ الْمَرْأَتَانِ جَارَتَاكَ وَسَاءَ الْقَوْمُ بَنُو فُلَانٍ وَسَاءَتِ الْجَوَارِي الزَيْنَبَاتُ \* وَيَجُوزُ تَرْكُ النَّاءِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَمَّا اشْبَهَتْ الْحُرُوفَ يَجْمُودُهَا لَمْ يَجِبْ إِخْلَاقُ الْعَلَامَةِ \* وَاجْازُوا تَأْخِيرَهَا مَعَ فاعلها عَنِ الْمَخْصُوصِ فَيُقَالُ زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ وَأَخَوَاكَ نِعَمَ الرَّجُلَانِ وَهَلَمْ جَرًّا . وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ دَخُولُ النَّوَاسِجِ عَلَى الْمَذْمُومِ مِنْ شُرُوكُنْ زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

إذا أرسلوني عند تعذير حاجتي أمارسُ فيها كنتُ نِعَمَ المَارِسِ

ومن هذا القبيل قول الآخر

إِنَّ أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنَ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننتُ زَيْدًا نِعَمَ الصَّدِيقِ وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ

وَقَدْ تَنُوبُ مَعَهُ عَنِ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَمَّتْ كَبِئْسَ مَا هُمَا

وَأَسْتَعْمِلَتْ وَصَلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بِهِنَّ الْجِنْسُ مَعْنَى يَحْتَضِنُ



اي ان ما ذُكِرَ مَّا سَوَى حَبْدًا قَدْ تَقَوْمُ مَعَهُ مَا الَّتِي هِيَ مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى الشَّيْءِ  
مَقَامَ ذِي اللّامِ الْجَنَسِيَّةِ فَتَكُونُ فَاعِلًا لَهُ نُحْوِ بَيْسَ مَا هِيَ اَي الشَّيْءِ هِيَ \* وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا  
بَعْضُ النُّحَاةِ مَوْصُولَةً فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقَدَّرَ الصَّلَةَ وَالْعَائِدَ اَي بَيْسَ مَا نَذَكَرَهُ هِيَ \*  
وَكَذَلِكَ اسْتَعْمَلَ بَعْضُهُمُ الَّذِي وَمَنْ الْمَوْصُولَةَ مَعَ ذِكْرِ الصَّلَةِ نُحْوِ نَعِمَ الَّذِي يُزَارُّ زَيْدٌ  
وَسَاءٌ مَنْ يُقْصَدُ عَمْرٌو . وَكُلُّ ذَلِكَ يَتَأْتَى عِنْدَ قَصْدِ الْجَنَسِ بِهَذِهِ الْمَوْصُولَاتِ بِنَاءً عَلَى  
اِنِّهَا لَمَّا افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصحَّ اسناد هذه الافعال اليها .  
فان قُصِدَ بِهِنَّ الْعَهْدُ امْتَنَعَتِ الْمَسْئَلَةُ

وَاضْمُرُوا فَاعِلَهُ مُمَيِّزًا      وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا  
كِعَمَّ رَبْعًا دَارُنَا وَبَيْسَ مَا      نَجِدُ وَنَعِمَ الْجَارُ جَارًا مِنْ حَمِي

اي انهم اجازوا ايضا ان يكون فاعل غير حبدا ضميرا مستترا مميذا بنكرة تفسره  
كما هو شأن التمييز . وهي إما اسم جنس نحو نعم ربعا دارنا . او ما النكرة التي  
بمعنى شيء نحو بيس ما نجد . والنقدير فيهما نعم هو ربعا اي نعم الربع ربعا . وبيس  
هو شيئا اي بيس الشيء شيئا \* واجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر  
تأكيدا له . والغالب فيه ان يكون مقدما على المخصوص نحو نعم الجار جارا من  
حمي . وقد يكون مؤخرا عنه كما في قول الشاعر

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ اَيْكَ قَيْسٍ      فَنَعِمَ الزَادُ زَادُ اَيْكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد نعم وبس اذا تلاها فعل نحو نعم ما صنعته كانت ناقصة اي  
موصولة او معرفة تامة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحينئذ يكون الفعل  
صلة للموصولة او صفة لمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع  
الاولى نعم الذي صنعته هذا . ومع الثانية نعم الشيء شيء صنعته \* وحيثما وقعت  
تكون المعرفة منها فاعلا والنكرة تمييزا على الاصح \* والواقعة بعد نعم مطلقا يجوز ان  
تدغم في ميمها ميم نعم فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو فنعما هي ونعما يعظكم  
به \* وقد يتقدم نعما اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه  
ويقدر المخصوص ضميرا له نحو سمحته سمحا اي سمحا نعم السمحي هو \* وللنحاة في  
هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار



وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْدًا رَافِعِ اِيْهَامٍ لِمَا مَرَّ اُحْتَدَى

اي ان التمييز يقع ايضاً بعد حبدا رافعاً ما في اسم الاشارة من الابهام كما يكون مع غيره من اسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب \* وهو يكون

تارة قبل المخصوص نحو حبدا رجلاً زيدٌ وعليه قول الشاعر

الْأَحْبَدُ قَوْمًا سَلِيمٌ فَانْتَهَمُ وَفَوًّا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبدا زيدٌ رجلاً وعليه قول الآخر

حَبْدَا الصَّبْرِ شَيْمَةً لِأَمْرِي رَا مَ مَبَارَاةٍ مُوَلِّعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الابهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على

وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الابهام اوقع في

النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الاسماء

ظاهراً ومضمراً \* غير ان حب قد يجعل الممدوح فاعلاً لها مكان اسم الاشارة وقد

يجرُّ بياءً زائدة تشبيهاً له بفاعل الفعل الامر في التعجب . وحينئذ يجوز فيها ضم الحاء

نقلاً من الباء لان اصلها حَبَبٌ بضم الباء الاولى اي صار محبوباً . فيقال حب زيدٌ

وحب يزيدٌ بفتح الحاء وضمها فيهما . وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِزَاجِها وَحَبَّ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبدا فتكون كَيْسٌ في افادة الذم كقوله

الْأَحْبَدُ عَازِرِي فِي الْهُوَى وَلَا حَبْدًا الْجَاهِلِ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأني في اخواتها من افعال هذا الباب \* واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجرُّ بمن كقول الشاعر

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءِ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

وقس على ذلك في بئس وساء

وَالْمُحَقُّوا بِالْبَابِ فِعْلاً كَسَهْلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مُحَوَّلاً نَحْوَ جَهْلُ

وَهُوَ لَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ أُقْتَفَى مُطَرِّدًا كَحَسْنِ الْخُلُقِ الْوَفَا



اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسهل في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضم ليلحق بالغرائز ويصير قاصراً كنعم وبئس . فان كان اجوف او مضاعفاً قدّر فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق الوفاء وجهل الرجل زيد وخبت غلام القوم عمرو وهلم جرا . غير انه يُضمّن معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيداً واخبت عمراً . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حسن اولئك رفيقاً وكبرت كلمة تخرج من افواههم \* وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيِّ السَّبَبِ  
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صَرَفًا لَا أَفْعَلَ وَصَفٍ تَمَّ مِمَّا فَضَّلاً

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب \* وانما قيدوه بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيداً تعجباً من مضروبيته لكان يلتبس بكونه من الضاربية \* ويشترط في الفعل الذي بُني منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الوصف منه على وزن أفعل . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما سترى \* فلا بُني من غير الفعل الا شذوذاً كقولهم يا ارجلة مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدّي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لئلا تفوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما بخّل زيد لئلا يلتبس المنفي بالثبوت . ولا من الجامد لان التصرف في ما لا يتصرف نقض لوضعه . ولا مما الوصف منه على أفعل كاسمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تُستعمل مزيدة فاطلقوا منعه فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا



يمكن تطرّفها ال نصب المفعول به . ولا ممّا لا تفضيل فيه لواحد على غيره نحو مات  
اذ لا مزية فيه لفاعل على آخر حتى يُتَعَجَّبَ منه

وَذَلِكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْمَدُ نَاصِبَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَبْهَمُ

اي ان افعال المذكور يستعمل بعد ما التعجبية بلنظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير  
مبهم . معرفة نحو ما أحسن زيداً . او نكرة مختصة نحو ما أسعد رجلاً يخاف الله .  
فان كان نكرة مبهمه لم يصح التعجب منه فلا يقال ما أحسن رجلاً لعدم الفائدة \*  
واعلم ان النحاة اتفقوا على اسمية ما العود الضمير عليها من افعال . وعلى الابتداء بها  
لتجردها عن العوامل اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والمخار انما نكرة تامة بمعنى  
شيء والجملة بعدها خبر . وانما ساغ الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب وقيل لانها في  
تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء عظيم احسن زيداً . وهو مذهب سيبويه وجمهور  
البصريين

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ يَبَاءُ جُرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بِنِي نِزَارِ

اي ان افعال التعجب بصيغة الماضي يُجْعَلُ أَفْعَلُ بصيغة الامر مجرداً عن ما التعجبية  
فيليه المتعجب منه فاعلاً له مجروراً بالبَاء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يقال  
في مثال الماضي ما أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وفي مثال الامر أَكْرَمَ بِنِي نِزَارِ وما اشبه  
ذلك . ومدلول كليهما واحد في انشاء التعجب \* واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى  
أَفْعَلُ الامر ومحل المجرور بعده على اقوال اشهرها ان لفظه لفظ الامر ومعناه معنى  
أَفْعَلُ الذي بصيغة الماضي والمتعجب منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة  
المفعول به المجرور بالحرف كمرز بزيد لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً  
فيكون في محل الرفع بالفاعلية \* وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو اسمع بهم وا بصر  
وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجر قد كسبه صورة الفضلة فجاز فيه ما جاز فيها \*  
وهذا المذهب هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو المخار عند جمهور النحاة

وَمَا أَبِي تَعَجَّبُوا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِمَا لَشَرْطِهِ لَمْ يُنْكَرِ



كَمَا أَشَدَّ صُفْرَةَ الْبَهَارِ وَقَسَّ كَأَعْظَمَ بِأَحْتِرَامِ الْجَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل التعجب من مصدره مبنياً له فعل مما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والنعل الناقص على الاصح . وغير صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما أشد انطلاقة وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً . وما أشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صيغة الامر كأشد بسواده وهلم جرأ \* وأما الجاهد فلا يتأتى فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخْصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ  
فَإِنَّ يَكُ الْمَنْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبَسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدَ فَاسْمَعَهُ وَقَسَّ

اي انه قد شد في هذا الباب الفاظ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه مما فوق الثلاثي . وما أحقق القوم مما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً مما هو بمعنى المنعول وغير ذلك . وكلمة يسمع ولا يقاس عليه الا ما كان للمنعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنه فيسمع منه ما ورد ويقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجن وحم ونحوهما لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحيثما اتقى المحذور صححت المسئلة

وَأَسْتَحْدَمُوا لِلصَّيغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحٍ ضَمٌّ وَلَوْ مُحْوَلًا

اي انهم استخدموا للصيغتين المستعملتين للتعجب وهما ما افعله وافعل به صيغة فعل المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت هناك \* وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك .

ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ بَيْرِينَ جَارٌ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

اي ما أشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يَبْنِي كَهَذَا الْبَابِ بِالتَّفْضِيلِ



” فَصَغَّرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لَشَبَهٍ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا “

اي ان أفعل التفضيل يُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .  
فكل ما يرد للتعجب يرد للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذلك يمتنع في هذا .  
فيقال هو اكبر من اخيه ولا يقال اسمر منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه الا  
ما شد كقولهم هو ازجل من فلان واشهر من القمر واعطى للدرهم واحمق من  
هبنقة وغير ذلك \* ويتوصل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يتوصل الى  
التعجب مميّزاً بمصدره فيقال هو اكثر اقحاماً واشد سمرّة ونحو ذلك \* ولما كان بين  
البابين هذه المشاركة اجازوا تصغير أفعل التعجب حملاً على افعال التفضيل لما بينهما  
من المشابهة كما حملوا افعال التفضيل عليه في عدم التصريف . وتلى ذلك قول الشاعر  
يا ما اميلح غزلاً لنا شدننا من هو ليأينكن الضال والسمر  
قيل ولم يسمع من العرب تصغيره الا في احسن واملح ولكن النخاة قاسوه عليهما \*  
واما افعال الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركتها لافعال التفضيل في الصيغة فلا وجه  
لحمله عليه .

### فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ اِنْ اَشْبَهَ الْاِسْمَ اَعْرَبًا مَا لَمْ يُصَادِفْ لِبِنَاءٍ سَبَبًا

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يعرب حملاً عليه ما لم يعارضه سبب للبناء فيبنى كما  
سيجيء . وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة  
اللفظ والمعنى المتفقين فيهما . اما من جهة اللفظ فلانه يجري عليه في عدد الحروف  
والحركات والسكنات كما بين يضرب وضارب . واما من جهة المعنى فلان كل  
واحد منهما يأتي بمعنى الحال او الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما  
سمعت وذلك لسلامته من الطعن فيه بخلاف غيره \* وباعتبار هذه المشابهة يُسمى  
هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً \* وقد تحصل مما ذكر من احكام الاسماء والافعال  
ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من الصرف واذا اشبه الحرف بُني . والنعل اذا اشبه  
الاسم اعرب واذا اشبه الحرف جمده . بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نعم



الجوابية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرب لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذ  
اشبه الفعل مثل إن التوكيدية كما سيجي في بابها لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على  
الحديث والزمان

فَاعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونِ تَوْكِيدِ تَلِي  
وَمَعَهُمَا يَبْنِي عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِالْبُعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعرب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا الفعل المضارع  
الذي لم يتصل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه  
البناء مع الاولى على السكون نحو يضربن ومع الثانية على النسخ نحو لا تضربن . وذلك  
لانهما من خصائص الافعال فيبعد معهما عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء  
الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار \* غير ان بناءه مع نون  
التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تضربان او نقديراً  
نحو لا تضربن مضي على اعرابه لانها حينئذٍ بعزل عنه فتكون كنون الربع الواقعة  
هناك \* واعلم ان الفاصل المقدر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنثة  
المخاطبة وهو الياء فانهما تحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النية  
لان المحذوف لعلة كالثابت

وَحَكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمُبْتَدَأِ  
وَالنَّصْبُ وَالْجُزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفْضَ كَمَا الْإِسْمُ مِنَ الْجُزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو  
زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين  
وعليه جمهور النحاة \* فان لم يكن مجرداً فحكمه النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل  
عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما  
لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحد منهما قد اختص بشيء ومنع من  
شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعْرَبِ حَيْثُ يَجْرِي مَاضٍ فَحَرَ كَوْهَ دُونَ الْأَمْرِ



وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لِأَزْمِ الْبِنَاءِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركاً لانه يعاقب المعرب وهو الاسم والنعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعله ساكناً \* وكل واحد من الماضي والامر مبني بناءً لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه

للإعراب . وهذا هو مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكَلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَقْتَرَنَ ضَمِيرٌ رَفَعٌ مَتَّحِرٌ سَكَنٌ

أَوْ لَيْنٌ نَاسِبُهُ لَكِي يَصِيحُ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ فُتِحَ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره مع فراراً من توالي اربع حركات في نحو ضربت وانطلقت لان الضمير المتصل بنعله يحسب كالجزء منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حمل على ذلك ما لا تجتمع فيه كما كرمت طرداً للباب وهو المشهور \* فان كان الضمير حرف لين ناسبه الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ذرّبوا ويفتح قبل الالف نحو يضربان ويكسر قبل الياء نحو اضربني لئلا يلزم قلبه في بعض الصور \* وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة له يفتح آخره معها كلا تضربن واذهبن ونحوهما . فان فصل بينهما كما مر يبقى آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا هند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خْتِمٌ

كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يَحْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يختم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تخش ولا ترم \* وكذلك يجار به ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقوني . غير ان هذا الحذف كله يحمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه

على سبيل الإعراب كما علمت



## فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ يُخْلَفُهُ فِعْلٌ بِأَنَّ أَوْ أُخْتِمَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ اقْتَرَنَ  
يَعْمَلُ مَا لِفَعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضْيَفٌ أَوْ نُونٌ أَوْ حُلِّيٌّ بِأَلْ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحل محله الفعل المقترن بان او ما المصدريتين يعمل عمل فعله رفعاً ونصباً. وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً. فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من ان ضربت زيداً اذا اريد الماضي. ومن ان تضرب زيداً اذا اريد المستقبل. ومما تضرب زيداً اذا اريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول \* وهو يعمل مضافاً كما رأيت. او مفرداً منوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عِقَابِكَ قد صاروا لنا كالمواد

او محلياً بأل كقول الآخر

ضعيف النكابة اعداءه يُخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

غير ان المضاف اكثر اعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتقر به من الفعل. وإعمال المنون اكثر من افعال المحلي بأل لانه نكرة كالفعل. وإعمال المحلي بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل \* واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان. فتكون المشابهة مسوغة لحلوله محل الفعل لا علة لعمله \* وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع منغولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز افعال الضعيف مع وجود القوي \* وأما نحو ضربته ضرب الامير اللص فعلى تاويل ضربته ضرباً مثل ضرب الامير اللص فيكون المفعول المطلق محذوقاً والعامل هو المصدر المشبه به \* فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالتخيار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه \* ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تاويل الصلة ما لم يكن معمول ظرفاً نحو فلماً بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لهما عندهم من التوسع في الظروف. او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حينئذ يعني الفعل وحده \* ويدخل تحت



أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ إِنْ خَفِضَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ نَحْوَ عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا أَيْ عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خُزِبْتَ زَيْدًا . وَهِيَ قَدْ نُبِّهَتْ كَمَا فِي الْمَثَالِ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ كَمَا سَيَأْتِي

وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالَّذِي أُقْتَضَاهُ تَمَامًا

أَيَّ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُضَافَ يُجْرَى بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لَفْظًا ثُمَّ يُتَمَّمُ عَمَلُهُ بِمَا أُقْتَضَاهُ مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ إِذَا اقْتَضَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ \* وَهُوَ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ وَيُذَكَّرُ الْمَفْعُولُ بَعْدَهُ نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْشَادِ زَيْدٍ شِعْرًا وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَيُذَكَّرُ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ نَحْوَ عَجِبَنِي أَنْشَادُ الشَّعْرِ زَيْدًا . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى أَحَدِهِمَا وَلَا يُذَكَّرُ شَيْءٌ بَعْدَهُ نَحْوَ عَجِبَنِي أَنْشَادُ زَيْدٍ أَوْ أَنْشَادُ الشَّعْرِ \* وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ فَيَأْتِي بَعْدَهُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ كَلِمَتَيْنِ نَحْوَ عَجِبَنِي أَنْشَادُ اللَّيْلِ زَيْدًا شِعْرًا . وَلَكِنْ إِنْ تَحَذَفَ بَعْدَهُ الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ أَوْ كِلَيْهِمَا وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ

وَأَعْمَلِ اسْمٍ مَصْدَرٍ غَيْرُ عِلْمٍ ” كَمَصْدَرٍ مِمَّا لَشَرْطِهِ اسْتَمَّ ”

أَيَّ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ إِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَيْسَ بِعِلْمٍ عَمَلِ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مُسْتَوْفِيًا لَشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَاكَ الْمِثْمَةَ الرَّتَاعَا

وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ \* وَأَمَّا الْعِلْمُ مِنْهُ كَقَبْجَارٍ وَبَرَّةٍ فَلَا يَعْمَلُ بِالِاتِّفَاقِ لِشِدَّةِ بَعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ \* وَعِلْمُ أَنَّ اسْمَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ هُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَخَالَفَهُ بِجَوَاهِرِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا دُونَ عَوْضٍ مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ كَالْعَطَاءِ . فَانَّهُ قَدْ خَلَا مِنْ هَمْزَةٍ أُعْطِيَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَلَمْ يَعْوِضْ عَنْهَا بِشَيْءٍ \* وَأَمَّا مَا لَمْ يَخْلُ مَطْلَقًا كَالْإِعْطَاءِ . أَوْ خَلَا لَفْظًا فَقَطْ كَالْقِتَالِ الْمَقْدَرَةِ فِيهِ أَلْفُ قَاتِلٍ . أَوْ عَوْضٌ فِيهِ عَنِ الْمَحْذُوفِ كَالْعِدَّةِ الْمَعْوِضِ فِيهَا بِالتَّاءِ عَنْ وَاوَّ وَعَدَّ الْمَحْذُوفَةَ فَهُوَ مَصْدَرٌ \* وَاخْتَلَفَ فِي الْمِيمِيِّ لَغَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ كَالْمَرْجِعِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ . فَإِنَّ كَانَ لِلْمُفَاعَلَةِ كَالْمُرَاجَعَةِ فَهُوَ مَصْدَرٌ بِالِاتِّفَاقِ \* وَأَمَّا الْفَرْقُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَاسْمِهِ فَهُوَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِنَفْسِهِ وَاسْمَ الْمَصْدَرِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ الْمَصْدَرِ . فَدَلُولُ الْمَصْدَرِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ اسْمِ الْمَصْدَرِ هُوَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ . فَيَكُونُ مَدْلُولُ الْإِعْطَاءِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ الْعَطَاءِ هُوَ لَفْظُ الْإِعْطَاءِ . وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي



معهُ مجرى اسم الفعل مع الفعل المستعمل به كما ستري

وَرَدَّ مَحْدُودًا بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضْرِبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمْلِ

اي انهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كضربة حفظاً لحق حمله على الفعل لانه انما يعمل عند موافقته له. وذلك لان الفعل مبهم فان كان المصدر محدوداً بعكسه كان تقيضاً له فلا يصح حمله عليه ومن ثم لا يستحق العمل \* وأما ان كانت التاء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبني رحمتك زيدياً لان التاء حينئذ لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تَضْمُرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلِ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه واثباته كما رايت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل. وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مسند اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيدي فانه لا يكون معه جملة كما ترى \* ولذلك لا يتحمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيدياً فانه يتحمل الضمير لثباته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنَّ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمِثْلِهِ  
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال \* ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معه كالفعل المسند اليه فنتاكد المشابهة. وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيد ضارب عمراً . او صلة نحو جاء الضارب اخوه زيدياً . او صفة نحو مرتت برجل راكب فرساً . او حالاً نحو جاء زيد معتقلاً ربحه \* او وقع بعد نفي او استفهام لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فينتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضارب اخواك زيدياً وهل قاتل بنوك عمراً \* واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب \* واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائم غلامه امس . وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضارب زيدي امس حاضر. وذلك لان الرفع



من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له \* والمعتبر في المنصوب انما هو المفعول به لا قنصاً به تعدي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات \* ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أريد به الاستمرار التجديدي نحو زيدٌ مُكْرِمٌ ضيفه \* ويندرج في زمان الحال ما كان تقديره على سبيل الحكاية نحو كان زيدٌ ضارباً علامة \* وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيدا منجزاً وعدة \* وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مرتت بسائقٍ بعبيراً اي برجلٍ سائقٍ \* وفي النفي ما كان تأويلاً نحو إنما راحلٌ اخواك اي ما راحلٌ الا اخواك \* وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذرٌ زيدا انت ام لائمٌ اي اعاذرُ انت

وَجَازَ أَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا لِفَاعِلٍ فَلَا

اي ان اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز ان يضاف المتعدي منه الى مفعوله نحو زيدٌ ضاربٌ عمرو . فان كان يتعدي الى اكثر من واحدٍ نُصِبَ بِهِ مَا وَرَاءَ الْمُضَافِ اليه نحو زيدٌ معطيٌ عمرو ودرهماً ومُعَلِّمٌ بكرٍ اخاهُ قادمًا \* وأما الى الفاعل فلا تجوز اضافته لانه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافاً الى نفسه والاضافة انما تكون بين المتغايرين فلا يقال زيدٌ ضاربٌ الأبِ عمراً \* وأما اضافة اللازم فسياً في الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة \* واعلم انهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والاضافة والمختار انهما سواء لان النصب هو الاصل والاضافة اخف فلكل واحدٍ منهما مرجحٌ فتأمل

وَمُهْمَلًا يُضَافُ مَا لِمَا مَضَى حَتْمًا إِذِ الشَّبْهُ لَفْظًا نَقِضًا

فَقَدَرُوا الفِعْلَ لِمَفْعُولٍ يَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِفَقْدِ العَمَلِ

اي ان ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي يهمل عن العمل لان المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لانه لا يجري على لفظه فبطل عمله . ومن ثم تجب اضافته الى مفعوله نحو زيدٌ ضاربٌ عمرو وامس \* فان اقتضى مفعولاً آخر نُصِبَ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ نحو زيدٌ معطيٌ عمرو ودرهماً اي معطيٌ عمرو واعطاهُ درهماً . وهو اشهر الاقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ اَلٍ فَهُوَ صِلَةٌ بِالْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَّلَهُ



اي ان اسم الفاعل الواقع بعد ال لا يُقيد بزمان لانها اسمٌ موصولٌ وهو صلةٌ لها في تأويل الفعل لانه هو الاصل في الصلة . ولكنهم كرهوا ان يدخلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المختص بالاسماء فسبكوا من الجملة اسماً مفرداً وادخلوا عليه ال فكان في تأويل ذلك الفعل ماضياً او مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الازمنة معتمداً عليها كما مر . فيقال جاء الضارب اخوه زيدا امس او اليوم او غداً . لانه يكون في الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب \* وانما لم يجر هذا المجرى في نحو جاء الذي ضرب اخوه زيدا لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لِمَا بُولَغَ بِهِ وَلَا سَمٌ مَفْعُولٍ تَمَامًا فَانْتَبِهْ

اي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يُحكّم به تماماً لامثلة

المبالغة فيه وهي ما حوّل عن صيغة فاعل الى فعّال كما في قول الشاعر

فيا لِرِزَامٍ رَشِيحُوا بِي مَقْدِمًا عَلَى الْحَرْبِ خَوْضًا لِيهَا الْكُتَابُ

او الى مفعول كقول الآخر

اِنَّ ابْنَ بَرَزَةَ مِخَارُجًا بَوَائِكُهَا يَوْمَ الْقَرَى عِنْدَ لَفِّ السَّاقِ بِالسَّاقِ

او الى فعول كقول الآخر

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَانَكَ عَاقِرُ

فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل عمل اسم الفاعل . غير ان اعمال الاول اكثر

من اعمال الاخيرين \* وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعله على الوجه المذكور يعمل اسم

المنعول عمل فعله ايضاً وهو المضارع المجبول مع استيفاء الشروط المذكورة . فيقال

زيدٌ مضروبٌ غلامه بالرفع على النيابة . وعمرٌ ومُعْطَى ابوه درهماً ومُعَلِّمٌ اخوه بكرًا

منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيهما على المنعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير

انه اذا حوّل عن اوزانه الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مرت برجلٍ جريحٍ ابوه

بخلاف اسم الفاعل لانه اضعف منه كما ان صاحبه اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمُتَعَدِّي الْعَامِلِ

وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اِعْتِبَارٌ لِلزَّمَنِ



اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع المفعول ونصبه كما ستري \* وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعتبر الزمان في عملها كما يُعتبر في عمله لان الثبوت يقتضي الشروع في جميع الازمنة فلا يُقيد بزمان دون آخر \* وقد علمت انهم اختلفوا في آل الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا الخلاف بُني عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مرّ وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْتَأْثَرْتُ أَعْمَالَهَا بِالسَّبَبِي  
مَوْخَرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِي  
وَشَبَّهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ  
يُنْصَبُ وَالنَّكْرَةُ تَمَيِّزُ الصِّفَةِ

اي ان هذه الصفة اختصت بالعمل في السببي وهو ما اتصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او تقديره كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضارب عمراً لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه \* واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم مفعولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً وموخرًا \* وما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في المختار لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَالجُرُّ يُخْتَارُ بِهَا إِذْ يَعَصِمُ فِي الْبَعْضِ مَعًا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الجر بهذه الصفة مضافة الى مفعولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يُعاب به مع رفع المفعول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يحتاج الى اجراء القاصر مجرى المتعدي كما مرّ في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك \* واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص الازم . غير انه اذا خلا مفعولها



من ضمير الموصوف كما مرَّ بنوى ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويحوَّل اسنادها اليه  
 وحينئذٍ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه  
 اذ كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت  
 من التشويش . فاذا اريد الفرار منه اُضيفت الصفة الى ذلك المنصوب \* وعلى ذلك  
 يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجر متفرعاً عن النصب \* وعلى الرفع تكون الصفة  
 مستندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجر تكون  
 مستندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها فيكون قد تضمنت ضميراً \* فان كانت الصفة  
 المذكورة مجردة من ال كحسن الوجه تعين الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدونه  
 وجرى كل واحدٍ منها في الترجيح وعكسه على ما علمت

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا  
 وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعاً أَوْ بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَّتَا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة اذا اريد بهما معنى  
 الثبوت دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالمرفوع . وذلك بان يكون اسم الفاعل  
 لازماً واسم المفعول متعدياً الى واحدٍ فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود  
 السيرة بالوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب \* وبهذا الاعتبار  
 يجعل الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المفعولية  
 كالمحمودية مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بمقتضى الثبوت \* واعلم انهم  
 اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحدٍ فلا يقال زيد  
 معطى الأب درهماً \* وأمّا اسم الفاعل فذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم  
 واجاز بعضهم ان يكون من المتعدى الى واحدٍ بشرط أمن اللبس فيقال زيد قاطع  
 السيف ولا يقال ظالم العبيد لالتباس فاعله بالمفعول \* وأمّا المتعدى الى اكثر فممتنع  
 فيهما بالاتفاق لبعده عن الصفة لان منصوبها لا يزيد على واحدٍ

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَأَلْمَسُوبِ بِالْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأُسْلُوبِ

اي ان ما أول بالوصف من الجوامد كالمسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التحاقه  
 بالصفة المشبهة كقولك مررت برجلٍ تميمي ابوه وامرأة قيسية الأم . فانه في تأويل



المنتسب الى كذا \* وعلى ذلك يجري غيره مما يحتمل التأويل نحو وردنا منها عسلاً  
 ماؤه اي حلوا . ونزلنا بقوم أسد الرجال اي شجعانها . وقس عليه كل ما جرى  
 هذا الجرى

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعٌ      إِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ  
 كَلَّا فَتَى أَنْجَعُ فِيهِ النَّصْحُ مِنْ      زَيْدٍ وَدُونَ ذَلِكَ رَفَعُهُ يَهَبُ

اي ان افعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم  
 ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه  
 ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل اكثر من حسنه في عين زيد \* وهذه المسئلة  
 يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد تصرفوا فيها فقالوا ما رأيت رجلاً احسن في عينه  
 الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه  
 الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها يروى الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها  
 الصوم من عشر ذي الحجة \* فان لم يقع أفعل هذا الموقع نحو مررت برجل افضل  
 منه ابوه فالخيار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل \* وانما  
 لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل وبين وهو اجنبي  
 عنهما باعتبار العمل لانه ليس معمولاً لاحدهما \* ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز  
 المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل افضل  
 مقه أنت فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأما الضمير المستتر نحو زيد  
 افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره  
 لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل \* واعلم ان الوجه في وقوع افعل التفضيل موقع الفعل  
 في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعدهت عن  
 مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحسن فيصير  
 أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزمه ان  
 يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نهى نحو لا يمكن احد حب اليه الخير منك . او  
 استفهام انكارى نحو هل سمعت برجل أهون عليه المال من حاتم . لان كلا منهما  
 بمعنى النفي \* وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً  
 عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار



آخر كما رأيت \* أما كونه صفة أو خبراً فليعتمد على صاحبه وينقوي به على العمل \*  
 وأما تقدم النبي أو شبهه عليه فلتصحیح وقوعه موقع الفعل كما مر \* وأما كون  
 مرفوعه اجنبياً أي غير متلبس بضمير الموصوف فلتمكن نسبته إلى موصوف آخر \*  
 وأما تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمنفول متعددين في الذات فيتحقق خروج  
 اسم التفضيل عن أصله لأنه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم  
 النبي في نحو ما رأيت رجلاً أفضل منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمنفول في الذات \*  
 وأما كون التفضيل باعتبار آخر فلأنه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار  
 واحد . فتأمل

وَلَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ "لَفْظًا فَيَنْوِي الْفِعْلَ عِنْدَ نَصْبِهِ"

أي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لقصوره عن التعدي إليه بنفسه .  
 وإنما يتعدى إليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو أقرى للضيف \* وما ورد على خلاف  
 ذلك نحو هو أعلم من يضل عن سبيله فالجمهور على ان نصبه بفعل مقدر مدلول عليه  
 به أي أعلم من كل احد يعلم من يضل \* فان كان مما ينصب مفعولين نحو هو  
 أكسى للعراة الثياب جرّ الاول بالحرف كما رأيت ونصب الثاني بالفعل المقدر أي  
 هو اكسى للعراة يكسوه الثياب \* واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال  
 والتمييز اتفاقاً نحو زيد أفضل منك عند الامير وأفصح منك خاطباً وأحسن منك  
 وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيهما رائحة الفعل والتمييز ينصبه ما ليس فيه معنى  
 الفعل اصلاً \* وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد أعلم منك أعلم اليقين  
 واستهر منك حذراً وأسير منك والطريق . لان الاول مشارك له في لفظه ومعناه  
 فيسهل تأثيره فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث  
 من قبيل الظرف لانه على معنى مع \* واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل  
 الفعل ولذلك لم يشترط لعمله الأصحة حلوله محلّ الفعل \* ودونه الصفات لانها فرع  
 الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما علمت \* غير ان  
 اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانهما اشبه بالفعل لتضمنهما معنى الحدوث \* ودونهما  
 افعال التفضيل لانه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل



وَهُوَ كَجُزٍّ فَصَلُهُ يُسْتَنْكَرُ عَنْ مَنْ وَمَعَهَا مُفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يُعْتَبَرُ كَجُزٍّ الكلمة لانه لا يتم معناه إلا بما بعده وهو من مجرورها فكانه قد صار نعمة له . ولذلك يُسْتَنْكَرُ الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بمعمول افعال نحو النبي أولى بالمومنين من انفسهم لان العامل والمعمول كالشيء الواحد \* وندر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَأَفْوَكِ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَيْرِ

وَالنَّدَاءِ كَقَوْلِ الْآخِرِ

لَمْ أَلْقِ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه بمن فيقال زيد افضل من عمرو وهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المرأتين وهلم جرا بالافراد والتذكير مطلقا . لانه لو ثني او جمع او أنت لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتاثيره قبل تمامه \* وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التام ولا تمام فيه \* واعلم ان ال والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يقال زيد الاحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد \* فان

كانت من غير التفضيلية لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ

وكذلك زيد اخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكَلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلَغَى وَكَذَا مَا يُضْمَرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملاسته ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل \* فلا يجوز ان يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا . ولا زيد ضوئرب عمرا . ولا ضربك زيدا عدل وهو عمرا ظلم . وانما يقال اعجبني ضربك الشديد لزيد . وزيد ضوئرب عمرو وقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا إِعْمَالَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالْتَعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة اعمال ما ثني ويجمع من هذه الاسماء لما في الثنية والجمع من



معنى التكثير فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مباينة للفعل كما يستفاد من  
التكثير في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل \* وذلك متفق عليه في الصفات كجاء  
الضار بان زيدا والقاتلون عمرا ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازه فيه ايضا

ومنه قول الشاعر

وعدت وكان الخلف منك سجيئة مواعيد عرفوب اخاه يترب

وهو مذهب الجمهور

وَلِاسْمِ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سَوَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ بَارِزٍ مَعَهُ أُسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستويا معه الا في رفع الضمير  
البارز فانه لا يرفعه كما يرفعه ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر . وعلى  
ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير البارز . فيقال هيات زيد وصه ورؤيد زيدا  
وتراكمه كما يقال بعد زيد واسكت وامهل زيدا واتركه \* واما نحو هلموا فمحمول  
على انه فعل امر وهي لغة بني تميم . فان جعل اسم فعل قيل هلم بلفظ واحد للجمع  
وهي لغة اهل الحجاز \* واما احكام اسم الفعل في نفسه فسيا في الكلام عليها في موضعه

وَالظَّرْفُ كَأَسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ  
« فَأَرْفَعُ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ اعْتَمَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَا الْإِبْتِدَاءَ »

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه  
في العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين .  
غير ان ذلك مشروط فيه بان يكون معتمدا على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره  
مما مر في اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما  
اشبه ذلك \* وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما  
مر في باب المبتدأ . فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الا الفاعلية . وان  
قدر بالوصف جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدأ مخبرا عنه به تبعاً لما يحنمله  
المحذوف في نفسه لان الظرف قائم مقامه \* واما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر  
فيتعين الابتداء في اصح الاقوال وهو مذهب الجمهور \* واعلم ان الظرف العامل هو  
ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقا كما رأيت . فان كان مقيدا بصفة كالقيام والعود



ونحوها كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر له . وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب  
في الخاتمة ان شاء الله

وَالظُّرُوفِ عَمَلٍ فِي الْحَالِ      مُجَرَّدٌ عَنِ الشُّرُوطِ خَالٍ  
كَذَاكَ كُلُّ مَا لِفَعْلٍ فِيهِ      مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل  
لان الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكباً جاء  
وقت ركوبه او في حال الركوب . وعلى ذلك يقال عندك زيد جالساً واليوم الرحيل  
عاجلاً . والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر .  
فان قيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ماعنى ولذلك يسمى لغوا \*  
ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الاشارة وحروف التنبيه والتشبيه  
والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذلك زيد مقبلاً وها انت الصديق مخلصاً  
وكأنك الاسد هاجماً وليتك جاري مكاسراً وهلم جراً \* وقد علمت ان عدل الظرف  
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بالتنصيص  
فتدبر

## كتاب الحروف

### فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ      فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ  
وَهُوَ يَخْصُ اسْمًا كَمِنْ أَوْ فِعْلًا      كَلِمٌ وَنَحْوُ هَلْ يَعْمُ كَلَاً  
وَيُعْرَفُ الْكُلُّ بِأَنْ لَا يَقْبَلَا      وَسَمًا لِفَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جَعَلَاً

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يقم  
زيد . فان لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه .



وهذا المعنى لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها . والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص بالاسم كحروف الجر . او بالفعل كحروف الجزم . ومشارك بينهما كحروف الاستفهام . وكله يعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى  
 وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ اِذْ لَا كَجُزْءٍ اَوْ كَوْصْفٍ يَدْخُلُ  
 وَغَيْرُهُ يُلْغَى سِوَى مَا نَدَرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه كحروف الجر المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا يكون ذلك الحرف كجزء مما اختص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة المختص بالفعل . فانهما كالجزء من مدخولها بدليل تخطي العامل لهما ولذلك لا يعملان فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه اياه كسوف التي تخصص المضارع بالاستقبال . او لافادته بيان حاله كقند التي تفيد فلة وقوعه فانه لا يعمل فيه ايضا لان الوصف لا يعمل في الموصوف \* واما غير المختص فلا يعمل الا في النادر حملا على عامل كاعمال ما الحجازية حملا على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه .

وَالْحَرْفُ اِذْ لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيبَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ بِنِي مَجْمَلًا

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلا او مفعولا وغير ذلك كان لا يعمل فيه لان المعمولة مرتبة على التركيب المستعجب وجود العامل المقتضي لها . ولذلك لم يكن الاعراب سبيل اليه فكان مبنيا بالاجمال

وَالْمُفْرَدَ اَفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرَهَا اَعْتَمَدُ

وَاللَّامَ جَزَّ دُونَ مُضْمَرٍ اِذَا صَحَّ وَمَا اسْتَفِيثَ اَوْ اَمْرٍ كَذَا

وَمَا لِتَعْرِيفٍ اِذَا عُدَّتْ هُنَا فَاِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِلَفْظٍ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعه على حرف واحد مما يتعاقى بعلم النحو يفتح الداخل منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم \* اما الباء فتكسر مطلقا كيفما وقعت \* واما اللام فتكسر ايضا اذا كانت للجر مع الضمير



المُعْتَلَّ وهو ياء المتكلم ومع الظاهر غير المُسْتَعْتَاتِ . فتندرج فيها لام كَيَّ ولام الجحود .  
وتجري على ذلك لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجي في موضعه \*  
وأما حرف التعريف عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف  
ظائره \* ويتعين الفتح في ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستفهام  
والتسوية والنداء وتاء القسم وسين الاستقبال والتاء والكاف ولام التوكيد والجواب  
والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير الياء من الضمائر والواو مطلقاً . وهي لغة جمهور

العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يُقَيَّدُ      فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حِكْمٍ يَوْجَدُ

أي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يُقَيَّدُ بشيء من الأحكام . وهو يشمل  
الحروف المفردة اللاحقة واخر الكلم والمركبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة  
ما يُضَمُّ كيم الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يَفْتَحُ كالتاء في نحو لات . ومنها ما  
يُكْسَرُ كالكاف في نحو أياك . ومنها ما هو ساكن كنون التوكيد الخفيفة \* وكذلك  
المركبة كند بالضم وسوف بالفتح وجير بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريقي يوجد  
فيه جميع احكام البناء كما ترى

## باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجر

مِنْ عَن وَفِي لِمُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى      تَجْرُ وَالْبَاءُ وَلَامٌ وَإِلَى

أي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً  
كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او نكرة كمنزلت في دار وهلم جرا من غير  
اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها \* وأما معانيها فمن لا بداء الغاية نحو  
خرجت من البلد . والتبعيض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من  
الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل .  
والتنصيص تلى العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجلاً



كما يصح بدونها . وقد تاتي للبدل نحو أرَضَيْتُمْ بالحياة الدنيا من الآخرة اي بَدَل الآخرة . وهي أمُّ الباب ولذلك يقدمونها في الذكر \* وعن السجّاذة نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لايه إلا عن موعدة . وقد تاتي للاستعلاء نحو احببت حبّ الخير عن ذكر ربي اي فوقه \* وفي الظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او تجازاً نحو نظرت في الامر . والمُصاحبة نحو خرج الامير في موكبِهِ . والتعليل نحو قُتِلَ كليب في ناقة . والمُقايسة نحو ما ذنبنا في عفوك إلا هفوة \* وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى التلك تحمكون او معني نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمُصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

كقول الشاعر

بكلّ تداوينا فلم يُشَفَّ ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد  
والتعليل نحو ولتكبّروا الله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة تلى - بين غفلة \*  
والباء للإصاق نحو مرت يزيد . والتعدية نحو ذهبت بعمر و . والاستعانة نحو  
ضربت بالسيف . والسببية نحو قُتِلَ بذنبه . والمُصاحبة نحو جاء بأهله . والظرفية نحو  
أقمت بالدار . والبدل نحو النفس بالنفس . والمُقابلة نحو هذا بذاك . والقسم وهي اصل  
حروفه . ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله \* واللام للملك نحو المال  
لزيد . والاختصاص نحو السرج للفارس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو

هربت للخوف . والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْغَرَابِ فَكَلُّكُمْ يُصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ  
والتعدية نحو ما أجمع زيدا للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعّال لما  
يريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل .  
وبدونه نحو لله لأفعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى وهو قليل \* والى  
لانتهاء الغاية الزمانية نحو أتوا الصيام الى الليل . او المكانية نحو من المسجد الحرام  
الى المسجد الاقصى . والمُصاحبة نحو جلست الى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك  
بعد ما يفيد حباً او بغضاً من أفعال تعجب او تفضيل نحو ما أحبني الى زيد و زيد  
أحب الي من اخيه

وظَاهِرُهُ لِلْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَ وَالْتَأَى لِلَّهِ وَرَحِمْنِي وَرَبِّ



اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورهما اسماً ظاهراً. والتاء تختص من الاسماء الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب. غير ان الرب يستعمل مضافاً الى الكعبة او ياء المتكلم فيقال تالله وتالرحمن وترب الكعبة او ترابي. والاول هو المشهور في الاستعمال وما يليه نادر \* واما معانين فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القديم. والتعليل نحو رب ارحمهما كما ربياني صغيراً. والتنظير نحو اجعل لنا الهماً كما لهم آلهة. وقد تستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالألف. ويقال لها كاف الاستقصاء

وَرُبَّ لِلنَّكَرَةِ مِمَّا وُصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تُجْرَ الطَّرْفَا

اي ان رُبَّ تختص بالنكرة الموصوفة نحو رُبَّ رجل كريم زارنا. وذلك لانها منزلة منزلة الحرف الزائد فيكون مجرورها غالباً في موضع الرفع بالابتداء المقتضي تخصيصه بالصفة \* واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلاً ماضياً كما رأيت لان معناها لا يتحقق إلا في ما قد وقع \* وحتى تختص بما كان آخرًا نحو صمت حتى المغرب. او متصلاً بالآخر نحو مهت حتى الفجر. واما معناها فرب للتقليل عند اكثر النحاة. وحتى لانتهاة الغاية زمانية كما مر او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها \* واعلم ان مجرور حتى يحتمل ان يكون داخلياً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه يحتمل ان يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كولا. وهكذا في نظائره ما لم نغم قرينة على احد الوجهين فيحكم بهقتضاها. فان انتفت القرينة يحكم بالدخول عند الاكثرين. بخلاف إلى فان الاكثر فيها عدم الدخول. ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة \* واعلم ان رُبَّ تختص بالنكرة اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو رُبَّماً زيد قائم وعليه قول الشاعر

رُبَّماً الْجَامِلُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعِنَّا حَيْجٌ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

ويجوز دخولها على الفعل ايضاً نحو رُبَّماً قام زيد وعليه قول الآخر

وَرُبَّماً فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مَعَ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وَأَمَّا مَعَ النُّكْرَةِ فَلَا تَحُولُ مَعَ زِيَادَةِ مَا عَنْ حِكْمِهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ

لأن الفصل بالزائد كلا فصل



وَمَنْذُ وَمَنْذُ لِلزَّمَانِ أُسْتَعْمِلَا وَدُونَ مَا جَرَّتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مَنْذُ وَمَنْذُ تَخْتَصُّانِ بِاسْمِ الزَّمَانِ وَبِشَرْطِ فِيهِ اَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا لَا مَبْهَمًا وَمَاضِيًا  
اَوْ حَاضِرًا لَا مُسْتَقْبَلًا. فيقال ما رأيتُهُ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ اَوْ مِنْذُ الْيَوْمِ \* وَعَدَا وَأَخْتَاها  
يَجْرُ بِهِنَّ عَلَى تَقْدِيرِهِنَّ أَحْرُفَ جَرٍّ بِشَرْطِ اَنْ لَا تُتَقَدِّمَنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ لِمَا عَلِمْتَ فِي  
بَابِ الْاِسْتِثْنَاءِ فيقال جاءَ القومُ عدا زَيْدٍ وَهَلَمْ جَرًّا \* واما معانيهِنَّ فَمَنْذُ وَمَنْذُ تَكُونَانِ  
لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ مَعَ الْمَاضِي وَالظَّرْفِيَّةِ مَعَ الْحَاضِرِ \* وَعَدَا وَمَا يَلِيها لَا تَحْوِلُ عَنِ مَعْنَى  
الْاِسْتِثْنَاءِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ \* وَعِلْمُ اَنْ مَنْذُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ بِالِاتِّفَاقِ . وَمَنْذُ عَلَى السُّكُونِ  
عِنْدَ الْجُمْهُورِ . غَيْرَ اَنَّهُ إِذَا لَقِيَها سَاكِنٌ تَضَمَّ نَحْوُ مَنْذُ الْيَوْمِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ

وَكَيِّ لِأَنَّ وَصَلِيَّ وَمَا أُسْتَفْهَمَ . أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونِ اللَّامِ

اي ان كي تَخْتَصُّ بِالِدُخُولِ عَلَى اَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ وَصَلَتْها نَحْوُ جِئْتُ كِي اِزْوَرَكِ . وَهِيَ  
حِينَئِذٍ حَرْفٌ تَعْلِيلٌ كَاللَّامِ وَهِيَ مَعَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ اِي جِئْتُ لِزِيَارَتِكَ \* وَكَذَلِكَ  
مَعَ مَا الْاِسْتِفْهَامِيَّةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْمَ يَجْذِفُ اِنْفِها كَمَا تُحْدَفُ مَعَ سَائِرِ احْرَفِ الْجَرِّ اِي  
لِمَاذَا . اَوْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَصَلَتْها كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

اِذَا اَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرًا فَاِنَّمَا يُرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

اي يَرَادُ لِلنَّفْعِ وَالضَّرْرِ عَلَى مَا مَرَّ وَهُوَ قَلِيلٌ \* وَكُلُّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ بِاَنْ لَا تُقْتَرَنَ بِاللَّامِ  
لِاَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ

وَرُبَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ " تُنَوِي فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ "

اي ان رُبَّ تُنَوِي بَعْدَ هَذِهِ الْاَحْرَفِ فَيَبْقَى مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا بِهَا فِي الصَّحِيحِ . وَمِنْ

الاول قول الراجز

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا اِنْسُ اَلْاَلْيَعْفِيرُ وَالْاَلْعَيْسُ

اي وَرُبَّ بَلْدَةٍ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ \* وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ الشَّاعِرِ

فَاِنْ اَحْتَقَّ فِذِي حَنْقٍ لِظَاهُ يَكَاذُ عَلِيٌّ يَلْتَهَبُ اَلْتِهَابَا

اي فَرُبَّ ذِي حَنْقٍ وَهُوَ قَلِيلٌ \* وَمِنْ الثَّالِثِ قَوْلُ الْاَخْرِ

بَلْ بَلْدَةٍ مِلَّ النَّجَاجِ قُتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرَمَةٌ

اي بَلْ رُبَّ بَلْدَةٍ وَهُوَ نَادِرٌ



« وَرُبَّمَا » جَرَّتْ ضَمِيرًا فُسْرًا      بِنَكْرَةٍ فَرْدًا لَغَيْبٍ ذُكْرًا

اي ان رُبَّ قد تُستعمل جارةً لضمير غيبة مفرد مذكّر مفسّر بنكرة . وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نَكْرَةٌ تلي الأصح لأنه عائد على واجب التنكير وهو النكرة المفسرة له . وهذه النكرة تُنصب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد وغيره وبذلك يُستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبُّهُ رجلاً لقيته ورُبُّهُ امرأةً رأيتها ورُبُّهُ رجلين ضربتهما ورُبُّهُ رجلاً أكرمتهم وهلمَّ جراً .

وعلى ذلك قول الشاعر

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا      يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وهو مذهب البصريين وعليه الأكثرون

وَرُبَّمَا ضَمَّنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ      مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يُضمَّن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمترادف له . وذلك ان من قد تُضمَّن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طَرْفٍ خَفِيِّ اي به \* وعن قد تُضمَّن معنى على نحو فانما ينجل عن نفسه اي عليها \* وفي قد تُضمَّن معنى الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصير في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو لأصابنكم في جذوع النخل اي عليها \* وعلى قد تُضمَّن معنى عن نحو رضيت عليه اي عنه \* والى قد تُضمَّن معنى في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه \* والباء قد تضمَّن معنى من نحو عيناً يشرب بها عباد الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعنى على نحو ان تأمنه بقنطار يؤدبه اليك اي على قنطار \* واللام قد تُضمَّن معنى عن نحو قالت أولام لأخراهم ربنا هو لآء اضلونا اي عن أخراهم \* والكاف قد تضمَّن معنى على نحو كن كما انت اي على ما انت \* وقيل ان هذا التضمين انما هو للأفعال لان التجوُّز في الفعل اسهل منه في الحرف فيضمَّن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضمَّن معنى يروى وتبقى الباء على معناها وهو

مذهب البصريين



وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي أُطْرَادِهِ لَا يُؤَدِّنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يضمن معنى الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام قد تضمن كل واحدة منهن معنى عند . نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً . ولزيد علي دين . وهو اشهي الي من اخيه . وكتبته لخمس من رجب . اي عند الله وعندني وهلم جرا \* وعن قد تضمن معنى بعد نحو لتركبن طبقاً عن طبق اي بعد طبق \* وكذلك اللام نحو اقيم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها . وربما ضمنت اللام معنى مع كقوله

فلما تفرقنا كآتي ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

اي مع طول اجتماع \* غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما يحفظ ولا يقاس عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يقاس عليه شيء دون آخر نحو هو اشهي الي فانه يجوز ان يقال هو احب الي ولكن لا يقال افضل الي

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرْبِطُهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان النحاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجرور من هذه الاحرف سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدرراً نحو رأيت الذي في الدار . فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجرور به \* وكذلك مع شبه الفعل مذكوراً نحو انا ضارب لزيد او مقدرراً نحو الكتاب لعمر و اي حاصل له \* ولذلك لا يعلق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احد ورب رجل كريم لقيته اذ لا ربط فيهما . ولا احرف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيدا لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها \* واختلِف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرار محذوف وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَارَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ . أَنَّ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنَّ

« وَدُونَ ذَلِكَ الْحَذْفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النَّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ »

اي ان حرف الجر يحذف قياساً عن ان المشددة المفتوحة الهمزة وان الخففة المصدرية



نحو وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار أي بأنّ لهم . ونحو حصرت صدورهم أنّ يقاتلوكم أي عن ان يقاتلوكم . والمراد بذلك التخفيف لطولها بالصلة \* غير ان ذلك مشروط بأنّ اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رجّع اللص أنّ يسرق امتنع الحذف لانه يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود \* وقد سمع حذف حرف الجرّ في غير ذلك نادراً والاكثر حينئذٍ نصب الاسم الواقع بعده نحو ان تمود كفروا ربّهم أي برّبهم . ومنه قول الشاعر

تمرّون الديارَ ولم تعرّجوا كلامكم عليّ إذن حرام

أي تمرّون بالديار وهو منصوب بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين \* وشذّ الجرّ بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جواباً لمن قال كيف اصبحت أي بخير لان حرف الجرّ لا يقوى على العمل مضمراً . ولذلك يُخَيَّرُ في محلّ أن وان بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيهما خفي فلا يظهر المحذور \* واعلم ان حرف الجرّ يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجرور بمثل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أخلى بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا

أي ومدمن القرع . او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر

ما ليحبيب جلد أن يهجرأ ولا حبيب رافة فيجبرأ

أي ولا لحيب . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقةً بمثله كما اذا قيل مررت بزيد فتقول ازيد التاجر أي ازيد . او بعد ان الشرطيّة كذلك نحو أمرت بايهم شئت إن زيد او عمرو أي ان يزيد \* وقد ذكروا له مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمًا كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةً لِمَا تَلَا

« وَمَذُّ وَمَنْذٌ عِنْدَ رَفْعِ أَسْمٍ بِلِي كَمَنْذُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ الْجَمَلِ »

أي ان الكاف تقع اسماً بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى فوق فتكون كل واحدة منهنّ مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء \* غير ان اسميّة الكاف مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول

الشاعر



لو كان في قلبي كقدرِ فلأمةٍ حباً لغيرك ما انتك رسائلي  
وتارة في موضع النصب كقول الآخر  
وذق كالذي قد ذاق منك معاشرٌ لعبت بهم اذ انت بالناس تلعب  
وتارة في موضع الجر كقول الآخر  
بيض ثلاث كنعاجٍ جمٍ يتضحكن عن كالبرد المنهم  
وهو عند سيويه مختص بالضرورة وعليه المحققون \* واستثنى ابن هشام الزائدة منها  
نحو ليس كمثله شيء . والواقعة صلة كقول الراجز  
ما يرثي وما يخافُ جمعاً فهو الذي كالغيث والليث معا  
فان الاسمية تمتنع فيهما . أما في الاولى فلان الاسماء لا تزداد . وأما في الثانية فلانه  
يحتاج معها الى تقدير مبتداً محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر  
الصلة مع قصرها وهو منكر \* وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من  
الجارّة على الاصحّ وعليه قول الشاعر

اراه تارة من عن يميني يمر وتارة من عن يساري

اي من جانب يميني ومن جانب يساري وقول الآخر  
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قبض بيديا بجمل  
اي من فوقه \* وكذلك مذ ومنذ تكونان اسمين اذا وقع المفرد بعدها مرفوعاً وهما  
حينئذ ظرفان معناهما أوّل المدة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً .  
فيرفع الاسم بعدها على انه خبر عن احدهما في اصح المذاهب نحو ما رايتهُ مذ يوم  
الجمعة او منذ يومان اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة وجميع مدة انتفاءها يومان \*  
وبهذا الاعتبار صح الابتداء بهما لانهما مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليهما  
والتقدير مذ ما رايتهُ يوم الجمعة او يومان ثم حذف الجملة المضافتان اليها لتقدم ما  
يدل عليها \* وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تتعين فيهما الظرفية وتكونان  
مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول

الشاعر

وما زلت مذ خط السواد بعارضي أفش في اهل الزمان واكشف

وقول الآخر



قالت أمامة ما لجسمك شاحباً منذ ابتدئت ومثل ما لك ينفع

وقد تضافان الى الاسم كقول الآخر

وما زلت محمولاً علي ضعيفاً ومضطجع الأضغان مذ انا يافع

غير انهما عند قطعهما عن الاضافة تليزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيهما ما قبلهما ولا يتقدم خبرهما عليهما. واذا اضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلقان به كما في سائر الظروف \* فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيت مذ يومين ترجمت حرفيتهما معه ولا اضافة عند الاكثرين

### فصل

في ان واخواتها

ان وان عكس كان في العمل كان لكن وليت ولعل

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو ان زيدا قائم ولعل الحبيب قادم وقس ما بينهما . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختص بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاواخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتأكيد والتشبيه وغيرها كما سيجيء . ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كان تقديم منصوب الافعال على مرفوعها فرعاً في عملها اعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة \* واما معانيها فمعنى ان التوكيد . ومعنى كان التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو كان زيدا اسد . واما ان كان مشتقاً نحو كان زيدا قائم فهي للشك لان الخبر حينئذ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشئ لا يشبه نفسه \* ومعنى لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالم لكنه غير عامل . او نفيه نحو ما زيد غنياً لكنه كرم . فان الاول يرفع توهم ثبوت العمل لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه \* ومعنى ليت التمني وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو ليت الشباب يعود . او عسر الحصول نحو ليت الجاهل عالم \* ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل



الصديق زائر. او المكروه نحو لعل العدو قادم. ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني  
بالاشفاق \* وقد تحل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني اخرى لم تثبت عند الجمهور  
فعدلنا عن ذكرها \* واما ان المفتوحة الهزة فالاكثرون على انها للتوكيد لانها فرغ  
عن ان المكسورة وانما تفتح همزتها للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيجي وهو

مذهب سيلويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنْ وَسِطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن  
الخبير ظرفاً فيجوز توسطه نحو ان عندك زيدا لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع  
في غيرها كما مر \* وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه  
ايضاً نحو ان في الدار زيدا . وقس على ذلك مع بقية الاحرف \* واعلم ان محل جواز  
التوسط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رايت . واما ان كان نكرة فلا بد  
منه نحو ان مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبير اللذين

هما اصل هذا الباب

وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرُ مَعْنَى ابْتِدَاءٍ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ  
"فَأَنْصِبْ لِدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ أَنْ تَرِدَ طَوْعًا أَوْ أَرْفَعْ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدُ"  
"وَذَلِكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتُ إِنْ وَفِي لَكِنَّا"

اي ان ان المكسورة الهزة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبيرها فلا تغير معنى  
الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة . ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً  
للفظ والرفع اتباعاً لمحلله من الابتداء الباقي اعتباره في المعنى . غير ان الرفع مشروط  
بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان  
كان الخبر معمولاً لان من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للابتداء او لتجرّد في احد  
القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز تواردهما على معمول واحد \* ولما  
كانت ان المفتوحة الهزة مشاركة للمكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً  
في المواضع التي تعاقب فيها ان المكسورة في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف . وذلك



يكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت ان زيدا قادمٌ وهمزٌ و لان معمول هذه الافعال لا يكون الا جملة فتكون ان مع معموليها سادة مسد مفعوليها وان كانت مأولة مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ تكرر همزتها فيقال علمت ان زيدا لقادمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للمكسورة كما ترى \* فان لم تكن كذلك نحو بلغني ان زيدا قادمٌ وعمراً تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور \* ويقع ذلك ايضاً في لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول الشاعر

وما قصرت بي في التسمي خوولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال

واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تُخرج الكلام عن الاخبار بالمسند الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير العطف من التوابع على الصحيح. على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر \* وللنحاة في هذا المقام تفاصيل ومناقضات بطول استيفائها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور

#### في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ حَصَلَ      خِلَافٌ إِنْ فَهِيَ مَوْطِنُ الْجُمْلِ  
وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ      تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرِدٍ

اي ان ان المفتوحة الهمزة تكون في تأويل المفرد لانها تسبك مع خبرها بمصدر مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني ان زيدا قائمٌ بلغني قيامٌ زيدٍ. بخلاف المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة موطن المفردات والمكسورة موطن الجمل. فان صح تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منهما والاعتبرت احدهما بحسب موقعها \* وقد ذكرت النحاة لكل فريق مواضع منها لتعين المكسورة ما وقعت فيه ابتداءً نحو ان الله واحد. او محكية بالقول نحو قال اني عبد الله. او جواباً لقسم لم يصرح فيه بالفعل نحو والله ان زيدا صادق. او خبراً عن اسم عين نحو زيد انه كريم. او صفة له نحو مرت برجل انه صالح. او صدر صلة نحو جاء الذي انه لبيب. او في موضع الحال نحو قصدته واتي واثق به.



او بعد عامل علق باللام نحو علمت ان زيدا لمحسن \* ومنها لتعين المفتوحة ما وقعت فيه فاعلا نحو بلغني أنك شاعر \* او نائب فاعل نحو ميمع أنك راحل \* او مفعولا نحو عرفت أنك ناصح \* او مبتدأ نحو عندي أنك فاضل \* او خبرا عن اسم معنى نحو الحق أن العلم نافع \* او مضافا اليه نحو احبك مع أنك ظالم \* او مجرورا بالحرف نحو وثقت بانك امين \* ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من يزرنني فاني اكرمه \* فانه تجوز فيه المكسورة على معنى فانا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرمي له ثابت \* او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا واقف \* فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل \* او بعد فعل قسم بدون اللام نحو اقسام ان الدار ملك زيد \* فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمفتوحة على تقدير حرف الجر اي على انها ملكه \* او في موضع التعليل نحو احذر زيدا انه عدو لك \* فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابه والمفتوحة على اضرار حرف الجر اي لانه عدو \* وقس على ما ذكرناه ما لم نذكره من المواقع \* واعلم ان المفتوحة لما كانت تؤول بالمصدر جاز ان تقع اسما لاخواتها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو ان عندي أنك فاضل \* الا مع ليت فانه يجوز اتصالها بها سادة مسد معموليها لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه نحو ليت أنك فقيه \*

وعليه قول الشاعر

فيا ليت ان الظاعنين تلبثوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وما اذا زيدت على الكل انقضى حكم اختصاص ولها الكف اقتضى  
 "وذلك دون ليتها اذ لم تزل على اختصاصها فرجح العمل"

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على الأفعال نحو انما يوحى الي انما الحكم اله واحد وكانما يساقون الى الموت ومن ذلك

قول الشاعر

ولكنما اسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل امثالي

وقول الآخر



أعد نظراً يا عبد قيس أعلماً أضاعت لك النار الحمار المقيداً  
 وحينئذ تكف عن العمل فيقال إنما الله واحد وكأماً زيد أسد وهلم جرراً. وبهذا  
 الاعتبار جاز دخولها على الأفعال لأنها اذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان  
 يكون مدخولها صالحاً له \* وذلك مطرد عند الجمهور إلا في ليتا فانه لم يسمع دخولها  
 إلا على الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء عملها لبقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء.

وقد روي برفع الحمام ونصبه قول الشاعر  
 قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي  
 وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو إن ما عند الله باق وإن ما صبرت جميل فليست في  
 شيء من ذلك

وَحَفِيفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعِفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ  
 وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الفِعْلِ أَوْلَى بِهَا لِشَبْهِهِ فِي الأَصْلِ

اي ان الاحرف المنخومة بالنون من هذا الباب وهي إن وأن وكان ولكن قد استعملت  
 مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد ادى الى نقص احرفها وسكون او اخرها \*  
 ومن ثم جاز دخولها على الافعال غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت  
 تشبهه في فتح او اخرها قبل التخفيف \* وأما أحكامها في الاعمال والإهمال فسياتي  
 تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي إِنْ أَنْ تُهْمَلَ ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تَلْتَزِمُ  
 وَقَيَّدُوا الفِعْلَ الَّذِي لَهَا يَلِي بِنَاسِخِ حِفْظِ الرِّسْمِ المَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يحدثه هذا التخفيف رجحوا إهمال إن المكسورة عند  
 تخفيفها فيرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً. غير انها حينئذ تلبس بإن النافية لاتحادها  
 في الصورة فيجب ان يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر  
 النافية فيقال إن زيد لقاتم ما لم نقم قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر  
 انا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن  
 فانها لو قدرت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام \*



وإذا دخلت إن المحففة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من  
 المبتدأ والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها بالكيفية . وحينئذ تدخل اللام على الجزء  
 الثاني من معموله نحو وإن كانت أكبره وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين . وهو الشائع  
 في استعمال العرب \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام  
 الابتداء او لاماً غيرها اجتنبت للفرق ولهم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه  
 والاول هو المختار وهو مذهب سيبويه

وَأَجْعَلْ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ      يَنْوَسُ وَبِالْجُمْلَةِ عَنْهَا أَخْبِرِ  
 وَأَفْضِلْ بِفَارِقٍ كَقَدْ وَالسَّيْنِ أَوْ      كَلَّمَ عَنِ الْفِعْلِ مُصْرَفًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تُهمل راساً عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شبيهاً  
 بالفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل \* ولذلك يلتزمون افعالها ولكن على  
 وجه يشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شان يحدفونه وجوباً فتكون عاملة كلاً  
 عاملة \* ولا يكون خبرها والحالة هذه الأجملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها متصرف  
 وجب فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها . وذلك يكون  
 بقدر كقول الشاعر

شهدتُ بأن قد خطَّ ما هو كائن      وأنك تحوم ما تشاء وثبتتُ

او حرف تنفيس كقول الآخر

زعمَ الفرزدقُ أن سيقْتَلُ مَرَبَعًا      أَبَشِرُ بطول سلامة يا مَرَبِعِ  
 او بحرف نفي نحو أَيَحْسَبُ أن لم يره أحدٌ . او اداة شرط نحو وأن لو استقاموا على  
 الطريقة . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها \* ولذلك استشكل

الفصل بلا كقول الشاعر

ولا تدفني بالفلاة فاني      اخف اذا ما مت أن لا اذوقها

لانه لا يمتنع اعتراضها بينهما \* والحق انها لا تزال على بابها وانما لما كثرت الاعتراض  
 بها بين المتلازمين قل الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً \* فيكون دخولها بعد  
 المحففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يفصل بها يتعين النصب الا اذا  
 كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او مافي معناه لانها لا تكون



هناك الأ مخففة كما سيجي . وحيث يجر الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر  
 عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل  
 فان كانت الجملة اسمية نحو وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين . او فعلية جامدة  
 الفعل نحو وأن ليس للانسان إلا ما سعى لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس  
 « وَأُجْرِيَتْ كَأَنَّ مَجْرَاهَا مَتَى خَفَّفَتْ وَالْفَصْلُ بَقْدَ وَلَمْ أَتَى »

اي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم أن المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن  
 محذوفا وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرٌ مَشْرِقُ النَّخْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وإذا كانت الجملة المخبر بها فعلية متصرفة النعل يكون فصاها عنه في الايجاب بقد

كقول الشاعر

لَا يَهُونُ لَكَ أَصْطِلَاةٌ لَطَى الْحَرِّ بِ فَحَذُورُهَا كَأَنَّ قَدَّ أَلْمَاءِ

وفي النفي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا أَيْسُ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك  
 فلا حاجة الى الفصل \* وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين

وَأَهْمَلْتُ لَكِنَّ إِذَا تَخَفَّفُ فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعَطَّفُ

اي ان لكن اذا خففت تلغى رأسا وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ

والمعنى فأجريت مجراها \* ولذلك يستحسن اقترانها بالواو فرقا بينهما لان الواو لا تدخل

على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك فرى وما كفر سليمان

ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك \*

ولا يقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه





## باب الحروف المختصة بالفعل

## فصل

في نواصب انفعال

وَنَصَبُوا فِعْلاً مُضَارِعاً بِأَنْ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بِأَنْ وكي المصدريتين ولن وإِذَنْ . وتختص  
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأماً غيرها مما سيجي \* فيكون النصب بعده  
باضمار أن لا به . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَنَعُ

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد ان ازور  
القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أن لا تكون فتنه لانه يناسبها .  
ويمتنع وقوعها بعد العلم لانه يدل على اليقين فلا يصلح لها . فان وقعت بعده نحو أفلا  
يرؤن أن لا يرجع اليهم قولاً فهي الخفيفة من الثقيلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين  
ومن ثم يكون الفعل بعدها مرفوعاً للتجريد \* غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيجملون  
الواقعة بعده مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف \* واما الواقعة في  
غير ذلك فهي المصدرية لا محالة

وَكَي مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةً إِذْ هِيَ لِلجَّرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لانه حينئذ يتعين  
كونها مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله \* فان  
لم تذكر اللام في اللفظ جاز تقديرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة  
بخلاف الجرودة عن اللام لفظاً وتقديراً كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم إِذَنْ ان تكون صدر الجواب الذي يجاب بها وان تكون متصلة بالفعل  
وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك إِذَنْ اكرمك جواباً لمن قال اريد ان



لترورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اِذَنْ اكرمك او اِذَنْ انا اكرمك او  
 اِذَنْ اذنك صديقاً اُهممت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم  
 توازُد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على  
 تحطّي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال  
 لان له تحقيقاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال \* وقد حصرت النحاة  
 وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عمماً قبلها كما  
 في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرط قبلها نحو ان زرتني اِذَنْ  
 اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدراً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها  
 وامكنني منها اِذَنْ لا اقبلها

اي والله لئن عاد لي \* واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية وانقسم وعلى  
 ذلك فرى واِذَنْ لا يلبثوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اِذَنْ والله نرميهم بحرب  
 تشيب الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيهما . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل وممولاتها فلم يعتد  
 بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيقتصر الفصل به كما مر

فان تلت عطفاً على ما لا محل له فانت بالخيار في العمل

هي ان اِذَنْ اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز افعالها  
 والنواصب . وذلك انما يقع في العطف بالواو والفاء نحو زيد يزورني واِذَنْ اكرمه او  
 فاِذَنْ احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة  
 المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون  
 معتمداً على ما قبل اِذَنْ . وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما  
 بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض اللام ببعض فتكون قد وقعت  
 حشواً فتلغى \* واما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد  
 اِذَنْ يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه . وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا  
 حظ لها في العمل \* على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطاقاً لانها ان لم تكن حشواً  
 كانت في صورة الحشو \* واما ان فلا شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما

وقعت بالاجمال



وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرِّ حَرْفِ جَرِّ  
 اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجردها من  
 اللام لفظاً وتقديراً. فيكون النصب حينئذ بان المضمرة بعدها لا بها كي المصدرية  
 التي سبق الكلام عليها \* وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذْ لَا يُقْصَدُ حَالٌ وَلَا مٌ عَلَّتْ أَوْ تَجَحَّدُ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً. وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو  
 زُرْتَنِي حَتَّى أُكْرِمَكَ او للغاية نحو صُمْتُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ \* وَيُشْتَرَطُ فِي التَّعْلِيلِ  
 الْوَاقِعُ بَعْدَهَا اِنْ يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتَ. او في حكم المستقبل وهو ما كان استقباله  
 بالنسبة الى ما قبله نحو مَرْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْمَدِينَةَ. فان الدخول مستقبل بالنسبة الى  
 زمان السير لانه مُنْتَظَرٌ بَعْدَهُ وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم. فان أُريدَ  
 بالفعل معنى الحال حقيقةً او تَأْوِيلًا على سبيل حكاية الحال الماضية كانتها حاضرةً  
 امتنع النصب لامتناع اضمار أن قبله لانها موضوعة للاستقبال وحينئذ تكون حتى  
 حرف ابتداءً فيكون ما بعدها مرفوعاً لنجرده. غير انه لا بد ان يكون فضلاً ليستقل  
 ما قبلها بدونه لانه قد انقطع عنه فصار جملة مستأنفة. وان يكون مسبباً عما قبلها  
 لانه لما فاتهما الاتصال اللفظي وجب الاتصال المعنوي بينهما ليتحقق معنى الغاية  
 المدلول عليه بها. وعلى ذلك قولم مرض فلان حتى لا يرجونه. فان ما بعد حتى يحتمل  
 ارادة الحال حقيقةً بالنظر الى زمان التكلم او حكايةً بالنظر الى زمان المرض المقام  
 له. وهو فضلاً لان الكلام قد تم قبل حتى. ومُسَبَّبٌ عما قبلها لان انتفاء الرجاء  
 مُسَبَّبٌ عن المرض \* وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيري حتى ادخل البلاد  
 لان ما بعد حتى عمدة لكونه خبراً فلو جعل جملة مستقلة بقيت كان بلا خبر \* وفي  
 نحو اصوم حتى تغيب الشمس لان الصيام لا يكون سبباً لغياب الشمس \* وكذلك  
 تُضْمَرُ اَنْ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ وَاَنْزَلْنَا اليكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ. وَيُقَالُ لَهَا لَامٌ كَيْ  
 لَانْهَا بِمَعْنَى كَيْ الْجَارَةِ \* وَتُضْمَرُ اَيْضًا بَعْدَ لَامِ الْجُودِ وَهِيَ لَامٌ يُؤْتَى بِهَا لِتَأْكِيدِ  
 النَّفْيِ بَعْدَ كَانِ الْمَنْفِيَةِ مَاضِيَةً لَفْظًا نَحْوُ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُظْلِمَهُمْ. او معنى نحو لم يكن  
 اللهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ \* وَاخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ اللَّامِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى اَنَّهَا حَرْفٌ يَتَعَلَّقُ



بمعدوف هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً لظلمهم . والتأ كيد  
انما هو باعتبار ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين  
وَأَوْ إِذَا تَصَلَّحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمَثَلًا  
اي واضمروا أن ايضاً بعد أَوْ العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول

الشاعر

وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما

اي إلا أن تستقيم . او الى الانتهائية كقول الآخر

لأستسهلن الصعب او ادرك المتى فما انقادت الآمال الا لصابر

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يضمن ان يكون المعنى اضربه إلا  
أن يمثّل او الى أن يمثّل \* واعلم ان تقدير إلا او الى مكان أو تقدير يلاحظ فيه  
المعنى دون الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يقدر قبل او  
مصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المضمر والنعل المنصوب بها لتلا  
يلزم عطف الاسم على النعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضرب له او امثال منه  
وقس عليه . وعلى ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مَحْضَانِ وَهِيَ لِلسَّبَبِ

اي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .  
أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزورنا زيد فنكرمه . او بالفعل نحو ليس  
الشيخ حاضراً فنسأله . او بالاسم نحو زيد غير قادم فننظره \* ويلحق به التشبيه  
الواقع موقعه نحو كانتك اميرنا فطيعك . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فتحذتنا .  
فان قصد بهما حقيقة معناها امتنع النصب \* وأما الطلب فيشمل الامر نحو زرنني  
فأكرمك . والنهي نحو لا تخاصمني فاشتمك . والاستفهام نحو اين تذهب فاتبعك .  
والعرض نحو ألا تزورنا فتحسن اليك . والتخصيص نحو هلا ثقرا فتستفيد . والتمني نحو  
ليتك عالم فتفيدنا . والترجي في الصحيح نحو لعلي احج فازورك \* وانما قيدنا الفاء  
بالسببية احترازاً من الفاء التي هي لمجرد العطف نحو ما تزورنا فتحذتنا اي فما تحذتنا .  
والنفي والطلب بالمحضين احترازاً من النفي المأول بالإثبات نحو ما تزال تأتينا



فَسُبِّدْنَا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صَة فَأَحَدْتُكَ لان الفعل لا يُنصب في هذه المواضع \* أمّا في الأوّل فلان المقصود نفي الفعلين جميعاً فليس الثاني يجواب للاول . واما في الثاني فلان النفي مقصور على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فحدثنا . واما في الثالث فلتعذر سبب المصدر من اسم الفعل حتى يُعطف عليه المصدر المتأوّل مما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها \* وبهذا الاعتبار يمتنع النصب في نحو هل زيد أخوك فنكرمه لجمود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرمه لان المصدر يُتّصّد من معنى الظرف اذ هو نائبُ مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه \* واختلف في الطلب بلفظ الماضي نحو رَزَقَنِي اللهُ مَالاً فَاتَّصَدَّقَ مِنْهُ . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حَذَارِ فَتَسَلَّم . والمصدر النائب عن فعله نحو صَبَرَا فَتَنَالَ الْفَرَجَ . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبب المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلصُّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَلِكَ أَقْتَنِي  
وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَمْدًا وَفِيهِمَا غَلَبُ

اي ان الواو التي هي للمصاحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مرّ . فيقال لا أزوورك وتهجرني وهل تظلمني وانصفك وهلمّ جرّاً بالنصب على اضمار ان بعدها دفعا لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصّرف . ويكون التقدير لا تكون زيارة مني وهجر منك وهل يكون ظلم منك وانصاف مني وقس عليه \* وكذلك يُضمّر ان بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تأويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولا . والفاء كما في قول الشاعر

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر إتراباً على تراب

والواو كقول الآخر

ولبس عباءة ونقر عيني أحب الي من لبس الشفوف

وتم كقول الآخر

اني وقتلي سديكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

فان هذه الافعال كلها تأوّل بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير الا وحياً او



إرسال رسول ولولا توقع معتز فأرضاهُ وهلمَّ جرًا \* فان كان الاسم المعطوف عليه في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضبُ زيدٌ هو الذباب لم تُضمرَ أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها لانه في تأويل الذي يطير \* غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير الجحود . وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مرَّ الكلام عليهما . غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة . فان اصله لأن لا ثم أدغمت النون في اللام \* ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك \* واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخلة عليه \* وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة \* ولا تُضمر ناصبة في غير هذه المواضع الأشدودا كقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه اي أن تسمع . او ضرورة كقول الشاعر  
ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل انت مخلدي  
اي ان أحضر الوغي . او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب الجوازم \* وأما إضمارها غير ناصبة نحو أفغير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

## فصل

## في الجوازم

وَجَزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا النَّافِيَةَ فِعْلاً وَلَامَ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةَ

اي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واختها لَمَّا النافية ولام الامر ونقيضتها لا الناهية \* والأوليان ثقلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمر ولما ينضج اي ما قام وما نضج . غير ان المنفي بلم يشمل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنفي بلمَّا يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في



المثال . فيجوز ان يقال لم يَقُمْ زيدٌ ثم قام ولا يجوز ان يُقال لَمَّا يَقُمْ ثم قام لما علمت \* ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تزُرني أعتب عليك بخلاف لَمَّا . ويجوز حذف مجزوم لَمَّا نحو قاربت المدينة ولَمَّا اي ولَمَّا ادخلها بخلاف مجزوم لم . وأما قول

الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم  
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة \* والاخرى ان تخلصانه الى الاستقبال لان  
الفعل الطلبي لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمْتَ فَعَلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَ كَوَاحِدٍ بِالرَّبْطِ

اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو ان تعجل تندم لانهما قد ارتبطا ببعضهما  
لتعليق احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد . وهو مذهب سيبويه والمحققين من  
اهل البصرة \* وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو

الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمِنْتَهَا مِنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ أَنَّى  
مَهْمًا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك من يزُرني  
أكرمته بمعنى ان يزُرني زيدٌ او عمرو او فلان أكرمه . ولذلك عملت عملها في  
جزم الفعلين كليهما كما رايت \* وذلك يطرّد في جميعها اتفاقاً الا كيفما فانها تعمل  
كذلك عند الكوفيين قياساً على حيثما واذاً بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو  
كيفما تجلسن اجلسن والا فلا عمل لها اتفاقاً \* وكل هذه الأدوات اسماء على الاصح .  
غير ان ما قد تستعمل زمانية كقول الشاعر

وما تحي لا أرهب وان كنت جارماً ولو عد اعدائي عليّ لهم دخلاً

فتكون حرفاً هناك \* وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الا اي فانها  
معربة لملازمتها الاضافة المعارضة للبناء \* واعلم ان ما دل من هذه الاسماء على  
مكان او زمان نحو اينما تكونوا يدر ككم الموت ومتى نَقَمُ نذهب فهو ظرف . وغيره  
ان كان مجرداً نحو من يطلب يجد فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو من تضرب



أَضْرِبَ . او مفعولٌ مطلقٌ نحو أيِّ سيرٍ تَسِرُ أَتَبَعَكَ \* واخْتُلِفَ في خبر المبتدأِ وعامل المنصوبِ واكثر المحققين على انه الشرط فيهما \* وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جرٍ نحو مَن تَذَهَبُ أَذَهَبَ . او مضافاً نحو غلامٍ من تَضْرِبُ أَضْرِبَ لم يُغَيِّرْ شيئاً من حكمه لان الجرور بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ الصدارة باضافته اليه كما اخذ المفعولية المطلقة في ما مرَّ وهو معمولٌ لما بعده \* وان كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للتجرُّد نحو اِنْ مَن يَطْلُبُ يُجِدْ وليس ما يَسْرُكُ يُعْجِبُنِي وما شا كل ذلك \* ومن هذا الباب ما لا يجزم الاً مُلْحَقاً بها وهو حيثُ واذا لانها تكفهما عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امرٍ معلومٍ عند السامع فتصيران مثل اِنْ في الابهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو مَن وما ومهما وانى . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو اِنْ واَيُّ ومتى واَيَّانَ واَيِّنَ وكيف عند من يجزم بها

وَيَجْزِمُونَ بِاِذَا فِي الشَّعْرِ حَسْبُ لِقَطْعٍ بِالْوُقُوعِ فَأَدْرٍ

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر  
 واذا تُصِبَكَ من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي  
 وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يربح فيها معنى اِنْ الدالة على الشك في وقوعه . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت \* وانما اعمالوها في الشعر حملاً لها على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انه لا بدُّ عند اعمالها من تجرُّدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة \* وربما سلخت متى عن الشرط فأهملت حملاً على اذا كما في قول الشاعر  
 وما ذلك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع  
 غير ان اعمالها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرْطٌ بِنِيَا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سَمِيَا



وَالشَّرْطُ يُخْتَصُّ بِمَعْمَلٍ ذِي خَبَرٍ صَرَفَ وَالْجَوَابُ خُذْ مِمَّا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَمَّى شَرْطًا والثاني يُبْنَى عَلَيْهِ بِاعتبار كونه مسبباً عنه و يُسَمَّى جواباً لانه يُترتب على الاول كما يُترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يُترتب الجزاء على العمل . ومن ثمَّ وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء \* والشروط يُخْتَصُّ بِكونه فعلاً خبرياً ممتصراً وهو يشمل المضارع والماضي \* وأمَّا الجواب فلا يقيد بشيء من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشروط وقد يكون مخالفاً له . فيقع الفعلان مضارعين نحو ان ينتهوا يَغْتَرِّ لَمْ . وماضيين نحو وان عُدْتُمْ عُدْنَا . والاول مضارعاً والثاني ماضياً نحو ومن يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ اِيْمَانًا واحْتِسَابًا غُنِرَ لَهُ . وبالعكس نحو ومن كان يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ \* ويقع الجواب فعلاً انشائياً نحو وان كنتم تحبون الله فاتَّبِعُونِي . وفعلاً جامداً نحو ومن لا يُحِبُّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحِبِّ فِي الْاَرْضِ \* واعلم ان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لغةً ضعيفة لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه . ولذلك خصه قومٌ بالضرورة كقول الشاعر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملائم انفس الاعداء اربابا  
وجعلوا ما سمع منه كالحديث المذكور آنفاً من نواذر الكلام التي لا يقاس عليها  
وَجَازَ رَفَعٌ فِي مُضَارِعٍ بَلِيٍّ مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى لِيُضَعِفَ الْعَمَلُ

اي انه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً اذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو ان زرني اُكْرِمُكَ . او في المعنى فقط نحو ان لم تزرنني اَغْضَبُ \* وذلك ان اداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط القريب ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب البعيد \* واختلفت والحالة هذه في الترجيح بين الجزم والرفع والاكثر على ترجيح الجزم لانه الاصل وقد امكن استحبابه فهو اولى . وعليه الآية ومن كان يريد حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا \* واعلم ان المضارع المنفي يَلْمُ فِي هذا الباب يُجْزَمُ بِهَا لَفْظًا وِبَادَاةِ الشَّرْطِ نَحْوًا لِامْتِنَاعِ تَسْلِيْطِ الْعَامِلِيْنَ جَمِيعًا تَلِي لِنَظْمِهِ \* وبعض النحاة جعل المضارع المبني كالماضي في جواز رفع جوابه لعدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهبن اذهب وهو غير بعيد في القياس



وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أُسْمًا إِذِ الْخُدُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتْمٍ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيختص بالفعل خلافاً للجواب فانه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية . وهي قد تكون خبرية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصرم من بعده . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلُّ مَا لَا يُؤْتِرُ الْحَرْفُ بِهِ اسْتِقْبَالًا

اي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيجيء يربط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً . وذلك يكون في الفعل الطلبي والجامد والجملة الاسمية كما مر . وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف او قد . نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه . وان توليتم فما سألتكم من اجر . وان تعاسرتم فسترضع له اخرى . وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله . وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك . وذلك اما في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فلانه متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه اداة الشرط استقبالا آخر \* واما في الجامد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلان هذه المذكورات لا يمكن ان تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها . وذلك اما في الجامد والجملة الاسمية فظاهر . واما في المنفي بما او إن فلان الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطاها الاداة الى ما بعدها . ولذلك يبقى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على تعيينه للحال \* واما في الفعل المقترن بقدر فلانها تجعل الماضي متحقق الماضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال . وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الانشاء فيشبه الافعال الطلبيية \* وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر  
فمن لم يمت في اليوم لا بد انه سيعلقه جبل المنية في الغد

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر . ونذر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها واللا استمتع بها \* واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول ان وسائر الادوات المتضمنة معناها وهو يؤثر في لفظ معموليه بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال \* وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في



المضارع نحو وان تعودوا نعد . ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عوقب .  
 واما في الجواب فقد يكون تاثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول . او معنى فقط  
 كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب . وعلى كليهما يكون . مرتبطاً بالشرط فلا حاجة  
 الى ربطه بالفاء \* فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب  
 الربط \* وقد ضبط بعضهم التزام الربط يكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو  
 ضابط مطرد فعليك بالاستقراء

وَرُبَّمَا قُدِّرَ مَا الْفَاءُ اقْتَضَى كَالْمُبْتَدَأِ فَالرَّفْعُ مَعَهَا فَرِيضاً

اي انه قد يقدر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالابتداء مع المضارع فانه يجعل  
 الجواب جملة اسمية . وحينئذ يجب ربطه بالفاء لانه قد تعاضى عن تاثير اداة الشرط  
 فيه . ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للابتداء المذكور نحو ان  
 تزرتني فأكرمك بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليه \* وكذلك قد تقدر قد مع  
 الماضي فيربط بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان قيمه قد من قبل فصدقت اي  
 فقد صدقت \* فان لم يكن معها شيء يمنع تاثير الاداة لا لفظاً ولا تقديرًا امتنعت  
 الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صبر ظفر . والمضارع  
 المنفي بلم نحو من حرص لم يندم \* واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يربط بالفاء  
 مرفوعاً على تقدير الابتداء كما مر نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً اي فهو  
 لا يخاف . وان جعلت لمجرد النفي امتنعت الفاء لا مكان تاثير حرف الشرط فيه فيجزم  
 نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها \* واعلم ان المبتدأ الذي يقدر هنا لا يكون الا  
 ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قت فيقوم  
 زيد جعل ضمير الشأن لتصحيح المعنى

وَإِنْ أَتَى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَاجْزِمُهُ وَأَنْصِبْ قَصْدًا

فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرُدْ

اي ان وقع المضارع المتقرن بالفاء قبل الجواب نحو ان تزرتني فتحدثني اكرمك  
 جاز فيه الجزم عطفًا على لفظ ما قبله او محله والنصب على اضرار ان المصدرية \*  
 فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر



لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستئناف فتجتمع فيه الالوجه الثالثة \* وكل ذلك  
يجري هذا المجرى مع الواو نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين .  
ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض  
بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية \* واقوى هذه الالوجه الجزم واطرفها النصب \*  
واعلم انهم اجازوا اضماراً في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب  
الوقوع فاشبهه الاستفهام ونحوه \* ولم يجزوا الرفع في النعل الواقع قبل الجواب لان  
الاستئناف لا يصح قبل استئناف الكلام . واجازه بعضهم مع الواو على ان النعل  
خبرٌ لمخدوف والجملة حالٌ ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرْبُطُونَ جُمْلَةً اِسْمًا بِاِذَا لِنَجْمَةٍ كَالْفَاءِ مَعَ اِنْ وَاِذَا  
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ "ذَاتِ خَبَرٍ" وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ اَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضائها  
التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل  
عليها ناسخ \* وعلى ذلك نعين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام  
عمرو فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمراً حاضر \* وتعاقبها اذا في غير ذلك  
بشرط ان تكون الاداة ان لانها ام الباب نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم  
اذا هم يقنطون . او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من  
عباده اذا هم يستبشرون \* ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقَدَّرَ الشَّرْطُ بِاِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلِ تُجِبُ  
وَجَازَ غَيْرَ الْمُحْضِ اِذْ لَيْسَ هُنَا كَأَلْتَصِبُ سَبْكَ مُصَدَّرٍ تَعْيِنًا

اي ان الشرط يُقدَّرُ بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمة  
ان تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها ام الباب كما علمت فلا يُقدَّرُ غيرها عند  
الحذف . وان يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المقدر ليتأتى معه تقدير  
الشرط المخدوف . ومن ثم يُجْزَمُ ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه  
مثال النظم فان تقديره اسأل فان تسأل تجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد



تَسَلَّمَ وهل تزو. في أحسن اليك وهلم جراً \* ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذ لا مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يقال صة أحدثك ونزال أنظرك ورزقني الله مالا اتصدق منه وحسبك الحديث يتم الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف الجواب المقرون بالفاء \* فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط \* واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجوز الجواب بعد هذا كما لا يجوز بعد ذلك \* ويشترط في النفي ان يكون الشرط المقدر بعده منفيًا ليكون الجواب مرتباً على النفي المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم . وضابطه ان يصح تقدير ان قبل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يقال لا تدن من الاسد تهلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن منه تهلك \* والشرط المقدر بعد الطلب الجاهل يؤخذ من لفظ مرادفه المشتق فيكون التقدير في قولك صة أحدثك ان تسكت أحدثك . وقس نظائره عليه وعاص عن جواب ماض ما كفى مقدماً كالعبد حر ان وفي وما به اخبر عما قدما فوجب الحذف لذلك معهما اي انه يعتاض عن الجواب الذي شرطه فعل ماض بما يتقدم اداة الشرط من جملة يكتفى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبر عن اسم سابق نحو انا ان شاء الله لمهتدون \* وانما اختص ذلك على الاصح بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضياً لفظاً كما رايت . او معنى نحو ستندم ان لم تفعل . وحينئذ يكون ما اعتيض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر من مثل لنظهِر الا انه لا يجوز التصريح به في المسئلتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسْمُ اِنْ لَمْ يَلْحَقَا      ذَا خَبَرٍ اُجِيبَ مَا قَدْ سَبَقَا  
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يُرْجَحُونَهُ      لِاَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ



اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدمها ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوه  
 جعل الجواب للسابق منهما فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يَمُّ زيدٌ والله  
 أَقَمُّ والله ان جاء زيدٌ لا كرمته \* وأما ان تقدّمها ما يطلب الخبر فيرجع بعده  
 جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عمدة في الكلام بخلاف القسم فانه يُساق  
 لمجرد التاكيد . فيقال زيدٌ والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضر به بالجزم فيهما  
 جميعاً \* وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجّح بدونه لتعليق  
 المعنى عليه بخلاف القسم \* واعلم ان ان قد تستعمل بعد واو الحال لمجرد الوصل  
 والربط دون الشرط فتستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كثرت ماله بخيل . ومنه قول

الشاعر

وان الكتيب الفرد من جانب الحمى اليّ وان لم آتِه لحبيب  
 ويُقال لها حينئذٍ ان الوصلية \* ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو  
 ان زرتني أزرك وإلا فلا . او احدهما نحو زرتني وإلا أعتب عليك . فان كان لك  
 عذرٌ فلا . اي وان لم تزني فلا ازورك وهلمّ جرّاً \* وقد يُحذف الشرط معها بدون  
 لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مرّ في بابها كقولهم المرء مجزي بعمله ان خيراً  
 بخير . اي ان كان خيراً \* ونادر حذفه مع غير ان مقترناً بلا كقول بعضهم من  
 يُسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به . اي ومن لا يُسلم . فاعرف كل ذلك  
 وَرَبِّمَا يُجْعَلُ مِنْ مِثْلِ الَّذِي نَابِذَةٌ لِلشَّرْطِ فَأَلْجَزَمَ أَنْبِذِ  
 وَذَلِكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا النَّفْيِ وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَأَيُّ طَرًّا قَدْ شَمَلْ

اي ان من قد يُجعل اسماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها بنحو  
 من يطلبُ يجِدُ برفع الفعلين وهو من نواذر الاستعمال \* فان وقعت هي او ما او اي بعد  
 ما النافية وهل وجب اجراً وهنّ هذا المجرى فيقال ما من يقومُ اقومُ معه وهل اي  
 شيء تريدُ نعطيك . وذلك لان ما تختصّ بنفي الحال وهل تختصّ بالاثبات كما سيأتى  
 في المسائل المنثورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهمزة الاستفهام فان لا  
 تحتمل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه

قول الشاعر



وقدر ككفت القرد لا مستعيرها يُعارُ ولا من ياتها يتدسّم  
والهمزة لا تختص بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها  
ايضاً فيقال أمن يقم نعم معه بالجزم كما ترى \* واعلم ان من هذا القبيل اذا النجائية  
لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيدا فاذا من يزوره بكرمه بالرفع . غير  
انه قد يُصمر بعدها مبتداً فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ اقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْصاً  
فَمَا نَفَى جُزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبٌ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة  
الإعراب . فما وضع للنفي من الجوازم وهو لم وأما يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت  
أنفياً . والنواصب وبقية الجوازم مُخْلِصَةٌ الى الاستقبال \* فان وقع الماضي شرطاً او  
جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع .  
وكذلك الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معني مجزوماً محلاً \* وبهذا  
الاعتبار لا تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تغير معناه

## باب ما يعمل من الحروف المشتركة

### فصل

في الاحرف المشبهة بليس

بليس ما لشيبه تم الحق موصولة باسم اذا النفي بقي

اي ان ما النافية تُلْحَقُ بليس في العمل لانها قد اشبهتها شيئاً تاماً وذلك في جمودها  
وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والتكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة  
الباء في خبرها . والمشهور في عملها اربعة شروط . الاول والثاني ان لا يتقدم خبرها  
ولا معموله على اسمها لانها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها \* والثالث ان  
لا تزداد بعدها إن لانها لا تقوى على العمل مع الفصل \* والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها  
بالا لان ذلك يقتضي ايجابه فتخرج عن مشابهة ليس \* وكل هذه الشروط تدخل



تحت الشرطين المذكورين في النظم \* فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً . والّا أهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمروٌ وضاربٌ وما زيدٌ الأ شاعرٌ وما إن عمروٌ كريمٌ برفع الجزءين مبتدأً وخبراً \* غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفاً لقلة الاعتداد به وعليه قول الشاعر  
 باهبة حزمٍ لذن وان كنت آمنًا      فما كل حين من توالي مواليا  
 بخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر  
 وقالوا تعرفها المنازل من مني      وما كل من وافي مني انا عارف  
 واعلم ان اعمال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم يسمونها مطلقاً لانها لا تخص قبيل كما هو القياس . ولذلك تُلَقَّبُ العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفِيَهُ رُفِعَ      مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعَ لَهُ تَبَعَ

اي انه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يرفع كل ما انتقض نفيه من متعلقاتها . وذلك يكون في الخبر كما مر . وفي المبدل منه اذا وقع بعد الأ نحو ما زيد شيئاً الأ شيء لا يُعبأ به . وفي المعطوف عليه ييل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالسٌ وما عمروٌ مقياً لكن راحلٌ . وذلك على اتباع البدل محل الخبر قبل دخول ما . وتاويل المعطوف خبراً لمبتدأ محذوف اي بل هو جالسٌ ولكن هو راحلٌ \* ويجوز في ما بعد الأ النصب على الاستثناء فلا يكون في شيء مما نحن فيه \* فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باخيار المبتدأ قبله \* فتدبر

وَالْحَقُّ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ شَمَّ لَا      مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غُلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم الحقوا ان النافية بما في العمل لمشابهتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم ان احد خيراً من احد الا بالعافية . وقول شاعرهم  
 ان المرء ميتاً بانقضاء حياته      ولكن بان يُغنى عليه فيخذلا  
 والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها بالانحاء هذا الا ملكٌ كريمٌ . غير انه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت \* ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها احط رتبةً منهما لضعف شبهتها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة



بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعْمِلَت في التكرات دون المعارف كما رأيت في  
مثال النظم لان التكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل الحجاز ايضاً وعليها قول

الشاعر

تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْاَرْضِ بَاقِيَا      وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا اَنَا بَاقِيَا      سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاقِيَا

وقيل انه لم يُسْمَعِ اِعمالها الا في الشعر كما رأيت \* والغالب في خبرها ان يكون

محدوفاً كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَاَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

اي لا براح لي \* واعلم انه يُعْتَبَرُ فِي اِنْ وَلَا مِنْ الشَّرْطِ مَا اَعْتَبِرَ فِي مَا . وانتقاض نفي  
الخبر يُبْطِلُ عَمَلِ الْجَمِيعِ اِذَا كَانَ بِنَفْسِ الْاَلَاءِ . فان كان بما هو بمعناها لا يبطله ويكون  
هو المعمول حينئذٍ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمر وسوى كاتب ولا كاتب غير

قارئ \* وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزِيدَتِ التَّاءُ عَلَى لَا " فَسَقَطُ اسْمٌ وَفِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتِ فَقَطُّ "

اي ان التاء زيدت على لا فصارت لات وحينئذٍ التزموا حذف اسمها لان التاء قد  
صارت كالفصل بينها وبين جملتها فلم تقو على العمل في معمولين . نحو ولات حين  
مناص بالنصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان  
العرب \* ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليدل بالثابت  
منهما على المحذوف . ولم يعملوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت

او ما يرادفه كالساعة والاولان ونحوهما في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِيمَ الْبُعَاةِ وَلَا تَسَاعَةَ مَنْدَمٍ      وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثراً من غيرها فيسهل عملها فيها \* وللنحاة في هذا

المقام كلام طويل اقتصرنا منه على ما ذكر وهو المعول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَفْيَ لَا يَحْتَمِلُ      فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ

وَهِيَ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا      تَعْبَأُ بِمَنْ عَيْنَ مَعَهَا الْاَوَّلَا



لشيء ان لا تحمل ان تكون لشيء الواحد خصوصاً او لشيء الجنس عموماً . وهو احقُّ بها لان المنكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم \* وهي في هذا الباب تحمل الامرين فلا يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سيأتي \* فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا نافية للوحدة

## فصل

## في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَ لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

لشيء انهم يجعلون لا لشيء الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما ينفي بها عند اعمالها عمل ليس . ومن تم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على ان لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان للتأكيد والمبالغة في الاثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتزهد عنه \* واعلم ان لا انما تكون لشيء الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير مثني ولا مجموع . فان كان احدهما كانت محتملة لشيء الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية او الجمعية . فاذا قيل لا رجلان في الدار او لا رجلين احتمل على كليهما ان تكون لشيء الجنس او لشيء الاثنين فقط دون الواحد والجماعة . وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين . فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكُ النَّكَرَةُ اسْمًا مُفْرَدًا تَبْنِي كَمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عَمِدًا

لشيء فان كانت المنكرة المفروضة لعمل لا آتفاً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به بُنِي على ما هو المعروف في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب . فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤنثات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيهما \* واختلف في علّة هذا البناء والاكثر على ان الاسم للتصل بلا قد رُكِبَ معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينهما امتنع



البناء وهو مذهب سيبويه \* واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به  
شيء من تمام معناه كما ستري وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء \* والذلا  
دخل على لا حرف جر يعرب ما بعدها مجروراً به نحو سرت بلا زاد وغضبت من  
لا شيء . وذلك لامتناع بنائه حينئذ لان حرف الجر يطلب الاسم متصلاً به  
فتكون لامعترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي . وهو المشهور في استعمال العرب  
وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمَ افْتَحَ اِنْ تَرِدُ وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً ليلاب  
المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات . وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب  
واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كنون مسلمين لا كتونين رجل فلا ينافي البناء

وعليه يروى بهما قول الآخر

لا سابغات ولا جاوآء باسلة نقي المتون لدي استيفاء آجال

وهو من نواذر الاستعمال

وَأَنْصِبْ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذْ يَأْتِي الْبِنَاءُ وَقَدْ يَعْ حَذْفُ تَنْوِينِ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبه به ينصب معرباً لكرهتهم تركيب ثلاث  
كلمات فيقال لا غلام سفر حاضر ولا طالباً علماً موجوداً بالنصب فيهما لفظاً \* وقد  
يحمل المشبه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حمل عليه في الاعراب  
فيقال لا طالباً علماً بلا تنوين كما يقال لا طالب علم ليجري الباب كله على نسق  
واحد . وهو مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما  
منعت \* واعلم ان المفرد ايضاً قد يعطى حكم الاضافة في الاعراب ونزع التنوين ونحوه  
مصرفاً معه باللام كقولهم لا ابا له ولا يدي لك في هذا . ولا يكون ذلك الا مع  
اللام لانها ركن الاضافة فلا يقال لا ابا في الدار . ويشتراط في متعلقها ان يكون  
صفة للاسم لا خبراً عنه ليكون متمماً له كالمضاف اليه . والخبر محذوف كما هي  
المثال الاول اي موجود او مذكور كما في المثال الثاني . فان جعل خبراً قيل لا لاي



له ولا يدين لك باسقاط الالف واثبات النون \* وهو عند الاكثرين مقصور من  
المفردات على الاب كما مر . والاخ كقول الشاعر  
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى العيجي بغير سلاح  
وشائع في المثني والمجموع على حده قياساً فيهما كقولهم ثوب لا كمني له وقولك لا  
كاتبني للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ اعْتِمَادًا مَعَهَا فَتَلْفَى عِنْدَ فَصْلِ اَبَدًا  
وَحَيْثُ تَلْفَى جِي بِهَا مُكْرَرَةً فِي الْفَصْلِ اَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النَّكْرَةِ

اي انه يشترط في كل ما ذكر من المفرد وغيره ان يكون متصلًا بلا كما رأيت فان  
فصل بينهما وجب الغاؤها \* وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً . وذلك انما يكون  
عند الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة . فيقال لا في الدار رجل ولا  
امراً ولا زيد عندنا ولا عمرو بالرفع فيهما \* أما الإلغاء فللفصل مع النكرة وانتفاء  
الجنسية مع المعرفة \* وأما التكرار فع النكرة ليكون عوضاً عما فاتهما من المباشرة لها  
ومع المعرفة ليكون التعدد قائماً مقام الجنسية \* واعلم ان اسم لا قد يقع معرفة في  
تاويل النكرة . وذلك يكون غالباً في الاعلام التي اشتهرت مُسمياتها ببعض الصفات  
نحو لاحاتم في عصرنا اي لا كريم كحاتم . وعليه قول الراجز

لا هيثم الليلة للبطي ولا فتى الا ابن خيبري

اي لاحادي حسن الخداء \* وقد يراد بالعلم الواحد من مسمياته كقول الشاعر

وتبكي على زيد ولا زيد مثله بري من الحمى سليم الجوانح

اي لا واحد من الزبود . وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلَّا أَوْ أَرْفَعْ وَالْخِلَافَ اسْتَعْمَلِ

وَالثَّانِي أَنْصَبَ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَا وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعُ أَنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تكررت لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز  
فتح الاممين ورفعهما . وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس . وجاز نصب الثاني مع  
فتح الاول \* فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع



فيقال لاحولَ وقُوَّةٌ بنصب قُوَّةٍ ورفعها . وقد روي بالوجهين قول الشاعر  
 فلا أَبَ وأبناً مثل مروانَ وأبنيه إذا هو بالمجد ارتدى وتازراً  
 ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا \* واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون  
 على البناء مطلقاً . والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من  
 معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار  
 منسوخاً بها . وهو اضعف الواجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة \* واما الرفع الذي  
 ليس بعد الفتح فعلي الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ . ويحتمل ان يكون في  
 ثاني المرفوعين بالعطف على اولهما \* وكل ما رُفِع او نُصِب بعطفٍ مصاحباً لا تكون  
 لا المصاحبة له زائدة لتأكيد النفي \* ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين اذا كان  
 معلوماً نحو لا باسَ اي لا باسَ عليك . واكثر ما يجذفونه مع الأ نحو لا اله الا  
 الله اي لا اله موجود \* واختلف حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يُرفع بدلاً من  
 اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما عرفت \* واجازوا نصبه على الاستثناء لنية  
 التام قبله على ما مر في باب الاستثناء \* ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي  
 لا باسَ عليك

فإن خلا الأفراد أو خصَّ أنصبٍ معها أو أرفع مطلقاً في المعرب  
 اي فان فقد الأفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلامَ سفر ولا  
 جاريةَ حَضَرَ لنا . او اختصَّ باحدها دون الآخر نحو لا جارية ولا غلامَ سفر  
 عندنا او لا غلامَ سفر ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً  
 فيجوز ان يكون كل واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً  
 له . وذلك مع تكرار لا كما رأيت \* فان لم تنكرر نحو لا غلامَ سفرٍ وجارية  
 حَضَرَ لنا جاز نصب الثاني مع نصب الاول وامتنع مع رفعه \* واما المفرد فيجوز  
 فيه الفتح والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف منه على منصوب \* وكل ذلك يجري  
 على التوجيه المذكور آنفاً فعليك بالمراجعة

وَالنَّعْتُ مِثْلَ العَطْفِ مَعَهَا إِذْ وُصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِّلَ  
 اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا .



فيجوز في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والفتح اعراب في اسلم  
المذاهب وانما لم تنون طلباً للمشكلة . وكل ذلك بالتبعية لمحل الموصوف بعد دخول  
لا او قبله على ما عرفت . فيقال لارجل كريم في الدار بالاوجه الثلاثة . ولا رجل  
حسن الوجه او راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع \* واما المنفصلة عن الموصوف فتجري  
مجرى المعطوف بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة  
منها لعدم الداعي الى المشكلة . فيقال لارجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلام لنا  
حسن الوجه او راكب فرساً بالنصب والرفع \* وكذلك مع الموصوف الغير المفرد  
متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام سفر جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة  
بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ دُونَ فَتَحِّ بِدَلَالَةٍ مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَمَلًا

اي ان البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب  
باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً  
بالاسم او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأسره \* واما اذا لم يكن صالحاً للعمل  
فيه نحو لا احد زيد ولا عمرو وفيها فيتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت  
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ لَا كَمَحْضِ النَّفِيِّ مَعَ هَمْزَةِ الْأِسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذْ نَقَعَتْ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لاتزال جارية على جميع الأحكام التي كانت  
لها في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يعتبر  
إخلاقه بتحقيق النفي \* غير انه تارة تبقى كل واحدة منهما على معناها كقول الشاعر  
أَلَا اصْطَبَارَ لَسَلَى أَمَ لَهَا جَلْدٌ إِذَا الْآقِي الَّذِي لَاقَاهُ امْثَالِي

وتارة يراد بهما التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

وتارة التمني كقول الآخر

أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَّابَ مَا أَثْنَتْ يَدَ الْعَفَلَاتِ

واعلم انه يجوز إلتحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تمنى فيه من جميع مواقعها لان  
ذلك لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فتذكر



## باب التوابع

## فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضِعُ مَا اشْتَقَّ وَرَدَ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَيَبَيِّنُ مَا جَمَدَ  
وَمَا لِتَقْرِيرِ بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلُ مَا دُونَ حَرْفٍ يُقْصَدُ  
وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدْعُهُ عَطْفَ النَّسَقِ وَالْكُلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ

اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت .  
او جامداً نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان \* والذي يقرر امر متبوعه نحو  
جاء الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرف نحو جاء زيد أخوك  
هو البدل . والذي يتبع ما قبله بواسطة حرف نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق \*  
وكل ذلك يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

## فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَأَلْمَعْرَفَةُ أَوْ ضَمٌّ وَلِلنَّكْرَةِ خَصَصَ بِالصِّفَةِ  
اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون إلا امناً .  
ويختص الاسم المنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى  
ما يوصف به وضمير الغائب محمول عليه طرداً للباب \* فان كان الاسم الظاهر معرفة  
كان النعت فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيد التاجر . او  
نكرةً فلتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءني رجل عالم \* وقد يكون النعت مجرد  
المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او  
التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الذليل \* وقد يكون  
ليبيان الواقع فقط مجرداً عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر



زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
 قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر  
 كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا  
 وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وهو بضمير له الربط اقتضى وصفاً عليه بأشفاق قد قضى  
 والشاهد العدل ونحوه على تأويله بالوصف معنى حملاً

اي ان النعت يقتضي ان يربط بضمير المنعوت لانه حكم عليه فلا بد له من ذلك  
 لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقضي بكونه مشتقاً كما رأيت آنفاً  
 لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدث صاحبه وهو اسم  
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل \* وأما قولهم شاهد عدل فمحمول  
 على تاويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادل وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير  
 مضاف محذوف اي صاحب عدل وهو مذهب البصريين \* واعلم ان المصدر المنعوت  
 به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءوا على قميصه بدم كذب اي كاذب . وعليه مثال  
 النظم كما رأيت \* وقد يكون بمعنى المنعول نحو رجل رضى ومحدث ثقة اي مرضي  
 وموثوق به \* ولا يكون الا ثلاثياً غير ميمي ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيكون  
 مفرداً مذكراً مع الجمع جرياً على اصله وهو مقصور على السماع

وأشبه المشتق لفظاً ما جرى مجراه معنى كالفتي هذا افتري

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقة  
 فيجوز النعت به كاسماء الإشارة غير المكانية نحو الفتي هذا اي المشار اليه او الحاضر \*  
 وأما المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروف وانما النعت بتعلقاتها \* ومن هذا  
 القبيل ذو بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب وأسماء العدد واسم الجنس القائم  
 بمسماه معنى يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً  
 تميمياً اي منسوباً الى تميم . ومررت برجال ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندني  
 رجل اسدي شجاع \* ويقاس على اسماء الإشارة الامماء الموصولة المصدر بالالف  
 واللام لان الذي قام مثلاً بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية لانتحادهما في



اللفظ . وعلى المنسوب بالياء المنسوب بالصيغة كعطار لاتحادها في المعنى . ومما يُنعت به من الجوامد ما التي يراد بها الإبهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمرٍ ما جدعٌ قصيرٌ أنفه أي لأمرٍ من الامور \* وقيل قد يراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمتُ على اقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يسودُ من يسودُ

أي لأمرٍ عظيمٍ . وهي على الصحيح اسمٌ تُنعت به النكرات خلافاً لمن ادعى لما الحرفية . ولا يُنعت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجامدة بالاجمال \* واعلم ان الاصل في النعت ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يقال له الحقيقي \* وقد يدل على معنى في متعلق المنعوت كما ستري وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النَعْتُ فِي الْمَعْنَى لِمَا بَعْدُ كَنَجْدُ الْغَضِّ مَرَعَاهَا حِمَى  
وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمٍ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ  
لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْإِفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْإِضْطِدَادِ

أي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرَّ ويقال له السببي لانه يتعلق في المعنى بما هو من سبب المنعوت أي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل الكريم أبوه وعليه مثال النظم كما رأيت \* وكلُّهُ يكون بحسب ما قبله في التعريف والتنكير مطلقاً . وأمَّا في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتانيث فيجري مجرى الفعل الذي يقع في مكانه \* فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابقه في كل ذلك كما يطابقه الفعل فيقال جاءني رجلٌ كاتبٌ ورجلان كاتبان ورجال كاتبون وامرأةٌ كاتبةٌ وامرأتان كاتبتان ونساءٌ كاتبات كما يقال رجلٌ يكتب ورجلان يكتبان وهلمَّ جرأ . ما لم يكن ممَّا يشترك فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح وعلامة فلا يتغير عن لفظه في التذكير والتانيث \* وان رفع سببيه الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتانيث والافراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامه وذاهبٌ غلاماه او غلمانهُ وذاهبةٌ جاريتاه او جواريه كما يقال يذهب غلامه ويذهب غلاماه وهلمَّ جرأ \* وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلامك الضاربُهما أنتَ وقس عليه فلا يُثنى ولا يُجمع الا على لغة يتعاقبون



كما مر في بحث الفاعل \* غير ان الجمع المحظور انما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير  
فجاز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن موازنة الفعل \* واختلاف في الترجيح بينه  
وبين الإفراد ولعل الأوجه ما ذهب اليه بعض المحققين من انه ان كان المنعوت جمعاً  
كمرت برجال قيام عبيدكم فالتكسير اوضح وان كان منرداً او مثني فالإفراد اوضح \*  
واعلم انه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع  
فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمرجعة

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصَّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَأْوَلَهُ

اي انهم ينعتون بجملة مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتقة على ضمير يعود الى  
المحكوم بها عليه . وهي تخص بالنكرة على تأويلها بنكرة نحو لقيت رجلاً يركض اي  
راكضاً وقس عليه . وأما قول الشاعر

ولقد أمرت على اللئيم يسبني فأعفت ثم أقول لا يعنيني

فقل جملة يسبني نعت للئيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه تحلى بلام الجنس وهي  
لا تفيد تعريفاً في المعنى لانها لا تقتضي شخصاً بعينه . وقيل هي حال باعتبار صورة  
التعريف فيه وهو الارجح \* ولا تقع جملة النعت إنشائية فلا يقال عندي رجل  
هل تعرفه ولا عندك غلام ليته كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب  
وذلك لا يكون الا بما يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع  
ولذلك لا يصلح له بخلاف الخبر كما علمت في بابه \* واعلم انه اذا نعت بمنرد وجملة  
يقدم المفرد لانه الاصل فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . وندر تقديم الجملة  
نحو هذا كتاب انزلناه مبارك

وَيَبِينُ مَنَعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فَصِلَ مَا لَمْ يَكِ النِّعْتُ لِمَبْهَمٍ جَعَلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم . ما لم  
يكن النعت لمبهم نحو مرت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المبهم لما يوضحه  
فتشدد الملازمة بينهما \* واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا وإما فيلتزمون  
تكرارهما بين النعوت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد وكل  
نفس أجل إما قريب وإما بعيد . وهو كثير في الاستعمال



وَنَعْتُ مَا عُدِدَ تَفْرِيقًا عَطْفٌ بِالْوَاوِ حَتْمًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفريقاً له نحو عندي رجلان قيسي وشمسي وثلاثة رجال شاعر وكاتب وفتيه . بخلاف المتفق فانه يُسْتغْنَى بِثَنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ عَنْ تَفْرِيقِهِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ فَاضِلَيْنِ وَرَجَالٍ فَضْلَاءَ . وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما

في قول الشاعر

إلى الملك القرم وأبن الهمام وليث الكتبية في المزدحم

ولا يكون العطف مع المتعدد إلا بالواو لافادتها مجرد الجمع . واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والأجاز العطف بجميع الحروف الا حتى وأم . ومنه قول الشاعر

يا لهف زياية للحرث آل صابح فالغانم فالأب

وُستثنى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثنى والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفتيه على سبيل النعت وانما يقال على سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطَعَ النِّعْتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَالنِّعْتِ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ  
وَآخِرِ الْمُقْطُوعِ عَمَّا يُتَّبَعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقِ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للنعوت كالنعت الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على إضمار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إضمار فعلٍ نحو أعني \* وأما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو الحرث الخزومي . او تقريره نحو ضربة واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجم الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد \* وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء الحرث الخزومي الكريم بقطع الاخير . فان كان كلاً غير لازم جاز القطع فيه كلاً نحو الحمد لله الغني الحميد \* واذا أتبع بعض النعوت وقطع بعضها وجب تأخير المقطوع عن المتبوع لئلا يتشوش سياق الكلام



بانقلابه من إعراب إلى آخر ثم إلى آخر

وَنَقْتَضِي النَّكَرَةَ تَخْصِيصًا فَلَا يَقْطَعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوْلًا

اي اذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه لانه اذا قطع صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن التخصيص \* واما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الاول وعلى ذلك قول الشاعر

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشَعْنًا مَرَضِيْعًا مِثْلَ السَّعَالِي

فانه اكتفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلٍ اِقْطَعْ لِعَمْمُولَيْهِمَا نَعْتًا شَمَلًا

اي اذا اختلف العاملان او عملهما يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا الفاضلان ورأيت عمرا وقام زيد الكريمين \* ولا يجوز الإلتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف \* وكذلك اذا اختلف العمل والعامل واحد نحو ضرب زيد عمرا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبه اليهما \* وللقوم في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جل وقيل طلبا للاختصار \* واعلم ان من الائمة ما يُنعت وينعت به كاسم الاشارة . وما لا يُنعت ولا يُنعت به كالضمير . وما يُنعت ولا يُنعت به كالعلم . وما يُنعت به ولا يُنعت كالموصول المصدر بالالف واللام \* والاشياء التي يُنعت بها هي الاسم المشتق والجامد الماؤل به وبعض المصادر والجمل كما عرفت \* واما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بتعلقاتها لا بها كما مر كان يرجع الى تلك المتعلقات وهي داخله في الاشياء المذكورة \* وتكثر اقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط ان يكون صالحا لمباشرة العامل نحو وانا له الحديد ان اعلم سابقا اي دروعا سابقا \* وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجري بشرط ان يكون المنعوت بعض ما قبله كقول بعضهم منّا ظعن ومنّا اقام اي منا فريق و فريقي اقام . ونحو ومنّا دون ذلك اي ومنّا قوم دون ذلك \*



وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدر لها موصوف ولا تحمل ضميراً كالادهم المراد به القيد فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله الادهم ولا تقول القيد الادهم \* وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي الصائغ الجياد . وقس عليه

## فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرة كما في قول الراجز

اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير ماؤل بالمشق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفة فصار اسماً كالنابغة ونحوه \* والغالب فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه بيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عمر بن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها \* وقد لا يكون كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معاً \* ولا يختص بالأعلام

خلافاً لبعضهم فانه يكون في غيرها ومنه قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فان الطير بيان للعائذات ولا علمية فيهما كما ترى

وهو كنعنت وفق متبوع جرى معتزلاً في طرفيه المضمراً

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرات فلا يعطف المضمير عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعت ولا ينعت به \* واعلم انهم اختلفوا في وقوع عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض نحو لبست ثوباً جبّةً والاخص بين الأعم . وهو مذهب الكوفيين

وعليه جمهور المحققين



وَجَاءَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان  
لجملة دعا مولاه لانها موضحة لما فيها من الإبهام وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه  
في الجمل وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد  
وملك لا يبلى \* والنحاة على خلافه فانهم ينعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما  
لا يخفى على ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رَدْفَ الْبَدَلِ  
كَيَا أَخِي ذَا الطُّوقِ لَا عَمْرًا حِمِي قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان بفتح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل  
الطرح للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب  
عمرو بن عدي الغمي فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كل منه  
لانه يجوز ان يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب \* وكذلك حمي  
قومي الرجال والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للتبوع او بدل تفصيل منه  
لانه يجوز ان يقال حمي الرجال والنساء وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال  
يا اخي وحمي قومي فقط \* فان لم يكن كذلك امتنع البدل. إما من جهة الصناعة كما  
اذا قيل يا اخي عمراً فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم  
المفرد لفظاً في النداء . وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال  
والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمرو أكرم  
النساء \* وإما من جهتهما جميعاً كما اذا قيل هند جاء زيد غلامها فان الغلام وان  
كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لفقد الرابط  
المحل بالمعنى \* ويدخل تحت هذا الضابط صور شتى يتعين فيها البيان ويمتنع البدل

منها قول الشاعر

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أُعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف في عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءه على  
الضم . وقول الآخر



انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا  
 فان اقتران التارك بال يمنع بدلية بشر لامتناع اضافته اليه \* ومنها نحو يا زيد  
 الحرث ويا ايها الرجل عبد الله وائي الرجلين زيد وعمرو اتاك وكلا اخويك بكر  
 وخالد في الدار . فان كل ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء  
 على مصحوب ال وجعل العلم تابعا لاي المبهمة واضافة اي الاستفهامية الى معرفة  
 مفردة واضافة كلا الى المفرد وكل ذلك لا يجوز . واما قول الشاعر  
 كلا اخي وخليلي واجدي عَصدا في النائبات وإمام الملمات  
 فشاذا لا يلتفت اليه \* واذا قيل يا سعيد كرز فان جعل التابع بيانا جاز فيه الرفع  
 والنصب كما يجوز في النعت وعلى كليهما يمتنع جعله بدلا لاقتضائه البناء على الضم .  
 فان كان غير منصرف نحو يا سعيد احمد جاز جعله بدلا على اتباع اللفظ لكونه  
 حينئذ مضموما غير منون وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب \* واعلم انهم ذكروا  
 فروقا كثيرة بين عطف البيان والبدل . منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس  
 في نية احواله محل الاول ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة اخرى .  
 ولا يجوز فيه القطع ولا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير ولا فعلا ولا تابعا لفعل ولا  
 يخالف متبوعه في التعريف والتنكير . وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جاز  
 الحذف بخلاف البدل في الجميع \* وهي الفروق المسماة عند الجمهور فاحتفظ بها  
 وبالله الهداية

## فصل

## في التاكيد

يؤكد اسم مجاز يحتمل في نسبة او في عموم قد شمل  
 والنفس والعين لتقرير النسب مع ضمير له به الربط وجب  
 وللعموم معه كل وكلا كلتا كذا اجمع منه قد خلا

اي ان الاسم يؤكد لسبب مجاز يحتمله الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها  
 الشامل لجميع افراده \* والاوّل يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم المؤكّد



بهما ليربطهما به . والثاني يكون بكل وكلا وكلتا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه .  
 فيقال جاء الأمير نفسه وابنة الخليفة عينها والقوم كلهم والرجلان كلاهما  
 والمرأتان كلتاهما والجيش أجمع دفعا لاحتمال ان يكون قد جاء رسول من نسب  
 المجي الى ذاته او بعض من نسب الى كلة ولكن قيل ذلك على سبيل المجاز \* واعلم  
 ان النفس والعين قد تجران بياء زائدة نحو جاء الأمير بنفسه فيجري عليهما اعراب  
 المتبوع محلا \* وقد يؤكّد بهما جميعا بشرط تقديم النفس على العين نحو جاء الأمير  
 نفسه عينه لان النفس تدل على الذات بالحقيقة والعين تدل عليها بالمجاز \* وقد

يؤكّد بجميع كقول الشاعر

فداك حي خولان جميعهم وهمدان

وكذلك بعامة نحو جاء القوم عانتهم وكلاهما من نوارد الاستعمال ولذلك اغفلها  
 اكثر المصنفين

وَأَكَّدُوا ضَمِيرَ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمَنْفَصِلِ .  
 اي ان ضمير الرفع المتصل اذا اريد تأكيده بالنفس او بالعين يؤكّد قبل ذلك  
 بالضمير المنفصل فيقال زيد جاء هو نفسه . وذلك لانه قد يلبس في بعض الصور  
 نحو هند ذهبت نفسها او عينها . فانه يوم ان المراد ذهاب حياتها او بصرها فقالوا  
 ذهبت هي نفسها او هي عينها دفعا لهذا الالتباس . ثم حملوا على ذلك بقية الصور طردا  
 للباب \* ولما كان هذا المحذور لا يتأتى مع الضمير المنفصل ولا مع غير المرفوع من  
 المتصل ولا في تأكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك . فيقال انت نفسك ضربت زيدا  
 وإياك عينك اردت وهند رأيتها نفسها ومررت بها عينها والقوم جاءوا كلهم وهلم  
 جرا . وأما مع الظاهر فيمتنع ذلك مطلقا فلا يقال جاء الأمير هو نفسه ولا رحل  
 القوم هم كلهم لان التأكيد تكملة للتوكّد والضمير اقوى من الظاهر في الاعرفية  
 والاقوى لا يكون تكملة لما هو اضعف منه

وَعَزَّزَ التَّأَكِيدُ بَعْدَ أَجْمَعِ بِأَكْتَعِ فَأَتَعَ فَأَبْصَعَ

وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرُرِ

اي ان التأكيد يقوى بعد اجمع باكتع وما يليه . واجمع يؤكّد به غالبا بعد كل .



وهي تستعمل مضافة الى ضمير المتبوع كما مرَّ فيستغنى بذلك عن تكرار الاضافة في  
اجمع وما يليه فيقال جاء الجيش كله اجمع اكتب ابع ابع . ويقال لاجمع وما يليه  
توابع كل ولا كتع وما يليه توابع اجمع \* وجميع هذه الالفاظ غير منصرفة للوزن  
وشبه العمليَّة لانها معرفة بلا معرف كما مرَّ في باب ما لا ينصرف وهو المشهور \*  
وقد يؤكَّد باجمع دون كل نحو فيعزتك لأعوينهم اجمعين . ومنه قول الراجز  
اذا بكيت قبلتني أربعا اذن ظلت الدهر ابكي اجمعا  
ولا يؤكَّد بتوابعه دونه الأشدوذا كقوله

ياليتني كنت صبياً مريضاً تحماني الذلفاء حولاً اكنعا

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعيَّة له لا بالأصله ولذلك قيل انها الفاظ مرتجلة  
لا معنى لها عند انفرادها وانما تذكر اتباعاً لجرّد التقوية \* واذا اجتمعت هذه التوابع  
فلا بد من تقديم اكتب . واما ابع وابع فقد يتساهل في الترتيب بينهما \* واعلم ان  
ما تعدد من الفاظ التاكيد يكون كله تأكيداً للمتبوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله \*  
ولا يجوز العطف بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الامير نفسه وعينه ولا جاء  
الجيش كله واجمع لان العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون  
من قبيل عطف الشيء على نفسه \* ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي  
جيء بها لاجله

كذلك جمعاً "وما صرف من جمعهما بكل ما مرَّ قمن"

اي ان جمعاً مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتبعها كتماع وبتعاء وبصعاء  
وهي تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاً كتماع الى آخره \* ويقاس على  
المفرد منها الجمع وهو اجمعون وجمع فتجمع توابع كل منهما كمتبوعها ويجريان في  
سائر الاحكام على ما ذكر \* واعلم ان اجمعين تختص بالعقلاء كما هو شأن المجموع  
جمع السلامة بخلاف البواقي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

"وأعلم بأن كل مع ما يتبع بها لما سوى المثني تقع"

"وللمثني جعلوا كلنا كلا والنفس والعين لكل شمالاً"

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تستعمل لتأكيد ما سوى المثني وهو



المفرد والمجموع . غير ان كل تلزم لفظاً واحداً مع الجميع واجمع واخواتها تصرف بحسب  
 مشيوعها . فيقال جاء الجيش كله اجمع والكتيبة كلها جمعاً والمؤمنون كلهم اجمعون  
 والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحد منها توابعه \* وأما المثني فيؤكّد المذكور منه  
 بكلاً والمؤنث بكليتنا نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها \* والنفس والعين  
 يؤكّد بهما المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انهما تُفردان مع المفرد  
 وتُجمعان مع المثني والمجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان انفسهما  
 والرجال اعينهم وهلمّ جرّاً

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدٌ بِالشَّامِلِ      تَجْزِئَةٌ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ  
 كَجَاءَ قَوْمِي كُلُّهُمْ مَسَاءً      وَبَعَثْتُ عَبْدِي كُلَّهُ لَا جَاءَ

اي ان ما يؤكّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون مجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم  
 كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن  
 اثبات المجيء لبعضه دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والرابع  
 ونحوهما . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشتريت العبيد كلهم . وقس  
 نظائره عليه \* واعلم ان كل قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكّد فتستغني به عن ضميره

كقول الشاعر

كم قد ذكرتك لو اجدى تذكركم      يا اشبه الناس كل الناس بالقمر  
 اي يا اشبه الناس كلهم . واكثر ما يستعمل ذلك في الشعر وسمع نادراً في النثر  
 كقولهم العجب كل العجب بين جهادى ورجب

وَلَيْسَ لِلنَّكْرَةِ مِنْ تَأْكِيدِ      إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكّد الا اذا كان المؤكّد للشمول والمؤكّد محدوداً . واكثر ما يكون  
 ذلك في اسماء الزمان كالיום والشهر ونحوهما مما يدل على مدة معلومة المقدار لان في  
 ذلك فائدة للتاكيد في رفعه احتمال المجاز باطلاق الكل على البعض للبالغة . وقد

ورد السماع به عن العرب كقول الشاعر

تأبث حولاً كاملاً كله      لا نلتقي إلا على منهج

ومنه قول الراجز قد صرت البكرة يوماً اجماً . وقوله تحملني الذلفاء حولاً اكشعا



كما مرّ . وهو مذهب الكوفيين \* وقد يكون ذلك في غير اسماء الزمان من ذوات  
الأجزاء المعلومة المقادير كالديرهم والدينار ونحوهما فيقال انفتحت ديناراً كاه و اعطيت  
درهماً اجمع \* فان لم يكن كذلك امتنع التاكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال  
جاء رجل نفسه ولا صمت زماناً اجمع \* واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التاكيد  
للتقرير والحذف منافي له . فلا يقال الذي رايت نفسه زيد اي الذي رايت نفسه \*  
ولا يتحد تاكيد المتعاطفين ما لم يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو  
كلاهما \* واختلف في جواز نحو اختصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم  
الفائدة في تاكيد اذ لا يكون الاختصاص الا بين اثنين فما فوق فيكون تاكيد من  
قبيل اللغو في الكلام \* واعلم ان التاكيد ضربان احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون  
بالفاظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رايت . والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر  
ولا ينخص كما ستري

وَأُسْتَعْمِلَ التَّأَكِيدُ أَنْ يَكْرَّرَ لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِرَا

اي انهم استعملوا التاكيد ايضاً بان يكرّر اللفظ بمعناه تقريراً له . ولذلك يقال له  
التاكيد اللفظي \* وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد . او نكرة نحو زيد عالم  
عالم . والفعل نحو قام زيد . والحرف نحو نعم نعم . والجملة نحو قام زيد قام زيد \*  
غير ان الجملة كثيراً ما تقترن بعاطف نحو اولى لك فاوّل ثم اولى لك فاوّل . ما لم  
يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوم ان الضرب قد  
تكرّر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود \* واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا  
حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف  
بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التاكيد لا  
على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست  
للجواب يُعاد معه ما اتصل به لانه كالجزء منه . فيقال مررت به به في تاكيد الضمير .  
وان زيداً ان زيداً قائم في تاكيد الحرف . ويجوز ان يقال ان زيداً انّه قائم



استغناءً بالضمير عن الظاهر \* فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوهما لا تلزمه  
إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يُقَوَّى بِمُرَادِفٍ كَمَا      فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوْ أَلْقَى رَمَى  
فَجَاءَ بِالْمَذْكُورِ لِلْمَقْدَرِ      نَحْوُ نَقُومُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَرِ

اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قمت انت وذهبت انا  
والقوى الكتاب رماه وايني نعم وهلم احضر وما اشبه ذلك من المترادفات . ومنه

قول الشاعر

فَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ      أَجَلَ جَبْرِ إِنْ كَانَتْ أُبَيَّتْ دَعَاثِرُهُ

وقول الآخر

وَبِكُمْ بَدَأْنَا يَا لَكَبِ قَتْلَهُمْ      وَلَعَلْنَا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَسَى

ولما كان المعتبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكّد  
الضمير المقدر بالمذكور نحو قام هو ونقوم انت \* وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف  
حيث امكن اولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اساس في العبارة . والله اعلم

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْتَمَلُ      تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ

اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يؤكّد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً  
او مجروراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه مجرداً عن لفظ يعمل فيه  
بخلاف المنصوب والمجرور . فيقال قمت انا بطريق الاصاله . ورايتك انت ومررت به  
هو بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له نحل النصب والجر قضاءً لحق التبعية

وَعُدَّ مَا حُكِيَ مِنَ الْإِتْبَاعِ      عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعٍ  
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ      وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَأَعْلَمُ وَأَحْتَفِظُ

اي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإتياع كقولهم فلان هاع  
لاع اي شديد الجبانة . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك \*  
قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يقوى



بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعاً . وهو على ثلاثة اضرب . لانه إما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً . او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتحسين الكلام لفظاً ونقويته معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولهم حسن بسن . او يكون له معنى متكلف غير ظاهر كقولهم خبيث نبيث من نبت الشر اي نبشه . انتهى \* وقيل ان توابع اجمع من قبيل هذا الايتبع اذا لا معنى لها عند انفرادها او لها معنى متكلف \* وهو كالتا كسيد المعنوي ساعي لا يتجاوز ما حفظ منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه مطرد في القياس

## فصل

## في البدل

يُبدلُ عَيْنٌ ما لِمَهْيِدٍ جُعِلَ      اَوْ بَعْضُهُ اَوْ ما عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ  
كَخَالِدٍ اَخُوكَ لآحَتِ نَارُهُ      وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ اَوْ دَارُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتملاته كما رأيت في الأمثلة . فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتملاته . وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له كما رأيت . ويقال للاول بدل الكل وللثاني بدل البعض وللثالث بدل الاشتمال \* واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال . او تقديرًا نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم . او بما يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود . اي نارهم لان ال تنوب عن الضمير كما ستعرف \* وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام أحد الأزيد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط \* وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه \* ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عامله عليه دلالة جملية يفهم منها معناه بطريق الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف . فلا يقال فاض النهر ماؤه ولا اسرحت زيدا فرسه لتعين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني



وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ      إِنَّ قَرْنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد  
عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر

يا زيدا زيدا اليعملات الذبلي      تطاول الليل عليك فانزل

وذلك لانه اذا ابدل مما يساويه في اللفظ والمعنى جميعا يكون ابداله عبثا لعدم  
حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ اَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ      وَهُوَ الْمُرَادُ فَاَنْوَ طَرَحَ الْاَوَّلِ

وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْجَرِّ فَاِنْ      لَاقَى ضَمِيْرًا فَتَصْرِيحٌ قَمْرًا

اي انه ينوي ذكر عامل المبدل منه مكررا مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو  
على نيه تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة اخرى \* والتابع  
في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام  
واحلال التابع محله \* واما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن  
جازا فيجوزون التصريح به اشدته اتصاله بالمجرور نحو مررت بزيدا باخيك . فان كان  
البدل ضميرا وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور  
لا يكون الا متصلا والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ اَوْ سُؤَالٍ ضَمِيْنَا      يَدُو كَمَنْ يَدْعِي اَزِيدًا اَنَا

اي اذا ضم المبدل منه حرف شرط او حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل  
لكي يوافق المبدل منه في تأدية المعنى . نحو متى قمت ان ليلا او نهارا اقوم وكيف  
انت اصحیح ام سقیم . وعليه مثال النظم كما رأيت \* وهذا البدل من قبيل بدل  
التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ      اِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خَصَتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتهدني الى  
صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة  
من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود اوتى من المقصود نحو كلاً



لنَسْفَعَنَّ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة \* واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتنكير وغيرها مما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المتبوع وكونه في التقدير من جملة اخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجي \* . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزم مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر

وظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ      فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِإِلْسَامِ الظَّاهِرِ  
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةَ عَنِّي      " إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمِنَا "

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيداً آياه . و يبدل الظاهر من المضمر الغائب كما يبدل من الظاهر نحو رأيت زيدا وقبلة يده واحببته حديثه \* فان كان للحاضر وهو المتكلم والمخاطب لم يبدل الظاهر منه بدل الكل فلا يقال رأيتك زيدا لان المبدل منه حينئذ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحداً فلا يجوز طرحه والقصد بالنسبة الى غيره . بخلاف ضمير الغائب فان فيه ايهاماً ولذلك يسوغ ابدال الظاهر منه \* فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابداله من الضمير المذكور نحو اللهم أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا . ومنه قول الشاعر

فما برحت أقدامنا في مكاننا      ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قتم ككم . فان لم يكن كذلك لم يجز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور \* وأما غير بدل الكل فجائز عند

الجميع ومنه قول الزاجز في بدل البعض

أعدني بالسجين والادام      رجلي ورجلي شئنة المناسم

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذريبي ان امرك لن يطاعا      وما الفيتني حلي مضاعا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحداً كما



في بدل الكل \* واعلم ان ابدال الظاهر من المضمرة انما يكون من البارز دون المستتر  
فلا يقال هند تعجني حسنها \* واختلفت في نحو جاءوا صغيرهم وكبيرهم والا كثرون  
على انه بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مَضْمَرٍ مِنْ مَضْمَرٍ وَالْحُكْمُ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمرة من المضمرة واكثرهم على جوازه بشرط الموافقة  
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورايتك اياك . وهو مذهب  
البصريين \* غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد .  
واذا توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير  
المرفوع كما علمت \* واما اذا اختلف الضميران نحو رايتك انت ومررت به هو فيتعين  
التأكيد بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْجُمْلَةُ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهَا الْبَدَلُ  
اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد الفعلان في  
الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب \* وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي  
الألوف متلف ماله وعمرو ومتقى يخاف الله \* وان تتأثر الجملتان في الاسمية والفعلية  
نحو قل هو الله احد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له ارحل لا يُقِيمَنَّ عندنا والآفكن في السر والجهر مسلماً

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل يُنظر الى نفسه دون  
فاعله والجملة يُنظر اليها برمتها فيكون الاتباع لمجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة  
باسرها . فتبصر

وَيَبِينُ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذَيْنَ مَنْ هُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان  
جملة مَنْ هُمَا بدل من اسم الاشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله  
الا الله كلمة الاخلاص فان كلمة الاخلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها \* غير  
انهم يلتزمون تاويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تاويل النسبة



والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتها وقلت هذه العبارة . وهو من نوادر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا يَحْيَىٰ أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا  
 اي انهم يُبدِلون مَّا سَقَطَ من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا يحيى ادعه كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد الا سبا كما مر في باب الاستثناء \* والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المُستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المُستثنى منه المحذوف كما علمت في بابه

وَرُبَّمَا أَبَدَلَ مَنْ بَدَّلَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ  
 أَوْ ظَهَرَ الْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلَطًا فَالْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول عنه . او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقه لسانه الى غيره . ويقال للاول بدل البداء او الإضراب وللثاني بدل النسيان وللثالث بدل الغلط . ويجمع الثلاثة قولك اعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان يعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل الغلط \* وعلى هذا يكون من البدل ما يُذكر فيه المبدل منه على سبيل العمد اي عن قصد صحيح وهو الأبدال كلها الا بدل النسيان وبديل الغلط . ومنه ما يُذكر فيه على سبيل الخطأ تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البدلان المذكوران \* واعلم ان بدل الغلط انما يصح في النثر دون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الا ما اربجل منه في النادر \* قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب ان يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر . انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفْصَلُ كَطَابَ وَقَتَاكَ الضَّمِّي وَالطَّفَّلُ  
 فَقِيلَ بِالْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَقَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعٌ



اي ان من البدل ما يفصل الجملة الذي قبله . وذلك الجملة قد يكون متعدداً في اللفظ وهو المثني كما في مثال النظم والمجموع كما في قول الشاعر  
 أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ بَيْشَةَ دُونَهُ      أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ  
 وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر

أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ      عَنَافُ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ

فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله ولذلك يقال له بدل التفصيل \* وهو عند الاكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب قوم الى ان البدل هو الاول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تفيد انه بعض الجملة الذي قبله \* وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإلتباع على الاصل والقطع بإضمار محذوف . فيقال مررت بالرجلين زيد وعمر وعمر وعمر على الإلتباع . والرفع على تقديرهما زيد وعمر . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمر . فتدبر

### فصل

#### في عطف النسق

يَشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَبَطٌ      فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ فَقَطْ  
 فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ      مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعُ

اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الاول قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي المجيء وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان المجيء الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى \* وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل المجيء \* واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يقال قم انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل



اكثر من المعطوفين لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكلية . وهو مذهب اكثر المحققين \* واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والآن فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْاِعْرَابِ مِنْ وَفْقِ فِقْهِ اَلْخِلَافِ دُونَهُ اَذِنُ  
اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . واما في غيره فيجوز اختلافهما . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمرة على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال \* وبالعكس نحو جاء رجل زيد وانا وزيد  
ذاهبان وهلم جرا \* وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما سترى ان شاء الله  
وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يَفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمُنْفَصِلِ  
وَكَرَّرَ اَلْخَافِضُ مَعَ ذِي اَلْخَفْضِ اِذْ كَانَ بَعْضُهُ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حينئذ كأنه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة \* وهو يشمل الضمير البارز نحو قلت انا وزيد . والمستتر نحو قم أنت وعمرو \* وقد يفصل بينهما بغيره حملاً عليه باعتبار ابعاده احدهما عن الآخر كما يعتبر ذلك لترك التانيث في نحو حضر المجلس امرأة . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباءنا \* فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وبزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك انت وزيد \* واما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليهما لعدم اتحادهما بالعامل . فيقال رأيتك وزيدا وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيدا ضربت وفس عليه



وَالْعَطْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالاسْمِ قُدْرًا " بِهِ وَبَيْنَ اسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى "

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يقدر بالفعل كالضارب ونحوه  
ليمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحواً ولم يروا الى الطير فوهم  
صافآت ويقبضن . اي صافآت وقابضات او يصففن ويقبضن . وانما خالف بينهما  
لافادة الاستمرار في الاول والتجدد في الثاني \* واكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم

على الفعل كما رايت ويقل العكس كقول الراجز

بات يعشيها بعضبٍ بائرٍ يقصد في أسوقها وجائرٍ

لان الاعراب غير ظاهر في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع \*  
واعلم ان هذا الفرق لم يعتبر في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو  
حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يخير فيه في تقديم ايهما شئت \*  
وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تأول به نحو مررت برجل شريف وابوه  
كريم اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رايت والعكس مكروه  
لما علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأْوَلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة  
بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَيَجِي وَيُمِيتُ وَفَمٌ فَأَنْذِرُ \* ولا بد من هذا التعادل بينهما  
ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحاباً . ونحو يقدم قومه يوم  
القيامة فاوردهم النار . اي فاثارت ويوردهم لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني  
للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي  
للدلالة على تحقق وقوعه . وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفِي الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنشَاءُ حَسَبَ مَا اشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو  
اقتربت الساعة وانشق القمر وكأوا واثربوا ولا تسرفوا . وهو المشهور بين النحاة \*

وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُناغي غزاً لا عند دار ابن عامرٍ وحل ما قيك الحسان بائميد



ونحو قال اني أشهد الله وأشهدوا اني بريء مما تشركون فعلي تأويل أن تناخي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تاويل الخبر اي وأشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ      عَنْ عَامِلِينَ فَيَعَابُ عَطْفُهُ  
وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرُّ      كَنَفِي الْحَمِي عَثْمَانَ وَالِدَارِ عُمَرُو

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد واخلاك عمرو وكان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور \* فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعليه مثال النظم . ام اسماً كقولهم ما كلُّ يضاء شحمة ولا سوداء ترة . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْعُطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ      يَأْتِي وَبِالرَّدِّ لِدَاكِ قَدْ وَرَدُ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يؤتى بمعطوف اشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه برؤ المياه وطيبها      وفي قلبه نار الضغينة والحقد

فان الحقد هو الضغينة ولكنه عطف عليها ليستدل به كل احد على معناها ولذلك يقال له عطف التفسير \* وذلك بخلاف ما أريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجُمَلِ الْمَوَاقِفَهُ      بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسِنوا اتفاق الجملة المتعاطفة في الاسمية والفعلية نحو زيد قائم وعمرو قاعد وقام زيد وقعد عمرو لقصد المطابقة بين الطرفين \* وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو يخادعون الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند النحاة \* واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوال اصحها ان العامل في النعت والبيان والتأكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل مقدر من لفظ عامل البديل منه .



وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور \* واذا  
اجتمعت التوابع يُقدّم النعت ثم البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم النسق كما رأيت ترتيبها  
في الذكر هنا . فيقال جاء أبو حفص الكرمي عمر نفسه أمير المؤمنين وعثمان . وهو  
اختيار الاكثرين

## فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفًا تَاءً أَنْشَى أَبْدِلَ فِي أَسْمٍ لَغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّحَ تَلِي

اي ان التاء الموضوعه للاسم الموث المفرد وهي التي يقال لها المربوطة يُوقَف عليها  
بإبدالها هاء إذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع الموث في اللفظ والمعنى  
جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت  
طلحة وهلم جرا بالهاء في الجميع \* وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورُبّت . وبقيد  
المفرد نحو مؤمنات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقَف  
عليه بالتاء المبسوطة \* وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها  
معه لانه متحرك تقديراً لقلبه عن متحرك \* واعلم ان التاء في نحو كتبة وقضاة  
تُحَسَّب كثناء طلحة ونحوه لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فتجري تجراها في الإبدال \*  
وما سُمِّي بجمع الموث السالم كعرفات يُعطى حكمه في الإثبات استصحاباً لاصله \*  
والتاء اللاحقة للحرف ونحوه كُرِبّت وثمت منهم من يجعلها للبالغة في المعنى فيقف  
عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَب  
حيث وقعت بحسب الوقف عليها \* واذا وقِف على نحو يا طلح مرخماً رُدّت الهاء  
المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك واذا سُكِن التبس الاسم بالجرّد منها .

وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينَ أَبْدِلْ بِالْأَلْفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالْغَيْرُ حَذِفُ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحه في ما ليس مختوماً بتاء التأنيث يُبدل الفاء سواء كانت  
الفتحه اعرابية نحو رأيت زيداً ام بتائية نحو رأيتها . فيقال رأيت زيدا ويا زيد  
إيها بالالف فيهما \* وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيحذف ويُسكَن



ما قبله مطلقاً نحو جاء زيد ومررت بقاضٍ ويا رجلُ صَه بالسكون في الجميع \* واما

نحو قول الشاعر

أَلَا حَبْدًا غَنِمَ وَطَيْبُ حَدِيثِهَا      لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفَ  
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة \* واعلم ان المقصور يُوقَف عليه بالألف اتفاقاً .  
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألف والمحققون على انها الالف الاصلية حُدِف  
التنوين الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْمَلِ عَلَى التَّنْوِينِ نُونٌ كَأَضْرِبِ      فَأَبْدِلْ لَدَيَّ الْفَتْحَ كَذَا نُونٌ إِذَنْ  
وَحُدِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتَحَ قَبْلَهَا      أَوْلَاهُمَا فَرْدٌ مَحْدُوفٌ لَهَا

اي ان نون التأكيد الخفيفة تُحْمَل على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طَرَفًا  
فتبدل ألفاً اذا كان ما قبلها مفتوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تُقَرِّبَنَّهَا      وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَأَعْبُدَا

لي فاعبدن \* وكذلك نون إِذَنْ الجوابية فانهم يبدلونها ألفاً في الوقف تشبيهاً لها  
بالمنصوب المنون نحو ولن تفلحوا اذا . وهو مذهب الجمهور \* وأماً اذا وقعت نون التأكيد  
المذكورة بعد ضمة او كسرة نحو اضربن يا رجال واذهبن يا فلانة فاذا وقف عليها  
تُحْدَف كما يُحْدَف التنوين بعدها . وحينئذ يرد ما حُدِف لاجلها من الضمائر لزوال  
موجب الحذف وهو التقاء الساكنين فيقال يا رجال اضربوا ويا فلانة اذهبي \* فان  
كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضربن يا قوم وهل تذهبن يا جارية  
رُدَّت ايضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال فيقال يا قوم هل تضربون  
ويا جارية هل تذهبين . وحينئذ تستوي صورة المؤكِّد وغيره \* وكل ذلك يجري  
في النون المخففة واما المشددة فلا يقع معها شيء من ذلك لانها تباين التنوين فلا  
تجري مجراه

وَقَلَّ رَدُّ الْآخِرِ الْمَحْدُوفِ فِي      قَاضٍ وَقَلَّ الْحُدْفُ إِنْ يُعْرَفُ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والجر كقاض قد يُوقَف عليه برد آخره  
المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه  
قراءة بعضهم ولكل قوم هادي وما لم من دونه من والي \* فاذا عُرِف كالقاضي



فقد يُوقَف عليه بحذف آخره بناءً على أن ال قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيره . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المتعال ولينذر يوم التلاق \* ومن هذا القبيل المنادي المقصود نحو يا قاضي . فانه قد يُوقَف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال \* والمختار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنون المذكور لان ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يُحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف \* وأما المعرف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرُّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلِيَ أَصْلٌ بَقِيَ نَحْوُ مَرٍ وَنَحْوَقِ الْهَاءِ الْحَقِيقِ

اي انه يجب رد الاخر المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مَرٍ اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مَرِي باثبات الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجمافاً به لبقائه على اصل واحد ساكن \* واما الفعل الباقي على اصل واحد فان كان امراً نحو قِ وجب الحاقه بهاء السكت اتفاقاً فيقال قِه اذ لا سبيل الى رد المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الاكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعيش يره « وَقُلْ لِمَهْ مُسْتَفْهِمًا وَجَارَ لِمٌ أَيْضًا وَفِي ابْتِغَاءِ مِ الْهَاءِ التَّزِمُ » اي انه اذا وقف على ما الاستفهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجيء تلحقها هاء السكت لبقائها حينئذ على حرف واحد فيقال لِمَهْ وَعَمَهْ وَكَيْمَهْ . وونه قول

الراجز

يَا فَعَسَى لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهْ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يُوقَف عليها باسكان الميم مجرودة باعتبار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلمة الواحدة لان حرف الجر لا يستقل بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال \* واما المجرورة بالاسم كما في نحو ابتغاء مِ آيت فيوقف عليها بالهاء وجوباً فيقال ابتغاء مَه لان الاسم لا يمتزج بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة



وَالهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ تُخْنَارُ وَمَعَ مُحْرَكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ نَقَعَ

اي ان الحاق هذه الهاء يُخْنَارُ في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعداً نحو ادعُ واخشَ وارمِ ولم يدعُ ولم يتَّانَ ولم يستقصِ وما اشبه ذلك . فيقال ادعُ واخشه وهلمَّ جرّاً . ومنه قولهم في المثل وجدتُ الناسَ أُخْبِرُ نَقَلَهُ . وذلك للمحافظة على بقاء الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب الدليل والمدلول عليه \* ويجوز الحاق الهاء لكل ما بُني على حركة بناءً لازماً نحو ذَهَبَتْهُ وما أدراك ما هَيْبَةٌ وَجِئْتُ أُمِّهِ . وعليه قوله

اِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغَلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ

ولا تلحق المُعْرَبَ ولا المَبْنِيَّ بناءً عارضاً كالمُنَادَى لان حركة الاعراب تُعرَفُ بالعامِلِ فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها بسبب شيء يشبه العامل \* واختلف في الحاقها الماضي والخيار منعه لان حركته تشبه حركة الاعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالمُعْرَبِ كما علمت ذلك في موضعه . وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودَ مِمَّا سَكَنَّا مِنْ نَحْوِ وَازِيدًا وَيَا عَمًّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضاً مما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحقين بالالف نحو وازيدا ويا خالدا . والمنادى المضاف الى ياء المتكلم المنقلبة الفاً نحو يا عمّاً . وما كان مبنياً بناءً لازماً مما آخره الفُ اصليةً نحو هنا . فيقال وازيداه ويا عمّاه وجلستُ هنا . وقس على ذلك \* ويدخل تحت حرف المد ما كان ألفاً كما رأيت وهو الاكثر . وما كان واوا او ياءً محوّلين عنها كما في نحو واغلامهوه وواغلامه كينة كما سترى كل ذلك مواضعه ان شاء الله \* واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل مُلْحَقَةً بالساكن المذكور وهو من الجوازات الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مرجباهُ بجمار ناجيةً اذا اتى قرّبتهُ للسانية

وحيثُ يجب تحريكها دفْعاً لالتقاء الساكنين او اقامة للوزن فتضمُّ تشبيهاً لما بهاء الضمير وهو الاكثر . وقد تُكسّر على اصل التقاء الساكنين كما سيبي



وَكُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عَلَقًا يَلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه يلزم السكون على كل حال وهو الاصل في الوقف . فان كان الحرف ساكناً في الاصل كهند قامت وزيد لم يقم فهو المطلوب . وإلا سكتن مطلقاً سواء كان اصلياً ام زائداً . باقياً على لفظه ام مبدلاً . وذلك مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ

«وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَافِي يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِالْخِلَافِ»

لِكِنَّةِ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِنَتِجِ حَرْفِ الْمَدِّ مِمَّا يُشْبَعُ

اي ان القوافي المطلقة وهي المتحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

وَلَا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أَمْرَ قُبَا غَنَيْتُ عَنْهَا وَسِرُّ النَّاسِ مِنْ مَرَقَا

وقول الآخر

فَلَا تَشْرَبُ بِلَا طَرَبٍ لَانِي رَايْتُ الْخَيْلَ تَشْرَبُ بِالصَّفِيرِ

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها كما ترى فيكون مصحوبها كالمصوب المنون الذي يبدل تنوينه الفاء وهذا الاستعمال انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاصباح المقفأة اذ لا وزن فيها

### مسائل منشورة

فصل

في النداء

عَوِّضَ عَنْ فِعْلِ النَّدَا حَرْفُ النَّدَا لِظَاهِرِهِ بِهِ خِطَابٌ قَصِيدًا  
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مَعِينًا يُرَى بِنِي كَمَرْفُوعٍ وَلَوْ مَقْدَرًا



وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نُصِبَ فَنَصَبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفْظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه انا دي زيداً ثم حذف الفعل للتخفيف وعوض عنه بالحرف . ولذلك تحسب العبارة جملة باعتبار الفعل المحذوف ويجعل المنادى من باب المنعول به \* وحكم المنادى ان يكون امماً ظاهراً غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضممر . فان كان مفرداً معيناً ببني ولو تقديراً على الصورة التي يرفع بها لو كان معرباً . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيهه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والجمع \* ويدخل في المعين ما كان معيناً قبل النداء نحو يا زيد . وما صار معيناً بعده نحو يا رجل مراداً به رجل بعينه \* ويدخل في البناء ما حدث حقيقة على المنادى المعرب كما رايت . وما قدّر حدوثه على ما كان مبنياً قبل النداء نحو يا سيويبه \* ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضممة في نحو يا زيد والألف في نحو يا رجلاً والواو في نحو يا مؤمنون . وما تقدّر فيه نحو يا يحيى ويا قاضي في المبنيات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات قبله . وكله يكون في محل النصب باعتبار معنى المنعولية \* وأمّا الوجه في بناءه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة في نحو ادعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمينه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحق البناء بهذا الاعتبار \* ومن ثم أعرب ما لم يتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلاً لغير معين وما ليس مفرداً نحو يا عبد الله ويا طالماً جبلاً فكان ينصب لفظاً على حق المنادى كما علمت \* وانما احتج الى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبنى . وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مَضْمَرٌ إِذْ قَدَّ ابْنِي تَكَلَّفَ الْخُطَابَ مِمَّا اجْتَلَبَا  
وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لَصِحَّةِ الْخُطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضممر لا ينادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجتلب اليه بواسطة النداء .  
أمّا المتكلم والغائب فلا ينادى بنا في وضعهما . وأمّا المخاطب فلا ينادى لا يتحمل خطاباً



آخر \* وكذلك ما أُضيف إلى المضمَر فإنه يُصحُّ أن يُنادَى منه ما يحنمل توجيه الخطاب إليه وهو ما أُضيف إلى غير ضمير المخاطب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لأن المضاف في كل ذلك قد صار مخاطباً فلا تصحُّ إضافته إلى المخاطب أيضاً لأن الخطاب يقتضي اتحادها والإضافة تقتضي المغايرة بين المتضامنين . فتأمل

« وَجَازَ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ الْفَاءُ فِي مَا سِوَى الْمُعْتَلِّ وَالْحَذْفِ أُقْتِنَى »  
 « فَأَكْسَرَ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَأَفْتَحَ أَنْ تَرِدَ وَأَضْمَمُ فِي اللَّفْظِيِّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ »

أي أن الياء من الضمائر التي يُضاف إليها المنادى إذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها ألفاً فيقال يا غلامي يا غلاماً . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة أو مقلوبة . وحينئذٍ يفتح آخر المضاف أو يكسر للدلالة على المحذوف منها فيقال يا غلام بكسر الميم وفتحها \* ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاءً بنية الإضافة وعليه حكاية يونس يا أمُّ لا تنعلي بضم الميم \* وقيد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً إلا مضافاً كالأب والام ونحوها \* وكل ما ذكر من أحكام القلب والحذف لا يقع في الإضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف إليه فلا تشمل التصرف المذكور . ولذلك لا يجوز معها إلا اثبات الياء ساكنة أو مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر إلا اثباتها مفتوحة على ما مرَّ حكمه في باب الإضافة

وَعَوَّضُوا بِالْتَاءِ فِي يَا أَبْتَ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَا أُمَّتَ

أي ومما استعملوه في الياء مع المنادى المضاف إليها أنهم عوّضوا عنها محذوفة مع الأب والأم بالتاء فقالوا يا أبتَ ويا أُمَّتَ . وهي تاء تانيث كاللاحقة رَبِّ ونحوها بدليل جواز إبدالها هاء في الوقف كقوله وَرَفَعَتْ مِنْ صَوْتِهَا هَيَّا أَبَةَ . ولذلك يفتح ما قبلها \* والأكثر كسر هذه التاء تعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز فتحها لأنها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائزة فيها \* ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . ولا بينها وبين الألف لأن الألف بدل من الياء . وأما قول الشاعر

أَيَا أَبْتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَانْمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دَمْتَ عَائِشَا



وقول الآخر

أَيَّا أَبْتَا لَا تَرَمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرَمِ

فكلاهما ضرورة على الصحيح

وَمِثْلَ يَا أَبْنِي قِيلَ يَا أَبْنَ أُمِّي فِي مَا خَلَا الْأَضْمَ وَيَا أَبْنَ عَمِّي

اي انه كما يقال يا ابني باثبات الياء وقلبها وحذفها يقال يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي بهذه اللغات في المضاف الى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فانه لا يجوز معهما لفقد صورة المنادى المفرد فيهما . وعلى ذلك قرئ يا ابن أُمِّ ان القوم استضعفوني

بالكسر والفتح . وقال الراجز

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا أَبْنَ عَمًّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنُكْفَى الْمَمَّا

وذلك يجري ايضاً مع الابنة المضافة الى الأم او العم . ومنه قول الراجز

يَا ابْنَةَ عَمًّا لَا تَلُومِي وَاهْجِي لَا يَخْرُقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مِسْمَعِي

وهو مقصود على ما ذكرناه فلا يتجاوزهُ الى غيره كما شقيق أُمِّي ويا ابن اخي ونحو

ذلك

وَكَأَلْمُضَافٍ نَصَبُوا الشَّبَهَ لَهُ إِذْ فَاتَهُ حَقُّ الْبِنَاءِ مِثْلَهُ

اي انهم كما نصبوا المنادى المضاف لفوات حق البناء من جهة الإفراد نصبوا المشبه به وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة او الاضافة . وهذا التعلق قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسنًا وجهه . او في المنفعل نحو يا طالعا جبلاً . او في المجرور نحو يا رفيقًا بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زُبدًا وتمرًا اذا سميت رجلاً بذلك \* والاول هو الغالب في استعماله وبه سُمِّيَ شبيهاً بالمضاف لانه قد عمل في ما بعده وهو يتخصص به ويفتقر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أُضيف اليه

وَأَضْمُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْ أَوْلاً كَزَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ وَأَنْصَبُ مَا تَلَا

اي انه يجوز في الاول من نحو يا زيدُ زيدَ الخيل ان يضم على انه مفرد وهو الارجح . او يفتح على انه مضاف الى محذوف يفسره المذكور بناءً على ان الاصل يا زيدَ الخيل زيدَ الخيل فحذف المضاف اليه الاول استغناءً عنه بذكر الثاني \* وأما الثاني فليس فيه غير النصب على انه منادى بتقدير الحرف او تأكيد او عطف بيان



او بدل او مفعول به بتقدير اعني

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدًا ضَمُّهُمَا وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ثَانِيًا مُحْتَكِمًا

اي فان قلت يا زيد زيدا بافراد الاسمين ضم كل واحد منهما كقول الراجز  
افي وأسطار سطران سطرًا لقائل يا نصر نصر نصرًا

وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضاً. غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة  
والصحيح انه يضم على انه منادى ثان. ويرفع او ينصب على انه تأكيد جار على لفظ  
الاول او محله. وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو رُجْحًا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفَتْحًا

اي ان العلم المفرد الموصوف با بن متصلًا به مضافًا الى علم آخر كما رأيت في المثال  
يُخْتَارُ فِيهِ الْفَتْحُ عَلَى الضَّمِّ إِتْبَاعًا لِفَتْحَةِ النَّصْبِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهُ يُقَالُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بِفَتْحِ  
الدَّالِ \* وَقِيْدُهُ بَعْضُهُمْ بِمَا تَظْهَرُ فِيهِ الضَّمَّةُ كَمَا رَأَيْتَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْمَشَاكِلَةَ  
الْلَفْظِيَّةَ. فَان كَانَ مِمَّا لَا تَظْهَرُ فِيهِ نَحْوُ يَا عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ تَعَيَّنَ تَقْدِيرُهَا دُونَ الْفَتْحَةِ \*  
وَلَا بَدَّ مِنْ اسْتِيفَائِهِ جَمِيعَ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ آنْفًا فَانِ اخْلَ بِشَيْءٍ مِنْهَا تَعَيَّنَ ضَمُّهُ عَلَى

الاصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذْ مَا لِمِهِمْ أَلِفٌ

اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة  
نحو يا رجلاً صالحاً. والجملة نحو يا عظيماً يرحى لكل عظيم. وشبهها نحو يا رجلاً فوق  
الجمال ويا جارية في الهودج. وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف  
عوملت معاملتها في النصب \* وانما جاز ان توصف بما توصف به النكرات لان  
الوصف مقدر لها قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً \* وقيل انها حينئذ  
قد اشبهت المشبه بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فجرت مجراه في  
النصب \* واما ما وصفت منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمُّه على الاصل

وَرُبَّمَا نُونٌ مَا ضَمُّ لَدَى ضَرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمِّه كما في



## قول الشاعر

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا الي وَقالت يا عَدِيًّا لقد وَقَتَكَ الأواقي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على الممتنع من الصرف اذا نَوْن للضرورة فانه يُكسَر في حالة الجرِّ بالاتفاق لان التنوين عَمَّ التمكن فلا بد معه من العمل بمقتضى الاصل في الاعراب \* واعلم ان المَنَوْنَ المنصوب اذا نُعِتَ تعيَّن في نعتِه النصب لانه منصوبٌ لفظاً ومحللاً. واما المَنَوْنَ المضموم فيجوز في نعتِه الرفع والنصب لانه مضمومٌ لفظاً منصوبٌ محلاً كما كان قبل التنوين

## فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يُنَادِي مَا بِاللَّامِ حُلِيًّا      دَفَعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّقِيًّا  
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ      يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسه كراهة اجتماع معرفين عليه من حرف النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف النداء لنحو الحرث لان ال الداخلة عليه لا تفيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيه باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل \* وانما جاز ان يُقال يا زيد لان احدي العلامتين اللفظية والأخرى معنوية بخلاف مصحوب ال ولذلك توصلوا الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات حكم لازم له. أما مصحوب ال فحكمه ان تكون فيه جنسية كالفتى ليتمكن ان يتناول المبهم فلا يُقال يا أيها الحرث \* وأما أي فحكمها ان تُلحق بها التنيبه دفعا لتوهم اضافتها الى ما بعدها وتعوياً عما فاتها من المضاف اليه. وهي تُستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأعم المؤنث فانه يجوز تانيثها له نحو يا أيها النفس المطمئنة. والمشهور انها نكرة مقصودة تُبنى على الضم كغيرها من النكرات المعينة \* وأما اسم الإشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا يُقال يا ذاك الرجل



وَالزِّمَّةُ رَفْعًا اذْهُوَ الَّذِي قُصِدَ      تَابِعَ مَبْنِيهِ لِإِيضَاحِ يَرِدُ  
وَإِنْ قَصِدَتْ مَا بِهِ يُشَارُ      فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب ال يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة فنجعل  
إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باثمه حرف النداء . وقيل حمل على لفظ المبهم  
الظاهر او المقدر فرفع تبعاً له \* وهو يجعل تابعا لذلك المبهم موضحاً له . فيكون صفة  
له ان كان مشتقاً نحو يا أيها العالم . وعطف بيان ان كان جامداً نحو يا أيها الرجل \* وما  
ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهاً واحداً عند الجمهور . وأما مع اسم الإشارة فان  
كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الإشارة وصلة الى نداءه تعين رفعه ايضاً .  
وان كان اسم الإشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له  
جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر نواحي النداء المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَاقِعًا      ذَا دُونَ ذِي اللّامِ وَمَعَهُ تَابِعًا

اي ان اسم الإشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا . ومنه قوله  
أَيُّهَاذَا كَلَّا زَادَكُمَا      وَدَعَانِي وَاغْلَا فِي مَنْ وَغَلَّ  
او معه نحو يا أيهاذا الرجل . ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ      لِأَمْرِ نَحْتَهُ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الإشارة تابعا لأي في صورتين وذو اللام تابعا لاسم الإشارة في الصورة  
الثانية \* واعلم ان أي لا تتبع الأبدى اللام واسم الإشارة المذكورين والموصول  
المصدر بال نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر . واسم الإشارة لا تتبع الأبدى  
اللام والموصول المذكورين \* وها التنيه التي في أيهاذا هي التي في أيها الرجل لا  
التي في يا هذا الرجل اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلة  
بها لا باسم الإشارة \* وذو اللام لا يُحْكَمُ على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة  
ليس مفعولا به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما ستري

وَجَازَ يَا اللَّهُ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ      عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ أَشْتَهَرُ  
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا      بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمًا



اي وجاز ان يُنادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالألف واللام لان  
الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله \* وأمّا  
همزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان ال قد خرجت فيه عن  
اصلها وصارت كجزء منه \* ولا يُنادى اسم الجلالة إلا بيا تكريماً له لانها أمّ الباب .  
ويحذفونها فيعوضون عنها بهم مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في  
الاستعمال \* ولا يُجمع بينهما لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . وأمّا قول الشاعر  
اني اذا ما حدثتُ الماء اقول يا اللهم يا اللهم  
فشاذٌ دعت اليه الضرورة

## فصل

في ما يلزم النداء

خَصَّ فَعَالٌ بِالنِّدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعُلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا  
وَأَلْزَمُوا الْأَوَّلَ كَسْرًا فَنَوِي ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظُ لِنَانَ مَا رُوي

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتماً للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فعل شتماً للرجل  
نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيهما فاسقة وفاسق \*  
غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّه تقديرًا . وهو مقيس بالاجماع في  
كل وصف من فعل ثلاثي مجرد \* وأمّا فعل فهو معربٌ يبنى على الضم كسائر  
النكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعة وسماعي عند آخرين محفوظٌ في  
فَسَقٌ وَغَدْرٌ وَخَبَثٌ وَأُكْعٌ لانهم لم يسمعوا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يَحْفَظُ نَحْوَ يَا فُلٌ وَكُلُّهُ بِإِلَّا خِلَافٍ يَنْقَلُ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاعل محفوظة نحو يا فل مقطوعاً من فلان .  
وكذلك يا فلة للمرأة مراداً بهما بجرّد النداء \* ومن ذلك قولهم يا مكرمان للرجل  
الكريم ونقيضه يا ملامان \* ومن هذا القبيل ما مرّ من قولهم يا أبت يا أمت وغير  
ذلك مما لا نطيل الكلام بذكره . وكله سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق



## فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَلَّ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقْ كَرَا  
وَذَلِكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقَلُّ نَحْوُ رَجُلًا خُذْ بِيَدَيْ  
اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا وسنفرغ لكم ايها  
الثقلان وادوا الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافرًا في القياس  
لان فيه حذف العوض والمعوض عنه \* وقل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة

كقول الشاعر

ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ أَلِ رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ  
ومع اسم الجنس المعين كقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى . اي يا هذا ارجع  
عن جهلك . واخفص رأسك يا كرا وهو مرخم كروان اسم طائر \* وذلك لان حرف  
النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ان لا يُحذف كما لا تُحذف  
الأداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراه \* وأقل  
من حذفه معهما حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ بيدي  
اي يا رجلاً لان الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يناديه وذلك  
انما يكون في المعرفة دون النكرة \* ولا يكون الحذف غير يا كما سيأتي فلا  
يُقدر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأعمها

وَفِي الْمُنَادَى جَازَ إِذْ لَا يَعْهَدُ نِدَاءً تَالِي الْحَرْفِ نَحْوُ يَا أَسْجُدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداء ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا  
يصلح للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا اسجدوا  
فان المنادى فيه محذوف والتقدير يا قوم او يا هؤلاء ونحوها \* وسيأتي استيفاء  
الكلام على ذلك في بحث حروف النداء

وَعَجْزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُخْمًا



فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَهُ      إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً  
وَعَبْرًا ذِي الْمَدِّ كَفِرْعَوْنَ اِخْتَلَفَ      فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْفِيفًا حُذِفَ

اي ويجوز ايضا حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلاثة احرف من المفرد والمركب  
المرجعي . وهذا الحذف يعرف عند النحاة بالترخيم \* وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفا  
واحدا كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جعفر ويا خويلد بحذف الراء والداد \*  
فان كان قبل آخره حرف مدي زائدا رابعا فما فوق حذفت ايضا فيقال في مرون  
يا مرو \* او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا معديني في معدي كرب \* فان  
لم يكن حرف العلة حرف مدي كما في فرعون ففيه خلاف والجمهور على اثباته فيقال  
يا فرعون بالواو \* واما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مختار علما فلا يحذف .  
وكذلك اذا كان ثالثا كما في عماد فيجب اثباته في مذهب الجمهور \* ولما كان المراد  
بالترخيم التخفيف لم يرخموا ما دون الرباعي من الاسماء كزيد لانه خفيف بالوضع  
وترخيمه يجحف بالقدر الصالح لوضع الاسماء \* واما غير العلم فلا يرخم ولو كان  
صالحا للترخيم لانه لا يعلم المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي  
منه دليل على ما حذفت . وشذ قولهم يا صاح اي يا صاحب لقد العلمية . غير انه  
لما كثر دعاء الناس بعضهم بعضا به اشبه العلم فهان ترخيمه \* وكذا ما سوى  
المركب المرجعي منه وهو المركب الاسنادي نحو تابط شرا والمركب الاضافي نحو عبد الله  
فانهما لا يرخمان عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد من المحافظة على صورته التي  
حكى عليها . والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حذفت منه آخر المضاف لم  
يكن الترخم آخرًا ولو حذفت آخر المضاف اليه لم يكن الترخم في آخر المنادى . وما  
ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَ كُلُّ مَا أَنتَ بِالتَّاءِ أُحْتَمَلُ      إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْخَلَلِ

اي ان كل ما كان مؤنثا بالتاء يحتمل الترخم علما او غير علم زائدا على الثلاثة او  
غير زائد لان التاء خارجة عن بنيتها فلا يخل حذفها بشيء . ولذلك لا يحذف معها  
حرف المد الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف  
ما قبلها . وعلى ذلك يقال يا فاطم ويا جاري ويا شب ويا أرطى وهلم جرا \* واعلم انهم لم



يعتبروا في نحو ثبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد تنقل بالتركيب مع العلامة فاستحق التخفيف . ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجله ولذلك لا يمتنع ترخيمه . وعليه قولم يا شا اذ جني اي يا شاة \* فتأمل

وَقَدْ يُضَمُّ دُونَهَا مَا يَبْقَى      اِذْ لَيْسَ يُنْوَى مَا مِنْ اسْمٍ يُلْقَى  
وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلاً ضُمَّ اِنْ      لَمْ يُلْتَبَسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ يَهِنُ

اي ان ما كان بدون التاء المذكورة قد يبنى الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه فكانه موضوع على هذه الصيغة . فيقال يا جعفت بضم الفاء كما يقال يا زيد \* واما المؤنث بالتاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علماً لا يلتبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يامي في مية . فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح \* على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة والمخار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونه مقصوداً فهو خليق بالمراعاة \* ولذلك يقال لهذه اللغة لغة من ينتظر والاخرى لغة من لا ينتظر

## فصل

## في توابع المنادى

وَكَالْمُنَادَى اِذْ نُوِيَ الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ اَلْ

اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف النداء . فيقال يا سعيد كرز ويا عبد الله بشر بالضم فيهما . ويا زيد اخانا ويا ابا بكر عبد الله بالنصب كما يقال يا كرز ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله \* وكذلك المعطوف عليه نحو يا زيد وبشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيهما لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء المقدر هناك . ولذلك يشترط فيه ان يكون مجرداً من ال لانها تمنع تقدير حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وغير ذلك ارفع او انصب مفرداً      مع ذي البناء مما سوى ما قصداً



اي ان غير ما ذكر من التوابع وهو النعت والتأكيد والبيان والمعطوف المقترن بأل اذا كان مفرداً تابعاً للمبني يجوز فيه الرفع حملاً على لفظه الظاهر او المقدر والنصب حملاً على محله . فيقال يا زيد الكريم ويا تميم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيبويه والخليل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقاً وتابع اسم الإشارة الذي جعل وصلة الى ندائه كما مر فانه يتعين فيهما الرفع \* واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبهه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتفقده عند فقده فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له \* واذا كان التابع متصلاً بضمير المنادى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطباً . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميم كلهم او كلكم . وقس عليه .  
 وَمَا بِأَلٍ أَضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبَاقِيهِ نُصِبَ

اي ان المضاف اللفظي المقترن بأل مما سوى التابع المقصود يعد كالمفرد لانه في تقدير الانفصال فيكون مع المبني جائز الوجهين \* وما بقي من ذلك وهو تابع العرب مطلقاً والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من ال والمشبّه بالمضاف ينصب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكريم ويا ابا بكر العظيم الشان ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكباً فرساً بالنصب لا غير في الجميع \* واما التابع المقصود فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن الاعداد

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كُلِّهِ اتِّبَاعُ لَفْظٍ وَجِبَا

اي ان التابع المعرب اذا اتبع وجب حمل تابعه مطلقاً على لفظه فيقال يا ايها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكريم صاحبنا بالرفع مع رفع الكريم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه \* واما تابع التابع المبني فيجري مجرى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرز الكريم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك



## فصل

## في الاستغاثة

وَأَجْرُ مَنْادَى يَا أُسْتُغِيثَ مُعْرَبًا بِاللَّامِ لَفْظًا كَمُضَافٍ رُكْبًا

اي ان المنادى ييا اذا طلبت منه الإغاثة لغيره يُجْرُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوِ يَا زَيْدَ لِعَمْرٍو لكنه لا يزال في محلّ النصب على حكم المنادى \* ولذلك اذا نُعِتَ بِمَجُوزٍ فِي نَعْتِهِ الْجُرْ وَالنَّصْبُ نَحْوِ يَا زَيْدِ الشُّجَاعِ لِلْمَظْلُومِ بِجُرِّ الشُّجَاعِ وَنَصْبِهِ \* وهو معربٌ لبعده عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد لانه قد تركب مع حرف الجر فاشبهه المضاف . وقيل لان الحرف المذكور قد ابعده عن شبه الحرف لانه من خصائص الاسماء \* واعلم ان المستغاث لا يُسْتَعْمَلُ لَهُ غَيْرُ يَا مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ كَمَا تُشْعِرُ بِهِ عِبَارَةُ النِّظْمِ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنِ أَصْلِ الْمُنَادَى لَفْظًا وَمَعْنَى فَاقْتَضَى أُمَّ الْبَابِ لِاحْتِمَالِ التَّصْرِفِ فِيهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْتَحُ وَدُونَهَا أَكْسِرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُضْمَرِ

اي ان اللام الداخلة على المستغاث تفتح وان كانت لام الجر لانه قد وقع بعد حرف النداء موقع الضمير فتفتح معه اللام كما تفتح مع الضمير في نحو لك . ولذلك اذا عطف عليه ولم تُكْرَرْ يَا تُكْسِرُ اللام كما في قول الشاعر  
يبيك ناء بعيد الدار مغترب  
يا للكحول وللشبان للحمج  
واما اذا كررت يا فلا بد من الفتح معها كما في قول الآخر  
يا لقومي ويا لامثال قومي  
لأناس عتوهم في ازدياد

واما لام المستغاث له فهي مكسورة مطلقاً على اصلها \* وقد يُجْرُ مِنْ كَقَوْلِ الْآخَرِ  
يا للرجال ذوي الالباب من نفر  
لا يبرح السفه المردي لهم ديننا  
واعلم ان المستغاث من اجله قد تكون الاستغاثة له وقد تكون عليه كما رأيت في الامثلة وانما يطلق عليه المستغاث له لان ذلك هو الغالب فيه \* والاول لا يُجْرُ بِاللَّامِ وَالثَّانِي يُجْرُ بِهَا أَوْ مِنْ كَمَا رَأَيْتَ \* واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنَادَى حَقِيقَةً نَحْوِ يَا لِلْعَجَبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَاثًا وَالْمُسْتَعَاثُ لَهُ مَحذُوفٌ فَتُفْتَحُ اللَّامُ وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتُكْسِرُ



وَاللَّامُ عَنْهُ كَمُنَادَى تُحَذَفُ فَيَسْتَعِيضُ الْفَاءُ تُطْرَفُ

اي ان اللام تُحذف عن المُستغاث فيكون كالمنادى غير انه يُعوّض عنها بالفاء في  
آخره للفرق بينهما نحو يا زيدا لعمرو . وعليه قول الشاعر  
يا يزيدا لآمل نيل عزّ وغنى بعد فاقية وهوان  
وقد لا يعوّض فيخلو منهما جميعاً كقوله

أَلَا يَا قَوْمَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَاللَّفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

وحينئذٍ يجري مجرى المنادى الصريح فيضم منه ما يضم في النداء وينصب ما  
ينصب \* ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والالف فلا يقال يا زيدا لعمرو لامتناع  
الجمع بين العوض والمعوّض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتُعِيثَ مَا تَعَجَّبَا مِنْهُ كَيَا لِلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا

اي ان ما تعجب من ذاته او من صفته يجري في كل ما ذكر مجرى المستغاث .  
فتدخل عليه اللام كقولك يا للماء اذا تعجبت من وجوده او من كثرته . وتعاقبها  
الالف نحو يا طربا . وقد يُجرّد منهما جميعاً فيقال يا طرب بالضم \* وقس على كل ذلك

### فصل

في الندبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِنَجْعَةِ نَدْبٍ أَوْ أَلَمْ يَوْأَوْ تَعْيِينُ يَجِبُ

اي ويجري مجرى المنادى ما ندب لتفجع عليه او توجع له او منه بواسطة وا الموضوعه  
لذلك \* ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عذر النادب له فلا يكون نكرة ولا معرفة  
مبهمة كالضمير واسم الاشارة والموصول بصلة غير مشهورة \* وهو يعطى ما للمنادى  
من البناء والاعراب فيقال وا زيد بالضم ووا امير المؤمنين ووا حاميا عشرتنا  
بالنصب \* وينون عند الضرورة رفعا ونصبا . وبهما يروى قوله

وَاقْفَعَسَا وَابْنَ مَنِ فَقَعَسُ اِبْلِي يَا خُذْهَا كَرَّوَسُ

وقد يندب بيا عند امن اللبس بالمنادى المحض كما سياتي ولا يندب بغيرها مطلقا

وَعَالِبًا صِلْ عَجْزَهُ بِالْأَلْفِ مِنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَأَحْذِفِ



اي ان المندوب يُوصَل غالباً آخره بالألف مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن الألفاً فيحذف  
لالتقاء الساكنين . فان كان مضموماً او مكسوراً حذفت تلك الحركة لنزول الفتحه  
مكانها . وان كان منوناً حذفت التنوين الفاصل بينه وبين الالف \* وهذه الالف  
تلحق المندوب لاجل مد الصوت به اظهاراً لشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر

فوا كيداً من حبّ من لا يُحِبُّني ومن عِبْرَاتٍ ما لهُنَّ فَنَاءٌ

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيقال وا كيداه \* واذا نُدِبَ نحو مُصْطَفَى حذفت  
ألفه لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال وا مُصْطَفَاهُ . وهو مذهب  
الجمهور \* فان كان آخر المندوب ألفاً وهاء كعبد الله لم تلحقه الألف والهاء فراراً  
من ثقل اللفظ فيندب مجرداً عند الاكثرين \* واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم  
به من حرف او كلمة فيندرج فيه عجز المركبات وصله الموصول لان كل ذلك يكون  
معهُ كلمة واحدة او كالكلمة الواحدة . فيقال وا عبد الملكاه ووا معدي كراه ووا  
تأبط شراه ووا من حفر برزماه . والحركة البنائية او الاعرابية تُقدَّر على كل  
ما قبل الالف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال المحل بحركة المناسبة \* وعلامة الندبة

تلازم المندوب اذا كان يلبس بالنادى المحض كما في قول الشاعر

حُمِلتَ امرأً عظيماً فاصطبرت له وقت فيه بامر الله يا عمراً

فان من اللبس جاز لحاقها وتركها \* وربما لحقت غير مندوب نحو واعجبا ووا أسفاه .

ومنه قول الراجز

واعجبا لهذه الفليقه هل تذهبن القوباء الريقة

وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكريماه . وما أُضيف نعتهُ اليه

كقول الشاعر

كم قائل وا أسعد بن سعداه كل امرئ بالك عليك أوأه

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف

وحيث كان الفتح داعي اللبس فالألف اقربها بحرف الجنس

اي متى كان فتح ما قبل ألف الندبة يُؤدِّي الى الالتباس يترك ما قبلها على حركته  
وتُقلَّب حرفاً يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او  
المفردة المخاطبة قيل في الاول وا غلامهوه بقلب الالف واوا وفي الثاني وا غلامهكه



بقلبها ياءً . لأنه لو قيل وا غلامها ووا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني بالمضاف الى ضمير المخاطب \* فان أُضيف الى ضمير جماعة الذكور قيل وا غلامكم مؤن باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لأنه لو قيل وا غلامكم ما التبس بالمضاف الى ضمير المثنى \* واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان المندوب غير مخاطب كما في المنادى \* وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجب منه مضمراً نحو يا لك فارساً ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَا عَبْدَاهُ      بِلُغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا نُدب دفعا للقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها وا عبده \* واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجزي مجرى امثاله مما في هذا الباب \* واعلم ان الهاء اللاحقة الاواخر هنا حقه السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ      وَعَمْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُنَكَّرُ النُّدْبَةُ حَذْفَ الْحَرْفِ      لِقَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ  
لِذَلِكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْخَمُ      وَذَلِكَ فِي مَا يُسْتَعَاثُ يَلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَمُ المندوب \* والمستعاث يجري هذا المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَمُ . واما قول الشاعر

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ      يَا لَتَيْمِ اللَّهِ فَلْنَا يَا لَمَالِ

اي يا مالِكِ فمحمول على الضرورة او الشذوذ \* واعلم ان مما يمتنع معه حذف الحرف المنادى البعيد عن يناديه لان المراد في نداءه إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حذفت قصر الصوت عن الباطن اليه \* ومما يمتنع فيه الترخيم ما كان مبنياً قبل النداء كحذام عند الاكثرين . وما يلزم النداء كككرمان عند الجميع



## فصل

## في الاختصاص

يَأْتِي اِخْتِصَاصُ كِنْدَا ذِي اللّامِ مَعَ أَيِّ وَلا اِنِّشَاءَ وَالْحَرْفِ يَدَعُ  
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمَرِ النَّفْسِ أَتَى نَحْوُ اَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى  
الانشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في  
نحو ليس الله بكاف عبده على ما سيجي \* وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعل  
كذا أيها الفتى اي أفعله مختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس  
التكلم لا شخصاً آخر يخاطبه . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه \*  
ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها اي مضمومة على غير سبب  
كما يكون في الحكاية ولم تنزل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره  
أخص لا ادعو \* والتزم رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للفظها كما كان في النداء \*  
واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلا  
منهما يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذلك يتعلق بصاحبه على سبيل  
الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا      نَقُولُ نَحْنُ الْعُرَبُ نَزَعِي الذِّمَّ مِمَّا  
وَذَا لِذِي الْخُطَابِ طَوْرًا قَدْ يَلِي      كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءُ الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المخصص يجي بدون أي قائماً مقامها وحينئذ يكون منصوباً بفعل  
الاختصاص المضمّر كقولك نحن العرب نزعى الذم اي أخص العرب \* وهو يكون  
تارة مقروناً بال كما رأيت . وتارة مضافاً الى مصحوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا  
نورث \* وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة اصحاب الجمل \* ونذر وقوعه  
علماً كقول الآخر بنا تيمماً بكشف الضباب \* وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولم  
سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم \* ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم



الظاهر البتة \* واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب \* والمختص يفترق عن المنادى بانه يكون بدون الحرف لفظاً ونية . ولا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يُستغاث ولا يُندب ولا يُرخم . ولا يقع في اول الكلام . ولا يُضمن معنى الانشاء كما مر . ويُنصب مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً الا في النادر كما رأيت \* وقد انهي بعض المحققين الفروق التي بينهما الى عشرين فرقاً ونيف فاقصرنا منها على ما ذكرناه

## فصل

## في التحذير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمِرٍ كَمَا      إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا  
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ      شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْخِطَابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للمخاطب بعاملٍ مضمير كما في قولنا إِيَّاكَ والأفعى . فان الاصل فيه أَحذرك من النقاء نفسك والأفعى غير انه لما كان المقام يضيق عن التوسع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جازٍ ومجرورٍ فانفصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أوجه ما قيل فيه \* واجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والجزء بمن نحو إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى . اي أَحذرك الدِّمَا وَأَحذرك مِنَ الْأَفْعَى \* وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطب كما رأيت . وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحذف احدكم الارنب . وقول الآخر من بلغ السِّتِينَ فإِيَّاهُ وإِيَّا الشواب . وكلاهما من نواذر الكلام . فان عَطِفَ على ضمير مخاطبٍ نحو إِيَّاكَ وإِيَّاهُ من الشرِّ جاز لانه يجي في التوابع ما لا يجي في المتبوعات

وَالْحِيَّةَ الْحِيَّةَ قَالُوا وَكَذَا      يُقَالُ أَيْضاً مُقْلَتِكَ وَالْقَدَى  
وَالْفِعْلُ دَعَى فِي الْكُلِّ حَتْمًا وَسِوَى      ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهُوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الْحِيَّةَ الْحِيَّةَ او مع العطف عليه نحو مُقْلَتِكَ وَالْقَدَى \* ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أما مع الضمير



فَلِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لِكثْرَةِ التَّحْذِيرِ بِهِ جُعِلَ عَوْضًا عَنِ التَّلْفِظِ بِالنَّعْلِ . وَأَمَّا مَعَ التَّكْرَارِ  
وَالعَطْفِ فَلِقِيَامِ المَكْرَرِ وَالْمَعْطُوفِ مَقَامَهُ \* فَان لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَمَا إِذَا قِيلَ  
الْأَفْعَى فَقَطْ جَازَ إِضْمَارُ النِّعْلِ اِكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ وَإِظْهَارِهِ لِفَقْدِ النَّائِبِ عَنْهُ  
وَقَدْ أُجِيزَ الرِّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأْوِيلًا وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى  
أَي أَنَّهُمْ أَجَازُوا الرِّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ المَكْرَرِ نَحْوَ الْأَسَدِ الْأَسَدُ عَلَى تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ  
أَي هَذَا الْأَسَدُ . أَوْ خَبَرٍ أَيْ فِي طَرِيقِكَ الْأَسَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ \* وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فِي  
الْمُتَعَاظِفِينَ نَحْوَ نَاقَةِ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا أَيْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ وَقَسَّ عَلَيْهِ

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَّحْذِيرِ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَالْوَفَا يَا مَنْ ضَمِنَ  
وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى وَالْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي الْبَابَيْنِ فِعْلًا صُلْحًا  
أَي أَنَّ الْإِغْرَاءَ يُسْتَعْمَلُ كِالتَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءَ  
أَي إِزْمَ الْوَفَاءَ \* وَيَكُونُ مَفْرَدًا كَمَا رَأَيْتَ . وَمَعْطُوفًا نَحْوَ الْعَهْدِ وَالذِّمَّةِ . وَمَكْرَرًا نَحْوَ  
الْوَحَى وَالْوَحَى \* وَيَجُوزُ الرِّفْعُ فِي المَكْرَرِ وَالْمَعْطُوفِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
أَنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَاهُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ  
لِجَدِيدِيهِمْ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا لَأَخُو النُّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ  
وَأَمَّا النِّعْلُ المَحْذُوفُ فَيُقَدَّرُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَابَيْنِ بِمَا يَصِلُحُ لَهُ فِي الْمَعْنَى . وَيَكُونُ  
حَذْفُهُ وَاجِبًا هُنَا مَعَ الْعَطْفِ وَالتَّكْرَارِ وَجَائِزًا بِدُونِهِمَا كَمَا هُنَاكَ

## فصل

في اشتغال العامل عن الممول

قَدْ يَشْغَلُ الْعَامِلَ نَصْبُ مَا أُلْتَحَقَّ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عُلُقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ  
فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مَبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا  
أَي أَنَّ الْعَامِلَ قَدْ يَشْتَغَلُ عَنِ نَصْبِ الْاسْمِ الْمُنْتَقِمْ عَلَيْهِ بِنَصْبِ مَا بِيْلِهِ مِنْ ضَمِيرٍ  
ذَلِكَ الْاسْمِ نَحْوَ زَيْدٍ ضَرَبْتَهُ . أَوْ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوَ الْغُلَامِ قَتَلْتُ أَبَاهُ . فَيُرْفَعُ الْاسْمُ  
الْمُنْتَقِمْ مَبْتَدَأً وَهُوَ الْأَرْجَحُ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَأْوِيلٍ كَمَا سَتَرَى . وَيَجُوزُ نَصْبُهُ



بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيجي . فيكون  
التقدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني اَيْتَمَتُ الْغُلَامُ قَتَلْتُ  
اباه . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يُغَيِّرُ حِكْمَهُ كما سَتَقِفُ عَلَيْهِ ان شاء الله  
وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يُخَصُّ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يخصص بالاسماء كما اذا الفجائية يجب رفعه نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه عمرؤ لان اذا هذه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره \*  
وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو  
زيد ما رأيتُه وعمرؤ ان لقيته فأكرمته لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في  
ما قبله \* او كان العامل واقعا صلة نحو عمرؤ انا الضاربة لان الصلة لا تعمل في ما  
قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسر عاملا \* وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع  
فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا يُخَصُّ بِالْفِعْلِ فَتَنْصِبُ حَتْمًا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يخصص بالافعال كأدوات الاستفهام غير الهمزة  
وأدوات الشرط والعرض والتضيض ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيدا رأيتُه  
وان عمرؤ ازرته اكرمك والآن بكرأ تضيفه وهالأ خالدًا اكرمته . وذلك لان النصب  
يقتضي اضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص  
بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن  
وضعها \* واما الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذا لا يجب  
عندهم دخولها على الافعال لانها ام الباب فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها \*  
واعلم انه قد يضم مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا  
بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر

لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي  
اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وفس  
نظائره عليه

وَالنَّصْبَ رَجَحَ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ يَلِي فِي الْأَغْلَبِ  
وَعِنْدَ خَوْفِ الْأَلْبَسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفَ لِمَا تَقَدَّمَ



اي انه يُرَجَّحُ نصب الاسم المُشْتَغَلُ عنه اذا وقع قبل الفعل الطَّلَبِي. وهو الامر نحو  
 زيداً اَضْرَبَهُ. والنهي نحو عمراً لا تُكْرِمُهُ. وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطَّلَبِيَّة  
 وان كان مباحاً كما مرَّ \* ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإِنْشَاء كما رأيت  
 او بلفظ الخبر نحو زيداً غَفَرَ اللهُ لَهُ وعمرراً لا يُصِيبُهُ السُّوءُ \* ولا في الامر بين ان  
 يكون بالصيغة كما مرَّ او باللام نحو زيداً لِيَرْحَمَهُ اللهُ \* وانما صحَّ ذلك مع اللام ولا  
 الطَّلَبِيَّتَيْنِ وهما من ذوات الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة والنهي  
 بلا على النفي بها \* فان اقترن الفعل بالفاء فان تضمن الامر معنى الشرط نحو كل  
 ضيف يا تيك فأَكْرِمَهُ نَزَلَ الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور  
 لان ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها . والأوجب النصب نحو زيداً فأَكْرِمَهُ  
 لان الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع .  
 وحينئذٍ يُجْعَلُ ما بعدها جواباً لشرطٍ مقدَّر كما في نحو رَبِّكَ فَكَبِّرْ عَلَيَّ ما سيجي في  
 باب أمّا . وفي هذه الصورة لا يمتنع عمل ما بعدها في ما قبلها لانها في الاصل مقدمة  
 على الاسم كما سيجي في تفصيله هناك \* ويترجَّحُ النصب ايضاً في ما وقع بعد اداة يليها  
 الفعل غالباً كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا وإن نحو أزيداً  
 ضربته وما عمراً لقيته \* فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو أزيد ضربته  
 ام عمرو فالرفع ارجح عند المحققين بناءً على ان الفعل متحقق الوقوع فلا تعلق للهمزة به  
 لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اشهر عند الجمهور  
 ذهاباً الى ان الاستفهام يطلب الفعل كيفما وقع وعليه يروى بالنصب قول الشاعر  
 أثعلبة الفوارس ام رباحاً عدلت بهم طهيةً والخشابا

غير انه مع النصب يُضَمَّرُ العامل بعد الاسم لا قبله لان الهمزة لا يليها الا المسوؤل  
 عنه بها كما سيجي \* وكذلك يترجَّحُ النصب عند خوف الالتباس في ما يوهم لو كان  
 مرفوعاً أن المفسر صفة لما قبله نحو اِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ . فلو قيل كلُّ شَيْءٍ  
 بالرفع احتمل ان يكون الفعل صفةً لشيء فيكون المعنى ان كلُّ شَيْءٍ من مخلوقاتنا بقَدَرٍ  
 وهو خلاف المقصود \* واعلم ان همزة الاستفهام اذا فصلت عن الاسم المُشْتَغَلُ عنه  
 بغير الظرف ترجح رفعه نحو اَنْتَ زَيْدٌ تُحِبُّهُ لان النصب يقتضي تكلف حذف الفعل  
 وانفصال الضمير الذي كان مستتراً فيه على غير حاجة اليه . فان كان الفاصل ظرفاً



ترجح النصب نحو اعندي زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ الْفِعْلِ مُبَاشِرًا لَهُ

اي انه يترجح ايضا نصب الامم المذكور اذا وقع بعد عاطف ملتصق به على جملة فعلية مذكورة قبله نحو قام زيد وعمرا اكرمه طلبا للمناسبة المستحسنة في العطف . لان النصب يقتضي اضمار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية على فعلية \* فان لم يكن العاطف مباشرة نحو قام زيد واما عمرو فاجلسته ترجح الرفع لان الكلام بعد اما مستأنف مقطوع عما قبله \* واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبيا نحو اضرب زيدا واما عمرا فاكرمه فانه يترجح فيه النصب \* واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيدا رأيتهم وما ضربت زيدا لكن عمرا ضربته وما لقيت بكرا بل خالدا لقيته \* وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفن ان يكون مفردا وما بعدهن هنا جملة . ولكنهم شبهوا موقعن هنا بموقعن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرّف العطف

وَأَعْتَمَدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ  
فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الصُّغْرَى

اي ان النخاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرية بالاسم المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو اكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط \* وعلى كل منهما تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار الفعل المضمر فيها \* واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو اما الضمير كما مر في المثال . او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فقد الرابط وجب الرفع وامتنع



النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتَهُ تَرْجِيحَ الرَّفْعِ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يُوجب او يُرُخ او يُسوي مما ذُكر آنفاً يترجح الرفع كما في المثال  
اذ لا تكلف فيه \* فتحصل ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب  
النصب وترجيح كل واحد منهما واستواء الامرين \* واعلم ان مما يخار فيه الرفع ما  
وقع فيه اسم الاستفهام مُشغلاً عنه نحو أَيُّكُمْ زادته هذه إيماناً لان الاستفهام  
فيه عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبه \* واختلف في أمّا التفصيلية مع غير الطلب  
نحو وأما تمود فهديناهم والاكثر على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها \* واذا  
نصب في الموضعين يُقدر العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مقدماً . وبعد  
الفاء الواقعة في جواب أمّا معترضاً بينها وبين مصحوبها

وَسَوْغُ مَا يُشغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطًا  
أَوْ لِأَزِمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّرَا كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يَقْدَرَا

اي انه يُشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ  
له عن معموله المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربته فانه يجوز ان يقال زيداً ضربت كما لا  
يخفى \* فيخص ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة  
المبالغة نحو زيداً انا ضاربه والدرهم انت معطاه والعسل زيدٌ شرابه . والتقدير انا  
ضاربٌ زيداً ضاربه وهلم جراً \* ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا  
المصدر ولا الصفة المشبهة ولا افعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في  
ما قبله فلا يُفسر عاملاً فيه \* ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تساطه على الاسم  
المتقدم بلفظه فيضمرف لفظه كما رأيت . او بمعناه فيضمرف ما يوافق في المعنى نحو زيداً  
اكثرت ماله اي اغنيت زيداً \* فان لم يصح كلاهما اضمرف لازم المعنى نحو زيداً  
ضربت غلامه اي اهنت زيداً لان ضرب غلامه يستلزم الإهانة له

وَفَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِجَرَفٍ جَرٍ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلٍ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بجرف جرٍ نحو زيدٌ مررت به .



او باسم مضاف اليه نحو زيد ضربت اخاه . او مضاف الى المضاف اليه نحو زيد ضربت غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيد مرتت بغلامه . يُعتبر مثل وصله به فيجري مع المنفصل عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والتسوية \* واعلم ان النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في ما اتصل الوصف به . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما انفصل بهما جميعاً . فتدبر .

وَحِكْمُ مَا أَتَبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْأَسْمِ حَكْمُ السَّبَبِيِّ

اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابع مشتمل على رابط بالاسم السابق حكمه حكم السببي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً يحبه فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه \* وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالدًا اباه لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى \* ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يُحسب من جملة اخرى فتخلو الجملة الاولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيد لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكّد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيهما جميعاً

وَ كُلُّ مُحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفَسِّرُ

اي ان كل محذوف من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيدا ضربته ولا انا ضارب زيدا ضاربه وانما يُقدر في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يُجمع بين النائب والمنوب عنه كما علمت \* واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسر من جهة المحل من الاعراب . فقيل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسره بناءً على انها بدل منه او بيان له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر \* ويشترط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم



السابق فلا يقال زيدا انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيدا انت ضاربه لاحتياجه  
الى ما يعتمد عليه \* ويشتَرط في الاسم ان يكون مفتقراً الى ما بعده فليس منه نحو  
زيد عندك فأكرمته . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال  
رجلاً ضربته

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَشْتِغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرَّفْعِ نَحْوَ اسْمِهِ إِذَا زِيدٌ هَجَعَ  
وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اشْتِغَالٍ نُصِبَ اسْمٌ أَوْ رُفِعَ

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بان يكون الرفع على  
الابتداء او على الفاعلية باضمار الفعل \* فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد  
يركض . وتجب الفاعلية في نحو هلاً زيد قام . وترجع في نحو ازيد يقوم . ويستويان  
في نحو زيد قام وعمر وجلس عنده \* فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام  
فلا ابتداء واجب في مذهب الجمهور \* ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط  
الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيدا تلقه فأكرمته ولا  
ان زيد يقم فأحسن اليه لان اداة الشرط لما جازمت الفعل لفظاً قوي طلبها له فلا  
يقع بعدها غيره \* فان كانت اداة الشرط غير جازمة نحو اسمير اذا زيد هجع كما في  
مثال النظم . او كان الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيد زارك فأكرمته .  
او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره جازت المسئلة \*

واما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يَمْسُ مِنَّا مَرُوعًا

فمحمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رُبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ اسْمًا قَبْلَهُ تَابِعًا  
فَيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مِثْلِهِ

اي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل



الواحد منهما في لفظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد \* والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد. وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمراً. وقد يكون في الجر نحو آمنت واستغنت بالله. وقد يكون مختلفاً كما سترى \* ويلزم العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت. فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشرة معموله كما مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع \* واما اذا كان احد العاملين جامداً والآخر متصرفاً فان كان الجامد هو الثاني نحو خذ ودونك زيداً جازت المسئلة لعدم الفضل والا فلا

وَعَامِلِ الظَّاهِرِ قَبْلَ الجَّارِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما من المجاورة وهو اختيار البصريين \* وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود الثاني وهو اختيار الكوفيين \* واكثر النجاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب \* واعلم ان هذا يتأتى بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين اعماله نحو ضربت لا اكرمت زيداً فانه يجب فيه اعمال الاول. ونحو ضربت بل اكرمت زيداً فانه يجب فيه اعمال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ المُّضْمَرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضِي إِلَى الاِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ  
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حَذَفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدى الى الاضمار قبل الذكر حيثما وقع اولاً او ثانياً. فان كان الاضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك الا عند اعمال الثاني كما سيبيح حذف الضمير نحو ضربت وضربني زيد ومررت ومررت بي اخواك. ما لم يكن له وجه من العمدية فيجب اثباته. وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضربا وشتم غلاماك. او في الاصل وذلك باب كان وظن نحو كنت اياه وكان زيد اميراً وظننت اياه وظننت بكرًا صديقاً \* واما قول الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود



فمحمولٌ عندهم على الضرورة \* وان كان الاضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يُحذف نحو  
ضربني وضربته زيدٌ ومررتُ بي ومررتُ بهما أخواك لان مرجعه حينئذٍ في نية التقديم  
فلا عبرة بتأخُّره في اللفظ . وعليه قول الشاعر

اذا هي لم تستك بعودِ اراككـ تنخل فاستاكت به عودِ اسجل

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور \* واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفه  
اذا اوقع في اللبس نحو ملت اليه ومال عني زيدٌ لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة  
عود الضمير

وَالْحَذْفُ يَخْنَصُ بِثَانٍ يَعْمَلُ نَحْوَ رَكِبْتُ فَرْمَانِي الْجَمَلُ  
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَخَلَا وَزُرْتُهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

اي ان الحذف يخلص باعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه الا الضمير  
المرفوع في الحال او في الاصل كما مر . فيقال ركبت فرماني الجمل . والاصل ركبته  
فحذف الضمير حذراً من الاضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت \* وكذلك مررت  
ومررتُ بي زيدٌ . والاصل مررتُ به فحذف الضمير والحرف \* واما مع افعال الاول فلا  
يُحذف شيء فيقال ضربتُ وضرباني أخويك وخلا وزرته الربيع ومررتُ بي ومررتُ به  
زيدٌ . فيكون الكلام فيه اكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

### فصل

#### في العدد

الأصل في الأعدادِ واحدٌ إلى عشرةٍ والغيرُ منها حصلاً  
والأصل في المعدودِ جمعٌ فوقَ مع أصلها والمفردُ الغيرُ اتبع

اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً . وما فوقها يحصل منها كالثلاثة  
عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة . والعشرين فانها تحصل من العشرين وقس  
عليه \* والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال  
وعشرة غلمان . وجعلوا المفرد مع غيرها كما حد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً ومئة  
قرس وهلم جرا



وَعَاقِبَ الْمَعْدُودَ مَا قَدْ سَبَقَا      ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أُرْتَقَى  
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ      مُذَكَّرًا أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ يَرِدُ

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوَّقه من الأعداد .  
فيقال واحدٌ واثنتان وواحدةٌ واثنتان اذا أُريد مجرد العدد . ورجلٌ ورجلان وامرأةٌ  
وامرأتان اذا أُريد بيان المعدود . ولا يُجمع بينهما فلا يقال واحدٌ رجلٍ واثنتان  
امراتين \* وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حيثما وقع . فيقال في  
المفرد واحدٌ واثنتان وواحدةٌ واثنتان كما مر . وفي المركب أحدٌ عشرٌ واثنا عشرٌ  
واحدٌ عشرٌ واثنتا عشرٌ . وفي المعطوف واحدٌ وعشرون واثنتان وعشرون وإحدى  
واربعون واثنتان واربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه .

” وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ      مُخَالِفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ ”

اي ان ما فوق الواحد والاثنتين وهو الثلاثة وما يليها الى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ  
فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخالف بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة  
رجالٍ وعشرة جمالٍ وثلاث نساءٍ وعشرون نياقٍ وهلمَّ جرًّا في البواقي \* وانما التزم  
ذكر العدد هنا لان المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر  
العدد عند ارادة بيانه بخلاف الواحد والاثنتين فان الإفراد والتثنية في معدودهما  
يدلان عليه فيستغنى بهما عن ذكره \* ولما كان الاصل في استعمال هذه الاعداد ان  
تلحقها التاء عند قصد مجرد العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الاصل في  
الامماء وجعل حذف التاء الذي هو فيها فرع الاثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر  
قصداً للمطابقة بين الاصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ      عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيبِ كَالْإِفْرَادِ  
وَالْعَجْزُ فِي التَّرْكِيبِ عَكْسُ الصِّدْرِ      لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

اي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة الى التسعة تجري على حكم العدد  
المفرد في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبداً وخمسة وعشرون أمةً وقس  
عليه الى تسعة وتسعين كبشاً وتسعة وتسعين نعجةً . وكذلك في العدد المركب من



العشرة مع ما دونها فان الاحاد فيه تجري هذا المجري . واما العشرة فتحققها التاء مع  
المؤنث وتجرد منها مع المذكر بعكس ما قبلها من الاحاد . وذلك للمعادلة بين صدر  
المركب وعجزه في كون احدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة  
عشر ثوباً وثلاث عشرة جبةً وهكذا الى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة \*  
وقد يصرح بحرف العطف المتوي في هذا التركيب فيرجع الجزان الى حكم الأفراد  
في التذكير والتانيث والاعراب وعليه قول الشاعر

كَانَ بِهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ إِذَا هَبَّوْا الصَّيْفَ عَنْهَا تَجَلَّتْ

وهو مخصوص بالضرورة \* واعلم ان شين العشرة تفتح في الأفراد كعشرة رجال  
وتسكن في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . واذا حذف تاءها انعكس حكمها  
فتسكن في الأفراد كعشر ليالٍ وتفتح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افسح لغاتها  
وَكَالْمُضَافِ مَا كَمَا تُثْنِي هُنَا أَعْرَبُ وَدَعُ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كالمثنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يعرب  
اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرماً . وذلك انه لما حذف منه  
النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزين نزل العجز منزلتها لقيامه مقامها في  
إتمام الصدر . وحينئذ أعرب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء  
بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء التانيث كاحد عشر ونحوه \* وعلى ذلك يقال  
جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنتا عشرة امرأة وملكت  
اثنتي عشرة جارية \* واما العجز فلا يبنك عن بنائه لعدم انفكاكه عن تضمين  
الحرف \* واذ كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا  
عشر زيد لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف احد عشر  
وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مر وهي لا تنافي  
الاضافة \* واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقليل لا محل له من الاعراب لانه  
قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه  
في المعنى . وكلاهما وجه فتأمل

وَمَا كَثَانَ شَاعَ طَبَقًا وَأَسْتَمَّ نَقَصَ بِنَاءً فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَّ



اي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كالثاني والثالث ونحوهما قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصف له .  
 يقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلم جراً \* والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يعرب كما يعرب ذلك \* والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزءه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فيبني على السكون . وذلك يشمل ما مر منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب \* واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحينئذ يجوز ان تبقى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب . وعلى ذلك يروى بالفتح والكسر قول الشاعر  
 ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة واثنتين واربعاً  
 وقد تحذف ياءها في الإفراد ايضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر  
 لها ثانياً اربع حسان وأربع فتغرها ثمان  
 وهو من نوادر الاستعمال

« وَمَا تُضِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ »

اي ان العدد المركب اذا اضيف نحو هذه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه ان يبقى على بنائه الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت بالخمسة عشر درهماً . وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسَ مِئَةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعُهَا إِذْ لَمْ تُضِفْ قَدْ وَقَعَا

اي ان الألف يستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم . بخلاف المئة فانها تلزم الإفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم . ما لم تكن مقطوعة عن الاضافة الى المعدود فتجتمع نحو هذه ثلاث مئاة وخمس مئاة . وعليه قول الشاعر

ثلاث مئاة للوك وفي بها رداءي وجلت عن وجوه الأهاتم



وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأتى الجمع فيها كما يتأتى فيه

وَجَمْعُ قَلَّةٍ يَلِي الْمَفْرَدَ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

اي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلة ان وجدت له صيغة القلة فيقال  
ثلاثة أسطر ولا يقال ثلاثة سطور الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا  
يقال ثلاثة ألوف \* وذلك لان مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول  
اسم العدد . وأما اذا لم يكن له إلا صيغة كثرة كرجال فنستعمل له صيغة الكثرة  
بحكم الضرورة \* واعلم انه قد يعدل عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة اذا كانت  
غالبة في الاستعمال كما في أعبد وعبيد جمع عبد فان الاول جمع قلة والثاني جمع  
كثرة وهو الغالب في جمعه ولذلك يُختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلْحَاتِ بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ

وَحَالَةَ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوَ بَنَاتِ عَرَسٍ

اي انهم يراعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالتلحات فانه  
يحنل ان يكون لرجال او نساء . فان أريد به الرجال قيل ثلاثة طلحات او النساء  
ثلاث \* وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه  
كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار  
يقولون ثلاثة بنات عرس وثلاث سنين \* فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جازي في  
جمعه الوجهان فيقال ثلاثة طرق او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب

المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَنْتَقِي ثَلَاثَ شَخْصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدماً والمعدود  
مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلاثة ونساء ثلاث .  
او يكون المعدود محذوفاً نحو صمت خمسة وسهرت خمسا . او مجروراً بمن نحو عندي  
سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف \* واذا كان المعدود  
اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرهن يجزئ من نحو عندي ثلاث من الغنم وثلاثة من  
الرهن . وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر



ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي  
 وإذا أريد تعريف العدد أدخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير  
 مفسراً كالواحد والاثنين والثلاثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمسة  
 رجلاً الى العشرة . والعشرين درهماً الى التسعين \* وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه  
 نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم والالف الدينار \* واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى  
 الاتباع لا الاضافة في الصحيح \* وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلاثة  
 والاربعين رجلاً \* وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانهما  
 كالكمة الواحدة \* وأما نحو خمس مئة درهم وسبعة الاف دينار فيجوز فيه تعريف  
 المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة درهم . ويجوز تعريف الجزء الاول  
 فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو اثن السبعة آلاف دينار . فتدبر

## فصل

## في الكنيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأَسْتِفْهَامِ كَمْ      وَذَلِكَ فِي كَذَا لِذِي الْإِخْبَارِ عَمَّ  
 "وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتَ الْعَدَدِ      فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لِتَمْيِيزِ وَرَدِّ"

اي ان كم الواقعة في الاستفهام يُكْنِي بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد \*  
 وكذا يُكْنِي بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يُراد بها الكناية  
 عن العدد المبهم وتارة الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ . وهي مركبة من كاف التشبيه  
 وذا الاشارة غير انها تُعْتَبَرُ كَلِمَةً واحدة غير منظور الى اصلها \* وتشارك كم وكذا  
 المَكْنِيُّ بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان  
 الغالب في كذا ان تُسْتَعْمَلَ مَكْرَرَةً متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندي كذا  
 وكذا درهماً . ويقال استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرُزُ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا      جَرَّتْ بِجَرَفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

اي ان كم تحتص دون كذا بجواز جر ما بعدها بإضمار من وذلك اذا دخل عليها  
 حرف جر نحو بكم درهم تصدقت قصداً للشاكلة بينهما . غير ان النصب هو المختار



لضعف الجرّ بالحرف المضمّر \* ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل  
 على كم عوض عن التلّفظ بها \* ويجوز الفصل بين كم وميمّتها . وهو يكثر بالظرف والمجرور  
 نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقالُ بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً  
 وكم اتاك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدّياً تجب زيادة من على التمييز  
 لئلا ياتبس بالمفعول به فيقال كم اشتريت من عبدي \* واعلم ان كم ان تقدمها حرف  
 جرّ كما مرّ . او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محلّ الجرّ \* وان كانت  
 كناية عن مصدر نحو كم ضربة ضربت . او عن ظرف نحو كم يوماً حمت . او عن  
 مفعول به نحو كم عبداً ملكت . او عن خبر ناسخ نحو كم كانت جواريك فهي في محلّ  
 النصب \* وان لم تكن كذلك فهي في محلّ الرفع مبتدأً نحو كم رجلاً عندك . او خبراً  
 على الاصح نحو كم بنوك \* وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام  
 عليهما . وكأين لمن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا حظ لها في الصدارة لتمحض  
 الخبرية فيها ولذلك تسلط عليها جميع العوامل

وكم " لتكثير اتت " في الخبر مضافة " للمفرد المذكر "   
 وأجرز بمن إن شئت والرفع نقل " مبتدأ " والنصب حتم إن فصل

اي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير . وهي تستعمل مضافة الى المفرد  
 النكرة نحو كم عبدي . ويجوز جرّ ما بعدها بمن نحو وكم من ملك في السموات لان  
 الاضافة بمعناها \* واجاز بعضهم رفعه بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر  
 كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلت لي عشاري  
 فان فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي \*  
 فان كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري تلى مقتضى الفعل كقول الشاعر  
 كم نالني منهم فضلاً على عدم . اذ لا ازال من الاقتار احتمل

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعه على الفاعلية . والتمييز حينئذ محذوف  
 اي كم مرّة نالني فضل \* واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها مما قبلها الا حرف الجرّ  
 والمضاف نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت . وبكم رجل مررنا ودار كم امير  
 دخلنا \* وأما ما بعدها فان كان فعلاً متعدّياً غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب



مقتضاهُ وإلا فرفوعة كما مرَّ. فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكتهُ وم جارياً  
اعتقناها جاز الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. وحينئذٍ يقدَّر العامل بعدها  
لا قبلها لانها من ذوات الصدر على ما مرَّ مثلهُ هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِبًا أَجْرُزٍ بَيْنَ وَأَحْذِفْ قَلِيلًا نَاصِبًا

اي ان كَأَيِّ تُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ الْخَبْرِيِّ وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَأَيِّ الْمَنُونَةِ .  
غَيْرَ ان التَّنْوِينَ لَمَّا كَانَ دَاخِلًا فِي تَرْكِيبِهَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ النَّونِ الْاَصْلِيَّةِ وَلِذَلِكَ رُبَّمَا فِي  
الْمَصْحُفِ نَوْنًا وَجَازَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ بِالنَّونِ \* وَأَمَّا مَا بَعْدَهَا فَالْغَالِبُ جَرُّهُ بَيْنَ نَحْوِ وَكَأَيِّ  
مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ بِدُونِهَا مَنْصُوبًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَأَيِّ أَلَمًا حُمُّ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع إلا جملة او شبهها  
بخلاف كم . فيقال كأي من فتى زارنا وكأي من رجل عندنا . ولا يُقال كأي من  
رجل خير من ابيه \* وهما تشتركان في كون خبرها لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم  
غلام سأملكه ولا كأي من عبدي سأشتريه كما لا يُقال رُبَّ دارٍ سَأَبْنِيهَا لِان  
التكثير والثقل لا يكونان إلا في ما قد عُرِفَ حُدُّهُ وَالْمُسْتَقْبَلُ مَجْبُولٌ

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَنْتَ عَنِ الْجُمْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصْ إِذَا قُلْتَ فَعَلَّ  
وَالْتَزِمِ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأَطْلِقْ مَعَ كَذَا مُبْتَدِلًا

اي انه يُكْنَى بِكَيْتٍ أَوْ ذَيْتٍ عَنِ الْجُمْلِ فِي الْحَدِيثِ وَقِيلَ ان ذَيْتَ تَخْنِصُ بِالْحَدِيثِ  
عَنِ الْفِعْلِ فَقَطْ \* وَهِيَ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَكْرَرَتَيْنِ مَعَ الْعَطْفِ بَيْنَهُمَا أَوْ بِدُونِهِ نَحْوِ  
قَالَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَفَعَلَ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ . وَيَجُوزُ ان يُقَالَ كَيْتٌ كَيْتٌ وَذَيْتٌ ذَيْتٌ  
بِدُونَ عَطْفٍ . وَلَا يَجُوزُ كَيْتٌ أَوْ ذَيْتٌ مَفْرَدَتَيْنِ \* وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ لَوْقِعُهُمَا مَوْقِعَ الْجُمْلَةِ  
الَّتِي لَا تَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ مِنْ حَيْثُ هِيَ وَبِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ فِي الْمَشْهُورِ \* وَتُسْتَعْمَلُ كَذَا  
الَّتِي يُكْنَى بِهَا عَنْ غَيْرِ الْعَدَدِ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ مُطْلَقًا . فَيُكْنَى بِهَا عَنْ  
الْمَفْرَدِ نَحْوِ جِئْتُ يَوْمَ كَذَا . وَعَنِ الْحَدِيثِ نَحْوِ قَالَ كَذَا . وَعَنِ الْفِعْلِ نَحْوِ فَعَلَ كَذَا .  
وَتُسْتَعْمَلُ مَفْرَدَةً كَمَا رَأَيْتُ وَمَكْرَرَةً مَعَ الْعَطْفِ أَوْ بِدُونِهِ



وَعَنْ ثَلَاثَةِ تِسْعَةٍ كُنِي بِالْبِضْعِ يَحْكِيهَا وَلَمْ يَعِينِ

اي انه يُكْنَى عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبيضع غير معين لواحد من افراد العدد المذكور. فيجري مجرى ما كُنِيَ به عنه في جميع مواضع مفرداً او مركباً او معطوفاً عليه وفي جميع أحكامه من التذكير والتأنيث والاعراب والبناء. فيقال بيضة اشهر ويضع سنين وبيضة عشر يوماً ويضع عشرة ليلة وبيضة وعشرون ديناراً ويضع وعشرون بكرة وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِنْ عَقْلٍ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ اقْرُنْ بِأَلٍ

اي انه يُكْنَى بفُلَانٍ عن العِلْمِ الذي مسماهُ مَنْ يَعْقِلُ كزيد. وكذلك مؤنثه فُلَانَةٌ فانه يُكْنَى بها عن عِلْمِ المؤنثة العاقلة كهند. وهما يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منهما. وعلى ذلك قول

الشاعر

أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوُشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ اضْحَتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ

وَأَمَّا أَنْ كَانَ الْعِلْمُ لغير مَنْ يَعْقِلُ كداحس والغبراء فتقترن كتابتهُ بِأَلٍ نحو سَبَقَ الْفُلَانُ وَحَقَّقَتْهُ الْفُلَانَةُ للفرق بين العاقل وغيره. وكذلك الكِنْيَةُ نحو أَبِي الْفُلَانِ وَأُمِّ الْفُلَانَةِ

كَذَا عَنِ الْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي الضَّعْفِ بِقَوْلِهِمْ صَلْمَعَةُ بِنْتُ قَلْمَعَةَ  
اي انه يُكْنَى ايضاً عن الرجل المجهُول الخسيس الذي لا يُعْرَفُ له أَبٌ بقولهم هو صَلْمَعَةُ بِنْتُ قَلْمَعَةَ. ومنه قول الشاعر

أَصْلَمَعَةَ بِنْتُ قَلْمَعَةَ بِنْتُ قَلْمَعَةَ لَهْنَكُ لَا أَبَاكَ تَزْدِرِينِي

وكذلك قولهم هَيَّانُ بِنْتُ يَيَّانٍ وَهَيُّ بِنْتُ بِيٍّ وغير ذلك \* وهي أعلامٌ جنسيةٌ ولذلك يمتنع صرفها مع التأنيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في أسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ الْبَعْضُ وَبَعْضُهُ يَعْدَلُ



اي يأتي اسمُ للفعل عَلَمًا مُعَلَّقًا عَلَيْهِ . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه مُرْتَجَلًا كَصَةِ اِي اُسْكْتُ . وبعضه منقولاً عن مصدرٍ كَرُوَيْدٌ اِي اَمِهْل . او عن ظرفٍ وشبهه كدُونِكَ اِي خُذْ وَعَلَيْكَ اِي اِزْم . وبعضه معدولاً عن فعله كَنَزَالٍ فانه معدولٌ عن انزل على الاصح . وهو مذهب سيبويه \* واختلف في موضع الضمير المتصل بالمنقول منه . والصحيح انه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الاصل او حرف جرٍّ نحو دُونَكَ واليك فهو في موضع الجر . وان كان مصدرًا نحو رُوَيْدِكَ فان اعتبرته باقياً على مصدريته فكذلك وهو حينئذٍ مفعولٌ مطلقٌ مضافٌ الى فاعله فلا يكون في شيء من هذا الباب . وان جعلته اسم فعلٍ فما اتصل به حرف خطابٍ لا موضع له \* واما المتصل بغير المنقول نحو هَاكَ فهو حرف خطابٍ على الاطلاق \* واعلم ان اسم الفعل لا بد له من مرفوعٍ كالفعل غير ان مرفوعه الضمير يلزم الاستتار فيه مطلقاً \* واذا اتبعت هذا الضمير فان كان معه ضميرٌ آخر مجرور جاز ان تراعي اَيَّ الضميرين شئت . فنقول عليك انت وزيدٌ عمرًا برفع زيد عطفًا على المستتر وجره عطفًا على البارز . وكذا عليكم كلُّكم زيدًا وعليك نفسك خالدًا وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى \* واختلف في مدلول اسم الفعل وموضعه من الاعراب والخيار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما اُرْتَجَلَ لِلْأَمْرِ يَرِدُ      نَحْوُ رُوَيْدٍ وَنَزَالٍ لَمْ يَزِدْ  
وَذُو اُرْتَجَالٍ "يَجْمَعُ الْكُلَّ وَلَا"      يُقَاسُ مِنْ ذَلِكَ سِوَى مَا عُدِلَا

اي ان ما سوى المُرْتَجَلِ من اسم الفعل يأتي للامر كَرُوَيْدٍ في المنقول ونَزَالٍ في المعدول ولا يزيد عليه \* وَاَمَّا المُرْتَجَلُ فَيَأْتِي للامر نحو صَةِ اِي اسكت كما مر وهو الاكثر . وللماضي نحو شَتَّانٍ اِي اَفْتَرَقَ . وللمضارع نحو قَطَّ بالتخفيف اِي يَكْفِي \* ولا يقاس من ذلك الا المعدول فانه يُبْنَى من كل فعلٍ ثلاثي تامٍ متصرفٍ كَنَزَالٍ وَحَذَارٍ وغيرها وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة \* وشذ من مزيد الثلاثي كَدَرَاكَ معدولاً عن اُدْرِكَ وِبَدَارٍ عن بَادِرٍ . واشد منه الرباعي كَقَوْلِ الرَّاجِزِ قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ      واختلف المعروف بالانكار  
واما المُرْتَجَلُ والمنقول فيؤخذ ان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سَمِعَ منهما باستقرآء



كلام العرب . فمن ذلك للامر غير ما ذكر بـلّه اي دَع . ومه اي اكفف . وابه اي امض في الحديث او زدني منه . وحيهل اي اقبل او عجل . وهيا وهيت اي اسرع . وامين اي استجب . وهالك وعندك ولديك اي خذ . واليك اي اعتزل . ومكانك اي اثبت . وامامك اي تقدم . ووراءك اي تاخر \* ولماضي هيات اي بعد . وسرعان ووشكان اي اسرع . وبطان اي ابطأ \* وللمضارع اوه واي اتوجع . واف اي اتضجر . ووا وواها ووي اي اتعجب . وبع اي استحسن . وقد ويجل اي يكفي . وهي اشهر المنقول وفي اكثرها لغات اخري اضربنا عن ذكرها \* واختلف في هلم وهات وتعال . والمختر عند الاكثرين ان هلم اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجميع وصاحبيتها فعلاان متصرفان \* واعلم ان حيهل مركبة كخمسة عشر . وقد تفرّد منها حي نحوحي على الصلوة \* وهالك تستعمل مع الكاف وبدونها \* وقد تلحق الكاف وي اي ايضاً كما في قول الشاعر

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها  
قول الفوارس وبك عنتر أقدم  
واختلّف حينئذٍ فيها فليل هي اسم فعل وقيل حرف زجر \* وقيل اصلها وبلك فخذفت  
اللام لكثرة الاستعمال

وَكَلَّهُ بِفِعْلِهِ قَدْ الْحَقَّا فِي عَمَلٍ وَلَمْ يُصَرَّفْ مُطْلَقًا

اي ان كل واحد من اسماء الافعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هيات نجد كما يقال بعدت نجد وحذار الاسد كما يقال احذر الاسد . غير انه لا يتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونك المال ورؤيدكم زيذا وهلم جراً \* ويشرط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيذا حذار ولا حذار يا فتى زيذا لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يتخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكليّة فليشدكروا الأبواب

وَرُبَّمَا نَكَرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلِنَ .

اي قد ينكر بعض اسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيره بالتنوين ليفرق بينه



وبين الباقي على تعريفه . فيقال صة بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالإجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كيهات . ومنه ما يتردد بينهما كصه \* وأما المنقول منه والمعدول فلا يتوانان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكان عن التعريف \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمخار عند المحققين انه علم شخصي كزيد لانه قد علق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب

سيبويه

وَكَذَالِ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ      أَنْتَى وَوَصَفٍ فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ  
فَأَكْسِرُ بِنَاءً وَتَمِيمٌ تُعْرَبُ      أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تُشتم بها الإناث في النداء نحو يا لكاع كما مر في بابه يعد كذال فيبني مثله على الكسر لمشايمته إياه في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز \* ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . واعلام المعاني كحماد للمحمدة ويسار للميسرة .

ومن الاول قول الشاعر

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامِ      رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا      نَحِجُّ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً

وأما بنو تميم فيعربون اعلام الاعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعلية فهي عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلاثة احرف . قيل وذلك هو الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة في الاستعمال \* واعلم انه اذا سُمي مذكراً ببعض هذه الأعلام انتقض البناء في الصحيح لان فعال لا يجي معدولاً عن مذكراً وحينئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد قيل عن مؤنث كما مر في موضعه



وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبْ وَأَفٍّ عَنِ سَمَاعٍ شَمَلًا  
وَوَيْهِ فِي مَزْجٍ قِيَاسًا نُونًا وَدُونَهُ أُسْمَعُ فِي أُسْمِ فِعْلٍ وَهَذَا

اي ان الصوت يُسَمَّى باسم كما يُسَمَّى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميراً ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل \* وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا يعقل زجراً كَهَلَا للفرس وَعَدَسٌ للبعل او دعاءً كَنِيخٌ للبعير المُنَاخِ وَسَاءٌ للحمار المُوَرَّدِ \* او لحكاية صوتٍ من الاصوات المسموعة كَقَبٌ لَوَقْعِ السيفِ وَغَاقٍ لصوت الغراب وَوَيْهِ للصراخ على الميت \* وإمّا ان يُدَلَّ به على احوال في نفس المتكلم كَأَفٍّ للتعجب وَوَاوٍ للمتوجع وَوَيٍ للمتعجب \* واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يُراد به مجرد حكاية اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك \* وكلُّ هذا الباب سماعي لا يقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وَيه في تركيبٍ مزجيٍّ كَسَيَّبُوْهُ وَنَقَطُوْهُ يَنُوْنٌ عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسَيَّبُوْهُ وَسَيَّبُوْهُ اُخْرَ على ما سيبي \* وإمّا تنوين غيره فهو سماعي في البابين . وهو في اسماء الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . واما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحقاً بتنوين المقابلة اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يزد على كونه علامةً لتام الاسم . وهو الارجح عند المحققين  
وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسَمَّى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشتمل ما كان الصوت يصدر منه كما يُسَمَّى الغراب غَاقٍ . ومنه قول الراجز اذ لِمَتِي مثلُ جناحِ غَاقٍ اي مثل جناح الغراب . وما كان بصوت له به كما يُسَمَّى البغل عَدَسٌ . ومنه قول الآخر  
اذا حملتُ بدني على عَدَسٍ على الذي بين الحمير والفرس

فلا ابالي من عدا او من جلس

اي اذا حملته على البغل \* وحينئذٍ يُحْكِي على بنائه وهو القياس فيقال رأيت غَاقٍ بالكسر وركبتُ عَدَسٌ بالسكون \* وقد يُعْرَبُ لوقوعه موقعاً معرباً فيقال رأيت غَاقاً وركبتُ عَدَساً بالنصب فيهما . والاول هو المختار عند المحققين



## فصل

## في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَنِّي جَاءَ      فَخَبْرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً  
وَحَبْرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ      لِدَاتِهِ وَالْغَيْرُ إِنْشَاءً حَسِبُ

اي ان الكلام كيفما جاء مطلقا لا بد ان يكون خبرا او انشاء . اما الخبر فهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو ساء زيد فيدخل فيه كلام الله والانبيا ونحو ذلك \* واما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو اما ان يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سيأتي . او لا يدل كافعال المدح والذم والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما اشبه ذلك \* واعلم ان احتمال الصدق والكذب لا يشكل بنحو نعم الرجل زيد وما احسن زيدا لان المراد مدح زيد والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا اثبات ما يستحق به المدح والاستحسان . فيمكن ان يقال للمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال له كذبت فانك لم تمدح ولم نتعجب \* وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وانشاء هو المشهور عند جمهور المحققين وهو الصحيح لان الكلام اما ان يكون لنسبة خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ      كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الانشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وضع له بخلاف المنقول اليه كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها اخبار في الاصل ثم نقلت الى انشاء ما يراد بها من المعاني \* واعلم ان ما يدل من الانشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه نحو قم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلفظ بالامر . واما ما لا يدل على الطلب فيقترن وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند التلفظ بفعله المنشئ له . ويقال للاول الانشاء الطلبي وللثاني الانشاء

## الايقاعي

وَالْحُكْمُ يُسْتَأْتَرُ وَضَعًا بِالْخَبْرِ      وَالْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَدْرٌ



اي ان الجملة التي يحكم بها تختص بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح  
 لإقامة الحكم بها . وتختص في الصلة والخبر والحال والنعمة . وذلك فيها بحسب الوضع  
 فلا يشكل بوقوع الجملة الطلية خبراً للمبتدأ فإنه نادرٌ بخلاف الوضع \* وانما جاز ذلك  
 في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يؤتى بها لبيان الموصول والحال لتقييد  
 صاحبها بصفة والنعمة لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الانشائية اذ  
 ليس لها نسبة خارجية . بخلاف الخبر فإنه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرقتين  
 كما مر في بابه فلا يضطر فيه الى هذا الاعتبار

## فصل

## في الطلب واحكامه

يَعْلَقُ الطَّلَبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلْ  
 فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا فَلَا سِتْدَامَةَ لَهُ فَإِنْ تَطَبَّقَا

اي ان الطلب يعلق بامر مستقبل الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل .  
 وذلك لا يكون الا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب  
 لا بد ان يكون بعد الطلب \* فان كان ما تعلق به حاصلًا نحو يا ايها النبي اتق الله  
 كان المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل . وبهذا  
 الاعتبار ينطبق الطلب على حكمه . ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَيْتَ الْمَمْلُوكَ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفْقِدْ فِي الْأَرْضِ مَسْلَمًا  
 فَإِنَّ الْعَيْشَ حَاصِلٌ لِلْمَخَاطَبِ وَلَكِنْ دَوَامُهُ غَيْرُ حَاصِلٍ فَهُوَ يَطْلُبُ حَصُولَ دَوَامِهِ . فَتَأْمَلُ  
 وَقَدْ يُضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدَّعَاءِ فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو  
 يكون غالباً بلفظ الماضي نحو غفر الله لك . وقد يكون بلفظ المضارع نحو يرحمك الله .  
 وبالجملة الاسمية نحو دارك معمورة \* وقد يكون لغير الدعاء نحو تؤمنون بالله ورسوله  
 يغفر لكم بالجزم اي آمنوا . ومن ذلك قولهم اتقى الله أمرؤ وفعل خيرًا يتب عليه اي  
 ليتق وليفعل خيرًا بدليل جزم الجواب في المسئلتين كما ترى



وَرُبَّمَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لغيرِ معناه كَأَكْرَمَ بِأبي

اي رُبَّمَا اسْتُعْمِلَ لفظ ما يدلُّ على طلب لغير معنى الطلب كصيغة الامر في التعجب فانه يراد بها اِنشاء التعجب من عظمة المتعجب منه او الاخبار عنها كما مرَّ في بابِه \* ومن هذا القبيل النُدْبَةُ والاختصاص في النداء واردة التهديد بالامر والانكار بالاستفهام وغير ذلك مما سياتي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوَ اقْضِ امْرَأً دُونَ حَيَّاكَ دَعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جميعاً نحو اقض ما انت قاض ولا تمش في الارض مَرَحًا بخلاف ما كان طلباً في المعنى فقط نحو حياك الله والويل لزيد فانه دخيل في هذا المقام لانه خبر قد اسْتُخْدِمَ للطلب

## فصل

في ادوات الطلب ومتعلقاته

امراً بِلَامٍ فِعْلاً اطْلُبْ اَوْ بِلَا لَامٍ وَنَهْيًا فَاَطْلُبِ التَّرْكَ بِلَا

اي انه يُطَلَّبُ اِحداث الفعل بالامر اِمَّا بواسطة اللام نحو لِيَقُمْ زيدٌ وَاِمَّا بالصيغة دون اللام نحو قُمْ \* وَيُطَلَّبُ تركه بلا الناهية نحو لا تَقُمْ \* وهذه اللام مكسورة في لغة جمهور العرب ما لم تقع بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي . وقد تسكن بعد ثَمَّ نحو ثَمَّ لِيَقْضُوا نَفْسَهُمْ في قراءة الكوفيين \* وقد يُجْزَمُ بها مضمرة في الشعر كقول الشاعر

فلا تَسْتَطِلْ مني بقاءِ ي ومدِّي ولكن يَكُنْ للخير منك نصيبُ

اي لِيَكُنْ \* واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهْيٌ . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاءٌ . فان كان من المتساويين قيل له التماسٌ

لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمَمُ غَائِبًا هَمًّا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مُخَاطَبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فلا أكْرَمَ وان كنت ظالماً فلا ارحم . والمخاطب نحو ان كنت مذنباً فلتؤدب وان اشريت فلا تُغبن \* وعلى فعل الغائب بأسره معلوماً ومجهولاً نحو لِيَقُمْ



زيدٌ ولا يجلس عمرو وليقطع اللص ولا يؤخذ البري بالسقيم \* وتنفرد لا عن اللام  
بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لا تغفل وهو الاكثر في استعمالها \* ويقال  
دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فلاصل لكم وكقولهم لا اربنك ههنا . لان  
الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف  
المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير  
المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وتحمّل خطاياكم ونحو قول الشاعر  
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابداً ما دام فيها الجرازم  
كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب  
تبعاً لغيره \* واقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك  
فلتفرحوا لان له صيغة امر بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول  
وَرُبَّمَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سَوَى مَعْنَاهُمَا الْمَعْبُودِ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب المعهود لما فان الامر قد يراد  
به التهديد نحو عملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير . والتسوية نحو وامرؤا قولكم او  
اجهروا به انه عليم بذات الصدور . والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله ان كنتم  
صادقين . والاباحة نحو وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط  
الاسود . والاهانة نحو كونوا حجارة او حديداً \* وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني  
كالتهديد نحو لا تتق الله وانظر العاقبة والتسوية نحو قل آمنوا به او لا تؤمنوا . وغير  
ذلك مما يحتمله المقام

وَالْهُمَزَةُ اسْتَفْهِمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ اَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِئًا

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة اطلب  
ادراك النسبة بين الامرين اثباتاً او نفيّاً نحو اقام زيد و لم يقم عمرو . وتارة  
لا يدرك غير النسبة نحو ازيد قائم ام عمرو . فان المتكلم يستفهم في الاول عن ثبوت  
القيام للواحد منهما ونفيه عن الآخر لانه يجهل كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين  
القائم منهما لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده \* والادراك الحاصل من الاول  
يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصوّر وهما من اصطلاحات المنطق \*



والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيد قائم هو المسند اليه . وفي نحو أقائم زيد هو المسند . وفي نحو أعندك زيد هو الظرف \* وبهذا الاعتبار وجب ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال أزيد قائم أم عمرو ولا يقال أزيد قائم أم جالس . وقس على كل ذلك \* واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم قدمت على العاطف نحو أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض وأفانت تكبره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأثم اذا ما وقع آمنتم به . بخلاف أخواتها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وفهل يهلك إلا القوم الفاسقون \* وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره مما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةً إِيجَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبْطٌ

اي ان هل تخصص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم يقم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة \* وأما بقية أدوات الاستفهام فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي \* واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل لشدة طلبها للفعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور \* ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إن التأكيدية لانها لتقرير الواقع فتتأني الاستفهام عن وقوعه . فلا يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها لانها أم الباب \* واذا دخلت هل على المضارع تخصصه بالاستقبال فلا يقال هل تذهب الآن \* وقد تستعمل لطلب التعيين كالمهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا . ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهمزة \* فان لم يقصد التعيين عطف بعدها بأون نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا . وقرأ . وقرأ عليه .

وَمَنْ بِهَا يُسْأَلُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّ شَمَلُ  
وَكَيْفَ لِلْحَالِ وَلِلْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمَانِ  
وَمِثْلَ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنَّى وَقَدْ تَأْتِي كَمَنْ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ



اي ان مَنْ تُسْتَعْمَلُ لِمَنْ يَعْقِلُ نَحْوَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَتْنَا . وَمَا لَغَيْرِ الْعَاقِلِ نَحْوَ مَا تَلَكُ  
 بِمِثْلِكَ يَا مُوسَى . وَأَيُّ لَهَا جَمِيعًا نَحْوَ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا وَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ  
 تُؤْمِنُونَ . وَكَيْفَ لِلْحَالِ نَحْوَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ . وَآيِنَ لِلْمَكَانِ نَحْوَ آيِنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ .  
 وَمَتَى وَآيَانَ لِلزَّمَانِ نَحْوَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ وَآيَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . غَيْرَ أَنْ مَتَى تُسْتَعْمَلُ لِلْمَاضِي  
 وَالْمُسْتَقْبَلِ وَآيَانَ تَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ كَمَا رَأَيْتَ . وَآيِنَ تُسْتَعْمَلُ غَالِبًا بِمَعْنَى كَيْفَ نَحْوَ  
 أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمَلِكُ عَلَيْنَا . وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مَنْ آيِنَ نَحْوَ يَا مَرْيَمُ أَنِّي لَكَ هَذَا .  
 وَكَمْ لِلْعَدَدِ نَحْوَ كَمْ لَيْثُمْ \* وَكُلُّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ مَوْضُوعَةٌ لِطَلْبِ التَّصَوُّرِ فَلَا تُسْتَعْمَلُ  
 لِغَيْرِهِ لِاخْتِصَاصِهَا بِأَحَدِ طَرَفِي النِّسْبَةِ كَمَا تَرَى

وَالْكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِاللِّسْخِيرِ لِغَيْرِ الْأِسْتِفْهَامِ كَأَلْتَقْرِيرِ

اي ان كل ما ذكر من الأدوات قد يُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِ الْأِسْتِفْهَامِ كَاللِّتَقْرِيرِ نَحْوَ أَنَّتَ  
 قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَآيِي الْهَيْنِ . وَالتَّعْجِبُ نَحْوَ مَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ . وَالِاسْتِبْعَادُ نَحْوَ  
 أَنِّي يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَلَمْ يَمَسَّنِي بَشَرٌ . وَالتَّهْوِيلُ نَحْوَ لَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ  
 الْفِيلِ . وَالتَّوْبِيخُ نَحْوَ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ . وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ \*  
 وَاعْلَمْ أَنَّ مَا الْأِسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا عَامِلٌ جَرٍّ يَجِبُ حَذْفُ الْفَاءِ سِوَا مَا كَانَ الْعَامِلُ  
 حَرْفًا نَحْوَ لَمْ تُؤْذُونِي أَمْ أَمَّا نَحْوَ مَجِيءَ مَ جِئْتَ . وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا وَعَلَيْهِ

قول الشاعر

فَتَلَكْ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْرَهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمَطْوَلُ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

علي ما قام يشتمني لثيم كخنزير تمرغ في رماد

وقد تُسْكَنُ مِيمُ الْمَجْرُورَةِ بِاللَّامِ بَعْدَ حَذْفِ الْأَلِفِ كَقَوْلِ الْآخَرِ

يا ابا الأسود لم خالفتني لهموم طارقات وفكر

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْأِسْتِفْهَامِ مَا كَانَ مِنْهَا ظَرْفًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ أَبَدًا . وَغَيْرُهُ إِذَا وَقَعَ  
 مَعْمُولًا لِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ نَحْوَ أَيِّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ وَعَمَّ يَنْسَاءُ لَوْنٌ فَهُوَ بِحَسَبِ مَقْتَضَى عَامِلِهِ .  
 وَإِلَّا فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُ جَمَلَةٌ نَحْوَ مَنْ قَامَ . أَوْ شَبَهَ جَمَلَةٍ نَحْوَ مَنْ عِنْدَكَ . أَوْ اسْمٌ نَكْرَةٌ نَحْوَ  
 مَنْ إِلَهُ غَيْرِ اللَّهِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ . فَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً نَحْوَ مَنْ أَبوكَ  
 جَعَلَ اسْمَ الْأِسْتِفْهَامِ خَبْرًا عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهِ لِطَلْبِ الْحُكْمِ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَكُونُ



ما بعده أَلِيقَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَهُوَ أَلِيقٌ بِالْخَبْرِيَّةِ \* وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِ بَيْنِ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا  
أَوْ غَيْرَهُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا ظَرْفِيَّةَ فِيهَا . وَحِينَئِذٍ فَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ مَا لَا يُسْتغْنَى بِهِ نَحْوُ  
كَيْفَ أَنْتَ وَكَيْفَ كُنْتَ فَهِيَ خَبْرٌ . وَالْأَفْهَى حَالٌ نَحْوُ كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ . أَوْ مَفْعُولٌ  
مَطْلُوقٌ نَحْوُ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ أَيِ أَيِّ فَعَلَ فَعَلَ . وَهُوَ الْمَخَارِعُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ

وَرُبَّمَا اسْتَفْهَمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النِّفْيِ فِيهِ طَارِي  
فِيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيَ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

أَيِ أَنْ الِاسْتَفْهَامَ قَدْ يَكُونُ لِلْإِنْكَارِ فَيَتَضَمَّنُ مَعْنَى النِّفْيِ نَحْوَ عِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ  
يَرَى . أَيِ لَيْسَ عِنْدَهُ ذَلِكَ \* وَمِنْ ثَمَّ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ نَفْيٌ تَحَوَّلَ إِلَى الْإِثْبَاتِ نَحْوَ أَلَيْسَ  
اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ أَيِ هُوَ كَافٍ لَهُ . لِأَنَّ الْإِنْكَارَ النِّفْيَ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيَ النِّفْيِ إِثْبَاتٌ \*  
وَكَثْرًا مَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ الِهَمْزَةِ . وَقَدْ يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا نَحْوُ مَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ  
وَهَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ أَيِ مَا يَغْفِرُهَا وَمَا جَزَاؤُهُ . وَلِذَلِكَ أُوجِبَ بَعْدَهُ  
بِإِلَّا كَمَا يُوجِبُ بِهَا فِي النِّفْيِ الصَّرِيحِ

وَلِلْتَمَنِّي لَيْتَ وَالْحَقُّ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلًا وَالتَّرَجِّي بِلَعَلْ

أَيِ أَنْ لَيْتَ مَوْضُوعَةٌ لِلْتَمَنِّي وَهُوَ طَلَبٌ مَا لَا طَمَعُ فِي حَصُولِهِ نَحْوُ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ .  
أَوْ مَا كَانَ عَسْرَ الْحَصُولِ نَحْوُ لَيْتَ الْجَاهِلَ عَالِمٌ \* وَقَدْ تَلْحَقُ بِهَا لَوْ نَحْوُ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً  
فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَيِ لَيْتَ لَنَا وَلِذَلِكَ نَصَبَ الْجَوَابَ بَعْدَهَا \* وَكَذَلِكَ هَلْ نَحْوُ هَلْ  
لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا \* وَلَعَلَّ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّرَجِّي وَهُوَ طَلَبُ الْمُمْكِنِ نَحْوُ لَعَلَّ اللَّهُ  
يُعْدِلُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . وَقَدْ تَكُونُ لِلْإِشْفَاقِ وَهُوَ تَوَقُّعُ الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ نَحْوُ فَعَلْتُكَ بِأَخِي  
نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ \* وَاعْلَمْ أَنَّ فِي عَدِّ التَّرَجِّي مِنَ الطَّلَبِ خِلَافًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْهُ  
بِدَلِيلِ نَصَبِ الْجَوَابِ فِي قِرَاءَةِ حَنْصِ لَعَلِّي أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ

إِلَى إِلَهٍ مُوسَى . وَفِي قَوْلِ الرَّاجِزِ

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

وَجَزَمَهُ أَيْضًا عِنْدَ تَجَرُّدِهِ مِنَ الْفَاءِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مَرَّةً يَمْلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ عَطْفِيكَ لِلْيُسْرِ



وكلاهما لا يقع إلا بعد الطلب . وهو الموعول عليه عند الاكثرين  
 وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَا لَدَى مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَا  
 وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمَلَا وَهِنَّ لِلتَّوْبِيخِ مَعَ مَا ضِيَ تَلَا  
 اي ان هَلَا تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لِلتَّحْضِيضِ وَهُوَ الطَّلَبُ الْعَنِيفُ نَحْوُ هَلَا تَسْتَغْفِرُ  
 اللَّهُ . وَكَذَلِكَ أَلَا بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ وَلَوْلَا وَلَوْ مَا نَحْوُ أَلَا تُكْرِمُ أَبَاكَ وَلَوْلَا تُقْرِئُ الضَّيْفَ  
 وَلَوْ مَا يُجِيبُ الدَّاعِيَ \* فَان تَلَاهَنَ الْمَاضِي أُرِيدَ بِهِنَّ التَّوْبِيخَ أَوْ التَّنْدِيمَ نَحْوُ هَلَا حَفِظْتَ  
 الْعَهْدَ وَأَلَا اسْتَبْقَيْتَ مَا لَكَ وَهَلَمْ جَرًّا

وَقُلْ أَلَا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْحُضِّ طَوْرًا وَبَعْضُ زَادَ لَوْلَا لِلْعَرَضِ  
 اي ان أَلَا بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَرَضِ وَهُوَ الطَّلَبُ اللَّيِّنُ نَحْوُ أَلَا تُحِبُّونَ اِنْ  
 يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ \* وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ لَوْلَا نَحْوُ لَوْلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا \* وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ أَلَا لِلتَّحْضِيضِ  
 كَالْمَشْدَدَةِ نَحْوُ أَلَا نَقَاتُلُونَ قَوْمًا نَكَشُوا إِيمَانَهُمْ . وَهِيَ عِنْدَ الْكَثِيرِينَ مَرْكَبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ  
 الاسْتِفْهَامِ وَلَا النَّافِيَةِ \* وَاعْلَمْ اِنْ أَدَوَاتُ التَّحْضِيضِ وَالْعَرَضِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْاَفْعَالِ  
 وَلَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ هَلَا زِيدًا تَزَوَّرَهُ وَلَوْلَا عَمْرًا اُكْرِمْتَهُ . فَان رَدَّ شَيْءٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ

وَجِبَ تَأْوِيلُهُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

أَلَا بَعْدَ لِحَاجَتِي تَلْحُونِي هَلَا التَّقَدُّمُ وَالْقَلُوبُ صِحَاحُ

وقول الآخر

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

فَانهُمَا عَلَى تَأْوِيلٍ فَهَلَا كَانَ التَّقَدُّمُ وَلَوْلَا تَعْدُونَ الْكَمِيَّ . وَقَسَّ عَلَيْهِ

فصل

فِي أَحْرَفِ النَّدَاءِ

وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ يَا أَيُّهَا وَيَا وَهَمْزَةٌ قَصْرًا وَمَدًّا وَهِيَ  
 وَوَا وَقَدْ تَتَوَّبُ يَا لِمَا نَدَبُ وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِإِقْبَالِ طَلِبِ  
 اي ان أَحْرَفِ النَّدَاءِ هِيَ يَا وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ كَمَا مَرَّ . وَيَا وَيَا وَهَمْزَةٌ وَأَعْلَى وَزْنَ



لا وهياً بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت .  
وقد تنوب عنها يا عند امن اللبس بالمنادى المحض كما مر من قوله وقت فيه بامر  
الله يا عمراً . فان خيف الالتباس تعيّن والتخلص منه \* وأما بقية الاحرف فهي  
موضوعة لطلب الاقبال

وَهَمَزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا شَاعَتْ وَالبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة يُنادى بها القريب . ويا يُنادى بها القريب وغيره شائعة بين  
الجميع . وبقية الاحرف يُنادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة \*  
واعلم ان كلا من القريب والبعيد قد ينزل منزلة صاحبه فينادى بما له من أدوات  
النداء . وذلك عند الإعراض او الغفلة ونحوها في القريب وعكس ذلك في البعيد .  
وهو من نواذر الاستعمال

وَبَعْدَ يَأْ حَذْفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا شَمَّ لِتَنْبِيهِ قُصِدُ

اي ان المنادى قد يُحذف بعد يا فقط لانها أمّ الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها  
نحو الا يا أسجدوا . والحرف نحو يا ليتني كنت تراباً . والجملة الاسمية كقول الشاعر  
يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد  
ويقدر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك \*  
وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداء . وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول  
فهي للنداء لكثرة وقوعه قبله . وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه .  
ولعله الأقرب الى الصواب

وَقَدْ يُنَادَى لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا يُنَادَى فِي الْبَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يُستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال  
 وغيره . فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا لضيعة الأدب .  
 والتشكي نحو يا ويلاه . والتعسر كما في نداء الاطلال والمنازل وما اشبه ذلك



## فصل

في القسم واحكامه

يُقَسَمُ إِنشَاءً لِتَأْكِيدِ خَبَرٍ أَوْ طَلَبِ بِالْحَرْفِ وَالْغَيْرِ نَدْرٌ

اي ان القسم يُستعمل لانشاء التأكيدي في الكلام . وهو يكون تارة لتأكيد الخبر وتارة لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو ما كان بالالفاظ الموضوعه للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم مما وضع لغيره \* أما المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعه له . كما مرّ في باب حروف الجر . وقد يكون بنحو اقسامت و ا حلف و يمين الله كما سيبي . وغير الصريح بنحو علم الله و علي عهد الله . ومنه كَتَبَ تلى نفسه الرحمة لِيَجْعَلَ مِنْكُمْ الى يوم القيامة \* وأما المؤكّد للطلب فيكون الصريح منه بالبَاء فقط وغير الصريح بنحو نَشَدْتُكَ اللهُ . ويقال له بجملته القسم الاستعاطي

” وَقُلْ يَمِينُ اللهِ وَآيْمُنُ كَذَا مَوْصُولٌ هَمْزٌ غَالِبًا وَآيْمٌ أَحْتَدَى“

اي ان لفظ اليمين يُستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لافعال ومنه قول الشاعر

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحيثئذ يكون مبتدأ محذوف الخبر على الاصح والنقد يمين الله قسم لي \* وكذلك آيْمٌ بفتح الهمزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الاصح بنحو آيْمُنُ اللهُ لافعال . غير ان همزتها تُوصَلُ في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال \* وكثيراً ما تُحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال آيْمُ اللهُ وحيثئذ تبقى الميم على ضمها ويُقدَّرُ الاعراب على النون المحذوفة \* وقد تصرّفوا في هذه الكلمة حتى انتهى الشيخ المرادي لغاتهم فيها الى عشرين لغة ولم في هذه اللغات اقوال شتى فاقصرنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

” وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنَّ فِي الْخَبَرِ وَمَا وَلَا وَإِنَّ وَغَيْرُهُمَا نَدْرٌ“

” وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ“



اي ان القسم يُربط بجوابه الخبري باللام نحو فبِعَرَّتْكَ لَأَغْوِيَنَّهُمْ اجمعين . وإن نحو  
والكتاب المبين إنا أنزلناه . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين \*  
وهذه اللام هي لام التأكيد ويُقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت  
لانها موضوعة لتأكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الألى الامماء  
غير انهم اجازوا دخولها في هذا الباب على النعل المضارع كما رأيت لانه يشبه الاسم .  
ويدخلونها ايضاً على الماضي المقرون بقدر نحو تألله لقد آثرك علينا لان قد تقرب  
الماضي من الحال فيشبه المضارع . وذلك ما لم ينقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا ريثماً  
فراوه مصفراً تظلموا من بعده يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذ ساد  
مسد جواب الشرط كما مر في باب وحكمه ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لانها  
تحقق مضية \* فان كان الجواب منفيًا رُبط بالأداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون  
تلك الاداة ما نحو ولئن آتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . او لا  
نحو وأقسموا بالله جهداً أيانهم لا يبعث الله من يموت . او إن نحو ولئن زلنا إن  
امسكنا من أحد من بعده \* ونذر ربطه بلم كقول بعضهم نعم وخالفهم لم تقم  
عن مثلهم منجبة . ولن كقول الشاعر

والله ان يصنوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دينا  
ويُربط بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر  
بعيشك يا سلمي أرحمي ذا صباية أبي غير ما يرضيك في السر والجهير  
او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً  
فان لم يكن شيء من ذلك رُبط بالآ كقول الشاعر  
بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للشغوف من طمع  
اي ما اسألك الأ هذا . او بلاماً الحرفية التي بمعناها كقول الآخر  
قالت له بالله يا ذا البردين أما غننت نفسك أو اثنتين  
واعلم ان جميع الاحرف التي يُربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها  
ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدا لا أضرب \* ويجوز حذف  
لا عن المضارع المجرد من نون التأكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال



الناقصة كما مر في موضعه نحو تَأْتِي تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ أَي لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُهُ . وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لِأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا

أي أنه قد شاع في الكلام حذف القسم إذا كان مدخوله مفتتحاً باللام الموطئة المقترنة بأن نحو لئن أخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه \* وقد يحذف مع حذف اللام فتقدر قبل الشرط نحو وان أطعمتهم انكم لمشركون أي ولئن اطعمتهم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحينئذ يتعين كونه جواباً للقسم المقدّر \* وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لانها توطئ الجواب للقسم أي تمهده . والمؤذنة ايضاً لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط \* واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلّق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حلفت والله خلافاً لبعضهم . وأما مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز إضماره فيقال بالله فيهما . غير ان الاكثر ذكره في الخبر وإضماره في الطلب

### فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٍ مُفْرَدًا مُقَدَّمًا

أي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه . ولذلك يقال له ضمير الشأن \* وقد يكنى به عن القصة فيقال له ضمير القصة ايضاً \* وهذا الضمير يتحد مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطلق ما يراد به الشأن او القصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او القصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العمدة التي بعده طلباً للشاكلة فيقال هو الامير قادم وهي القبيلة راحلة . ولما كان ما بعد هذا الضمير موضعاً لا لبهامه . وجب ان يكون متاخراً عنه لان الايضاح انما يكون بعد الايهام \* واعلم ان هذا



الضمير يَخْتَصُّ بانه لا يعود الا الى ما بعده . ولا يعمل فيه الا الابتداء او احد  
نواسخه . ولا يقدم خبره عليه . ولا يؤكِّد ولا يُبدل منه ولا يُعطف عليه . ولا  
يُفسر الا بجملة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محل من الاعراب وان كانت  
مفسرة . ولا يُشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون الا  
غائباً مفرداً كما مر . ولا يُستعمل الا حيث يُراد التخييم فلا يقال هو الغراب طائرٌ  
وهو يباب المبتداً مقيِّدٌ " فالنسخ كالتجريد فيه يرد "   
وتُخبِرُ الجُملةُ عنه فيجب من بعده الرفع لكل ما نصب

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتداً فيكون مبتدأً مجرداً نحو قول هو الله احدٌ .  
وتدخل عليه نواسخ المبتداً والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائمٌ وانه عمرو  
منطلق وظننته بكرٌ شاعرٌ وهلمَّ جرّاً . ومن ذلك قول الشاعر  
اذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامتٍ وآخرٌ مثني بالذي كنت اصنعُ

وقول الآخر

اما اِنَّه لولا اخليطُ المودعُ وربُّه خلا منه مصيفٌ ومربعٌ

وقول الآخر

علمته الحقُّ لا يخفى على احدٍ فكُنْ مُحِقّاً تَنَلْ ما شئتَ من ظفرٍ

وهو في كل ذلك يُخبر عنه بالجملة المذكورة فتكون برمتها في محل الاعراب الذي  
يقتضيه المقام ولذلك يجب ان يُرفع بعده كل ما ينصب بدونه على التجريد \* واعلم  
انه لما كان هذا الضمير معرفة وخبره يلزم ان يكون جملة لم يدخل عليه من النواسخ  
ما يلزم اسمه التنكير كالا نافية للجنس او يلزم خبره الافراد كلات \* ولا تدخل عليه  
كاد واخواتها في الصحيح لان خبر هذه الافعال لا يكون الا رافعاً لضمير اسمها وهذا  
لا يتأتى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تُنضمَّن ضميراً يرجع اليه . وما ورد بخلاف  
ذلك فشاذ او على تاويل \* فتنبه

وما سوى مرفوع فعلٍ يُذكرُ الا لَدَى اَنْ وَكَانَ فيضمُرُ

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع امم كان ونحوها يستتر في ذلك  
الفعل . واما المرفوع بالحرف كالواقع امم ما الحجازية في نحو قول الشاعر



وما هو من يا سوا الكلام وتنتقى به نائبات الدهر كالدائم البخل  
والمنصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأ مع أن وكان الخففتين فيجب إضماره  
محدوفاً كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر  
وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان  
وربما حذف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . وكقول

الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ بنوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لخبر من تابع حشواً فصل بلفظ مضمير لرفع منفصل  
وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير نقلاً

أي أنه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر  
من التابع نحو زيد هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل يمكن أن يظنه السامع  
صفة لزيد فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعينت الخبرية كما ترى . ولذلك يسمونه  
فصلاً وهو اصطلاح البصريين \* والكوفيون يسمونه عماداً لأنه يعتمد عليه في هذا  
التمييز أو لأنه يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها \* وهذا الاستعمال إنما هو  
بحسب الأصل ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لاغراض  
أخرى كما ستري \* وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك  
بحسب ما قبله . وذهب قوم إلى أنه حرف لأنه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول  
عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور . والاول هو المختار عند الأكثرين



وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ      أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ  
وَلَمْ يُغَيَّرْ حُكْمَ مَا قَدْ نُسِبَ      كَمَا كَانَ عُثْمَانُ هُوَ الْمُتَّخِذُ

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال  
ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لا اعتراض بينهما فائدة . او معرفة نحو ما احد هو  
احسن من زيد فان كلا منهما كالمعرفة . أما الاول فلأنه كالمعرف بلام الجنس  
لعومه . وأما الثاني فلأنه لا يقبل ال لاقرانه بين التفضيلية \* ولما كان هذا اللفظ  
يؤتى به لجزء الفصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضاً موضع من الاعراب  
ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالنازع فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال . ولا  
يتغير عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع  
العليم وجعلنا ذريته هم الباقيين . وقس على كل ذلك

وَأَبْتَدَأَ الْبَعْضُ بِهِ اسْمًا فَرَفَعَهُ      تَأْلِيهِ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَهُ

اي ان بعض العرب يعملون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده  
خبراً عنه . وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون . وقول الشاعر  
اتبكي على ليلى وانت تركتها      وكنت عليها بالملا انت أقدر  
وحيث يند يكون له محل من الاعراب كسائر الضمائر وتكون جملته في محل ذلك الاعراب  
الذي يقتضيه العامل

وَيَقْصِدُ التَّخْصِصَ وَالتَّأْكِيدَ      بِهِ كَمَا قُلْتَ هُوَ الْمَفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤتى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك  
انت علام الغيوب واخي هرون هو اوضح مني لساناً . وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه  
يحمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته . وإرادة التأكيد اي  
ان ما قلت نفسه هو المفيد . ولا موقع فيه للفصل لعدم إيهام النعت \* وقد تجتمع  
فيه الأغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفحجون فانه يحمل الفصل والتخصيص والتأكيد  
كما ترى \* وهو بجملته لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما  
رأيت . والخبر غالباً يكون مصحوباً ال او أفعل تفضيل ويقال في غيرها



وَالْكَافُ لِلخِطَابِ فِي الإِشَارَةِ حَرْفٌ كَنَيْكَ أَوْ هُنَاكَ الجَارَةُ

وَيَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الفَصْلِ أَيْضًا وَفِي البَعْضِ مِنْ أَسْمِ الفِعْلِ

اي ان الكاف تُستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .  
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إِيَّاكَ . وفي بعض أسماء  
الفعل التي لم تُنقل عن باب الظرف نحو هَاكَ وَرُؤَيْدَكَ \* وهي في كل ذلك حرف  
لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى المَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَأَلْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع  
كما تلحق كاف الضمير لتدل على حال المُخاطَبِ نحو كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ وَذَلِكَ كَمَا مَأَى  
عَلِمَنِي رَبِّي وَكَفَّارَكُم خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيكُمْ . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في  
الإشارة وغيرها نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ وَهَاكَ وَهَاكَ وَهَلَاكَ جَرًّا \* غير انه قد يُكتفى  
في الإشارة الغير المكانية بالكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهاً على  
مُطَلَقِ الخِطَابِ لا على أحوال المُخاطَبِ فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك  
لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله فلا تعتدوها \* وأما في إشارة المكان فتلزم

الفتح والإفراد مطلقاً . ونذر كسرهما كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانَ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ

وأما ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إلتحاق علامات الفروع

### فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي المَوْنَتِ النُّونُ اشْتَمَلُ

اي انهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم  
علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتهم \* وأما العاقلات فتكون النون معين  
ضميراً كذهبن . وعلامة ككرمتهن . وسياقي تمام الكلام على كل ذلك



وَالْمِيمِ سَكَنٍ وَأُخْتَلِسَ أَوْ أَشْبِعَ      ضَمًّا وَبِالْأُولَى كَذَا الْكُسْرُ اتَّبِعَ  
وَحَفِيفِ النُّونِ ضَمِيرًا وَأَشَدُّ      عَلَامَةً وَأُلْفَتِحَ فِيهَا اعْتَمَدَ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اختلاصاً او اشباعاً  
حتى يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سألنا فأعطينم وعدنا فعدتم      ومن أكثر التسال يوماً سيحرم

ويختار اتباع الساكنة طرفاً للكسور قبلها استثقلاً للخروج من الكسر الى الضم

فتكسر اختلاصاً او اشباعاً كما تضم . وعلى ذلك قول الشاعر

بهم النجاة من الاذى وعليهم      في كل فادحة تصيب معول

واماً النون فهي مخففة اذا كانت ضميراً ومشددة اذا كانت علامة . وهي مفتوحة في

الحالين على الاطلاق \* واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقاً ان تكون ملحقة بالواو

للدلالة على جمع الذكور . فاصل انتم مثلاً وضر بهم انتم وضر بهموا كما يقال في المثني

انتما وضر بهما وفي جمع الاناث انتن وضر بهن والاصل انتمن وضر بهمن ثم ادغم

تخفيفاً \* وانما حذفت الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة

الميم على الجمع . ولذلك تضم هذه الميم اذا تلاها ساكن تحريكاً لها بحركتها الاصلية .

وتكسر بعد الكسر على الايتباع كما مر لا على اصل تحريك الساكن . والاشباع

مبني على رد الواو المحذوفة ثابتة او مقلوبة ياء \* وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل

فيجب ردها واو على الاطلاق نحو ضربتموه واعطيتموه لان الضمائر ترد الاشياء

الى اصولها \* فاعرف كل ذلك

وَجَمْعُ غَيْرِ عَاقِلٍ كَالْوَاحِدِ      وَدُونَ ذِي النُّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

اي ان جمع ما لا يعقل يجري في الاضمار له مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشمل الجمع

السالم مؤنثاً كالشجرات والمكسر مطلقاً كالجمال والنياق . فيقال الشجرات اثمرت

والجمال سارت والنياق ربضت \* وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مشمرة والجمال

سائرة والنياق رابضة \* وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكور السالم

مما يدل على معنى الجمع وهو كل ما تلحق فعله علامة التأنيث مما مر في باب الفاعل .

فيندرج في ذلك جمع ما يعقل من المذكور مكسراً كالرجال . ومن المؤنث مطلقاً



كالهندات والجواري . والمُحَقَّق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء .  
 فيوز ان يقال الرجال أَقْبَلَتْ او مقبلةٌ وهلمَّ جرًّا \* وذلك لان المكسَّر من هذه الجموع  
 قد قُتِدَتْ صورة المفرد منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمُحَقَّق بالجمعين  
 قد انثلمت صورة المفرد فيهما لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسَّر .  
 ومن ثمَّ جاز ان يُنظَرَ الى اللفظ في كل واحدٍ من هذه المذكورات فيؤنَّث الضمير  
 العائد اليه على تأويله بالجماعة وان يُنظَرَ الى المعنى فيُضمَر له بحسب افراده . بخلاف  
 جمع المذكر السالم فان الجمعية متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا  
 يستعمل له الا ضمير الجمع \* واذا اجتمع الظاهر والضمير فالخيار المناسبة بينهما طلباً  
 للشاكلة فيقال اقبلت الرجال كلها واقبل الرجال كلهم ولا يُستحسن العكس في افصح  
 اللغات \* وقس على كل ذلك

وَجَازَ نُوْقُ بَيْنَ فِيهِ الْمَحَلَّةُ      وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمْعِ الْقَلَّةِ

اي يجوز ان يُستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رايت  
 في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا يَا حَمَامَاتِ اللّوَى عُدْنَ عَوْدَةً      فإني الى أصواتكن حزينٌ

وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إنا منحزنا الجبال معه يُسبحن بالعشي والاشراق .  
 وهو نادر \* وقيل ان ضمير المفردة اولى بجمع الكثرة وضمير الجمع اولى بجمع القلة .  
 فالاحسن ان يقال الجدوع كسرتها فانكسرت فهي منكسرة . والاجذاع كسرتها  
 فانكسرت فهن منكسرات . واستشكل الفرق بينهما \* اقول ويمكن ان يكون الفرق  
 ان جمع القلة يناسب الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة  
 كما نص على ذلك بعضهم بقوله

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَالَةٍ      وَفِعْلَةٍ يَعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

وسالم الجمع ايضاً داخل معها      في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزيد

وبهذا الاعتبار يكون اولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب

وَرُبَّمَا نَزَّلَ مَا لَا يَعْقِلُ      مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُحْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُنزل منزلة من يعقل حيث يتجه ان يُحمَل عليه فيُستعمل له



ما يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ احدَ عَشَرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي  
ساجدين . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالسجود له نزلها منزلة العقلاء  
الذين يتعمدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمل لهم من الضمير وما يتعلق به كما ترى  
وَعَلَبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا أُشْتَرِكَ كَأَنَّهُمْ وَهَنٌ يَنْصِبُونَ الشَّرْكَ

اي اذا وقع اشتراك بين فرقتين في هذا المقام غلب الافضل منهما على غيره فيستعمل  
ما له لهما جميعاً نحو يوم تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . ونحو  
يُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ . ومن  
ذلك مثال النظم كما رأيت \* . ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء نانه  
يجري على هذا الأسلوب نحو ما لي لا أَرَى الْهُدْهُدَ إِذْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ . وأما مع  
العاقلات فيختار التغليب نحو الجواري والنياق سائرات . ولا يجب فيقال سائرة بدونه

وَذَلِكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدَرًا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى  
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصْدَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر

وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسُلُوبٌ

ونحو ولكني اراكم قوماً تجهلون . فقد كان القياس ان يقال يرون ويجهلون بلفظ  
الغيبية لانهما صفة للقوم ولكن لما كان القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن  
المخاطبين في الثاني غلب جانب المعنى على جانب اللفظ فقبل نرى وتجهلون بلفظ التكلم  
والخطاب \* وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضية في اللفظ  
كالقمرين للشمس والقمر تغليباً للمذكور على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضية  
كالقمرين لأبي بكر وعمر . وكل ذلك من نوادر الاستعمال

### فصل

في أحكام آخر للضمائر

وَرُبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضَعُ الْمُظْهِرِ لِعَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ



فَهُوَ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

اي انه قد يُسْتَحْسَنُ وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاتعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك . فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع \* او لزيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل . اي وبه نزل . وما اشبه ذلك من الاغراض \* فان الظاهر في هذه المواقع يفيد ما لا يفيدُه الضمير كالتدليل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يستحسن الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يُوضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه . وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه مبهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

والتفتوا من جهة فيه الى اخرى كغيب من خطاب مثلا  
وهو على غير القياس قد جرى نحو سريرتكم ولهم طاب السرى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجهة الأخرى فيعتبرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عبر بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سريرتكم ولكم طاب السرى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا أيها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل \* والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيا . \* ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد . وعليه مثال النظم \* ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا لوانها . والى الخطاب



نحو مالك يوم الدين إياك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال وإليه أرجع  
وكفى بي وكيلاً ومن ينصرم من باس الله وهلمَّ جرّاً فعدل عنه الى ما رأيت . والمراد  
بذلك الافتتان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه \* وكل هذه  
المسائل من المباحث البيانية قد استطردها اليها لتوسيع الفائدة

## فصل

## في الموصلات الحرفية

« صِلْ أَنْ وَمَا وَأَنْ كَيْ لَوْ بِصِلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَأْوَلَهُ »

اي ان هذه الاحرف تُوصَلُ بالجُمْلَةِ التي تَأْوَلُ بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً  
او معناه ولو على سبيل التاويل كما سيحيي \* ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية \* غير  
ان أَنْ وكي ولو تُوصَلُ بالجُمْلَةِ الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وَأَنْ المفتوحة  
المشددة تُوصَلُ بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدأ . وما تجمع الامرين \* ويُشترَطُ  
في كي ان تكون مسبوقة بلام التعليل ولو تقديراً كما علمت في نواصب المضارع \* وما  
يُوصَلُ بالجُمْلَةِ الفعلية يُشترَطُ في جملته ان يكون فعلها متصرفاً لان الجامد لا مصدر  
له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يُؤخَذَ بالمعنى كما سترى فلا يلزمها  
ان يكون عجزها فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له \* أمَّا أَنْ  
فتُوصَلُ غالباً بالمضارع نحو أريد أن ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي  
نحو سررتني أن حضرت . وكي تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زُرني لكي أكرمك \* ولو  
تُوصَلُ بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو زُرُ بآبؤ الذين كفروا لو  
كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو يُضَاوَنكم . وقد نفع بعد غيره

## كقول الشاعر

ما كان ضررك لو مننت ورُبماً منّ الفتي وهو المغيظُ المحنقُ  
وما تُوصَلُ غالباً بالماضي نحو عجبت مما انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عجبت مما  
يضرب زيدُ عمرًا . وهو يتعين معها لزمان الحال \* وقد تُوصَلُ بالجُمْلَةِ الاسمية كقول

## الشاعر

أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دماؤكم تشفي من الكلبِ



وَأَمَّا أَنْ الْمَشْدَدَةَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ فَنَأْوِلُ مَعَ خَبَرٍ بِمَصْدَرٍ نَحْوِ  
 أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ أَي أَلَمْ تَرَ هَيْامِهِمْ . وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ  
 "فَإِنْ يَقَعُ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا" مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَهُ مَا قَدْ تَلَا

أَي أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَدَاةُ نَفْيٍ حَرْفًا كَانَتْ نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ لَمْ يَقُمْ  
 زَيْدٌ . أَوْ اسْمًا نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا غَيْرُ قَائِمٍ . أَوْ فِعْلًا نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا لَيْسَ  
 بِقَائِمٍ . يَأْوِلُ مَعْنَى تِلْكَ الْأَدَاةِ بِالْمَصْدَرِ مَعَ الْمَصْدَرِ الْمَأْوَلِ مِمَّا بَعْدَهَا مِثْلًا أَوَّلُ  
 الْمَصْدَرِينَ إِلَى الثَّانِي . فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ فِي الْأَمْثَلَةِ عَجِبْتُ مِنْ عَدَمِ قِيَامِ زَيْدٍ \* وَقَسَّ  
 عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالِاسْتِقْرَاءِ

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدُ تَأْوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدِيرًا إِنْ جَمَدَ  
 أَي إِنْ كَلَّمَ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْمٍ أَنْ يَطْرُدَ تَأْوِيلُهُ بِالْمَصْدَرِ فِعْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ . فَإِنْ  
 كَانَ مَتَصَرِّفًا أَوَّلُ الْمَصْدَرِ مِنْهُ نَحْوَ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا صَادِقٌ أَي عَلِمْتُ صَدَقَ زَيْدٌ \*  
 وَإِنْ كَانَ جَامِدًا قَدِيرُ الْكُونِ مِثْلًا أَيْ عَلِمْتُ أَنْ هَذَا حَجْرٌ أَي عَلِمْتُ كَوْنُ هَذَا  
 حَجْرًا \* وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلِمْتُ حَجْرِيَّةً هَذَا لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِذَا لَحِقَتْهُ تَاءُ التَّانِيثِ  
 أَفَادَتْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَلِذَلِكَ تُلَقَّبُ مَعَهُ بِالْمَصْدَرِيَّةِ

وَأَخْلَفَ بِمَا ظَرَفَ زَمَانَ حُذِفَا عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا  
 أَي إِنْ مَا الْمَذْكُورَةَ أَنْفَاءً تَحْلَفُ ظَرَفَ الزَّمَانَ الْمَحْذُوفَ عَنْ مَصْدَرٍ كَمَا فِي الْمِثَالِ . فَإِنْ  
 أَصْلُهُ أَصْفُ لَزِيدٍ مَدَّةٌ صَفْوَةٌ فَحُذِفَ الظَّرَفُ وَخَلْفَتْهُ مَا مَوْصُولَةٌ بِالْفِعْلِ . وَهِيَ تُوصَلُ  
 غَالِبًا بِالْمَاضِي الْمَثْبُوتِ كَمَا رَأَيْتَ . وَالْمِضَارِعُ الْمُنْفِيَّةُ بِلَمِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
 وَلَا يَلْبَثُ الْجُهَالُ أَنْ يَتَهَضَّمُوا إِخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعْنِ بِجَهُولٍ  
 وَقَدْ تُوصَلُ بِالْمِضَارِعِ الْمَثْبُوتِ نَحْوَ لَا أُكَلِّمُكَ مَا يَنْوَحُ الْحَمَامُ . وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْصَرَفُ  
 مَعَهَا إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ \* وَيَجُوزُ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَالْمَصْدَرِيَّةِ الْمُحْضَةِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
 وَأَصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ  
 غَيْرَ إِنْ الْوَصْلُ بِهَا قَلِيلٌ فِي الْمَوْضِعِينَ غَيْرِ مَا لَوْ فِي الْأَسْتِعْمَالِ



## فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَامٌ تُرَدُّ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُهُدٌ  
 أَي ان أَلْ بَرْمَتُهَا أَوْ أَلَامٌ فَقَطْ عَلَى اخْتِلَافٍ سَنَدَكْرُهُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ لِلْجِنْسِ وَيُقَالُ  
 لَهَا الْجِنْسِيَّةُ . أَوْ لِحِصَّةٍ مَعْبُودَةٍ مِنْهُ وَيُقَالُ لَهَا الْعَهْدِيَّةُ \* أَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَتَكُونُ لِاسْتِغْرَاقِ  
 أَفْرَادِ الْجِنْسِ نَحْوِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا . أَوْ لِإِيَانِ الْحَقِيقَةِ نَحْوِ الرَّجُلِ أَفْضَلَ مِنَ الْمَرْأَةِ .  
 وَالضَّابِطُ فِي الْأَوَّلِيِّ أَنْ يَصِحَّ حَالُ كُلِّ مَحَلِّهَا حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ . أَوْ بِمَجَازٍ أَعْلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ  
 نَحْوَ أَنْتَ الرَّجُلُ . بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِيهَا مُطْلَقًا \* وَأَمَّا الْعَهْدِيَّةُ فَيَكُونُ  
 الْعَهْدُ مَعَهَا بِحُضُورٍ مَمْحُوبِهَا نَحْوَ جِئْتُ الْيَوْمَ . أَوْ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي الذَّهَبِ نَحْوَ رَكِبَ  
 الْخَلِيفَةَ . أَوْ بِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ نَحْوَ بَنَيْتُ دَارًا ثُمَّ بَعْتُ الدَّارَ . وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ الْعَهْدِ  
 الْحُضُورِيُّ وَالثَّانِي الْعَهْدِ الذَّهَبِيُّ وَالثَّلَاثُ الْعَهْدِ الذِّكْرِيُّ \* وَعَلِمَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ  
 حَرْفِ التَّعْرِيفِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ اللَّامِ وَحَدَهَا وَالْهَمْزَةُ زِيدَتْ  
 لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ . وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَدْ وُضِعَ لِيَكُونَ صَدْرَ  
 الْكَلِمَةِ فَلَا تَصْلُحُ لَهُ اللَّامُ السَّاكِنَةُ \* وَعَلَيْهِ اخْتَلَفُوا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةً هَمْزَةً وَصَلِي  
 زِيدَتْ مِنْ أَوَّلِ الْوَضْعِ فَصَارَتْ جِزَاءً مِنَ الْكَلِمَةِ أَوْ هَمْزَةً قَطْعٍ أَصْلِيَّةً وَصَلَّتْ لِكثْرَةِ  
 الْإِسْتِعْمَالِ \* وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّ الْحُرُوفَ تُزَادُ وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا لِأَنَّ الزِّيَادَةَ نَوْعٌ  
 مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي تَأْبَاهُ الْحُرُوفُ \* ثُمَّ أَنْ مِنْ جَعَلَهُ مَجْمُوعَ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ أَنْ جَعَلَ  
 الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةً عَبَّرَ عَنْهُ بِأَلْ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَعْبرَ عَنْهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا لَا يَعْبرَ عَنْ هَلْ  
 بِالْهَاءِ وَاللَّامِ . وَأَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً فَلَهُ أَنْ يَعْبرَ عَنْهُ بِأَلْ أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ \* وَأَمَّا مَنْ  
 جَعَلَهُ اللَّامَ وَحَدَهَا فَيَعْبرَ عَنْهُ بِاللَّامِ فَقَطْ وَهُوَ إِصْطِلَاحُ الْمُتَأَخِّرِينَ

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامَ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ      وَالْجَمْعَ لِإِشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ  
 وَزُبْعًا زِيدَتْ لِلْمَعْرِضِ أَصْلُهَا      مَسْمُوعَةٌ كَالْفَضْلِ عِنْدَ تَقْلِبِهَا

أَي ان أَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْلَامِ إِذَا تَنَبَّتْ أَوْ جُمِعَتْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
 يُكذِّبُنِي الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ      وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمَكذِبُ أَكْذَبُ



وقول الآخر

اين الأَكاسِرَةُ الجابرةُ الأَلَى كَنَزُوا الكَنُوزَ فما بَقِينَ ولا بَقُوا  
وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك المُسَمَّياتِ المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت  
نكراتٍ كالماء الاجناس . وعلى ذلك قول الشاعر

رَأَيْتُ سَعُودًا من شعوبٍ كثيرةٍ فلم أرَ سعدًا مثل سعدِ بنِ مالكٍ  
واذ كان قد فاتها تعريف العلمية تجبر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه \* وقد  
تزايد ال على بعض الأعلام المنقولة عن اصل للمعنى ذلك الاصل فيها لا للتعريف .  
واكثر ما يكون ذلك في العلم المنقول عن الصفة كالعباس . او عن المصدر كالفضل .  
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشعاب واليامة . غير ان كل ذلك سماعي  
لا يقاس عليه

«وَدُونََ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُزُومًا وَهُوَ بِالنَّقْلِ وَرَدَ»  
«وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجَبَا تَكْثِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نُصِبَا»  
اي ان ال قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الاسماء الموصولة  
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر \* وهي محفوظة عنهم  
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمحبوبها الا نادرًا او في الضرورة \* وقد تزايد  
على ما لا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الاسماء كالحال  
في نحو ارسلها العراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنُوبُ نَحْوُ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرٍ لَهُ أُعْتِمِدَتْ حَذْفًا

اي ان ال قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف اليه نحو  
غُضِّ الطَّرْفَا اي طرفك وهو ما اخذ من قول الشاعر

فَغُضَّ الطَّرْفَا انك من نُمَيْرٍ فلا كعبًا بلغت ولا كلابا

وشرط هذا الضمير ان لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالواقعة صلة او صفة  
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مرت برجل انطلق الغلام اي ابوه وعلامه .

وهو مذهب البصريين



## فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ اسْمٍ نَوْنٍ      وَالْجَمْعَ إِذْ كُسِرَ لِلتَّمَكُّنِ  
وَكُجْوَارٍ لِي وَكُلٌّ فِي فَلَكَ      يَوْمَئِذٍ عَوْضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبهه معجوبه الحرف فيبني ولا النعل فيمنع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورايت فتى ومررت بقاض وهو لاء رجال وصغت حلى واسنقت بأدل وما اشبه ذلك \* ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوار ومررت بأعيم فانه عوض عن يائهما المحذوفة \* وإما كلمة وذلك في كل وبعض وايتي نحو وكل في فلك يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله او ادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلهم او بعضهم وأيها \* وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية اي يوم اذ انشقت \* واعلم ان اذ اكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً اليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها الا مع تقدم ما يدل عليها كما رايت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسَلِّمَاتٍ قَابِلًا      نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا  
وَكَصَّهِ وَسَيْبُويِهِ نَكَرًا      وَفِي اضْطِرَارٍ نَحْوِ يَا زَيْدُ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمتنع في نحو عرفات كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوار \* ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المختوم باسم الصوت نحو سيبويه وفي اسم الفعل نحو ايه اذا اريد تنكيرها . فتقول رايت سيبويه اذا اردت به رجلاً غير معين يسمى بهذا الاسم ويا رجل ايه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينهما \* وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المنادى المبني على الضم كقول الشاعر  
سلام الله يا مطر عليها      وليس عليك يا مطر السلام



وسمّاهُ بعضهم تنوين الزيادة \* وهو مقيدٌ ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نُصب  
 المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الاواقي فهو تنوين تمكين لانه لاحق  
 للعرب \* وبهذا الاعتبار يعدُّ تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه  
 حينئذٍ تجري عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه  
 كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيهما مرتبٌ على الصرف او الاعراب .  
 فتأمل

وَرُبَّمَا يُحْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَا لَّا وَلَا مَا لَّا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما  
 ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من المالمين لا يستحق التنوين لانه مبني وانما  
 حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَدَفُ "التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ" أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا قَدْ اتَّصَلَ

وَالْعَلَمَ الْمُوصُوفَ بِابْنِ لِعَلَمٍ أَضْيَفَ جَرِّدَ كَأَدْعُ زَيْدَ بْنَ جَشْمٍ

اي ان التنوين يُحَدَفُ من الاسم المصحوب بأل لئلا يجتمع حرف التعريف مع حرف  
 يأتي علامة للتكبير وذلك يشمل ما دخلت عليه أل للتعريف كلرجل وما كانت فيه  
 اسماً موصولاً كالضارب لاستوائهما في الصورة \* ويُحَدَفُ ايضاً عند ملاقاته الضمير  
 المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيدٌ ضاربك الآن على ان الضمير منصوبٌ  
 بالصفة اي ضاربُ ابيك \* وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلاً به مضافاً الى علمه  
 آخر يُجَرِّدُ من التنوين كما رأيت تخفيفاً له لكثرة الاستعمال \* وأما بقية المواضع التي  
 يسقط فيها التنوين كالاضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في بابهِ

وَكَضَوَّارِبِ ابْنَةِ وَائْتِنِي عَشْرَ عَمْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضواربِ وائتني عشر بقدر  
 موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك ينصب ما بعد الاول  
 مفعولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما ينصبان في نحو زيدٌ ضاربٌ عمراً وعندني صاعٌ  
 تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نافرٌ في ما لا ينصرف خلفاء التنوين المقدر ولذلك يختار



الجزء بعده بالاضافة \* ويدخل تحت المبني ما يقبل التثوين لفظاً وهو المبني ببناء عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني ببناء لازماً مثل كم الاستفهامية في نحو كم رجلاً عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية وهو مذهب الجمهور وَالْحَذْفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَى كَأَنِّي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسِ عَشْرَةَ الْفَتَى اي انه كما ينوي إثبات التثوين مقدراً حيث يعتبر وجوده ينوي حذفه حيث يعتبر سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتى . فان كل واحدٍ منهما ينوي فيه حذف التثوين المقدّر كما علمت في باب الاضافة \* وعلى ذلك يجري ذو البناء اللازم مثل كم الخبرية في نحو كم عبد لي فانه ينوي فيها حذف التثوين المقدّر كما نوي وجوده في كم الاستفهامية \* وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

## فصل

في نون التثنية والجمع

لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوَيْنِ تَلِي كَالْحَرَكَةِ  
 " وَكُسِرَتْ لِلسَّاكِنِينَ مَعَهُمَا وَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمًا "

اي ان هذه النون تأتي للمثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التثوين في المفرد على الاصح وما تليه من الالف والواو والياء نظير حركة الاعراب \* ولما كانت هذه الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التثنية والجمع اضطررنا الى تحريكها بخلاف نون التثوين . فكسروها مع المثنى على اصل النقاء الساكنين نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو والياء المسبوقتين بحركة تجانسهما نحو جاء المؤمنون ومررت بالمؤمنين \* وهذا هو المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَهِيَ كَجَزءٍ ثَبَّتَتْ وَقَفًا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تعد كجزء من مصحوبها لانها داخلة في بناءه بخلاف التثوين . ولذلك ثبتت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تحذف لئلا تفصل بينهما كالضارباك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان



الضمير المتصل لا يستقل بدون عامله كما عرفت \* واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما يعني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَلِكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوي

اي ان هذه النون تُقدر في نحو لَيْكَ وَذَوِي مَالٍ لانه لم يُنطق بها فيهما لعدم استعمالها مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنوي حذفها فيهما للاضافة كما يُنوي حذف التنوين المُقدَّر في ما مر \* واما نحو كلا الرجلين والي العلم فالأظهر انها تُقدر فيهما باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

### فصل

#### في نون الوقاية

تَمَّصِلُ نُونَ يَاءٍ نَفْسٍ تَتَّصِبُ بِغَيْرٍ وَصَفٍ مَعَ سَوِي حَرْفٍ تَجِبُ  
أَوْ نُونٍ رَفَعٍ وَهِيَ حَالُ الْجُرِّ مَعَ مَنْ عَنِ لَدُنْ قَدْ قَطُّ بِجَلِّ أَيْضًا نَقَعَ

اي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينهما لتقي الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يُقال لها نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العاد \* ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً نحو افادني ويكرمني وزرني . او جامداً نحو قام القوم ليَسَنِي وما أَفقرني الى عفو الله . واسم الفعل نحو هاكني ودرأكني . وباب إن نحو انني ولكنني \* وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يُقال اني ولكنني وهما يضرباني وهم يكرموني وهلم جرا فيهما . غير انها غالباً مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تُستعمل بدونها الا نادراً كقول الشاعر

كُنْيَةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَقْدَجُلُّ مَالِي

وقليلة مع لعل فلا تقترن بها الا نادراً كقول الآخر

أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعَانِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخْلِداً

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها . ومنه قول الشاعر

وَإِنِّي عَلَى لَيْلِي لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِي مَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمًا



ولا بُدَّ منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق \* واعلم انه يجوز في المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مرَّ لانها منشأ الثقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مرَّ في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت يجذفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون \* ويفصل بهذه النون بين الياء المجرورة ومن وعن ولدين . وبينها وبين قد وقط وبجَل . غير انها واجبة مع من وعن فيقال مني وعني بالتشديد . وغالبة مع لَدُن نحو قد بلغت من لدني عذراً \* واما مع البواقي فان عدتهنَّ مثل حَسَب غَلَبَت النون مع قد وقط كقول الشاعر  
واني قد لبستُ العيشَ حتى مَلَّتُ من الحياة فقلتُ قَدَنِي

وقول الراجز

إِمْتالاً الحوضُ وقال قَطَنِي مَهلاً رُوَيْدًا قد مَلَأْتُ بطني

وغلب تركها مع بِجَلٍ وعليه قول الشاعر

فمَنِّي أَهْلِكَ فَلَاحِفُهُ بِجَلِي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ بِجَلٍ

وان جعلتهنَّ أسماء فعل كما مرَّ في بابِه وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الافعال

فصل

في نون التوكيد

بِالنُّونِ فِعْلاً غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ أَكِّدْ وَبَعْدَ نَفْيٍ لَا قَدْرَ تَجْتَلِبُ  
وَأَلْزَمَ جَوَابَ قَسَمٍ يُسْتَقْبَلُ مِنْ مَثَبَتٍ عَنِ لَامِهِ لَا يَفْصَلُ

اي انه يؤكَّد بالنون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر بالصيغة نحو اضربن . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ليذهبن . او بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التخصيص نحو لا تظلمن وهل تحضرن وهل جراً \* وقد يؤكَّد المضارع المنفي بلا لشبهها بلا الناهية

في الصورة . وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تَلَحُّمِنَهَا ولا الضيف فيها ما اقام محوُلُ

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا



اي ما لم يعلمن فقلبت النون ألفا كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة  
لانه ماض في المعنى \* وكذلك يؤكد المضارع الواقع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً  
مُثَبَّتاً متصلاً باللام الجوابية نحو تالله لأكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه  
وجوباً فلا يُستعمل بدونه إلا نادراً كقول الشاعر

فلا وأبي لنا تيها جميعاً ولو كانت بها عربٌ ورؤمٌ

بخلاف الافعال الطلبية فانها تؤكد جوازاً \* فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال  
او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يؤكد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر  
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي اوسع  
وقول الآخر

تالله لا يذهب شينني باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا

وقول الآخر

فوربي لسوف يجزي الذي أسلفه المره سيئاً او جميلاً

واعلم ان هذه النون اختصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو  
تختص بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي \* والفعل  
المؤكد بها لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه  
وغلبوا تأكيد شرط إما إذ ان بما قد أكدت فعماً

اي انهم يؤكدون فعل الشرط الواقع بعد ان المحققة بما الزائدة نحو وإما ينزغناك من  
الشیطان تزغ فاستعد بالله . وذلك لان ما تزد بعد ان للتأكيد فيخارون تأكيد  
الفعل بعدها لئلا ينحط المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك  
غائب فيه لا لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإما تسألني عني لبيباً وعن نسبي يُخبرك اليقيناً

وهو المعول عليه عند الجمهور

وهي ثقيلة وقد تخفف ساكنة عن فتحها فتضعف

فحذفت كلاتهين الفقراً مع ساكنين والفتح أبت أثراً

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتُستعمل أحياناً مخففة فتسكن



بعد ما كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لتقص بناؤها . ولذلك تُحذف عند ملاقاتها ساكن كما في المثال وهو ما خوذ من قول الشاعر  
 وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالْدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ  
 اي ولا تهينن فحذفت النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت \* وعلى هذا تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها مختصرة منها وهو مذهب الكوفيين \* ولا خلاف في ان التاكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثِقِلَ وَالْكَسَرَ التَّزِمُ بَعْدَ الْأَلْفِ وَدُونَهَا الْمُضْمَرُ ذُو الْمَدِّ حُذِفَ

اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الالف يجب ان تكون ثقيلة وهناك تُكسر تشبيهاً لها بنون المثني \* وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضربان . والالف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التاكيد نحو لا تضربن \* وأما غير الألف من الضمائر المعثلة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مد اي مسبوقةً بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها \* وأما ان كان حرف لين اي مسبوقةً بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفعا لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الياء \* وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فتجريان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر ونون رفع مطلقاً معها ترد تحذف في اللفظ لتخفيف قصد

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وقس على ذلك \* غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوى مقدرةً هناك كما مر في باب الاعراب . فتذكر



## فصل

## في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ اسْمٍ جَرَدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَدَتْ  
 أي ان اللام تؤكّد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواسخ واقعة في صدرها  
 نحو لزيد قائم . ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما  
 رأيت \* وهي موضوعة لتأكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الافعال . وكل  
 ذلك فيها بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما سترى

فَإِنْ طَرَتْ إِنْ اسْتَعَارَتْ خَبْرًا لَهَا أَوْ اسْمًا تَلْتَقِي مَا أُخْرَا

أي فان عرض دخول إن المكسورة الهمزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر  
 او الاسم نحو إن ربي لسميع الدعاء وإن من الشعر لحكمة . وذلك لانها للتأكيد  
 مثل إن وهم يكرهون اجتماع المثليين فيزحلّقونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً  
 بينهما ولذلك يقال لها حينئذ اللام المزحلقة . وقد يقال المزحلقة بالفاء . ويعمل ما  
 بعدها في ما قبلها نحو انه على رجمه لقادر لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء  
 في ما قبل جواب أمّا على ما سيجيء \* وتختص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لانها  
 لا تغير معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالمجردة .  
 وبهذا الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة  
 فتغير حكمها وان كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك \* واما دخولها على خبر  
 باقي اخواتها فمتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها  
 وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبْرَ أَطْلَقَ دُونَ مَا اشْتَرَطَ عَقْدَ وَالنَّفْيَ أَوْ صَرَّفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

أي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقترن بأداة شرط او نفي ولم يكن  
 ماضياً متصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية  
 المضارعية والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إن زيدا قائم أو لغلامه  
 منطلق أو ليقوم غلامه أو لقد قام أو لعندك أو لفي الدار . لان اللام مع المفرد والجملة



الاسمية قد دخلت على الاسم بحسب الاصل والمضارع يشبه الاسم والماضي المقترن  
 بقدر يقرب من الحال فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم والظرف وشبهه  
 يتعلقان هنا بالاسم على الاصح لان المقام يقتضي الثبوت \* ولا يقال إن زيدا لئن  
 تُكرمه يُكرمك لئلا تلبس باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها  
 لتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لتمام لانها تقتضي الحال كما سيأتي في تعارضان \* واما  
 الفعل الجامد فالأكثر على جواز دخولها عليه نحو إن زيدا لئنم الرجل لانه قد  
 فقد الدلالة على الحدّث والزمان فاشبه الاسماء الجامدة \* واجازوا دخولها على معمول  
 الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان عامله مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر  
 إن امرأ خصني عمدا مودته على التناهي لعندي غير مكفور  
 وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا لعندك قد قام ويمتنع انه لعندك قام لان  
 دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخَاصُّونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيْنِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى  
 الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين \* واما نحو ان ربك  
 ليحكم بينهم يوم القيامة فان الحكم لما كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع في الحال  
 فأجري مجراه . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بَأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يَرِدُ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَضِدَ  
 فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّغْوِ أَتَى وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لِفَتَى

اي ان كل تأكيد يقرر به الحكم انما يوتى به عند الحاجة اليه لينقوى به ذلك  
 الحكم . وذلك يكون عند تردد المخاطب بين اثبات الحكم ونفيه او إنكاره له . وهو  
 يشمل التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد بان واللام والقسم وغير ذلك \* فان  
 لم تدع الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما  
 لان التخاصم لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد \* واذا دعت الحاجة اليه جيء  
 به على مقدارها . فيقال للتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنكر ان زيدا  
 قائم . فان اشتد إنكاره قيل والله ان زيدا قائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد



بقائمٍ ووالله ما زيدُ بقائمٍ . وقس عليه \* فان كان المخاطب خالي الذهن لا متردداً  
ولا منكرًا قيل له زيدٌ قائمٌ وما زيدٌ قائماً فقط . وهو من المباحث البيانية

## فصل

## في ادوات النفي

لِلنَّفِيِّ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا كَذَاكَ لَيْسَ مَعْنَى تَضَمُّنٍ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والبواقي  
احرف \* واما لات فالتحقيق انها لا والتاء مزيدة عليها للتأكيد كما تزداد في رُبِّ  
ونحوها \* ولكل من هذه المذكورات حكم سياقي الكلام عليه بالتفصيل

وَلَمْ وَلَمَّا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمَ لَنْ غَدَ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمَ أُحْتَضَنَ  
وَأَمْسَ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلُّ وَمَا لَمَّا سِوَى مَا حَقُّ صَدْرٍ سَلِمًا

اي ان لم ولما تختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن  
تنفيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُستعمل تارة لمجرد النفي فتشمل  
الازمنة الثلاثة \* وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي  
يقضيه . غير ان ذلك لم يسلم الا لما باتفاق لانها أمُّ الباب وإن على خلاف \* واما  
غيرها فلم يُحكم له بالتصدر . وذلك اماً في لم ولما فلانهما تصيران كالجزم من الفعل  
لشدة امتزاجهما به فكأنهما قد خرجتا عن قبيلهما . واما في ليس فلانها فعل قد  
تضمن معنى النفي . واما في ان فلانها لماً كانت تخصص الفعل بالاستقبال حملت  
على سوف فسقط عنها التصدر . واما في لا فلانها لماً كثر ابتدائها في الكلام حتى  
صارت تدخل بين الحرف ومعموله نحو سرت بلا زادي واريد ان لا تذهب اعترلت  
عن منصب الصدارة \* واعلم ان لا يجب تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية  
صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لما ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة  
لم تعمل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون . او مفرداً من خبر نحو زيد لا شاعر  
ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قيسي ولا تيمي . او حال نحو جاء زيد لا  
ضاحكاً ولا باكيًا . او فعلاً ماضياً نحو فلا صدق ولا صلى . فان كان الفعل مضارعاً



نحو لا أسأ لكم عليه اجرا . او ماضياً في اللفظ نحو لا فض الله فاك لم يجب التكرار \*  
 وندرا أفرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر  
 ان تغفر اللهم فأغفر جمماً وأني عبد لك لا المأ  
 ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخديعة والمكر  
 قيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولتين نحو اتاني ما لا  
 توقعت وزا ني من لا احببت لانها حينئذ تكون خلفاً من ما لتحسين اللفظ . ويختار  
 في الثاني ان يذيل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار .  
 والله اعلم

وَأَنْ وَلَمْ لَمَّا لَهَا الْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولماً تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .  
 غير ان لن تخلصه الى الاستقبال ولم ولماً نقلبانه الى الماضي كما مر . وليس تختص  
 بالأسماء . وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة  
 نحو ما هذا بشراً وما خلقناها الا بالحق وما يستوي البحران . وقس البواقي

## فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَطْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتِي بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى  
 وَهُوَ لِأَفْرَادٍ بَلْكَنْ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ نَقَلَ

اي ان العطف بالحروف يكون تارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو  
 العطف بالواو والفاء وثمر حتى \* وتارة لأفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين  
 وهو العطف بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأم وأو وإم أيضاً  
 عند بعض النحاة كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصُّحْبَةِ وَاللِّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتحذف



الشيء على سابقه نحو واقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجيناها واصحاب  
السفينة . او لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة  
ارجح من الترتيب وهو ارجح من عكسه \* وهي ام الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على  
اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يعتبر في كل مقام  
بحسب مقتضاه من غير نظر الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن  
بينهما الا مدة الحمل \* ويكثر تسبب المعطوف بها عن المعطوف عليه اذا كان  
المعطوف جملة نحو شتمني زيد فضربته . او صفة نحو زيد ضارب عمراً فقاتله \* وتنفرد  
الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تجي  
فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد  
يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتبسم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل  
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا فادتها السببية المقتضية الربط بين  
الطرفين \* واما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا \* وقد تأتي  
لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنَّ مِنْ سَادٍ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الاخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو  
مذهب الجمهور

وَأَعْطِفْ بِحَتَّى ظَاهِرِ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمًا  
اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منقولة من حتى  
الجارّة فيكون معطوفها كنجوررها . وان يكون بعضاً مما قبلها حقيقة نحو اكات السمكة  
حتى رأسها . او تأويلاً كقول الشاعر

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْفَ رَحْلَةً وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

اي ألقى عنه ما يتقله فتكون نعله بعضاً منه . او شبيهاً بالبعض نحو اعجبني الجارية  
حتى كلامها \* وان يكون غاية لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او



النقصان نحو قديم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر  
 فهرناكم حتى الكمامة فانتم مهايوننا حتى بنينا الاصاغرا  
 واعلم انه اذا عطف بجتي على مجرور تختار اعادة الجارة بعدها نحو مررت بالقوم حتى  
 يزيد لثلاً تلبس بجتي الجارة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفَ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكَسَ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بَيْلٌ وَالْكَلُّ مَفْرَدٌ تَلَا  
 اي ان لكن يعطف بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيداً لكن عمراً ولا تضرب  
 عمراً لكن خالداً \* ولا بعكس ذلك اي يعطف بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت  
 زيداً لا عمراً واضرب عمراً لا خالداً \* وأما بل فيعطف بها بعد كل ذلك . فيقال  
 ما ضربت زيداً بل عمراً ولا تضرب عمراً بل خالداً . وضربت زيداً بل عمراً  
 واضرب عمراً بل خالداً \* ويشتراط في كلهن افراد المعطوفات كما رأيت . فان تلتهن  
 الجمل نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم وقام بكر لا قعد وما جاء بشر بل ذهب خرجن  
 عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي وبل حرف اضراب \*  
 واعلم انه يشترط في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل  
 على مثله بخلاف الاستدراك فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى  
 ولكن كذب وتولى . ويقل استعمالها بدونها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره امكن وقائعه في الحرب تنتظر  
 ويشترط في لا ان لا تقترن بعاطف مطلقاً . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل  
 عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول  
 نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي \* واذا تقدم بل امر او ايجاب  
 تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي تقر ما  
 قبلها على حكمه وتعمل نقيضه لما بعدها

وَأَمْ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَةٌ هَمْزًا لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ  
 وَهِيَ لِإِضْرَابِ اتِّتِ مَنْقُطَةٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةٍ

اي ان ام يعطف بها بعد همزة الاستفهام نحو انتم اشد خلقاً ام السماء . وبعد همزة  
 التسوية نحو سواء عليهم ان نذرتهم ام لم نذرتهم . ويقال لها حينئذ المتصلة لارتباط



ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُستغنى باحدهما عن الآخر \* والأولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجُمَل نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون . وأمّا الثانية فلا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فإنه في تأويل سواء عليهم الانذار وعدمه \* فان لم تكن مسبوقةً باحدى الهمزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور . اي بل هل تستوي . ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها . فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَمْ شَكٌّ أَبْهَمٌ قَسِمٌ وَأَضْرِبُ سَوًّا وَالْجَمْعُ أَضْمٌ

اي ان او يُعطفُ بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة . والاباحة نحو احمل الريح او السيف . والشك نحو لبتنا يوماً او بعض يوم . والابهام نحو انا اذ اياكم اعلى هدى او في ضلال مبين . والتقسيم نحو الاسم ظاهر او مضمّر . والاضراب نحو وارسلناه الى مئة الف او يزيدون . والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا . وقد تأتي للجمع مثل الواو

كقول الشاعر

فَظَلَّ طَهَاةَ الْقَوْمِ مَا بَيْنَ مَنْضَجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ

واعلم ان التخيير والاباحة لا يكونان الا بعد الطلب . والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه الجمع بين المتعاطفين والاباحة يجوز فيها كما رأيت في مثاليهما

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخُمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى تَتُّ إِذْ كُرِّرَتْ  
وَتَلْزَمُ الْوَاوَ سَوًّا مَا نَدَرَا لِذَلِكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنْكَرًا

اي ان الثانية من اِما المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها . وهي التخيير نحو اذهب اِما راكبا وِما ماشيا . والاباحة نحو قل اِما نظما وِما نثرا . والشك نحو قبضت اِما درهما وِما دينارا . والابهام نحو اِما انا ظالم وِما انت . والتقسيم نحو الانسان اِما رجلا وِما امرأة \* وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الا نادرا ولذلك يُستنكر العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله \* والظاهر من مذهب اكثر المحققين انها ليست عاطفة وانما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة

معها وتقدر عند فقدها محذوفة كما في قول الشاعر

يَالَيْتَا أَمَّا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ



وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لِاعْتِرَاضِهَا بَيْنَ الْعَامِلِ  
وَالْمَعْمُولِ وَوُقُوعِهَا ابْتِدَاءً كَمَا رَأَيْتَ \* وَعَلِمَ أَنَّ إِمَّا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَكْرَرَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ  
يُبْنَى مَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ أَوْ فَنَ الْكَلَامَ يُفْتَتَحُ مَعَهَا  
عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْمَعَانِي \* وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ  
كَقَوْلِهِ

تَلِمْتُ بَدَارٌ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلْمِ خَيَالِهَا  
أَي إِمَّا بَدَارٌ \* وَيُسْتَعْنَى عَنِ الثَّانِيَةِ بِأَوْ كَقَوْلِ الْآخِرِ  
وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِرًا  
وَبِإِلَّا كَقَوْلِهِ إِمَّا أَنْ تُتَكَلَّمُ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكُتْ وَهُوَ قَلِيلٌ

## فصل

في قد والسين وسوف

تَخْتَصُّ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصْرَفٍ وَقِيلَ مِمَّا يُنْتَظَرُ  
وَهِيَ لِتَحْقِيقِ لِمَاضٍ تَجَلَّبُ لَكِنِ إِلَى الْحَالِ لَهُ تُقَرَّبُ  
وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلٍ نَقَعَ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

أي أن قد تختص بالدخول على الفعل الخبري المتصرف وهو يشمل الماضي والمضارع .  
فلا تدخل على الأفعال الإنشائية ولا الجامدة فلا يقال قد بعثك هذا على سبيل  
الإنشاء ولا قد ليس زيد قائماً \* وقيل إن الفعل معها يكون منتظر الوقوع فيقال قد  
ركب الأمير وقد يقدم المسافر لمن يتوقع الركوب والقدوم منهما . وأقره كثير من  
المحققين \* وهي إذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناه ولكنها تقرب زمانه من  
الحال ولذلك تجب مع الواقع منه حالاً كما مر في موضعه \* وإذا دخلت على المضارع  
تفيد تقليل وقوعه نحو قد يصدق الكذوب . وقيل إنها قد تفيد التأكيد أيضاً نحو قد

نرى نقلب وجهك في السماء . ومنه قول الشاعر  
قد أشهد الغارة الشعواء تحملي جرداً معروفة الخمين سرحوب

وهو من نواذر الاستعمال



وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

اي ان السين تختص بالدخول على المضارع وهي تخلصه للاستقبال . ويقال لما حرف تنفيس اي حرف توسيع لانها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال \* وكذلك سَوْفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَسِبُ الغلام وسَوْفَ يَشِيبُ الفتى \* واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنؤتيهم اجرا عظيماً . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون . وسَوْفَ بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون ولسوف يعطيك ربك فترضى

وَكَأَنَّهَا لَأَصْقَةَ لَا تُفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مر في باب الحروف والوصف يتحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه \* ولما كانت كالوصف له لم تستحق العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في الباب المذكور \* غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلالتها على امر خارجي فجازوا الفصل بينها وبين الماضي بالقسم لمناسبتها لها في التقرير . وعليه قول الشاعر  
أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ  
وحكى بعضهم قد لعمرى بت ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

### فصل

في عند ولدي ومع وقط واذا الفجائية

بِلاَ خِلاَفٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلاَفٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معرفة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدي فان الاولى مبنية في بعض اللغات على السكون باعتبار تضمنها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر  
فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَأَنْ كَانَتْ زِيَارَتِكُمْ لِمَا  
فان تلاها ساكن نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لانقاء الساكنين \*  
واما في لغة الجمهور فهي معرفة ملازماتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند



قطعها عن الاضافة كما في قول الشاعر

وافنى رجالي فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مستفزاً

وحينئذ تكون بمعنى جميعاً وتعرّب حالاً في المشهور \* وهي ثلاثية الوضع على الصحيح  
ولامها محذوفة كما في يدم ودم واشباههما \* وأما لمدى فهي مبنية في مذهب الجمهور  
وان كانت ملازمة للاضافة الى المفرد وانما بنيت حملاً لها على لدن لانها من لغاتها .  
ويظهر بناؤها مع الضمائر نحو لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك  
يائها وحينئذ نُقِلَ الفاء لانتحاح ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه . وانما جعلوها مع غير  
الضمائر الفاء لتخفيف اللفظ وردوها مع الضمائر ياءً لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها  
كما عرفت فجرت في ذلك مجرى الى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنِّي مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِهَهُ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بِنِي

اي ان قَطُّ ظرف زمان يختص بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ . او شبهه وهو الواقع  
بعد الاستفهام نحو هل رأيتَه قَطُّ \* وهي موضوعة لاستفراق جميع ما مضى من  
الزمان ومن ثم بنيت لانها قد تضمنت معنى آل او من الاستغراقيتين . وكان بناؤها  
على الضم تشبيهاً لها بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

”وَلِهَجَاءِ إِذَا تُسْتَعْدَمُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يَلْتَزِمُ“

اي ان اذا تُسْتَعْمِلَ لِلنَّجَاةِ وحينئذ تكون حرفاً في الاصح . ولا يقع بعدها الا الجملة  
المصدرة بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او منسوخة بان نحو خرجت  
فاذا ان زيداً وافق . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان تصيهم سيئة بما  
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه \* ولا تكون الجملة  
بعدها الا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرؤ .  
واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يقرن بقدر لينقرّب من زمان الحال نحو دخلت  
فاذا زيد قد خرج . وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصل

في أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية

أما لتفصيل لها حتماً يلي ما ليس فعلاً وبذي فآء تلي



فَكَرَّرَتْ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدُ مَفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

اي ان اماً بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم او حرف جزئي نحو فَاَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ . او اداة شرط نحو فَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ اصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ اصْحَابِ الْيَمِينِ \* وحكم جوابها ان يكون مقترناً بالفاء كما رايت \* واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الامثلة . وقد تاتي لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو اَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقُ . وقيل انه يراد بها حينئذ التاكيد فيكون المراد انه منطلق لا محالة \* وهي على كل حال في تاويل اداة شرط وفعله فيكون التقدير مهما يكن من شيء او ان سالت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار تلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جواباً لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر الجواب كما رايت في تقدير العبارة لكنه لما كان معها معطوف بلا معطوف عليه استنجبوا هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطاً فيه . ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما رايت \* ولما كانت اماً نائبة عن اداة شرط منعوا وقوع الفعل بعدها لئلا يتوهم انه فعل الشرط \* وادلم انه لا يقع بين اماً والفاء اكثر من اسم واحد فلا يقال اَمَّا زَيْدٌ غَلَامُهُ فَمِنْطَلِقُ \* ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بجملته تامة ما لم تكن دعائية نحو اَمَّا زَيْدٌ غَفَرَ لَهُ اللهُ فَظَالِمٌ \* وقد تحذف اماً قبل الامر نحو وِرَبِّكَ فَكَبِّرْ . وقيل قبل النهي ايضاً نحو زَيْدًا فَلَا تَضْرِبْ . وحذفها دون ذلك سماعي لا يقاس عليه .

وَلَا مَتْنَاعٍ لَوْجُودٍ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْ مَا تَلَزَمَانَ الْمَبْتَدَأَ  
وَحَبْرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكُونَِ اخْتِزِلَ وَذِكْرُ مَا قَيْدَ حَتْمٍ اِنْ جُهِّلَ

اي ان لولا ولو ما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول على المبتدأ نحو لولا انتم لكاننا مؤمنين . اماً قول الشاعر  
أَلَا زَعَمْتَ اَسْمَاءُ اَنْ لَا اُحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شَغْلِي  
فهو محمول على اضمار ان المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي . وهو الاشهر \* واما خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام



اي على مطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مقدراً بوجوده ونحوه . او على كون خاص اي وجود مقيد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا انصار زيد يحمونه لقتل جاز فيه الامران \* وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء \* واعلم ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمراً فحقه ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه قد سُمع وقوعه بعد لولا بصيغة المجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر

أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أجمع  
وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا عطف عليه اسم ظاهر بتعين رفعه فيقال لولاك وزيد لهلك . وهو مذهب جمهور المحققين

وَلَا مَتْنَاعَ لِامْتِنَاعٍ لَوْ وَمَعَ      ماضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ نَقَعُ  
وَهُوَ جَوَابُ " لَوْ وَاخْتِيهَا وَقَدْ "      عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا أَلَّامُ عَقْدُ "

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الاشهر في الكلام عليها . وهي حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تخص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارع صرف الى الماضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم \* ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعة للماضي وهو لا يستحق الإعراب \* ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسم فهو معمول لفعل مضمراً كقول بعضهم لو ذات سوار لطممتني اي لو لطممتني ذات سوار على ما عرفت في باب الاشتغال \* ومن هذا القبيل نحو لو انهم صبروا ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لو ثبت صبركم كما هو المختار عند المحققين . والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله \* ولما كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنى نحو نعم العبد ضهيّب لو لم يخف الله لم يعصه \* وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما لانهما مرگبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر



في جوابها يُعتبر في جوابها \* ويربط جواب كل واحدة منهن باللام كما رأيت ما  
لم يكن منفيًا فلا يجوز أن يُربط منه بها إلا المنفي بما كقولهِ  
ولو نُعطي الخيارَ لَمَّا افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الظاعنين لَمَّا أَبقت نواحم لنا روحًا ولا جسدا  
غيرانه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام

على الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ " كَمَا كَانَ وَمَا ضَبَعَهَا يُأْوَلُ "

أي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية  
وعلى ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدأؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبب  
لظلل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويترب  
فان وقع بعدها ماض أول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية  
ضعافا خافوا عليهم . غير انها مع ذلك لا تعمل ايضا في السعة لانها موضوعة للماضي  
المحض وغالبة الدخول عليه \* واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل ان نحو زيد ولو قل  
ماله كريم . ويقال لها حينئذ لو الوصية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ " قَدْ خَلَا لَمَّا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا "

وَتَأْخُذُ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي ان لَمَّا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا  
تدخل إلا على الأفعال الماضية \* وهي ظرف على الاصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير  
من المحققين وعليه الجمهور \* وأما جوابها فيكون فعلاً ماضياً ايضاً نحو فلَمَّا نَجَّاهم الى  
البرِّ اعرضتم . او جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو فلَمَّا نَجَّاهم الى البرِّ اذا هم  
يُسرِّكون \* واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو  
مقتضى الشرط سمو كل ما علقته جواباً وان لم يكن ما قبله شرطاً في الحقيقة \* واذا  
كانت لَمَّا قد جرت مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليل



كقول الشاعر

وَأَمَّا كَانَ حَكْمُ الْمَوْتِ دَيْنًا      وَفِيَتْ بِهِ وَشِيَمَتُكَ الْوَفَاءُ  
وَحِينَئِذٍ تَكُونُ قَدْ خَرَجْتَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ كَمَا تَرَى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

« نَعَمْ بَلَى عَلَى الْجَوَابِ دَلَالَةٌ      إِي وَأَجَلٌ جَيْرٌ وَلَا وَكَلًّا »  
وَبَلَى أَثْبَتُ مَا أَتَفَى وَالنَّفْيُ فِي      كَلًّا وَلَا وَالرَّدْعُ زِدْ كَلًّا تَفِي  
وَمَا بَقِيَ صَدَقَ بِهِ وَأَعْلِمَ      وَعَدٌ وَبَعْدَ إِي وَجَوْبًا أَقْسِمَ

اي ان هذه الأحرف يُؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسددا . غير ان بلى منها تخص بوقوعها بعد النفي فتجعلها إثباتا . وذلك يكون تارة في الخبر نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قلا بلى . وتارة في الاستفهام نحو ألسنت بربكم قالوا بلى . اي بلى يبعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه \* ولا ولا تخصان بالنفي مطلقا كيفما كان ما قبلهما . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها \* وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون لتصديق المخبر في نحو قام زيد . ولا علام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعده الطالب في نحو اضرب زيدا . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها \* غير ان إي لا تستعمل الا في القسم المحذوف فعله نحو قل إي وربّي انه لحق . فلا يقال إي أقسم بربّي \* واعلم ان من هذه الاحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإي ولا وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جير \* وأمّ الباب نعم في الايجاب

ولا في النفي

وَأَيُّ لِتَفْسِيرٍ وَأَنَّ حَيْثُ تَلَى      مَعْنَى فَقَطُّ لِلْقَوْلِ بَيْنَ الْجَمَلِ



اي ان أي موضوعاً لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليثاً اي أسداً . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلاً \* وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر  
وترمينني بالطرف أي أنت مذنبٌ وتقليني لكن إياك لا أقلي  
وأما أن فنحن بتفسير الجمل . وحكمها ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منهما  
معنى القول فقط دون لفظه نحو فإوحينا إليه أن اصنع الفلك . وذلك لان القول  
الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان  
تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا ان تكلم الجنة \* واعلم ان بعضهم جعل  
اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التاء في المفسر  
الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للتكلم .

وقد نظم بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف

وان تكن با إذا يوماً تفسره ففتحك التاء فيه غير مخالف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وانما التفسير  
ماخوذ بالمعنى كما ترى

وهذا لتبنيه كهذا تقع كذلك يا حيث النداء يمتنع

اي ان ها موضوعاً لتبنيه المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو  
هذا وهنا . ويفصل بينهما تارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك .

وتارة بضمير الرفع نحوها انتم أولاء \* وقد يفصل بينهما كقول الشاعر

ها إن تاعذرة ان لم تكن نعت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا تائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت تدوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامةً فقلت لهم لا بل اكلت سفر جلا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي \* وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان

ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فتذكر



وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَّا - وَرُبَّمَا التَّنْبِيهُ يُعْزَى لَهُمَا  
 اي ان الأ وأما يستعملونهما لاستفتاح الكلام بهما . وأكثر وقوع الأ قبل إن نحو  
 الأ إن وعد الله حق . وقبل النداء كقول الشاعر  
 ألا يا غرابَ البين ان كنت صاحبي قطعنا بلادَ الله بالدوران  
 وأكثر وقوع أما قبل القسم كقول الآخر  
 أما والذي ابكى واضحك والذي امان واحيا والذي امره الامر  
 وقد يراد بهما التنبيه ايضاً . وقيل ان التنبيه معناها والاستفتاح محلها فيستفتح  
 الكلام بهما لتنبيه المخاطب عليه . وهو غير بعيد عن الصواب

## فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلَ سَاكِنِينَ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسِرُ كَأَكْرِمِ الْمَلَأِ  
 اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مد وهو حرف العلة المسبوق  
 بحركة تجانسه كما مر ولا مدغماً في الثاني يكسر كما نحو أكريم الملاء . وهو يشمل  
 الحرف الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه  
 نحو ولو أتبع الحق وإما ترين بكسر الواو والياء \* وقس على ذلك ما جرى مجراه  
 نحو لم يكن الذين كفروا ولعن الملك اليوم . وبلى الله يزكي من يشاء وما اشبه  
 ذلك إلا ما ندر كما سيأتي

وَمَا اتَّقَى هَمْزَةَ قَطَعٍ وَصَلَتْ حَرَكَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ نُقِلَتْ

اي ان الساكن الذي تليه همزة قطع وصلت حركة القطع إليه . كانت لها في  
 حال قطعها كقراءة بعضهم ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . بوصل همزة أن  
 ونقل فتحها الى الميم الساكنة قبلها . وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن  
 كقول الشاعر

لَوْ أَنَّ اللُّؤْمَ يُنْسَبُ كَانَ عَبْدًا قَبِيحَ الْوَجْهِ أَعْوَرَ مِنْ تَقِيْفٍ  
 وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستهجن في النثر لانه خروج عن الاصل لا وجه له



وَحَرَكِ الثَّانِي كَمَدِّ مُتَبِعَا "وَأَكْسِرُ وَالتَّخْفِيفِ فَتَحٌ وَقَعَا"

اي اذا كان اول الساكنين مدغماً كما في نحو مَدَّ يُحَرِّكُ الثَّانِي مِنْهُمَا عَلَى عَكْسِ مَا  
مَرَّ . وَيَجُوزُ فِي حَرَكَتِهِ الْإِتْبَاعَ لِمَا قَبْلَ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ فَيُضْمُّ إِذَا كَانَ مَضْمُومًا كَمَا فِي  
الْمِثَالِ وَيُفْتَحُ إِذَا كَانَ مَفْتُوحًا نَحْوَ عَضَّ وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا نَحْوَ فَرَّ . وَهُوَ  
الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ \* وَيَجُوزُ الْكَسْرُ فِي الْكَلِّ عَلَى أَصْلِ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ وَالْفَتْحُ  
لِلتَّخْفِيفِ . وَعَلَى ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْمَضْمُومِ الْفَاءُ الْإِوْجَهُ الثَّلَاثَةَ وَفِي غَيْرِهِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَيَمْتَنِعُ  
الضَّمُّ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ \* فَان تَلَا الْفِعْلَ سَاكِنٌ نَحْوَمَا يَمْدُ الْجَبَلُ فَالْأَكْثَرُ الْكَسْرُ بِاعْتِبَارِ  
السَّاكِنِ التَّالِيِ وَيَجُوزُ الْفَتْحُ بِاعْتِبَارِ الْإِدْغَامِ وَيَمْتَنِعُ الضَّمُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِثَلَاثٍ يَلْتَبَسُ بِالْمُسْنَدِ  
إِلَى ضَمِيرِ الذِّكْرِ \* وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ هَاءُ الضَّمِيرِ ضُمَّ مَعَ غَيْرِ الْمَفْتُوحَةِ مِنْهَا مُطْلَقًا إِتْبَاعًا  
لِضَمَّةِ الْهَاءِ نَحْوَمَا يَرُدُّهُ وَلَمْ يَمْسُهَا وَلَمْ يَسْتَجِبْهُمُ . وَفَتْحٌ مَعَ الْمَفْتُوحَةِ نَحْوَمَا يَرُدُّهَا وَلَمْ  
يَسْتَجِبْهَا . وَهِيَ لُغَةٌ جُمْهُورِ الْعَرَبِ

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَنْحَصَرَ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعُدُّ مِنَ السَّفَرِ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة منحصر فيها كضم واو الجمع  
المفتوح ما قبلها وفتح نون من مع ال كما رايت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين  
العالم الموصوف بابتن كما مر \* وهمزة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تعد فاصلاً  
لسقوطها في اللفظ فلا يعتد باعتراضها بينهما لانها كلاً شي

وَكَلُّهُ يُقَدَّرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ لَهُ السُّكُونُ كَمَا ان  
المتحرك الذي يعرض عليه السكون يُقَدَّرُ لَهُ الْحَرَكَةُ . فَيَكُونُ هَذَا سَاكِنًا فِي التَّقْدِيرِ  
مُتَحَرِّكًا فِي الْلِغَةِ لِعُرُوضِ النِّقَاطِ السَّاكِنِينَ وَنَحْوِهِ كَمَا يَكُونُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُتَحَرِّكًا فِي  
التَّقْدِيرِ سَاكِنًا فِي الْلِغَةِ لِعُرُوضِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ

### فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قِطْعًا مُضْمَرًا مُبْتَدَأً عَنْهُ بِتَالٍ أَخْبَرًا



وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أُطْرَدَ فِي جَمَلٍ تَشْرِيكُهُنَّ لَمْ يَرُدَّ

اي ان الكلام يُستأنف مقطوعاً عما قبله منوياً فيه مبتدأ مُخْبِرٌ عنه بما يليه كما سترى . وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجمل التي لا يراد تشريكها مع ما قبلها في حكمه كقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقوله ألم تسأل الربع القوآء فينطق برفع ما بعد الواو والفاء فيهما . فان التقدير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه النهي عن اكل السمك واباحة شرب اللبن لا النهي عنهما جميعاً . وفي الثاني فهو ينطق لان المراد اثبات النطق له لا الاستفهام عنه . وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ الْأِسْتِنَافُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستئناف قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب نحو مَنْ يُؤْمِنُ بربِّهِ فَلَا يَخَافُ بِنَحْسٍ وَلَا رَهَقًا . اي فهو لا يخاف \* ومن ثم يلزمه الرفع لانه قد صار مُجْرَدًا بوقوعه خبراً لذلك المبتدأ المُقَدَّر كما علمت في موضعه وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرِدُ نَحْوَ قَصَدْنَا نَجْدًا نَجْدٌ نَقْصِدُ

اي ان الاستئناف يُستعمل بدون ما ذكر من مُصَاحَبَةِ الحرف وإضمار المبتدأ . فتكون الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤالٍ مُضْمَرٍ ولذلك تُقَطَّعُ عما قبلها كما يُقَطَّعُ الجواب عن السؤال . وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مُقَدَّرٍ كأنه قيل هل نَجْدٌ اهلٌ لقصدهم الناس اليها فقيل نَجْدٌ نَقْصِدُ \* وذلك يكون في الجملة الاسمية كما رأيت . وفي الفعلية نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ فانه على تقدير انه قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلامٌ . وهذا من المباحث

البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفَّا حَكَتَ مَنْ مَا لِنَكَرَةِ سِئْلِ عَنْهَا وَآيٍ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلُ  
وَنُونَ مَنْ لِلْفَرْدِ حَرِّكَ مُشْبَعًا وَدُونَهُ أَحَكَّ بِهِمَا مَا فَرَّعًا



اي ان مَنْ وَايَّ الاستفهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام الغير يُحْكِي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما سترى . غير ان مَنْ يُحْكِي بها في الوقف فقط وَايَّ يُحْكِي بها في الوقف والوصل \* ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية المفرد المذكور بحركته مُشْبَعَةً فيتولد منها حرفٌ يجانسها . أمَّا التحريك فلا استجلاب للحكاية لانها لا تأتي من الساكن . وأمَّا الإشباع فالوقف على الساكن المتولد منه لانه لا يُوقَف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجلٌ يقال مَنْ . او رايت رجلاً يُقال مَنْ . او مررت برجلٍ يُقال مَنْي \* وأمَّا أَيُّ فتجري مجرى بقية الأسماء العربية وصلاً ووقفاً . فيُقال في الوصل أَيُّ يا فتى بالرفع لمن قال جاء رجلٌ . وفي الوقف أَيُّ بالالف المبدلة من التنوين لمن قال رايت رجلاً . وقس عليه \* واما ما سوى المفرد المذكور وهو المؤنث والمثنى والمجموع فيُحْكِي بهما ماله من علامات الفروع . فاذا قيل جاءت امرأةٌ ورجلان وأمراتان وبنون وبنات يُقال منه ومنان وممتان ومنون ومنات . وكذلك آية وآيان وآيتان وآيون وآيات \* غير ان الغالب في نون منه ان تُسَكَّن مع المثنى فيُقال ممتان . وزجماً سُكِّنَت مع المفرد ايضاً فيقال ممت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها \* واعلم انهم اختلفوا في اعراب مَنْ وَايَّ في الحكاية والمخار انهما خبران عن محذوف او مبتدان محذوف الخبر والتقدير مَنْ الذي ذكرته وَايَّ جاء ونحو ذلك \* والمبني منهما ببق اعرابه في المحل والمعرب تقدر له علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مر في باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالاجمال

«وَعَكْسَ أَيَّ لَفْظُ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحِلُّ وَيُحْكِي بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ»

«وَذَلِكَ إِذْ لَا عَطْفَ تَتْلُوهُ فَإِنْ يُعْطَفُ فَمَا بَعْدُ بِإِعْرَابِ قَمِنْ»

اي ان مَنْ اذا سُئِلَ بها في الوصل كانت عكس أَيَّ فان لفظها يكون ساكناً مع الجميع ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال مَنْ يا هذا لمن قال جاء رجلٌ او امرأةٌ او رجلان وهلمَّ جراً \* واذا كرر بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علماً يُحْكِي في السؤال على لفظه فيقال مَنْ زيداً لمن قال رايت زيداً وفس عليه . وهي لغة اهل الحجاز وعليها الاستعمال \* غير انه يُشْتَرَطُ لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطفٍ نحو مَنْ زيدٌ لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو



الاول والعاطف يربطهما فلا يُحتاج معه الى الحكاية . وحينئذ يتعين الرفع بعدها على الاطلاق \* واما اذا لم يكن ما بعدها علماً فلا يُحكى منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلام زيد نقول من غلام زيد بالرفع لا غير \* ويشتراط في العلم ان لا يكون مُحققاً بتابع غير النعت باين مضافاً الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيدا الكريم او نفسه او اخاك نقول من زيد الكريم وهلم جرا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيد بن عمرو او بكراً وخالداً نقول من زيد بن عمرو ومن بكراً وخالداً بالنصب فيهما \* فان كان المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وعلامة يُحكى العلم وحده في اختيار الاكثرين فيقال من زيداً وعلامة بنصب الاول ورفع الثاني \* ولا يجوز مع أي في ذلك كله الا الرفع لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً ادى الى منافرة في اللفظ . ولذلك يُرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا بِيهَا سُمِّيَ تُحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تُحكى في غير هذا المقام عارياً عن السؤال \* أما الاسم المفرد فيُحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمرتان جواباً لمن قال له هاتان تمرتان \* وما أُريد به اللفظ كقولك قام فعل ماضٍ ومن حرف جرٍ وقد مر استيفاء ذلك في بحث العلم . وقد يحكي المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسد \* وأما الجمل فيُحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد القراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو كتبت سلاماً على ابراهيم \* وقد يُحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِمُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدِحَ أَنْتَجَمِي بِإِلَالَا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ

وكذلك الجملة المُسمى بها كتاباً شراً وبرق فخره \* والمثل السائر نحو في الصيف ضيقت اللبن بكسر التاء . فانه يُضرب للرجل ايضاً بكسرها لانه قيل لامرأة في

الاصل



## فصل

## في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف العجائية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونيها كما نقرر في علم الصرف \* وهذه الأحرف تزداد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تزداد تلك الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدَ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لَيْسَ مَا لَا أُتْخِذَ  
وَيَفِي تَعْجِبُ بِأَمْرٍ فَاعِلًا وَالْحَالُ نَزَرًا إِذْ نَفَيْتَ الْعَامِلَ

اي ان الباء تزداد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا يزيد في الدار \* وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عملها نحو ألت بر بكم وما ربك بغافل عما تعملون . وقول الشاعر

فَكَنَ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ  
وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر  
وَأَنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْيُنِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ  
وتزداد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر \* وفي الحال  
المنفية العامل كقول الشاعر

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمَسِيبِ مِنْهَاهَا  
وهو قليل في الاستعمال

وَسَمِعَتْ نَحْوَ بَحْسَبِي دِرْهَمٌ وَنَحْوَ الْقَى بِيَدَيْهِ الْأَدَمُ  
وَجَاءَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحِمَى

اي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسبي درهم وهو نادر . وفي المفعول به نحو القى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال .



وكذلك في فاعل كفي نحو وكفى بالله ثمبيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير  
انه لا يقاس غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلِ لِحَقًا تَقْوِيَةً أَوْ شِبْهِ فِعْلِ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تزداد في المفعول به لنقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان  
عامله فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بتأخيره عن المعمول . او شبه  
فعل وهو المصدر والوصف سواء تأخراً عن المعمول نحو لزيد ضرباً وزيد لعمرو  
ضارب ام تقدماً عليه نحو عجبت من ضربك لزيد وزيد ضارب لعمرو . وذلك لان  
شبه الفعل فرع عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما ينقوي به . ويقال لهذه  
اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي اُمْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ اِنْ قَدْ وَطَّاتِ مِثْلَ الْعِلْمِ

اي ان اللام تزداد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لامتناع غيره او لوجوده .  
وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لآتمهم . وجواب لولا نحو ولولا دفع الله  
الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض . وجواب لوما كما في قول الشاعر  
لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء  
وتزداد في جواب القسم نحو تالله لأكيدن أصنامكم . وهي مع زيادتها تفيد الربط  
في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط \* ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم  
وهي الداخلة على ان الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن  
قوتلوا لا ينصرونهم . وقد مر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبَةٍ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تزداد مع التكررة من المبتدأ والفاعل والمفعول به . وذلك في ما سوى الموجب  
من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من الله غيره  
وهل من خالق غير الله . وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقه  
الأيها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقيم من احدٍ وهلم جراً \* غير ان  
الاستفهام يختص بهل لانها مخصصة بطلب التصديق المطلوب هنا . وهو المشهور بين



النحاة \* واعلم ان النكرة التي تزداد عليها من اذا كانت تختص بالنفي وشبهه نحو ما  
جاءني من احدٍ فهي لتأكيد العموم . والا فهي للتخصيص على العموم نحو ما جاءني  
من رجل . فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت  
ارتفع هذا الاحتمال . ولذلك تعد في مثل هذا التركيب شبيهة بالزائدة لا زائدة  
في الحقيقة لافادتها معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط . وهو المختار

وَالْكَافُ « فِي كَمَثَلِهِ وَالتَّاءُ فِي رَبِّ وَثُمَّ لَا وَثُمَّ نَقْتَفِي »

اي ان الكاف تزداد على لفظه مثل نحو ليس كمثله شيء لان المراد نفي المثل لا نفي  
مثل المثل والا لزم ثبوت المثل وهو عكس المقصود \* والتاء تزداد بعد رَبِّ وَثُمَّ  
العاطفة ولا النافية وَثُمَّ التي يُشار بها الى المكان . فيقال رَبَّتْ رَجُلٌ كَرِيمٍ لقيته وجاء  
زيد ثَمَّتْ عَمْرُو وَهَلْمٌ جَرًّا \* وهي تفتح وتُسكن في الجميع الا في لات فلا يجوز  
تسكينها لانها يلزم منه النقاء الساكنين \* وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للمبالغة  
في المعنى وهو قول الاكثرين

وَأَنَّ « تَزَادُ قَبْلَ لَوْ إِذَا قَسِمًا وَبَعْدَ لَمَّا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا »

اي وتزداد ان الخفيفة المفتوحة الهمزة قبل لو الواقعة بعد فعل القسم مذكورا كقول

الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكُنَّا لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

او محذوقا كقول الآخر

أَمَا وَاللَّهِ إِنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

وبعد لما نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه \* وتزداد ان الخفيفة المكسورة الهمزة

بعد ما النافية سواء كان منفيها فعلا كقوله

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرَ ابْنِ جُدْعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

ام جملة اسمية كقول الآخر

وَمَا إِنْ طَبْنَا جَبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

وقد تزداد بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادرا في الاستعمال

وَمَا « تَزَادُ بَعْدَ عَنْ رَبِّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيَّانَ مَتَى إِذَا وَأَيَّ »



« غَيْرَ وَبَعْدَ سَيِّئَةٍ وَالْعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ اسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ »

اي ان ما تَزَادَ بعد عن نحو عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضَبِّحَنَّ نَادِمِينَ \* وبعْدَ رَبِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
رُبَّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءَ

وبعد كي كقول الآخر

يَهْدِدُونِي كَمَا أَخَافَهُمْ هِيَاثَ أَلَى يَهْدِدُ الْأَسَدُ

وبعد إن الشرطية وما يليها من الأدوات المذكورة في البيت نحو إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَابْتِئِمَّ بِتَوَكُّلِهِ يَدْرِكْكَ الْمَوْتَ وَهَلْ جَرًّا \* وبعْدَ غَيْرِ كَقَوْلِ

الشاعر

من غير ما سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّنِي هُمُ ارَاهُ قَدْ أَصَابَ فُوَادِي

وبعد بَعْدَ كَقَوْلِهِ

وَلَهَا طَيْبٌ نَكْهَةٌ حِينَ هَبَّتْ بَعْدَ مَا هَجَعَتْ كَمَسْكِ فَتِيْقِي

وبعد مَيِّ بِمَعْنَى مِثْلٍ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا سِيَّمًا فِي أَحَدٍ وَجَوْهَهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ . وَهِيَ لَازِمَةٌ لَهَا \* وَبَعْدَ لَيْتَ مِنْ أَخْوَاتِ إِنْ فِي مَنْ أَبْقَى عَمَلَهَا وَهُوَ الرَّاجِحُ عَلَى مَا مَرَّ هُنَاكَ \* وَهِيَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَا تَكْفُ عَنْ الْعَمَلِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا رَأَيْتَ \* وَاعْلَمْ أَنَّ مَا الدَاخِلَةَ عَلَى كَيْ يَجُوزُ أَنْ تُحْسَبَ زَائِدَةٌ فَيُنْصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِكَيْ أَوْ بِأَنَّ مُضْمَرَةً وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وَأَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً وَكَيْ حَرْفٌ جَرٌّ فَيُرْفَعُ الْفِعْلُ عَلَى أَنَّهُ صَلَةٌ مَا \* وَالدَاخِلَةَ عَلَى أَيِّ تَشْمَلُ الدَاخِلَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا نَحْوُ أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ فَإِنَّ مَا بَعْدَهَا يَبْقَى عَلَى حَكْمِهِ فِي الْوَجْهَيْنِ \* فَتَدَبَّرْ

« كَذَلِكَ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ »

اي ان لا تَزَادُ بعد الواو في ما عَطِفَ على منفي لفظًا نحو لا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ . أَوْ مَعْنَى نَحْوِ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ \* وَهِيَ تَزَادُ هُنَاكَ لِتَأْكِدِ النَّفْيِ تَقْرِيرًا كَمَا رَأَيْتَ . أَوْ رَفْعًا لِلْإِحْتِمَالِ كَمَا فِي نَحْوِ مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو . فَإِنَّهُ يَجْمَلُ عِنْدَ سَقُوطِهَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ نَفْيَ اجْتِمَاعِهِمَا مَعًا فِي وَقْتِ الْمَجِيءِ . فَلَمَّا جِيءَ بِهَا ارْتَفَعَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ . فَتَأَمَّلْ



وَمَا تَزِدُ صَحِيحًا بِهِ أَوْ أَكِيدُ بِالْبَلِّغِ وَكَفَّ أَحْصَرَ وَقَوَّ مَهْدًا  
وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكَ أَوْلَى وَقُضِيَ حَتْمًا بِمَا أَقْتَضَى مُهِمُّ الْغَرَضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يُراد به تصحيح اللفظ كما في نحو أَكْرَمَ بزيدٍ .  
فان فاعل الامر لا يكون إلا ضميراً للمخاطب فلما أُعْدِلَ الى غيره زيدت عليه الباء  
ليصير على صورةِ يَصِحُّ التلْفُظُ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائم . او المبالغة كما  
في نحو لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ . او الكف كما في نحو حيثما تذهب أَذهب . او الحصر كما في  
نحو إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ . او التقوية كما في نحو للرؤيا تَعْبَرُونَ . او التمهيد اي التوطئة كما  
في نحو وَلَيْسَ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُمْ لَا يَنْصُرُونَهُمْ \* ودون ذلك ترك الزيادة أَوْلَى لانها تكون من  
قبيل العبث في الكلام . على ان ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرٌ مهمٌّ  
كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة إن التأكيدية لإفادة  
الحصر ونحو ذلك . فتدبر

## الخاتمة

### فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ لِلظَّرْفِ بِالْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ لَهُ كَالْحَرْفِ

اي ان الظرف لا بُدَّ ان يتعلّق بفعلٍ او شبهه ليربط بعامله كما يتعلّق حرف الجرّ .  
وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفٌ لدى الامير . وظرف  
الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحلٌ غداً \* واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد  
يتعلقان بما يُأْوَلُ بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء إلهٌ اي معبودٌ . او بما يُشِيرُ الى

معناه كقول الشاعر

اسدٌ عليٌّ وفي الحروب نعامَةٌ رَبْدَاءٌ يُجْفِلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ  
اي شجاعٌ عليٌّ وفي الحروب جبانٌ . وقس عليه الظرف \* وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك  
قيل انهما يكتفيان براءة الفعل



وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ أَحْذِفْ حِينَ عَمَّ وَمَا يَخْصُ أَذْكَرُ وَكُلُّهُ يُلْتَزَمُ  
وَذَاكَ فِي نَعْتِ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصَلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ اقْتَصَرَ

اي ان متعلق الظرف وحرف الجر اذا كان يدل على كون عام كالحصول والوجود ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار. وان كان يدل على كون خاص كالقيام والقعود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه \* وكل ذلك يكون في ما وقع نعتاً او حالاً او خبراً او صلة. فيقال مع ارادة الوجود المطلق اعجبني غلام عند الخليفة ومررت بزيد امام داره وزيد تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي فوق المنبر. اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر فوق المنبر \* ومع ارادة الوجود المقيد بصفة اعجبني غلام واقفت عند الخليفة ومررت بزيد جالساً امام داره وزيد نائم تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر \* وكذلك مع الجار والمجرور نحو اعجبني غلام للخليفة ومررت بزيد في داره وهلم جرا \* غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يحمليهما جميعاً. غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الافراد وهو اختيار الجمهور \* واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للاسم الظاهر نحو اعنده علم الغيب وا في الله شك . او يكون حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفاً في مثل او شبهه كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حذف على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَضَرْفُ ذِي الْعُمومِ يُدْعَى الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ  
وَهَكَذَا ذُو الْجَرِّ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقَسَّ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يَقُلْ

اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له المستقر. وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مر او لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه \* واما الذي متعلقه خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه ملغى لا اعتبار له \* وهكذا الجار والمجرور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت



## فصل

في الجملة واحكامها

يُضْمَرُ الْجُمْلَةُ بِأَبِ الْمُبْتَدَا وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أَسْنَدًا  
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلْفَوْ يُحْسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أسند إليه الفعل منحصرة فيهما .  
فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يغني عن الخبر .  
وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه \* وهي تنسب الى ما صدرت به في اسمية في نحو  
زيد قائم وفعلية في نحو قام زيد \* وذلك يعتبر فيها بحسب الاصل فلا يشكّل بنحو  
قام ابوه زيد وزيدا ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيدا وبهذا الاعتبار  
تعدّ الاولى اسمية والثانية فعلية \* ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو ان  
زيدا قائم وهل قام زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغو لا يعتد به \*  
واعلم ان الجملة اعم من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الافادة كما في  
جملة الشرط والصلة ونحوها فكل كلام جملة ولا يعكس \* ويندرج تحت الاسمية  
نحو هيات العقيق لانت صدرها اسم فعل لا فعل بالحقيقة \* وأما الصفة فانها مع  
اشتغالها على المسند والمسند اليه لا تحسب جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم  
الجملة . ولا يعتبر ما فيها من المسند اليه لانها تستوي معه في التكلم والخطاب  
والغيبية كالمفردات الجامدة فيقال انا قائم وانت قائم وهو قائم كما يقال انا رجل  
وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كأنها خالية من الضمير المسند اليه فلا تستحق  
حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معربة لا مبنية كالجملة

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صَغْرَى  
وَكَأَنَّ عَبْدِي أَبْنَهُ لِي شَمَلًا كَلًّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى  
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند المخبر بها عن زيد في المثال \* ومنها كبرى  
وصغرى معاً وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي أبنه لي . فان ما بعد الضمير



الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره  
قد وقع خبراً عن الضمير المذكور \* ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها  
ليست كبرى لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتُ وَجْهِ نَحْوِ زَيْدٍ مُقْبِلٌ      وَذَاتُ وَجْهَيْنِ كَعَمْرُو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة  
واحدة نحو زيد مقبل وظننته يزو في . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها  
وعجزها مختلفين في الاسمية والفعلية نحو عمرو يفعل وظننته صادقاً . وتسمى الأولى  
ذات الوجه والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلَّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ      أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِاعْتِرَاضٍ فَصَلَّتْ  
أَوْ كَانَتْ الْجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ      فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابٍ لَوْ

اي لا يكون محل من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو  
الله نور السموات والارض . او في أثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات  
والارض بالحق تعالى عما يشركون \* وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو  
والله الذي ارسل الرياح . او حرفي نحو نخشى ان نصيبنا دائرة \* والمفسرة لما قبلها  
مجردة عن حرف التفسير نحو هل ادلكم على تجارة نبيكم من عذاب اليم تؤمنون  
بالله ورسوله . او مقترنة به نحو ما قلت لهم الا ما امرني ان اعبدوا الله ربي  
وربكم \* والجملة المعترضة وهي الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه  
لقسم لو تعلمون عظيم \* والواقعة جواباً للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم  
وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن بالفاء او اذا نحو ان نشأ نزل عليهم من  
السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعاً  
متصدعاً من خشية الله \* ومن هذا القبيل جواب اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا  
لنا هذه . وجواب لولا نحو ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم . وجواب لماً نحو فلماً رأوا  
بأسنا قالوا آمناً بالله . وقس على كل ذلك \* واعلم ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون  
اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو راكب زيد لم تكن من هذا  
القبيل \* وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر



في الحال كقول الشاعر

وفيهنَّ والأَيَّامُ يُعَاثِرُنَّ بالفتي نوادِبُ لا يَمَلِكُنَّهُ ونوايِحُ

او في الاصل كقول الآخر

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقُّ لِقَاؤُهُ بِدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بِدَا

والفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعَافٍ ولا عَزَلٍ

او منصوبه كقوله

وَبَدَلْتِ وَالدهرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ

وَالقَسَمِ وجوابه كقوله

لعمري وما عمري عليَّ بهينٍ لقد نطقت بطلاً عليَّ الاقارعُ

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيته وغير ذلك مما لا فائدة في

استيفائه

وَتَأْخُذُ الْمَحَلَّ وَهِيَ تَخْبِرُ أَوْ وَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ إِذْ تُذَكِّرُ

أَوْ وَهِيَ حَالٌ أَوْ لَهَا الْمُضَافُ ضَمٌّ أَوْ قَدْ أَجَابَتْ بَعْدَ رَبِطٍ مَا جَزَمَ

أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةُ الْجُمْلَةُ فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَةٌ

اي ان الجملة يكون لها محل من الاعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن .

وكانوا أنفسهم يظلمون \* او مفعولاً به نحو قال اني عبد الله . ورايت المنافقين

يصدون عنك \* او حالاً نحو وجاء اهل المدينة يستبشرون . ولا تقرّبوا الصلوة وانتم

سكارى \* او مضافاً اليها نحو يوم هم بارزون . والسلام علي يوم وُلدت ويوم

اموت \* او جواباً لشرطٍ جازمٍ مقترنة بالفاء او اذا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم

السير واخفي . وان نصيبتهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون \* او تابعة لمفرد نحو

من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه . وخذ من اموالهم صدقة تطهرهم \* واما التابعة

لجملة فقد يكون لها محل نحو والله يقبض ويبسط واليه المصير . وقد لا يكون نحو

اقتربت الساعة وانشق القمر . وبها يتم كل فريق سبعا من الجمل \* واعلم ان الاصل

في الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب لان حقها ان تكون مجردة مستقلة بنفسها



فان اصاب محللاً منه فقد تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات \* وهي انما تُعطى  
المحل المذكور اذا وقعت موقع المفرد كالخبز والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة  
محل الواقعة جواب شرط بانها لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط \* وأجيب  
بان المفرد أعم من ان يكون اسماً او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع  
رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم  
المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي له ويدرهم في طغيانهم يعمهون . فان  
جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها . فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ      حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَهِيَ صِفَةٌ  
وَشَبِيهَا كَذَاكَ مَعَهُمَا جَرٌّ      فَأَحْفَظُ فَكُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مَرَجَ البحرين يلتقيان .  
وبعد نكرة تكون صفة لها نحو كتابُ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ \* وقد تكون كل واحدة منهما  
غير محضة فتحتمل الجملة الوجهين نحو وآية لم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك  
انزلناه . فان المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة  
الجنسي يقرب من النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار  
تحتمل الجملة الواقعة بعد كلٍ منهما ان تكون حالاً او صفة \* وعلى ذلك يجري  
معهما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منهما حالاً في  
نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مرت برجل بين قومه او في  
داره . ومحملاً في نحو تعجبي الخيل عند العرب او في البادية واعجبي رجل تميمي عند  
الامير او عن يمينه \* وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق  
الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي البناني اني قد جمعت ما في هذا  
الكتاب متناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت .  
ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتب شتى تسهيلاً على الطالب فكنت أعد ناسخاً  
لا مصنفاً . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة وإلا



فقد يغلط النامخ ويصلح القارئ والله لا يضيع اجر المصلحين \* وكان الفراغ من تبييضه  
في شهر اذار سنة احدى وستين وثمانى مئة والى للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين  
ومئتين والى للهجرة والحمد لله اولاً وآخراً \*

انتهى

يقول مختصره الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبناني هذا ما وقع عليه  
الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر  
والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويجزل ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويفرغ  
عليه سجال رحمته ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آمينا \* واعلم انى اسقطت منه  
باب الجر بالمجاورة لهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهلها من  
اكثر كتب المصنفين وألحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من  
الملازمة \* وكل موضع في المتن اكتنفته بهاتين العلامتين "—" فهو من مواضع  
التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان  
منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه . لا  
تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه \*

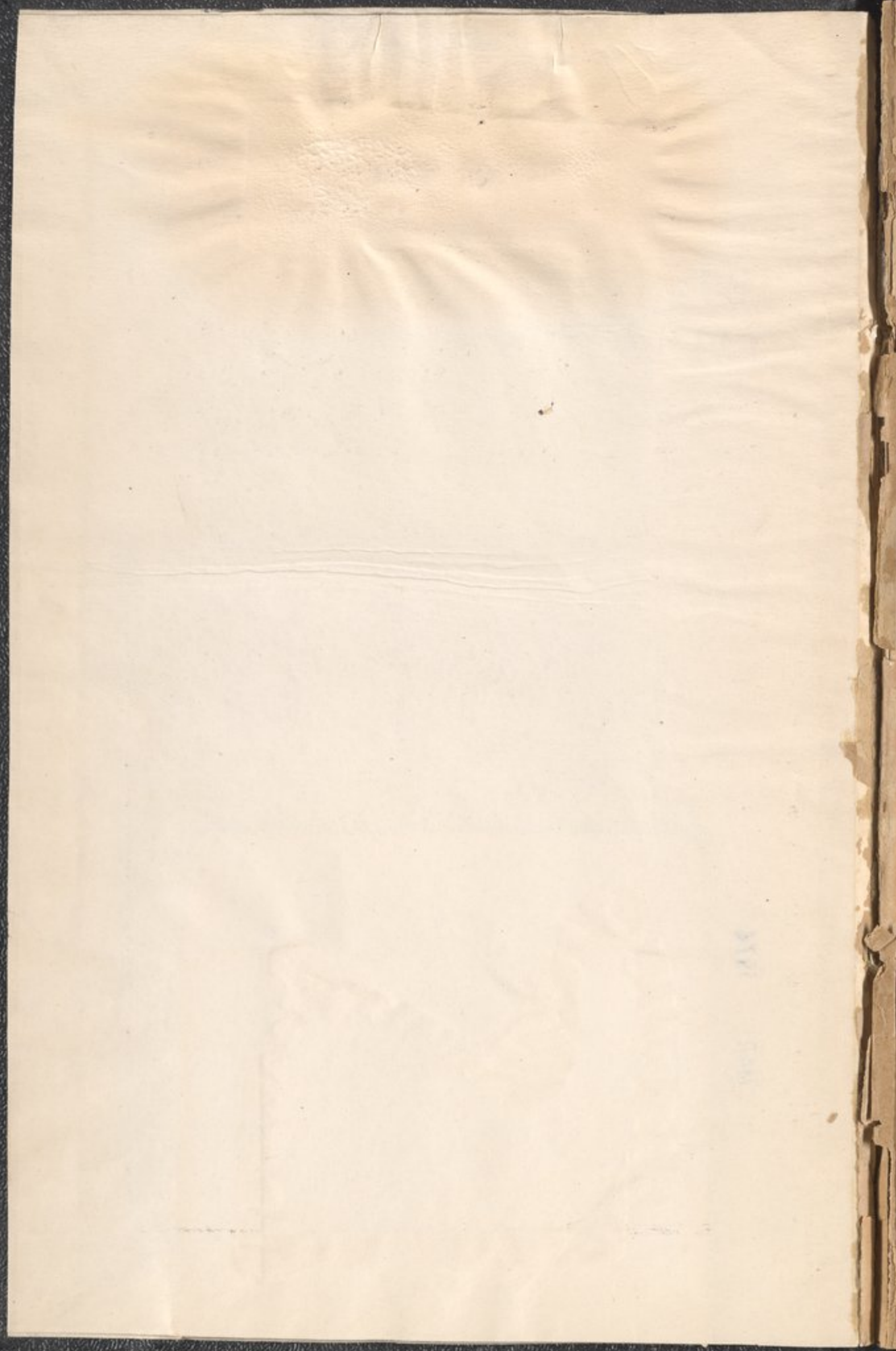
وكان الفراغ من هذا الاخصار في العشر الأول من شهر ايلول

سنة اثنتين وثمانين وثمانى مئة والى

والحمد لله رب العالمين









DATE DUE

B12118953  
I1342371x

1974

MAR

PJ  
6106  
Y3  
1904









